ميخائيل پالومبو

كيف طُرد الفلسطينيون من ديارهم عام ١٩٤٨



كيف طُرد الفلسطينيون
من ديارهم
عام ١٩٤٨



للطباعة والنشر

رأس بيروت شارع الكويت - بناية مكارم - الطابق الخامس ☎ ٨٠١٦٨٨

الطبعة الأولى
بيروت ١٩٩٠

مقدّمـة الكـتـاب

«فذُلّ الفلسطينيون ولم يعودوا بعد للدخول في تخم اسرائيل»
سفر صموئيل الأول ٧:١٣

كان الجوّ متوتراً لدى وصول أربعة من مراقبي هيئة الأمم المتحدة للاجتماع في صحراء النقب بفريق من ضباط الارتباط الاسرائيليين. لقد ترك وقف إطلاق النار الذي تمّ الاتفاق عليه منذ بضعة اشهر في تموز (يوليو) ١٩٤٨، معظم صحراء النقب تحت السيطرة المصريّة، وتخلله خرق متواصل كما تخلّلته عدة معارك ضارية. فالمهمة الرئيسة لهيئة الأمم المتحدة على الجبهة الجنوبيّة كانت في الحيلولة دون تجدّد الاشتباكات الحربيّة الشاملة على أوسع نطاق. ولكن في صبيحة هذا اليوم الموافق ١٣ تشرين الأول (اكتوبر)، فإن الضباط الأربعة من مراقبي الأمم المتحدة والتابعين لما يُسمى بـ «فريق التحقيق الخاص بالنقب» كانوا يقومون بزيارة القطاع الواقع تحت السيطرة الاسرائيليّة للتفقد والاطلاع على اوضاع المدنيين العرب الذين ربما ظلّوا في القرى التي احتلها اليهود.

وما ان وصل الاسرائيليون الى الاجتماع حتى سأل قائدهم الميجور ميخائيل هانغبي عمّا اذا كان فريق الأمم المتحدة قد حقّق في شكاويه من خروقات المصريين لوقف اطلاق النار. فأجابه رئيس وفد الامم المتحدة الكولونيل جيرالد دوغرير بانه لا يمكنه اعطاء جواب حول ذلك الموضوع، وبادره بسؤال الاسرائيليين لماذا أقدموا على طرد هذا العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين. فجاء الردُّ من الميجور هانغبي: «افرغنا القرى حيث كان السكان يضمرون نحونا مشاعر العداء».

وطلب مراقبو ألامم المتحدة ان يُسمح لهم بزيارة عدد من القرى حيث أبلغ اللاجئون العرب عن ارتكاب الاسرائيليين للفظائع. واجاب الميجور هانغبي بانه من غير الممكن دخول تلك القرى لانها محاصرة بحقول الألغام، غير ان الضابط الاسرائيلي زعم بان المدنيين العرب الذين ظلّوا تحت السيطرة الاسرائيليّة عوملوا معاملة حسنة. وحين أعرب الكولونيل دو غرير عن رغبته في مشاهدة قرية حيث يعيش أهاليها

الفلسطينيون بسلام تحت الحكم الاسرائيلي، وافق الميجور هانغبي على مرافقة المراقبين إلى قرية الخُسَيف (القريبة من بئر السبع) والتي تبعد ثلاثين كيلومترا عن مكان الاجتماع.

وبينما كانوا يقودون سياراتهم على الطريق، استطاع مراقبو الأمم المتحدة ان يشاهدوا الخراب في القرى المهجورة. لقد طرد الأهالي بالقوة، تاركين الغلال والمواسم لتهترىء وتبور في ارضها وعلى العرائش. مثلما انهم رأوا العديد من المنازل التي دمّرها الاسرائيليون. وتكرّر المشهد ذاته في انحاء اخرى من الدولة اليهوديّة الجديدة. فالاسرائيليون قد زرعوا الغاماً ارضيّة في كافة ارجاء منطقة النقب. وعندما سأله الكولونيل دوغرير لماذا زرعتم هذا العدد الهائل من الألغام حول القرى المهجورة، أجاب الميجور الاسرائيلي بقوله: «انه ضروري لمنع السكان العرب من العودة إليها ليلاً».

ورأى الكولونيل دوغرير علامات تشير إلى انه قد بوشر سلفاً بتأهيل المنطقة بالمهاجرين اليهود. ففي بعض الحالات اقيمت مستوطنات جديدة، وفي حالات اخرى كان الاسرائيليون قد نقلوا اناساً إلى القرى المهجورة. قبل بداية الحرب كان هناك عدد ضئيل من اليهود يعيشون في تلك المنطقة، كما في سائر انحاء البلاد. بيد ان رئيس الوزراء داڤيد بن غوريون رغب في تغيير الطابع الديموغرافي (السكاني) للإقليم بأسرع ما يمكن.

ولدى وصولهم إلى قرية الخُسَيْف اطلع الميجور هانغبي مراقبي الامم المتحدة على ما أسماه بمثال من التعاون السلمي والوثيق بين العرب والمستعمرين اليهود. وعلى مسافة تبعد زهاء كيلومترين أشار الضابط اليهودي إلى اناس يسكنون تحت الخيام على مقربة من مستوطنة اسرائيلية. وزعم هانغبي ان ساكني الخيام هم من العرب البدو. ولم يُسمح للكولونيل دوغرير وفريقه بالاقتراب اكثر من المستوطنة، كما احجم الاسرائيليون عن اعطاء المزيد من المعلومات. وفي وقت لاحق اخبر أحد مراقبي الأمم المتحدة الضابط البلجيكي بان الناس الذين دلّوه عليهم من ساكني الخيام كانوا حقاً من اليهود.

وسأل الكولونيل دو غرير ما إذا كان سيُسمح للنازحين العرب بالعودة إلى بيوتهم، وما إذا كان مراقبو الأمم المتحدة سوف يُسمَح لهم بدخول المناطق الواقعة تحت سيطرة اليهود بصورة دائمة، كما هي الحال في المنطقة الواقعة تحت السيطرة المصريّة. فلم يوافق الاسرائيليون على أي من هذين الطلبين. وغادر ضباط الامم المتحدة بانطباع غير سارّ عن المعاملة الاسرائيليّة للمدنيين العرب. فاستنتجوا بالاجماع في تقريرهم بان «ثمة أراضٍ انتُزعت بطرق غير مشروعة تماماً من السكان العرب الذين أرغموا على ترك

قراهم».[1] ولاحظ الكولونيل دو غرير ما يلي: «لم نلتقِ مدنياً واحداً من العرب». كان من الواضح للعيان ان الاسرائيليين قد استخدموا القوة لطرد الفلسطينيين وانهم كانوا على استعداد لاستخدام القوة من أجل منعهم من العودة.

بعد ان تركوا الضباط اليهود عاد فريق مراقبي الامم المتحدة للدخول مجدّداً إلى المنطقة المصريّة لزيارة مخيمات اللاّجئين. وضمّت هذه المخيمات ١٧٥ الفاً من المدنيين العرب، وهو رقم ـ على حدّ قول وسيط الأمم المتحدة رالف بانش ـ «مرتفع بصورة مذهلة»[٢]. وعلى الرغم من المساعدات الواردة من مختلف المصادر، فلم يوجد هناك من التسهيلات ما يكفي للاعتناء بهذا الجمع الغفير. وحين قام الكولونيل دو غرير بزيارة المخيّمات في المجدل وغزّة، لاحظ ما يلي: «إن الأهالي في هذه المناطق يعيشون في مآوي من الطين المحفور من الارض وفوق رؤوسهم غطاء من اكياس الخَيش، واغصان الشجر وكل مأوى متوفر كبديل مؤقت». ثم وصف كيف ان معدّل الوفيات بين اللاّجئين، ولا سيما وفيات الاطفال، هو مرتفع للغاية. ومعظم اجساد الشبان منهم تغطّيها القروح، وكلهم يعانون من الترك في العراء.

لم يرق الشك إلى ذهن الكولونيل دو غرير بان اللاجئين قد «طُردوا من مناطقهم بواسطة قذائف مدافع الهاون اليهوديّة ونيران الرشاشات والبنادق[٣]». لقد قُتل العديد من المدنيين اثناء عمليّات الطرد. وشدّد مراقبو الأمم المتحدة في تقريرهم على ان «هذه العمليّة اليهوديّة حصلت دون ان تواجه قواتها بمقاومة مسلّحة». حقّاً، وجد «فريق التحقيق الخاص بالنقب» خلال تحقيقاته ان كثيرين من الفلسطينيين قد طُردوا من بيوتهم في جنوب فلسطين اثناء الهدنة الأولى بين نهاية حزيران (يونيو) ومطلع تموز (يوليو). فالعرب سُلِبوا اراضيهم ومواشيهم وأرغموا على الهرب الى المناطق الساحليّة ومخيّمات اللاجئين في المجدل وغزّة. والكولونيل دو غرير كان شديد الاهتمام بمصلحة اللاجئين وانعاشهم. فتوقع ان «يموت عدد وفير من العرب بسبب النقص في الطعام والعيش في الهواء الطلق تحت رحمة عناصر الطبيعة، ما لم يتمّ السماح لهم بالعودة إلى بيوتهم أو ما لم تُقدَّم لهم خدمات الإغاثة».

وضع الكولونيل فرمويلن، المسؤول الأعلى لهيئة الأمم المتحدة في غزّة، تقريره الخاص عن اللاجئين. واتفق مع الكولونيل دو غرير وفريقه بشأن اسباب النزوح او الخروج العربي في الجبهة الجنوبيّة. فكتب الكولونيل فرمويلن قائلاً: «وفقاً لما رآه المراقبون، ونحن بمقدورنا ان نصرّح بذلك ايضاً، فان الأعمال اليهوديّة في هذه المنطقة اجبرت العرب على الانسحاب من قرى عديدة».[٤] واعتقد فرمويلن بان «خروج السكان العرب الاصليين من النقب «تَسبَّب فيه اليهود الذين أفزعوا الكثيرين من العرب بـ«تدمير قراهم» وقتل كثيرين من الناس والماشية. وعلى غرار الكولونيل

دوغرير، فإن فرمويلن قلقٌ لأن «الشتاء على الابواب واللاجئين يعيشون في اوضاع لا تطاق».

وجرى اجتماع نهائي بين الكولونيل دوغرير وفريق الاتصال الاسرائيلي الذي صار الآن برئاسة الكولونيل باروخ. فطلب الكولونيل دوغرير من باروخ السماح للعرب بالعودة الى منازلهم بسلام، «دون إطلاق النار عليهم أو طردهم على يد القوات الاسرائيليّة». لكن باروخ رفض الطلب رفضاً تامّاً وصريحاً. وادّعى ان المصريين هم الذين طردوا المدنيين العرب. لكن هذا الزعم لمْ يُحمل على محمل الجد، بما ان سلف باروخ الميجور هانغبي قد أقرّ واعترف بان الاسرائيليين هم الذين طردوا السكان الاصليين. وناشد مراقبو الامم المتحدة الميجور باروخ استعادة اللاجئين. «فالمصريون يواجهون جحفلاً عدائياً من الجائعين»، أجاب الكولونيل اليهودي. واضاف باروخ قائلاً إن الاسرائيليين ليست عندهم نيّة في تخليص المصريين من عبء هذه المشكلة بقبول عودة اللاّجئين.

وأوضح الاسرائيليون في الاجتماع انهم لن يسمحوا بدخول مراقبي الامم المتحدة إلى مناطقهم. وزعموا ان الألغام الارضيّة التي قد زرعوها حول القرى العربيّة المهجورة جعلت المنطقة شديدة الخطر على حياة موظفي الامم المتحدة. وثمة مسألة اخرى جرت مناقشتها اثناء الاجتماع وهي تتعلّق بالطلب الاسرائيلي في السماح لهم بارسال قوافل من المؤن عبر الخطوط المصريّة إلى المستوطنات اليهوديّة في صحراء النقب. ولكن الكولونيل دوغرير ابلغ باروخ بان «الجيش المصري لن يسمح للقوافل بالمرور عبر خطوطه حتى يتمّ السماح بعودة اللاجئين من النقب إلى بيوتهم».

والخلاف الناشب حول تزويد المستوطنات اليهوديّة في النقب وخلف الخطوط المصريّة بالمؤن زوّد الاسرائيليين بذريعة ملائمة لاستئناف القتال على الجبهة الجنوبيّة واحتلال المزيد من الاراضي. ففي ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) تعّرضت قافلة اسرائيلية مؤلفة من ١٦ شاحنة ومتجهة إلى المستوطنات اليهوديّة لإطلاق نار اثناء مرورها عبر المواقع المصريّة. واندلعت النيران في عدد من الشاحنات المتقدّمة. فسارع الاسرائيليون على الفور إلى إلقاء اللوم على المصريين مع ان تقارير الأمم المتحدة تشير إلى ان اليهود انفسهم قاموا بنسف الشاحنات، لكي يتخذوا من ذلك ستاراً لاستئناف القتال.

لقد وافق بن غوريون على «عمليّة الطواعين العشرة» (الاوبئة العشرة) ضد المصريين في جلسة الوزارة يوم ٦ تشرين الأول (اكتوبر). ونظراً لقوتهم العسكريّة الساحقة، فإن الاسرائيليين كانوا يقامرون بحقيقة كونهم قادرين على اجتياح النقب قبل ان تكبح جماحهم إدارة الرئيس ترومان في اميركا. واعتقد بن غوريون ان الانتخابات

الرئاسيّة باتت على الابواب وخلال أيام قليلة، وان الرئيس ترومان لن يستعدي الناخبين اليهود الاميركيين بممارسة الضغط على إسرائيل لوقف الهجوم.

وشنَّ الجيش الاسرائيلي المتفوّق عدداً هجومه ضد المصريين بعدّتهم وتجهيزاتهم الناقصة. فسلاح الجو الاسرائيلي الجديد أوقع اصابات فادحة في المواقع المصريّة بصحراء النقب وشبه جزيرة سيناء. كما ان القوات الاسرائيلية المتمركزة في مواقع امامية من النقب وخلف الخطوط المصريّة، هاجمت خطوط تموين العدو وغير ذلك من المواقع الاستراتيجيّة. أما الهدف الرئيس في نظر القائد الاسرائيلي يغئال آلون فهو تقاطع طرق الفالوجا، أو المفصل الذي يسيطر على شبكة الطرق الرئيسة المؤدية إلى النقب. غير ان اللواء المصري الرابع بقيادة الآمر السوداني طه بيه صَمَدَ بوجه القوة الاسرائيلية التي طوقته.

وانهارت مقاومة المصريين في سائر انحاء النقب. ففي كل مدينة وبلدة تلو الاخرى كان الاسرائيليون المتقدّمون يطردون السكان العرب المدنيين. وفي بئر السبع طرد الجيش الاسرائيلي (قوات الدفاع!) الآلاف من العرب ونهب منازلهم. ويذكر التقرير الرسمي لهذه العمليّة ان سكان بئر السبع قد نقلوا إلى مصر «بناء على طلبهم»[٥]. أما رئيس الوزراء دافيد بن غوريون والذي كانت لديه مصادره الخاصة للمعلومات، فقد عرف ان التقرير الرسمي كاذب. ووافق بن غوريون على طرد المدنيين العرب واستحسن ذلك (واخبر زملاءه في وقت لاحق بما يلي: «الارض التي يعيش فوقها عرب والأرض بدون عرب فوقها هما نوعان مختلفان جدّاً من الأرض») لكنه انزعج من النهب والوحشيّة المفرطة التي اعتبرها ضرباً من سؤ الانضباط. وسجّل بن غوريون في يوميّاته عن بئر السبع بان «الجيش أخفق في السيطرة على رجاله».[٦]

قامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لوقف الهجوم الاسرائيلي. ففي ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) وافق مجلس الأمن الدولي على قرار يطلب وقف إطلاق النار. وقبل المصريون على الفور، لكن الاسرائيليين رغبوا في المضي بالهجوم حتى يتمّ لهم الاستيلاء على جميع اهدافهم. وما ان توقف إطلاق النار وجرى اعلان الهدنة في الصحراء خلال الايام الاخيرة من تشرين الأول (اكتوبر) حتى كان الاسرائيليون قد احتلّوا منطقة النقب برمّتها تقريباً.

واتهم المصريون الاسرائيليين بانهم قد استخدموا القسوة والفظاظة المتناهية من اجل طرد المدنيين الفلسطينيين. وفي الواقع هناك كميّة كبيرة من الأدلة المأخوذة من مختلف المصادر الاسرائيليّة والأميركية والفلسطينيّة إلى جانب مصادر الامم المتحدة وهي تؤيّد الادعاءات القائلة بحدوث القتل الجماعي في العديد من البلدات والمدن على

الجبهة الجنوبيّة خلال هجوم تشرين الاول (اكتوبر). وعرف الاسرائيليون من تجاربهم السابقة ان اخبار الفظائع والمذابح من شأنها التعجيل في هرب الفلسطينيين.

محمود ابو غليون هو مزارع يعيش في قرية تقع على طريق الهجوم الصهيوني، وقد استعاد من الذاكرة أحداث بداية الهجوم ولجؤ معظم الأهالي إلى مسجد القرية. فقال: «دخل اليهود إلى المسجد وذبحوا دون رحمة او شفقة ما يترواح بين ١٠٠ - ١٥٠ من الاهالي ومن بينهم الشيوخ والنساء والاطفال»(٧) وهرب سائر ابناء القرية بينما تعقّبهم الاسرائيليون. ويتابع غليون كلامه: «حوالي عشرين أو ثلاثين عائلة وجدوا ملجأ لهم في كهف. وعثر عليهم اليهود هناك فأطلقوا النار على الجميع». ونجت امرأة واحدة من المجزرة إذ اعتبرت ميتة بين كومة الجثث.

إن احدى المجازر الاشد سوءاً ولكنها الافضل توثيقاً حدثت في بلدة الدوايمة خلال الهجوم. لقد استولت على البلدة سريّة تابعة لكتيبة الكوماندوس (المغاوير) التاسعة والثمانين (٨٩) والتي تألفت من إرهابيين سابقين في عصابتي الإرغون وشتيرن. وقد نشر أحد قدامى السريّة قصّة المجزرة. فهو يلاحظ انهم لكي «يقتلوا الاطفال شقوا رؤوسهم وشجّوها بالعصي. فلم يوجد منزل واحد بدون جثث».(٨) وبعد قتل الاطفال ساق الجنود اليهود النساء والرجال إلى منازل كالقطعان، حيث أبقوهم دون طعام وبلا ماء ومن ثم عمدوا إلى تفجير المنازل بمن فيها من المدنيين البائسين.

كان الاسرائيليون ساديّين بنوع خاص في معاملتهم للنساء العربيات. أحد الجنود الصهيونيين في الدوايمة «تبجّح بانه اغتصب امرأة عربيّة قبل إطلاق النار عليها وقتلها. وامرأة عربيّة اخرى مع طفلها المولود حديثاً أجبرت على تنظيف المكان لأيام معدودة ومن ثم اطلقوا النار عليها وعلى طفلها». فالمحارب الاسرائيلي القديم والذي استيقظ ضميره على الوخز وكشف عن هذه الأحداث، شدّد على ان مرتكبيها هم «قادة مثقفون ومؤدبون بشكل حسن، ومن الذين جرى اعتبارهم اناساً طيبين». لقد تحوّلوا إلى «مجرمين حقيرين، وهذا لم يحصل في معمعان المعركة بل كاسلوب للطرد والإبادة. فكلما قلّ عدد العرب الباقين، كان ذلك من الافضل».

وعند انتهاء الهجوم على الجبهة الجنوبيّة طلبت هيئة الأمم المتحدة إلى الاسرائيليين السماح لفريق من المراقبين بزيارة الدوايمة من اجل اجراء تحقيق بشأن الاتهامات المصريّة القائلة إن مذبحة قد ارتكبت هناك. وبعد ان قوبلت بالرفض ثلاثة طلبات سابقة، سمح الاسرائيليون اخيراً في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) لكل من الكولونيل سور وضابط الصف فان ڤاسن هوڤي بزيارة القرية. ولدى سيره مشياً على القدمين عبر البلدة رأى البلجيكي فان ڤاسن هوڤي ان الدخان ما زال يتصاعد من منازل عدّة. ولاحظ الضابط البلجيكي ان بعض هذه المنازل «خرجت منها رائحة غريبة وكأنّ بداخلها عظاماً

تحترق»[9] ولكن الضابط الاسرائيلي المرافق لم يسمح له بمتابعة التحقيق. وعندما سأل عن منزل على وشك النسف والتفجير. سمع فان ڤاسن هوڤي الجواب التالي: «المنزل يضمّ حشرات طفيّلية وسامّة ولذا سنقوم بنسفه».

وطلب فريق الأمم المتحدة رؤية المسجد في قرية الدوايمة، لكن ضابطاً اسرائيلياً اجابهم بقوله: «نحن لا ندخل ابداً الى المسجد لأن هذا لا يجوز وعلينا مراعاة التقاليد في مثل هذه الأمور». ولكن حين تسنى لموظفي الأمم المتحدة إلقاء نظرة إلى داخل المسجد، وجدوا عدداً لا بأس به من الجنود اليهود في المكان الاسلامي المقدس، مما بدا بوضوح انه قد تدّنس.

واراد سور وفان ڤاسن هوڤي رؤية الجانب الآخر من القرية، حيث اشتبها بوجود المزيد من الأدلة الجرميّة. فلم يسمح الاسرائيليون لفريق الامم المتحدة بالذهاب إلى هناك لانهم زعموا بان المنطقة مزروعة بالألغام. ولكن فان ڤاسن هوڤي اردف قائلاً: «لم ألحظ أي مكان حيث قد توجد الغام أو حيث تكون الالغام قد نُزعت». ولاحظ ايضاً بان الطريق التي زعم الاسرائيليون ان العرب زرعوها بالألغام كانت مواجهةً للخطوط العربية، وهذه ليست ذلك الجانب من القرية حيث يمكن زرع الألغام.

وحين استفسر سور وفان ڤاسن هوڤي عن اخلاء القرية من قبل اهاليها، قيل لهم إن السكان باجمعهم قد هربوا لدى مغادرة القوات العربيّة للمنطقة. وانكر الاسرائيليون انهم قد استعملوا القوة لطرد القرويين، لكنهم اضطربوا بشدّة عندما عثر مراقبو الامم المتحدة على جثة لواحد من المدنيين العرب، ورفضوا السماح لكل من سور وڤاسن هوڤي بفحصها. وبرغم الموقف العدائي من جانب الاسرائيليين، فإن فريق الأمم المتحدة لم يساوره ادنى شك بشأن ما حدث فعلاً في الدوايمة.

لقد سمع القنصل الاميركي في القدس، وليام بورديت بزيارة فريق المراقبين الدوليين إلى الدوايمة. وبعد القيام بالتحقيقات والاستقصاءات أرسل في تقريره إلى واشنطن بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ما يلي: «تشير تحقيقات الأمم المتحدة إلى وقوع مجزرة، ولكن المراقبين غير قادرين على تحديد عدد الاشخاص الذين ذهبوا ضحّيتها»[10] فالتقديرات تتراوح وتختلف بشكل بارز، ولكن المرجح ان زهاء ٣٠٠ شخص من المدنيين العرب قد ذبحوا في البلدة.

وعلم اعضاء الحكومة الإسرائيليّة بما حَدَث في الدوايمة وغيرها من بلدات وقرى النقب، لكن معظمهم كانوا غير مهتمين وغير معنيين. غير ان الضمير استيقظ لدى واحد من القادة الاسرائيليين. ففي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) قام وزير الزراعة اهارون سيزلينغ بابلاغ مجلس الوزراء ما يلي: «أشعر بان اشياء تحدث وتتسبب في ايذاء

روحي وروح عائلتي وارواحنا جميعاً هنا.»[١١] ومن المرجّح انه كان يشير الى الدوايمة، حيث أضاف بقوله: «اليهود ايضاً تصرّفوا مثل النازيين وأحسّ بان كياني كلّه قد اهتزّ».

أما الناجون من مجزرة الدوايمة إضافةً إلى الآف من سائر المدنيين العرب القادمين من النقب، فقد توافدوا إلى غزة واحتشدوا في المعقل المصري الأخير داخل فلسطين. وانضم إليهم عشرات الألوف من عرب المجدل الذين طردوا عندما استولى الاسرائيليون على مخيمات اللاجئين الكبرى هناك. فالاوضاع في غزّة كانت سيّئة جداً ومع هذه الأعداد الإضافية من اللاجئين فإن الوضع صار شديد الخطورة.

الدكتور پ. ديكودين من منظمة اليونيسف قام بزيارة غزّة بعد الهجوم الاسرائيلي. وجاء في تقريره ان «الظروف المعيشيّة لهذا العدد الكبير من اللاجئين يتعذّر وصفها»[١٢] ويقول طبيب اليونيسف ان عشرة اطفال على الأقل كانوا يموتون من الجوع يوميّاً في مخيمات اللاجئين بغزّة. ولكن كثيرين لم يتمكّنوا من دخول المخيّمات. «فالعدد الأكبر من اللاجئين كانوا يقيمون تحت الاشجار أو على قارعة الطريق فحسب». وقدّر الدكتور ديكودين بان هناك ٢١٣ ألف لاجىء في غزّة.

وبالإجمال، وحسب التقديرات الاميركيّة عام ١٩٤٨، فإن حوالي ٧٥٠ ألف عربي من كافة انحاء فلسطين هربوا فزعاً وتحت وطأة الإرهاب من بيوتهم وديارهم في ما يُعرف الآن بدولة إسرائيل. كثيرون منهم هربوا إلى الضفة الغربيّة أو غزّة (حيث وقعوا من جديد تحت الحكم الاسرائيلي عام ١٩٦٧)، بينما نزح آخرون إلى لبنان وسوريا والاردن أو مصر. ولكل هؤلاء فإن مأساة الخروج العظيم، والتي يشيرون إليها بـ «النكبة» [أو نكبة فلسطين]، قد تركت في النفوس اثراً لا يمحى. إن طردهم من وطنهم قد ولّد المرارة في نفوس كثير من الفلسطينيين وجعلهم متلهفّين للثأر والانتقام. ولا يزال العالم حتى اليوم يعاني من المسلسل اللولبي التصاعدي من عمليّات الانتقام والانتقام المضاد التي بدأت في العام ١٩٤٨.

إن الرواية الإسرائيلية الرسمية للنزوح الفلسطيني تضع اللّوم في نفيهم ونزوحهم على الفلسطينيين انفسهم. ففي وقت مبكر بتاريخ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٤٨، ابلغ وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه شاريت إلى الامين العام للأمم المتحدة تريغفي لي بان الفلسطينيين قد «تركوا جزئياً على سبيل اطاعة الاوامر المباشرة من جانب القادة العسكريين المحليين، وجزئياً كنتيجة لحملة الذعر التي بثها في اوساط عرب فلسطين زعماء الدول العربيّة المهاجمة»[١٣]. وزعم مؤخراً احد المؤلفين المؤيدين للصهيونيّة ان السواد الاعظم من الفلسطينيين هربوا، رغم المناشدة الاسرائيلية لهم بالبقاء، وذلك «بناء على اوامر صادرة عن القيادة العربيّة العليا»،[١٤] وبسبب «الدعاية الحماسيّة من جانب خطباء جامعة الدول العربيّة» والتي جرى بثّها في البرامج الاذاعيّة الموّجهة إلى

فلسطين من العواصم العربيّة المحيطة بها. وأطلقت التهمة بان كل ذلك يشكل جزءاً من خطة عربيّة لإخلاء فلسطين.

لقد جرى تقديم اسباب مختلفة ومتنوعة لتعليل وتبرير لماذا اصدر الزعماء العرب اوامرهم إلى الفلسطينيين بمغادرة ديارهم، ومن جملتها الايحاء القائل بانهم ارادو إفساح «مجال واضح لمرمى النيران» أمام الجيوش العربيّة التي جرى إرسالها إلى فلسطين، وكذلك لإظهار ان العرب يرفضون القبول بمشروع التقسيم الذي اوصت به هيئة الأمم المتحدة. ويذهب بعض الكتاب المنحازين إلى جانب إسرائيل، بعيداً في الايحاء بان الزعماء العرب امروا الفلسطينيين بمغادرة ديارهم لأنهم خافوا من ان يبادر الفلسطينيون إلى مساعدة الاسرائيليين في محاربة الجيوش العربيّة التي أرسلت من أجل إنقاذهم.

وليس من الصعب ان نفهم لماذا تمسّكت الحكومة الاسرائيلية ومؤيّدوها بروايتهم تلك وتشبثوا بها في عناد شديد. إنهم يشعرون بانه لو استطاعوا ان يظهروا مسؤولية الفلسطينيين عن نزوحهم ونفيهم، فمن شأن ذلك ان يبرر سياستهم القائمة على منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم ويسّوغ بالتالي رفضهم الاعتراف بقيام دولة فلسطينيّة في الضفة الغربيّة. لقد حظيت النظرة الاسرائيليّة الرسمية عن خروج الفلسطينيين من ديارهم بقبول واسع النطاق، لا سيما في الولايات المتحدة الاميركية، حيث تخضع وسائل الاعلام لضغوط قويّة من جانب اللوبي الصهيوني واساليبه في التهويل والإكراه. ولكن احداً لم يقدّم أيّ دليل على ان الزعماء العرب شجعّوا الفلسطينيين على الرحيل. ولا جرى تقديم برهان يبينّ وجود جهد إسرائيلي جدّي لتشجيع العرب على البقاء ضمن حدود الدولة اليهوديّة الجديدة.

وتجاهل كثير من الكتّاب الموالين لإسرائيل أدلّة وفيرة تشير إلى ان السكان العرب في أقسام من الجليل وفي النقب والقدس، كما في منطقة اللد والرملة، طردوا من بيوتهم عنوة وبعنف مفرط خلال المراحل الأخيرة للحرب. كما انهم تجاهلوا أدّلة حاسمة تبينّ ان الاذاعات المبثوثة من القاهرة وبيروت وبغداد ودمشق بدلاً من تشجيع الفلسطينيين على النزوح، عمدت بالأحرى إلى تشجيع عرب فلسطين على البقاء في ديارهم، وفي مناسبات عدّة صدرت عن تلك الاذاعات نداءات وتحذيرات تهدّد الذين هربوا وتتوعدهم بعقاب الخَوَنة. وفي بعض البلدات والمدن بُذلت جهود لاخلاء السكان المدنيين خلال فترات القتال الضاري لا سيما وان النساء العربيّات والاطفال العرب كانوا أهدافاً للإرهاب الاسرائيلي. ولكن الاخلاء في كل بلدة من تلك البلدات كان بمثابة قرار اللحظة الأخيرة والذي جرى التوصل إليه بعد تردّد، فلم يؤلف جزءاً من خطّة عربيّة متعمدة وسابقة التصور من اجل إخلاء عرب فلسطين.

فالمدينة الوحيدة حيث بذل الاسرائيليون أي جهد على الاطلاق لتشجيع قلة من العرب على البقاء هي حيفا. ويمكن التشكيك بصدق تلك النداءات والبيانات، نظراً للحملة الواسعة والمحنّكة من الحرب النفسيّة التي شنها الاسرائيليون ضد السكان العرب المدنيين في حيفا وغيرها من المدن خلال مسار النزاع. لقد استخدم الاسرائيليون شاحنات مزوّدة بمكبّرات للصوت، والبثّ الاذاعي والشائعات والمؤثرات الصوتيّة والبيانات اليدويّة لشنّ حملة من اوائل حملات الحرب النفسيّة واشدّها فعالية ضد المدنيين العرب في فلسطين، واستهدفت تلك الحملة إرغامهم على مغادرة ديارهم.

تنطوي قصّة الخروج الفلسطيني على مغزى كبير لمن شاء ان يفهم اوضاع الشرق الاوسط، ولكن الباعث على الدهشة هو قلّة الابحاث التي جرت حول هذا الموضوع، باستثناء بارز ينوّه بعدة مقالات هامّة كتبها منذ ربع قرن من الزمن امثال ارسكين تشايلدرز ووليد الخالدي. والحديث عن «خروج فلسطيني» تعوزه الدقّة إلى حد كبير. فالمعروف ان تشايلدرز وخالدي كتبا مقالاتهما وابحاثهما في فترة تعود إلى ما قبل الإفراج عن محفوظات الأمم المتحدة وفتح الأرشيف الأميركي والبريطاني أو محفوظات اسرائيل.

لقد ظهرت مؤخراً عدّة مقالات عن النزوح الفلسطيني بأقلام مؤرخين اسرائيليين.[١٥] ومع انهم يضيفون بعض التفاصيل الطريفة، فإن عملهم تعتريه ثغرة من جراء تعويلهم المقتصر تقريباً على المحفوظات الإسرائيليّة، والتي لا يمكن الركون إليها والتعويل عليها بالنسبة لطرد المدنيين العرب عام ١٩٤٨. وبنوع خاص، فإن السجلّات العسكريّة الاسرائيليّة تقدّم صورةً مشوهة عن كيفية معاملة «قوات الدفاع الاسرائيلية» للفلسطينيين غير المقاتلين. وقد تكون السجلات الدبلوماسيّة والسياسية الاسرائيلية افضل بشكل ملحوظ، ولكن الكثير من الملفات بالغة الأهمية لا تزال مقفلة، والملفات المفتوحة تعرضت لرقابة شديدة. أما المحفوظات الاميركية والبريطانية ومحفوظات الأمم المتحدة، والتي يغفلها المؤرخون الاسرائيليون إلى حدّ كبير فهي تتصف بدرجة أعلى من الموضوعيّة والتجرّد في وصف هرب المدنيين العرب عام ١٩٤٨.

ان معظم التقارير الميدانيّة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وضعها موظفون ومراقبون اميركيون وفرنسيون وبلجيكيون واسوجيون. وكلهم جاؤوا من بلدان غربيّة أيّدت خلق الدولة الصهيونية، بيد ان هذا النوع من التحيز لم يكن غير مألوف في اوساط الامم المتحدة عام ١٩٤٨، حين لم تتمتع بلدان العالم الثالث بصوت حقيقي. ومع ذلك، فإن مراقبي الأمم المتحدة كانوا صادقين جداً في تقاريرهم التي لا تدع مجالاً للشك بان حملة الفظائع الاسرائيليّة كانت السبب الرئيس لخروج العرب. ومن المؤسف ان هذه التقارير القيمة لم تستخدم قبل الآن. وكذلك موظفو نظارة الخارجية الاميركية. فإنهم وضعوا التقارير الموضوعيّة عن طرد المدنيين العرب، لكن إدارة الرئيسَ ترومان

تجاهلت رسائلهم وبرقياتهم، إذ كانت هذه الإدارة متلّهفة لارضاء اللوبي الصهيوني في واشنطن.

طبعاً، انه بمثابة فعل ايمان لدى كثير من الصهيونيين بان البريطانيين حبذوا صراحة الجانب العربي عام ١٩٤٨، تماماً مثلما ان معظم العرب على اقتناع بان السياسة البريطانية كانت ممالئة للصهيونيين. والحقيقة هي ان المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين البريطانيين في الشرق الأوسط شعروا باحتقار متساوٍ لكل من العرب واليهود. فقد عمد البريطانيون احياناً إلى تحبيذ جانب ومن ثم انتقلوا إلى مناصرة الجانب الآخر، سعياً وراء المصالح البريطانيّة الخالصة. ومع ذلك، فإن معظم الجنود والدبلوماسيين والإداريين البريطانيين كانوا محترفين كليّاً وليس هناك من داعٍ للتشكيك في دقّة تقاريرهم السرية، التي تؤلف مصدراً قيماً وثميناً للأشهر الأولى منّ النزاع.

ومن بين المصادر الأخرى على جانب من الأهمية نذكر سجلات وكالة المخابرات المركزية (الاميركية) وهيئة الاذاعة البريطانيّة، عن البث الاذاعي في الشرق الاوسط، وهذه السجلات تشمل كافة الاذاعات التي بثت من فلسطين أو كان بثها موجهاً إلى فلسطين. ومما ينطوي على اهتمام كبير المذكرات الصريحة لقدماء المحاربين اليهود من العام ١٩٤٨ والتي ظهرت في الصحف الاسرائيلية خلال السنوات الأخيرة. هذه الشهادة تنطوي على أهمية خاصة نظراً لكون السجلات العسكرية الاسرائيلية لا يمكن التعويل عليها والركون إليها.

والخروج الفلسطيني ينطوي ايضاً على مأساة إنسانية إلى جانب كونه يؤلف موضوعاً لمشادة تاريخية. ولهذا السبب فقد بادرنا في كتابنا هذا إلى استخدام ذكريات بعض اللاجئين الفلسطينيين. ومن اشد النواحي لفتاً للنظر في هذه الدراما الساحرة: تلك الدقّة المتماسكة التي تطالعنا في هذه المذكرات الفلسطينية وفي ضوء المصادر الاميركية والاسرائيلية والبريطانيّة ومصادر الأمم المتحدة وسواها من المصادر غير العربية. وفي كثير من الاحيان فإن الفلاحين العرب بثقافتهم المحدودة والذين جرت مقابلتهم بعد مضي سنوات على الأحداث إستعادوا وقائع وحقائق تثبتها وثائق المحفوظات التي صارت مؤخراً في متناول الباحثين. كما انه يوجد اثبات لصحة الشهادة التي ادلى بها عدد من الاسرائيليين الذين تحدثوا بصدق عن طرد العرب عام ١٩٤٨.

أوضحت معظم المصادر الاميركية والبريطانية والاسرائيلية فضلاً عن مصادر الأمم المتحدة والمصادر الفلسطينية ان اللاجئين تركوا بيوتهم نتيجة للإرهاب الاسرائيلي والحرب النفسية الاسرائيلية. طبعاً، ثمة عوامل اخرى ولها اهميتها في تفسير الخروج العربي. فقد شدّد بعض المؤرخين على النزوح المبكر للاطباء الفلسطينيين وغيرهم من

أصحاب المهن باعتباره سبباً رئيساً للخروج اللاّحق. وانحى البعض باللوم على فقدان التعاون بين الاجنحة والتكتلات العربيّة، أو على موجة الخوف والذعر التي اكتسحت المجتمع العربي الفلسطيني في أعقاب مذبحة دير ياسين ومقتل ٢٥٠ شخصاً من المدنيين الفلسطينيين على يد عصابتي الارغون وشتيرن في نيسان (ابريل) من العام ١٩٤٨. كل هذه العوامل كان من شأنها إضعاف عزيمة المتحد العربي في فلسطين. ومع ذلك، فإن ضرباً من الحجج الاكاديمية المزيفة مهما بلغ حجمها ومهما تحدثت عن وجود «تناذر لا عقلاني من الذعر» أو «فقدان البنية التحتية للمجتمع»، ليس بمقدورها ان تطمس الحقيقة القائلة بان معظم الفلسطينيين لم يتركوا بيوتهم وديارهم إلاّ بعد ان اجتاح بلدتهم أو قريتهم جيشٌ اسرائيلي أخضعهم لحكم من الإرهاب.

وفي مقابلة حديثة العهد، اعطى المؤرخ الاسرائيلي مائير باعيل تقديراً دقيقاً على العموم للأسباب التي ادّت إلى الخروج الفلسطيني، على النحو التالي:

> «هرب حوالي الثلث منهم بسبب الخوف. والثلث الثاني اخرجه الاسرائيليون عنوة، من اللد والرملة على سبيل المثال. وحوالي الثلث الأخير شجعه الاسرائيليون على الهرب».

وبرغم اقراره ان معظم الفلسطينيين قد أجبرهم الاسرائيليون بالقوة أو اقنعوهم وحملوهم على المغادرة، فإن باعيل يلقي اللوم على العرب في نزوحهم، لأنه يعتبرهم في نظره مسؤولين عمّا يسميه بـ «مؤامرة متعّمدة» أو مُدَبَّرة[١٦] لبدء الحرب. ومع ذلك، فإن تدخل الدول العربيّة في فلسطين ليس السبب في الخروج، بل هو إلى درجة كبيرة، استجابة مترددة من جانب الحكومات العربية على طرد الفلسطينيين الذي قد بدأ سلفاً. ومعظم الاسرائيليين غير راغبين في الاعتراف بمسؤولية بلدهم عن طرد هذا العدد الضخم من المدنيين.

إن الوضع الذي يجد الاسرائيليون انفسهم فيه بالنسبة للخروج الفلسطيني ليس فريداً من نوعه. فمعظم البلدان لديها حقب من تاريخها وهي تفضل ان تنساها. لقد مضى قرن من الزمن تقريباً قبل ان يصبح الاميركيون على استعداد للاعتراف بالمظالم التي اقترفت ضد الهنود الحمر في اثناء توسع بلادهم. ويبدو حالياً ان الأمر ينتظر حلول القرن التالي قبل ان يصبح الاسرائيليون كأمّة على استعداد لمواجهة الطريقة التي انشئت بها الدولة اليهودية في فلسطين.

ومع ذلك، ومنذ البداية بالذات، كان هناك اسرائيليون ادركوا انه من خلال طرد الفلسطينيين، فإن دولة اسرائيل حديثة النشأة، غرست بذور الكراهية في المستقبل. ص. يتزهار، واحد من كبار الكتّاب العبريين وقد اشترك في الحرب التي أدت الى قيام إسرائيل («حرب الاستقلال»)، وكتب قصة قصيرة لاذعة ومؤثرة عام ١٩٤٩، يصف

فيها ردّ الفعل الصادر عن جندي يهودي شاب وحسّاس وقد تلقى هذا الشاب الاوامر بطرد العرب من قرية صغيرة. وعلى الرغم من ان رفاقه لم يرتابوا في ضرورة تنفيذ المهمة، فإن الشخصية المحوريّة في «قصة خربة خَزعة» تنبأت بمغبة مهمتها والنتيجة النهائية المترتبة عنها :

«تعذّر عليّ التصالح مع أي شيء، طالما ان الدموع كانت تنهمر من عيني طفل ينشج بالبكاء، وهو يمشي إلى جانب أم متوترة من جراء غضب الدموع الخرساء، في طريقه إلى المنفى حاملاً معه صرخة موجعة من الشكوى ضد الشر، وانه لا بدّ من وجود إنسان ما في هذا العالم لكي يستمع إلى الشكوى في اوانها وفي الوقت المناسب ـ ومن ثم تحدثت إلى موشيه وخاطبته: يا موشيه، لا يحق لنا ان نطردهم من هنا».

ولكن مئات الآلاف من العرب قد طردوا من بلدتهم أو قريتهم لكي يواجهوا المنفى، وعزاؤهم الوحيد أملٌ يائس بالعودة في يوم من الأيام إلى بيت احتله منذ ذلك الحين مهاجرون يهود من اليمن والعراق أو رومانيا. ولكي نفهم كيف يتسنى لهذه العودة ان تتحقق، ينبغي ان ننظر إلى طرد الفلسطينيين كما هو في حقيقته ـ أي تحقيق المصير الذي تضمنته الصهيونية منذ البداية بالذات.

هـوامش المقدمـة

(١) ـ محفوظات الأمم المتحدة (نيويورك) ١٣/١، ٣، ٣، العلبة ١٠ ، تقرير من «فريق التحقيق الخاص بمنطقة النقب».
(٢) ـ وثائق عن سياسة إسرائيل الخارجيّة، ج ٢، رقم ٣١
(٣) ـ محفوظات الأمم المتحدة، المصدر السابق
(٤) ـ المصدر ذاته
(٥) ـ ملفات وزارة الخارجية الاسرائيلية ـ محفوظات دولة اسرائيل A/21/2401.
(٦) ـ يوميّات بن غوريون (منشورة باللغة العبرية): ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨
(٧) ـ مركز دراسات الشرق الاوسط: مقابلات تيمز، الصندوق ٢، الملف ٥
(٨) ـ صحيفة دافار الاسرائيليّة، ٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩
(٩) ـ محفوظات الأمم المتحدة، العلبة رقم ١١: الفظائع من ايلول إلى تشرين الثاني
(١٠) ـ ملفات نظارة الخارجيّة الاميركيّة (المحفوظات الوطنيّة ـ واشنطن العاصمة): 867 N. 01/11 - 1648.
(١١) ـ طوم سغيف : ١٩٤٩ ـ الاسرائيليون الاوائل، ص ٢٦
(١٢) ـ محفوظات لجنة خدمات الاصدقاء الاميركيين: فلسطين ١٩٤٨، تقارير عامّة
(١٣) ـ وثائق عن سياسة اسرائيل الخارجيّة، ج ١، رقم ٤٤٢
(١٤) ـ روبرت غولدستون : «سيف النبي»، ص ١٧٦ : «لقد تلقى كثير من العرب تشجيعاً من زعمائهم على المغادرة إذ وعدهم اولئك الزعماء بأنهم سوف يتمكنون من العودة». مارتن جيلبرت: النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ص ٤٧

(١٥) ـ بني موريس في مقالاته المنشورة في كتاب «دراسات في الصهيونيّة» ايلول (سبتمبر)، ١٩٨٥. وراجع المجلات التالية:

Middle Eastern Studies, January 1986

Middle East Journal, Winter 1986

وهناك مقالات اكثر مغزى كتبها يورام نيمرود في صحيفة عال ـ هاميشمار الصهيونيّة اليساريّة (٥ و١١ و٢٤ نيسان و٧ حزيران و١٤ حزيران، ١٩٨٥). تتضمن مقالات نيمرود معلومات هامّة عن موقف الحكومة الاسرائيليّة من الخروج، ولكن تحليله للموقف العربي يعاني من الاخفاق والفشل في استخدام العديد من المصادر غير الإسرائيليّة.

(١٦) ـ مقابلة مع مائير باعيل

الفصل الأول

أرض بدون شعب

«لا أطردهم من أمامك في سنة واحدة لئلّا تصير الأرض قفراً فتكثر عليك وحوش البريّة . . . لكنّي أطردهم قليلاً قليلاً من أمامك قبل أن يتكاثروا ويمتلكوا الأرض».

سفر الخروج ٢٣ : ٢٩ ـ ٣٠

لا أمل لهذه الدولة اليهودية الجديدة في البقاء على قيد الحياة ناهيك بقضية التطور ـ إذا بقي عدد السكان العرب على ما هو عليه الآن من الكثرة[1]. هذا ما صرح به مناحيم يوسشكين، البالغ خمسة وسبعين عاماً من العمر، وهو واحد من أقدم الزعماء الصهيونيين وأكثرهم إحتراماً. جاء كلامه هذا عند الظهيرة من يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٣٨، وأمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي كانت تنظر في المشروع البريطاني لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. فالنزاع بقي مريراً، لعقود عدة، بين هاتين المجموعتين العرقيتين على البلاد الخاضعة للإنتداب البريطاني، حيث إعتبرت الإدارة البريطانية ان التقسيم هو الحلّ الأفضل لوضع حد للنزاع بين المستعمرين اليهود وسكان البلد الأصليين: عرب فلسطين. لكن مشروع التقسيم كان ينص في بنوده على بقاء ٢٠٠ ألف نسمة من السكان العرب في الدولة الصهيونية المقترحة وكانت قيادة الجالية اليهودية في فلسطين تتصارع مع مشكلة أفضل السبل للتخلص من هؤلاء العرب.

لم يعارض أي من أعضاء اللجنة التنفيذية تصريح مناحيم يوسشكين عندما قال: «ليس أسوأ ما في الأمر ان يبقى من ٤٥ إلى ٥٠٪ من العرب في الدولة اليهودية الجديدة، بل في حقيقة ان ٧٥٪ من ملكية الأراضي تعود للعرب». فهذه الأراضي كانت هدفاً لإسكان موجات متلاحقة من المهاجرين اليهود الذي سوف يؤتى بهم لتأهيل الدولة اليهودية. هناك أسباب أخرى متعددة لإجلاء السكان العرب من هذه الأراضي. فوجود مجموعة كبيرة من السكان العرب في الدولة اليهودية، بالنسبة ليوسشكين، بإمكانه خلق مشاكل كبيرة على صعيد الأمن الداخلي، وبالتالي فإنه كفيل بنشر الفوضى داخل الحكومة: «إن أقلية ضئيلة من العرب داخل البرلمان كفيلة بتعطيل الحياة البرلمانية بأكملها».

ويتمثل الحل بالنسبة إلى يوسشكين في ان يقوم الجيش البريطاني بإقتلاع السكان العرب قبل اقامة الدولة اليهودية. لقد تطلب بلوغ هذه الغاية توفّر أمرين: «يد بريطانية من حديد، وأموال يهودية. وأنا متأكد من أنه في حال حصولنا على الأمر الأول، سوف نحصل حتماً على الثاني». واعتقد يوسشكين، ككل الصهيونيين في ذلك الوقت، بأنه يمكن إكراه الفلسطينيين على ان يتركوا بيوتهم، وأن يستوطنوا في أراض بتم إبتياعها من أجلهم في شرق الأردن والعراق أو في المملكة العربية السعودية. كان واضحاً انه لم يفكر بإرسال المزيد من العرب إلى الدولة العربية التي أزمع البريطانيون خلقها في الضفة الغربية «إذا كنتم ترغبون في التوسع، فيجب ألا تكثروا من عدد العرب إلى الغرب من نهر الأردن». هذا ما قاله مناحيم يوسشكين لزملائه على سبيل التذكير.

من الواضح ان يوسشكين لم يكن يعاني من أي عقدة ذنب ولا من أي وازع أخلاقي تجاه تشريد عشرات الآلاف من العائلات العربية بقوة السلاح، وطرد شعب من بلد يسكنه منذ قرون. إعتقد بصورة راسخة في حق اليهود في إمتلاك فلسطين بأكملها، فإعتمد على التوراة وعلى الوعد الذي قطعه البريطانيون لليهود. ومما قاله الصهيوني العجوز: «الفلسطينيون هم أناس مغتصبون ويستحقون الطرد، وأنا مستعد أن أدافع عن هذا الموقف الأخلاقي أمام الله وعصبة الأمم».

عبَّر جميع أعضاء الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية عن المشاعر نفسها. ورأى برل كاتز نلسون، أحد أعضاء حزب الماباي التابع لداڤيد بن غوريون، ان وجود أقلية عربية في دولة يهودية يشكل كارثة بحد ذاته، «فالسؤال هو كيفٍ يمكن للجيش والشرطة والإدارة ان يقوموا بواجباتهم، وهل بإستطاعة الدولة ان تسير الأمور كما يجب طالما يوجد هناك قسم من السكان غير الموالين والمخلصين للصهيونية[٢]». كان كاتز نلسون صهيوني ليبرالي، وكان موقفه من الفلسطينيين معتدلاً، ومما قاله: «أرحب بإعطاء العرب حقوقاً متساوية، إذا كنت واثقاً من أن أقلية منهم فقط ستبقى في البلاد». ثم إقترح مشروعاً للتنمية في الدولة الجديدة، يتضمَّن تهجير الآلاف من الفلسطينيين، موضحاً ان «مشروع التنمية يعني الطرد». وحثّ حزب الماباي على إجراء محادثات رسمية مع الدول العربية المجاورة لعلها تقتنع بإستقبال المطرودين.

اقترحت اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد پيل (Peel)، في تشرين الثاني ١٩٣٦، تقسيم فلسطين، ونقل أو إجلاء السكان العرب من الدولة اليهودية الجديدة، كحل وحيد للمسألة الفلسطينية. وقرر لورد پيل وزملاؤه ان الحل الوحيد يقضي بتقسيم البلاد كالآتي: تتألف الدولة اليهودية الجديدة من منطقة الجليل ومعظم السهول الساحلية، وتضمّ معظم الأراضي الخصبة في البلاد رغم صغر مساحتها. وقررت لجنة پيل إستخدام القوة، في حال الضرورة، لإخراج السكان العرب من الدولة اليهوديّة المقترح إقامتها، وشجع الصهيونيون خلال عدة عقود، إقتلاع الفلسطينيين من

أرضهم، وكانوا دائماً يحاولون إقناع البريطانيين تنفيذ خطة التهجير والطرد. ففي ١٩ تموز من سنة ١٩٣٧، قال حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، لوزير المستعمرات البريطاني أنذاك، أورمسبي غور، ان نجاح خطة التقسيم يتوقف على طرد السكان العرب. ثم أضاف لاحقا ان على البريطانيين وحدهم وليس اليهود القيام بهذه المهمة. لقد شرحت سَبَبَ إعتقادنا بأهمية عرض كهذا[٣].

تحفظ بعض الوزراء البريطانيين حيال إبعاد العرب، بالرغم من تحبيذهم للتقسيم. فأكّد وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند آنذاك، في إحدى الإجتماعات الوزارية، على «الصعوبات الجمّة التي ستواجه عملية إقتلاع ٢٥٠ ألف عربي من الأراضي التي ستعود للدولة اليهودية الى أراضي عربية أخرى. وإتضح من خلال تقرير اللجنة الملكية عدم توفر الأراضي التي سينزح اليها العرب في الدولة العربية المقترحة، فماذا سيحل بربع مليون من السكان العرب خلال الحقبة الفاصلة»[٤].

ألفّت الحكومة البريطانية في كانون الثاني من سنة ١٩٣٨، لجنة ثانية برئاسة السير جون وودهيد، لدرس عملية التنفيذ الفني للتقسيم. واشار السير ستيڤن لوك، أحد الموظفين البريطانيين في فلسطين إلى أن عملية تبادل السكان الواسعة بين اليونان وتركيا، سنة ١٩٢٢، هي التي أوصت للجنة پيل بخطة تهجير الفلسطينيين. تأملت اللجنة أن تجد وضعية مماثلة في فلسطين، فأعلن الوزير البريطاني، قبل مغادرة بلاده ان التهجير القسري غير وارد ولكن إستنتاج لجنة وودهيد جاء عكس ذلك، بعد ان قامت بجولة لتقصيّ الحقائق، فقالت: «إن حظوظ نقل السكان طوعاً هي ضئيلة حقاً»[٥].
أصرَّ كثير من الصهيونيين على تنفيذ خطة تهجير العرب، بالرغم من إلتباس الموقف البريطاني. واعتقد داڤيد بن غوريون، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بأن على الصهيونيين الضغط على بريطانيا لتنفيذ مخطط التهجير. وجاء في مذكراته انه في «حال الضرورة علينا ان نعّد بأنفسنا لعملية التنفيذ، من أجل إزاحة الفلسطينيين وإخراجهم»[٦].

وضع جوزف ڤايتز، مدير الصندوق القومي اليهودي وعضو في «لجنة نقل السكان» التابعة للوكالة اليهودية، مشروعاً لتهجير السكان العرب. فقد كتب في تقريره ان تهجير السكان العرب ونقلهم من الأراضي اليهودية «لا يخدم هدفاً واحداً فحسب وهو إنقاص عددهم، بل له هدف آخر لا يقل أهمية، وهو إفراغ الأراضي الزراعية من العرب، وتحريرها بالتالي للإستيطان اليهودي»[٧]. إعتقد ڤايتز بأن الأفضلية يجب ان تعطى للتهجير في المناطق الريفية ومن ثم يأتي دور عرب المدن. وأجرى حسابات احصائية مفادها أنه يمكن تهجير ٨٧ ألف عربي، بالإضافة إلى ما يتراوح بين ١٠ أو ١٥ ألف من البدو من المناطق الريفية ويمكن ان ينتقل معظم هؤلاء الى شرق الأردن بينما تذهب البقية إلى غزّة وسوريا. رأى ڤايتز ان على بريطانيا عدم اللّجوء إلى إستخدام القوة في تهجيرها،

اذ كان يأمل بإقناع العرب إخلاء أراضيهم بواسطة الإغراءات، وأجرى حسابات لعملية النقل هذه، فتبين له انها تحتاج إلى زهاء مليونيين من الجنيهات الفلسطينية.

درس الزعماء الصهيونيون مشروع ڤايتز بعناية فائقة، فحبّذوا كلهم فكرة إقتلاع أكبر عدد ممكن من السكان العرب. وعمل الدكتور ياكوڤ تون في «لجنة نقل السكان» وكان عضواً مؤسساً لمجموعة «عهد السلام» (بريت شالوم) وهي مجموعة مفرطة في الليبرالية ضمّت عدداً من المثقفين اليهود المتطلعين إلى التفاهم والتوافق والمصالحة مع العرب. أوضح الدكتور تون في الاجتماعات السرية للجنة الهجرة، أي نوع من التفاهم كان نصب عينيه، فهو يقول «لن يكون باستطاعتنا جلب المزيد من السكان اليهود الجدد الى الدولة اليهودية العتيدة، اذا لم نعمد الى تهجير الفلاحين العرب إلى الأراضي المجاورة. بإختصار، لن يكون هناك هجرة يهودية بدون تهجير للعرب»[٨]. ولاحظ تون بان البريطانيين لن يستخدموا القوة لتهجير العرب. لكنه أصرّ على إستخدام كافة الوسائل الأخرى المتاحة.

إقترح الدكتور ماندلسون، وهو عضو في اللجنة نفسها، بأنّه ما أن تتشكل الدولة اليهودية ينبغي القيام ببعض الضغوطات لتشجيع الهجرة العربية ـ كالإصلاح الزراعي والإجراءات الحكومية[٩]. وأوضح إسحاق بن زفي، في إجتماع لاحق للجنة التنفيذية، ان «مراقبة المواطنية» هي احدى الوسائل التي قد تفسح المجال أمام الفلسطينيين على النزوح.

سرعان ما تخلّى البريطانيون عن فكرة التقسيم وترحيل السكان العرب. غير ان هذه الفكرة عادت لتظهر من جديد بعد عقد من الزمن في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي إقترحت إنشاء دولة يهودية تضم عدداً اكبر من السكان العرب. ولكن النزاع العربي اليهودي الذي أعقب صدور قرار الأمم المتحدة، أعطى الصهيونيين فرصة لتنفيذ هدفهم وإقامة دولة يهوديّة جاءت خالية من معظم السكان العرب.

*

لم يصر الصهيونيون السياسيون في السنوات الأولى من حركتهم، ومن بينهم مؤسس الحركة الحديثة: تيودور هرتزل، على تعيين المكان الذي ستقام عليه دولتهم اليهودية. ولم يحدد هرتزل في كتابه «دولة اليهود» الصادر سنة ١٨٩٦، ما اذا كانت الدولة الجديدة ستقوم في فلسطين أو في الأرجنتين. فقد راودته في أوقات مختلفة أماكن أخرى كقبرص وكينيا وشبه جزيرة سيناء. كذلك اقترح صهيونيون آخرون شراء أراض في غرب الولايات المتحدة الأميركية، بواسطة أموال الأثرياء والمصرفيين اليهود، لإقامة دولتهم هناك. وفي النهاية إستقر رأي هرتزل على فلسطين وذلك إرضاء للمشاعر القوية التي تشد جماهير اليهود إليها، فوقفَ جميع حاخامي أوروبا بوجه هرتزل، وإتهموا الصهيونية السياسية بالهرطقة الخسيسة، لأن اليهود المتديّنين حينذاك اعتقدوا بأن المسّيا (المنتظر) وحده القادر على بعث مملكة إسرائيل، وبقيت غالبية اليهود المتدينين بعيدة عن

الحركة الصهيونية حتى بداية القرن العشرين، عندما إعتنقت غالبيتهم الصهيونية السياسية. وعلى غرار هرتزل، فإن ماكس نوردو وكثيرين من الزعماء الصهيونيين الأوائل كانوا غير مؤمنين، ولذا لم يهتموا للإنتقادات الدينية الموجهة إلى الصهيونية السياسية.

لكن الشيء المقلق الى حد اكثر لدى الصهيونيين الأوائل هي علاقتهم الوثيقة مع أعداء السامية. إذ إعتبرهم هرتزل من أكثر حلفاء الصهيونيين نفعاً لأن ما من أحد يشك برغبتهم الصادقة في رؤية اليهود يرحلون لإقامة دولتهم. كتب هرتزل يقول: الحركة المناهضة للسامية قد نمت وسوف تتابع النمو، كذلك أنا أفعل الشيء نفسه[11]. وأشار إلى ظاهرة العداء للسامية بوصفها قوّة كبرى «من شأنها لو إستخدمت على النحو الصحيح ان تولد قوة كافية لتشغيل محرك كبير ونقل المسافرين والبضائع» الى فلسطين أو إلى أي مكان آخر يرغب فيه الصهيونيون.

لم يتردد هرتزل بالحوار مع الأمبراطور الألماني (الذي أبدى على مسمع هرتزل ملاحظات معادية للسامية لكن الزعيم الصهيوني لم يعترض عليها). ومع الوزير الروسي فون پليڤه المعروف بكرهه الشديد لليهود في ذلك الوقت.

لم ينتج عن مفاوضات هرتزل مع اعداء السامية أي إتفاق ملموس، ولكنها أرست سابقة إحتذاها العديد من الزعماء الصهيونيين في أجيال لاحقة إذ أقاموا علاقات وطيدة وموسعة مع كافة أنواع الذين يكرهون اليهود.

تصبح هذه النزعة للتعامل مع المعادين للسامية اكثر سهولة على الفهم، اذا أخذنا بعين الإعتبار العقلية المعادية للسامية لدى كثير من الصهيونيين البارزين. لاحظ هرتزل وجود نقص خطير في جدية أخلاق الكثير من اليهود، وإعوجاج في سلوكهم المناقبي»[12]. كذلك كان ينظر بإحتقار إلى اليهود الأوروبيين الشرقيين، وبإعجاب بالغ إلى الأرستقراطية البروسية المتعجرفة. وصف بعض الصهيونيين اليهود «بالطفيليين» وبأنهم شعب عديم الفائدة»[13]. وإنتقدوا شعبهم بوصفه عرقاً تجارياً ومدينياً زاعمين أنه يعبد العجل الذهبي. تحسّر كثير من الصهيونيين لكون العديد من اليهود يقومون بأعمال يدوية كمزارعين وعمال، وإعتبروا هذا مصدر الكراهية التي يشعر بها الكثير من الأغيار نحو اليهود.

إعتقد الصهيونيون ان الحل لهذه المسألة يكمن في إقامة دولة يهودية يقوم اليهود فيها بجميع الخدمات ومن ضمنها وظائف الطبقة العاملة في المجتمع. وشدد المنظر الصهيوني، أ. د غوردن، على «ان العمل اليدوي يشكل الطريق الوحيد إلى نهضتنا - فلا يستطيع شعبٌ ما على كسب الأرض إلّا بواسطة جهوده فحسب»[14]. كان الصهيونيون مصممين على ان يقوم العمال اليهود في فلسطين بأعباء المزارع والمصانع في الدولة الجديدة، وذلك عكس ما هو حاصل في المستعمرات الأوروبية في أفريقيا، حيث يقوم السكان المحليون بكافة الأعمال اليدوية. لن يكون هناك إذاً أي عامل أو مزارع

عربي في المنشآت اليهودية، بما ان العقيدة الصهيونية أملت على أصحاب المزارع والرساميل من اليهود أنه يحظر عليهم إستخدام العمال غير اليهود.

تنبأ هرتزل بوجوب ترحيل العرب عن الدولة اليهودية المزمع إقامتها. يتضح هذا من فقرات في مذكراته طمست طويلاً: «سوف نقوم بتسريب السكان المعدمين عبر الحدود، وذلك بتأمين أعمال لهم في بلدان العبور، وحرمانهم من فرص الإستخدام في بلادنا»[١٥].

بذل الصهيونيون الأوائل مجهوداً كبيراً لتنظيم هجرة واسعة النطاق إلى الأرض المقدسة. ولكن قلة من اليهود هاجرت الى فلسطين وهاجرت الغالبية منهم من أوروبا الشرقية الى أميركا حيث توفرت مجالات العمل والفرص الإقتصادية. بلغ عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩١٤ حوالي ٨٥ ألف نسمة، وكانت غالبيتهم من المتدينين المناهضين بقوة لسياسة الصهيونية الهادفة الى انشاء دولة يهودية. غامر هؤلاء اليهود وجاؤوا الى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى ليجدوا ان الأرض لم تكن «أرضاً بدون شعب»، بل مقاطعة من الأمبراطورية العثمانية، يسكنها شعب يتكلم العربية (٨٥٪ من المسلمين و١٥٪ من المسيحين)، ويرجع بنسبه الى أسلاف سكنوا المنطقة منذ عدة أجيال.

اعتقد معظم اليهود المتديّنين ان اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي «لغة القوة»[١٦]، لذا كانت تصرفاتهم تجاه عرب فلسطين قاسية جداً إلى حد انهم تباهوا بإعتماد الضرب وإنتهاك الحرمات، ويرر أحد هاعام (وأسمه الأصلي غينزبرغ)، هذا السلوك تجاه عرب فلسطين بقوله (انهم يذكروننا بان شعباً آخر يعيش على أرض إسرائيل، وليس في نيته الرحيل).

أنشأ الصهيونيون، وكانت فلسطين لا تزل مقاطعة من الامبراطورية العثمانية، مؤسسات عمل ومصارف ومدارس، ورفعوا عليها نجمة داوود علنا، وكانوا يتحضرون لليوم الذي سيكون بإستطاعتهم إنشاء دولتهم اليهودية. يروي موشي مناحيم، خريج المدرسة النخبوية في هرزليا: كانت قلوبنا الشابة تتطلع خافقة لليوم الذي ستصبح فيه أرض الأجداد خالية من المسيحيين والعرب[١٧].

وإستمر رفض اليهود المتدينين، خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، للسياسة الصهيونية، اذ اعتبروا ان إقامة دولة يهودية في فلسطين نوع من الهرتقة، هذا مع العلم ان كثيراً من المتدينين أيّد الفكرة الصهيونية التي ترى في فلسطين مركزاً ثقافياً لليهودية. هذا واستاء اليهود المندمجون في مجتمعات مختلفة من فكرة ازدواجية الولاء للدولة اليهودية وللدولة التي ولدوا على أرضها في آن معاً. كان نجاح الصهيونية في المجتمعات الغربية غير اليهودية غير متوقع. وشكل المسيحيون البروتستانت فئة ذات أهمية في دعم القضية الصهيونية ولا يزالون حتى يومنا هذا. واعتقد البريطانيون ان عودة اليهود الى فلسطين هي شرط أساسي لعودة المسيح الثانية، فاستغل الصهيونيون هذه المسألة في سبيل مصالحهم.

إعتقد الكثير من المسيحين حتى اوائل هذا القرن، بأن النبوءة التوراتية ستتحقق عندما يحقق الصهيونيون هدفهم بإقامة وطن لهم في فلسطين. واستعمل حابيم وايزمان، قائد الصهيونية الإنكليزية، الحجج الدينية إضافة الى حجج أخرى في نقاشاته مع المسؤولين البريطانيين، وذلك ليكسب دعمهم لقضيته. عرض وايزمن على الحكومة البريطانية، في بداية الحرب العالمية الأولى، أن يساهم اليهود من جميع انحاء العالم، في المجهود الحربي، وذلك مقابل تأييد حكومة لندن للقضية الصهيونية. هكذا أصدر البريطانيون، في شهر تشرين الأول من سنة ١٩١٧، وعد بلفور الشهير الذي نص على «ان حكومة صاحبة الجلالة تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»[١٨]. وأكد التقرير على ضرورة (عدم الإساءة إلى الحقوق المدنية والسياسية لكافة الجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين). هذا وقطع البريطانيون، قبل وعد بلفور، وعوداً مكتوبة للعرب تتعهد بأن فلسطين ستكون من ضمن المقاطعات العربية التي ستحظى باستقلالها بعد الحرب العالمية. كُتب الكثير عما اذا ستحظى الوعود البريطانية المقطوعة للعرب أو تلك المقطوعة لليهود بالأولية، ومع أهميته، فَقَدَ هذا الجدال نقطة أساسية ألا وهي ان فلسطين تنتمي الى شعب سكنها منذ أكثر من ألف سنة، ولا يحق لبريطانيا بالتالي ان تعد بها شعباً آخر. لقي هذا الميل الى التغاضي عن حقوق الشعوب الأصلية، الذي شاع في القرن التاسع عشر، قبولا واسعاً سنة ١٩١٧ (وما يزال يؤثر الى حد كبير على معاملة اليهود للشعب الفلسطيني). لكن نجد في الوقت نفسه ان بعضهم اعترض بشدة، خلال الحرب العالمية الأولى، على وعد بلفور.

كان اليهود البريطانيون ذوو المراكز العالية في الحكومة البريطانية، من بين الذين وجهوا انتقادات لاذعة للصهيونية. فوصف الوزير اليهودي ادوارد مونتاغيو الصهيونية بـ (العقيدة السياسية العابثة). وإعتقد ان إنشاء دولة يهودية في فلسطين سيجعل من المواطنية إختباراً دينياً، وهذا ما عارضه بشدة. إضافة إلى ذلك، لم يشأ مونتاغيو رؤية اليهود يطردون السكان الحاليين خارج[١٩] فلسطين مما سيخلق عداوة لهم من قبل المسيحيين والمسلمين على حد سواء. وأكد مونتاغيو ان إدعاء اليهود الديني بالحق في فلسطين ليس أقوى من إدعاء المسلمين أو المسيحيين بهذا الحق. وأشار إلى ان اليهود البريطانيين يعارضون الصهيونية، وعلى هذا فإن قادة بريطانيا المسيحيين هم على خطأ اذا اعتقدوا ان مساندتهم للصهيونية ستلقى مساعدات يهودية لمجهود بريطانيا الحربي.

بدأت الإنتقادات اللاذعة للصهيونية من قبل ضحاياها الفلسطينيين مبكراً، إذ أرسل الوجهاء العرب في القدس، سنة ١٨٩١، عريضة إحتجاج إلى القسطنطينية، ضد إقتحام اليهود الأوروبيين لفلسطين. كانت الشكوى الأكثر جدية، ضد شراء المستوطنين الصهيونيين الأول، للأراضي الفلسطينية، اذ انها ولدت بذلك طبقة من الفلاحين العرب لا أرض لها. وكذلك وَلَّد عدم إحترام اليهود للتقاليد المحلية ونزعتهم لعزل أنفسهم عن المحيط الشرق اوسطي، عداءً لهم في نفوس الفلسطينيين. وُزِعت

منشورات مع نهاية القرن التاسع عشر، تحذر الفلسطينيين من بيع أراضيهم وتطالب الحكومة العثمانية بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين. وانشئت جريدة الكرمل في حيفا بهدف إثارة الفلسطينيين ضد الصهيونيين.

أصدر الاعضاء العرب في البرلمان التركي، تكراراً تصريحات ضد الصهيونية، خاصة بما يتعلق بشراء الأراضي والهجرة اليهودية. وكذلك اتهموا المسؤولين الأتراك بالتغاضي عن النزعات الإنفصالية عند المستوطنين اليهود الأوروبيين، بالأخص إنشاء المؤسسة الصهيونية للتنظيمات الميليشياويّة، والظهور العلني لعلم نجمة داوود وإنتشار الأغاني الصهيونية الوطنيّة.

وحذر المسيحي العربي نجيب عازوري في كتابه (يقظة الأمة العربية)، من الجهود اليهودية الساعية إلى (اعادة إنشاء مملكة اسرائيل القديمة)[٢٠] على نطاق واسع. أسست في يافا سنة ١٩١١، منظمة معادية للصهيونية، قامت بنشاطات ومظاهرات إحتجاج عديدة في مختلف المدن، ولكنها تلاشت قبل ان تلعب دوراً مهمّاً.

حاول كثير من المستوطنين الصهيونيين تجاهل القلق والإضطرابات في صفوف الفلسطينيين، لكن بعضهم أقّر بوجود «مشكلة عربية». وأعتبر تصعيد الهجرة اليهودية عاملاً أساسياً لضمان السيطرة الصهيونية على فلسطين. لكن عندما أخبر أحد الأطباء الصهيونيين بوجوب تسريع الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل ان يتحكم آخرون بزمام الأمور، أجاب الطبيب المدرك لمعدل الولادات المرتفع عند الفلسطينيين: «لن يأخذ احد هذا البلد، انه للعرب وسيبقون فيه القوة الرئيسة الى حد بعيد».[٢١]

في الواقع، كانت نسبة الولادات بين الفلسطينيين من أعلى النسب في العالم، وهذا ما ضمن لهم ان يبقوا الاكثرية في فلسطين بالرغم من برنامج الهجرة اليهودي المكثف. لذا وجد الكثير من القادة الصهيونيين ان الحل الوحيد لهذه المشكلة في تنفيذ مشروع هرتزل القاضي بإقتلاع أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين عن البلاد. وفي أيار من سنة ١٩٠٠، إقترح أرثر روبين «عملية نقل محدودة» للفلسطينيين إلى شمال سوريا على ان يتمّ تمويلها بأموال يهودية.

تبّنى أخرون هذه الفكرة، فإقترح ليو موتزكين في سنة ١٩١٢، في خطاب له أمام المؤتمر السنوي للصهيونيين الألمان، اعادة توطين العرب الذين باعوا أراضيهم لليهود، في أراض غير مزروعة في الدول العربية المجاورة. ثم تبعه الكاتب اليهودي البريطاني، اسرائيل زانغويل، فبذل كل جهده لنشر فكرة التهجير الفلسطيني الجماعي إلى مقاطعة جديدة، تنشأ لهذه الغاية في احدى الدول العربية المجاورة.

إعتقد زانغويل ان الهجرة ستتم بسلام تام معتمداً على تجارب أخرى مماثلة حصلت في التاريخ منها اعادة توطين شعب البوير (Boers) في جنوب أفريقيا. وعلى هذا، لماذا لن يرحب الفلسطينيون بفرصة كهذه، ويقومون بخطوة ايجابية يتخلون

بموجبها عن أراضيهم للشعب اليهودي الذي عانى الامرين في اوروبا المسيحية؟ لكن ما لم يعلمه زانغويل هو ان الفلسطينيين ليسوا أقل تعلقاً بفلسطين من اليهود. اما الذي كان يعتقد به هو انه لن تنشأ دولة يهودية ما لم يرحل العرب عن فلسطين، بل سينشأ فقط صراع مستمر بين العرب واليهود.

بدأ الإنتداب البريطاني لفلسطين، بعد الحرب العالمية الأولى، وعلى اثر طرد الاتراك منها، بموجب قرار صدر عن عصبة الأمم. وفُصل القطاع الشرقي من نهر الأردن ليؤلف المملكة الأردنية وعلى رأسها الملك عبدالله. واعتبرت اللغتان العربية والعبرية، في فلسطين المنتدبة، رسميتين، بينما وُضِعت محاذير على الهجرة اليهودية الى المستعمرة.

بعد انشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين تحت ظل الإنتداب البريطاني، بدأ سكان الجالية اليهودية يخططون لأهدافهم البعيدة المدى. ورفض بعض اليهود فكرة إنشاء دولة يهودية حصرية، وفضّل كبديل لها دولة مزدوجة القومية حيث يُحترم دين ولغة وتقاليد كل من العرب واليهود. حاولت هذه الفئة الذي ضمت يهوذا ماغنس رئيس الجامعة العبرية في القدس ومارتن بوبر Buber الفيلسوف المميز، ان تبرهن بأنه ليس من الضروري ان تكون الحكومة المستقبلية في فلسطين وقفاً على اليهود ومحصورة بهم حتى تتمكن من ضمان حقوقهم فيها. تمنى بوبر على اليهود اعتبار العرب أخوة لهم، وتمنى ان لا يميل اليهود إلى رؤية أنفسهم كرسل للحضارة الغربية التي يعتبرها حضارة منحطة. لكن، لسوء الحظ كان عدد أفراد المجموعة المؤيدة «لازدواجيّة القومية» ضئيلاً جداً.

رغب معظم الصهيونيين في إنشاء دولة محصورة باليهود، في فلسطين، وإختلفوا فقط حول الوسيلة الأفضل لتحقيق هذا الهدف. وأيدت الحركة التصحيحية بقيادة فلاديمير جابوتنسكي العمل المباشر من أجل إنشاء الدولة اليهودية، التي لن تقتصر على فلسطين وحدها بل ستضم ايضاً شرق الأردن. ونظر القائد التصحيحي إلى العرب كأقليات غريبة من شأنها ان تضعف الوحدة القومية، فأظهر ان هناك كثيراً من الدول العربية المجاورة التي يستطيع الفلسطينيون الهجرة إليها.

إلتقى جابوتسكي، في سنة ١٩١٦، أي قبل تأسيسه للحركة التصحيحية، بإسرائيل زانغويل، الذي أقنعه بأن ترحيل الفلسطينيين هو شرط أساسي لتطبيق الصهيونية. وآمن جابوتنسكي بوجوب ترحيل العرب سلمياً إذا أمكن. لكنه، شكك في الوقت ذاته، بإمكانية عدم استعمال القوة. كان جابوتنسكي قد إقترح مبكراً في العام ١٩٢٥، في رسالة بعث بها إلى السناتور غراسنبرغ، ان تأسيس اكثرية يهودية في فلسطين يجب «أن يتم عنوةً عن إرادة الأكثرية العربية الموجودة في البلاد». وسيرعى عملية إنجاز هذه الأكثرية «جدار حديدي» من القوة المسلحة اليهودية.

كان جابوتنسكي بحق من أهم الشخصيات اليهودية الشريرة التي عرفها تاريخ الصهيونية. كان نافذ الصبر صريحاً إلى حد الجهر علناً بما كان يخططه بن غوريون والقادة الأخرون سراً. تأثر إلى حد كبير بالفاشية الايطالية بحيث أدخل بمساعدة أتباعه النزعة الشوفينية، الميليشويّة والتسلطية التي كانت غائبة عن الفلسفة اليهودية من قبل. كان موسوليني قد عَبَّر عن رغبته في تحويل «امة من النعَاج إلى ذئاب». اما جابوتنسكي فأراد ان يُبدِّل صورة شعبه، إذ إنتقدهم لكونهم شعب عقيم وسلبي. بدأ جابوتنسكي، سنة ١٩٢٠، مفاوضات مع القوى المناهضة للسامية، خاصة المتسلطة منها كما في بولندا التي أرادت التخلص من اليهود، وذلك بهدف ترحيل الجماهير اليهودية من أوروبا الشرقية الى الأرض المقدسة، مستخفين بعداوة الفلسطينيين لمثل هذه الخطوة. لكن اعتقاد جابوتنسكي بان فلسطين يجب ان تكون المحطة النهائية لجميع اليهود هي لأسباب أخلاقية مقدّسة، جعله يقرّر بان معارضة العرب لهذا الإستعمار الجماهيري غير أخلاقية ويجب ان تُسحق.

ضمر جابوتنسكي إحتقاراً بالغاً للعرب إذ اعتبرهم لم يساهموا في تقدّم الحضارة الإنسانية، وهم غير قادرين بالتالي على إقامة دولة مستقلة. كان عرب فلسطين بالنسبة للتصحيحين متخلّفين جداً عن الأوروبيين، ولا يحق لهم البقاء في الأرض المقدسة. ورأى جابوتنسكي، على عكس الفيلسوف بوبر، بأن الهدف الرئيسي للصهيونية يكمن في الإطار الكلاسيكي للقرن التاسع عشر؛ لذا إقترح وجوب مجيء اليهود إلى فلسطين كي «يدفعوا بالحدود المعنوية الأخلاقية لأوروبا حتى الفرات»[٢٤].

إشتملت «الحضارة المتفوّقة» التي خطط التصحيحيون نقلها الى الشرق الأوسط، على مقاييس واسعة للعنصرية الأوروبية. ومن سخريات التاريخ المآساوية، ان كل ما كتبه وقاله التصحيحيون والنازيون الأخرون بحق عرب فلسطين يشبه إلى حد بعيد النعوت التي وَصفت بها النازية اليهود.

أما المَثل الأكثر تعبيراً عمّا سبق ذكره، فهو كتاب ألفه وليم زيف، ممثل أميركي للحركة التصحيحية، وعنوانه إغتصاب فلسطين. وصف زيف الفلسطينيين «بالعرق الضعيف المنحط»[٢٥] والواقع «في أسفل درجات التطور الإنساني». وعزا أصولهم إلى مجموعات بشرية بدائيّة متوحشة جاءت من سفوح الجبال والصحارى وإحتشدت في موجات متتالية في فلسطين وتركت بذورها هناك».

فلا عجب ان يعتبر زيف الفلسطينيين معدومي المواهب وهو الذي نظر اليهم كنتيجة «خليط من أعراق مختلفة». وكذلك إتهمهم بأنهم لا يفكرون سوى بجمع الذهب والمال لدرجة ان العربي يفقد كل حسٍّ انساني لديه من أجل المال. والجدير ذكره ان إتهامات مماثلة وجّهتها الدعاية المعادية للسامية في المانيا إلى اليهود. وقد نُشرت في

حينه داخل المانيا*. وإذا اخذنا بعين الإعتبار هذه المشاعر العدائية نحو العرب، نستنج انه لا بدَّ من أن يثير جابوتنسكي وأتباعه جواً من العنف والرعب والارهاب في فلسطين.

وبالفعل لم تتأخر أعمال العنف عن التفجر بين اليهود والعرب، فأخذت الإضرابات والمجابهات مجراها بين الطرفين قرب المقامات الدينية. وبدا واضحاً ان أتباع جابوتنسكي كانوا وراء إشتعال موجة العنف تلك. كتب الصحفي والكاتب الأميركي (ڤنسنت شيهان) انه في احد الأيام من شهر آب سنة ١٩٢٩ وبينما كان جالساً في غرفته في الفندق النمساوي في القدس، دخلت فجأة الخادمة غرفته لتعلمه بوجود امرأة تريد رؤيته. توجه الصحفي على الفور ليجد سيدة أميركية - يهودية من معارفه، أعلمته ان شيئاً لا بد ان يحصل قرب حائط المبكى، إذ احتشد مئات المسلّحين من أتباع جابوتنسكي وهم «مستعدون للقتال» من أجل حماية المكان المقدس. وكانت السيدة تنتظر بفارغ الصبر وقوع مجابهات دموية مع العرب اذ من شأن هذا ان يبرهن «أننا موجودون هنا».

إستمرت هذه الإضطرابات لحين من الزمن، وذلك بسبب المقامات الدينية اليهودية والإسلامية. فشاءت سخرية القدر ان يتجاور حائط المبكى والجامع الأقصى، وكلاهما من أكثر المقامات قدسية في كلا الديانتين، ولطالما حصلت نزاعات بسبب هذا التجاور. ففي شهر أيلول من سنة ١٩٢٨، وضع اليهود فاصلاً بين النساء والرجال أمام حائط المبكى كما هي العادة في التقاليد اليهودية الأرثوذكسية. على الأثر احتج المسلمين على هذا العمل المنافي للإتفاقات المعقودة بين الفريقين، وتم نزع الفواصل بعد تدخل الإدارة البريطانية. بعد ذلك، احتج اليهود بدورهم معتبرين هذه الخطوة تدخلاً جائراً في شؤونهم الدينية وحرية عبادتهم.

لم يأخذ البريطانيون قضية حائط المبكى على محمل الجد. مما حدا بأحد الإداريين البريطانيين في فلسطين إلى الإشارة في تقرير له صدر في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٩، ان أكثر ما كان يعنيه هو، مقاييس أحواض المياه وموضع حاويات الماء (الخزانات)[٢٧]. وأضاف بأسى فيما يتعلق بأزمة المقامات الدينية: الى ان هذا نموذجي لفلسطين وطابعها الطائفي المتعصب.

سرعان ما تفجَّرت «الطائفية المتعصبة» وتحوّلت الى حالة عنف بعد أسابيع قليلة من كتابة هذا التقرير. يذكر شيهان انه عندما ذهب إلى حائط المبكى رأى نفراً من اليهود

---

* ليس مما يثير الدهشة ان كتاب زيفّ حظي بالتنويه والاستحسان من جانب كثيرين ينتمون إلى الاعضاء البارزين في «المؤسسة الليبرالية الاميركيّة» خلال الثلاثينات. وعلى غرار المرادفين لهم في ايامنا هذه، فإنهم لم يجدوا تعارضاً أو عدم تماسك في إدانة العداء للساميّة بينما راحوا يؤيّدون العنصريّة الصهيونيّة المعادية للعرب.

اليمنيين المتدينين يمارسون طقوسهم الدينية غير مدركين لحقيقة ما كان يعده جابوتنسكي وأتباعه لإثارة نزاع مع العرب، من خلال تشجيع تواجد هذه المظاهر الشعائرية. فكتب شيهان في مفكرته: «لو كنت عربيا لإستشطت غضباً ولا أظن لبرهة ان هذا عمل سامي».

وفي ٢٣ آب من السنة نفسها، تدفق آلاف الفلاحين العرب الى المدينة لدى سماعهم اشاعات عن الخطر المحدق بالأماكن المقدسة في القدس. واستطاع شيهان ان يرى مواجهة دموية بين العرب واليهود في ذلك اليوم، وان يشاهد احد اليهود وهو يقذف بقنبلة يدوية على الجموع العربية متسبباً بقتل شخصين. تلك كانت فاتحة الحوادث المشؤومة، وبداية لحوادث عنف إمتدت إلى أماكن أخرى من فلسطين، ذهب ضحيتها مئات من العرب والبريطانيين واليهود، قبل ان يستتبّ النظام والأمن من جديد.

وفي اعقاب الاضطرابات شكل البريطانيون «لجنة شو» Shaw Commission لتقصي أسباب الإضطرابات، لكن وزارة المستعمرات كانت قد إتخذت إجراءً - قبل نشوب النزاع - يقضي بإعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين. لم يرق هذا الأمر للصهيونيين الذين لم يشكلوا سوى أقلية في فلسطين بالمقارنة مع العرب، مما دفعهم لتفجير الأوضاع وذلك بهدف إقناع البريطانيين بأن فلسطين ليست مهيأة بعد لنيل أي درجة من الإستقلال. غير ان الإنتقام العربي فاق كل توقع. فبالرغم من كون الدين هو الدافع المباشر للفتنة، فإن الضيم الإقتصادي الذي كان يعاني منه العرب، دفع بهم إلى القيام بأعمال عنف وشغب. ففي الخليل مثلا، إغتاظ الفلاحون العرب من المضاربين اليهود الذين كانوا يحاولون إقتلاع العرب وتهجيرهم من أراضيهم فشنّوا هجوماً عليهم سقط بنتيجته كثير من اليهود. بينما أدانت «لجنة شو» الأعمال العربية، فإنها أقرت ان «خوفهم وخيبة أملهم حيال مستقبلهم الإقتصادي، هما من الأسباب الرئيسية وراء الحقد والمشاعر العدائية التي يكنها المسلمون لليهود»[٢٨]. لذا أوصى المحققون البريطانيون في اللجنة، الإدارة المنتدبة بالحد من الهجرة اليهودية رفعاً للظلم اللاّحق بالعرب، كذلك بحماية الفلاحين العرب من عمليات شراء أراضيهم بأسعار عالية بهدف طردهم، وأخيراً بمنع الوكالة اليهودية من القيام بمقام السلطة في فلسطين.

أفاد السيد هوب سمبسون، وهو من كبار الخبراء في الإقتصاد الزراعي، في تقريره المنشور في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٠، بان جذور المشكلة الفلسطينية، تكمن في سياسة الصندوق القومي اليهودي، والقائمة على شراء الأراضي العربية بأسعار مغرية، وطرد الفلاحين العرب منها، ورفضه تشغيلهم في الممتلكات اليهودية. وطالب «سمبسون»، كما فعلت «لجنة شو»، من قبل، بالحد من الهجرة اليهودية ومن شراء الأراضي العربية. ولم تتأخر الحكومة البريطانية، فنشرت الكتاب الأبيض في نفس اليوم الذي نشر فيه تقرير سمبسون، فوافقت على ما جاء في تقارير الخبراء، أي على: الحد من الهجرة اليهودية ومن شراء الأراضي العربية.

بدأ الصهيونيون يتخوفون من إمكانية فشل استراتيجيّتهم (المرتكزة على مشروع هرتزل لثلاثة عقود خلت) والقاضية بطرد العرب (بعد شراء اراضيهم وعدم تشغيلهم). ولكن الصهيونيين تمكّنوا من نفي ما توصل إليه الخبراء القانونيون والاقتصاديون، فراحوا يفكرون باستخدام نفوذهم السياسي وممارسة الضغوط في لندن. كان حاييم وايزمان، الزعيم الصهيوني، يمارس تأثيراً كبيراً على أعضاء الحكومة البريطانية، فبعد مأدبة غداء جمعته إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، رمزي ماكدونالد، نشر هذا الأخير رسالة رسمية كان قد بعث بها إلى وايزمن، يتعهد فيها بإلغاء جميع ما جاء في الكتاب الأبيض Passfield White Paper، و«تسهيل الهجرة اليهودية مع العمل على تمكين الاستيطان اليهودي المكثّف في فلسطين بإعتباره واجباً تلتزم به الدولة المنتدبة»[٢٩]. وتمسك ماكدونالد في رسالته، بحق الوكالة اليهودية في منع استخدام العرب في الممتلكات اليهودية. بدا واضحاً للعرب، إثر نشر هذه الرسالة، أن موقف البريطانيين حيالهم غير منصف، وهذا ما شجع الصهيونيين على الإفصاح عن نواياهم الحقيقية بجرأة اكبر.

لم يعكس الموقف الرسمي للوكالة اليهودية، نوايا معظم القادة الصهيونيين، ومن بينهم دايڤيد بن غوريون، فبالرغم من إقرارها بوجوب عدم هيمنة فريق على آخر في فلسطين، فإن الوقائع جاءَت لتؤكّد العكس. وخير دليل على مثل هذا التناقض، كان يأتي على لسان بن غوريون، خلال لقاءَاته المتكررة مع القادة العرب.

في احدى الأمسيات من ربيع سنة ١٩٣٣، عُقِدَ لقاء سرّي في منزل موسى شرتوك، [اصبح اسمه لاحقاً موشيه شاريت بعد تغيره في شهر آب سنة ١٩٤٨] في القدس، بين داڤيد بن غوريون المنتخب حديثاً آنذاك في اللجنة التنفيذية بالوكالة اليهودية وموسى شرتوك، واللذان كانا يتصرفان كأي حاكم شرعي للجالية اليهودية، وبين موسى العلمي من جهة أخرى، وهو سليل احدى العائلات العربية العريقة، ويعمل كنائب عام في الإدارة البريطانية. كان هدف بن غوريون من اللقاء البحث مع العلمي بشأن مصير فلسطين بعد الخروج الوشيك للبريطانيين من البلاد.

شدد موسى العلمي خلال اللقاء على وجود مشاعر تشاؤمية للعرب، خاصة وأنهم جردوا من كافة المراكز المهمة، بينما أصبحت معظم الأراضي الخصبة، بأيدي اليهود، وقياساً على ذلك سوف يكون عنوان المرحلة المقبلة أكثر كآبة ومرارة خاصة بعد أن اصبحت الأوضاع السياسية والإقتصادية في حالة يرثى لها.

أسرَّ موشيه شرتكوك بكلمات لطيفة الى موسى العلمي، مشبهاً فلسطين بالقصر الكبير المزدحم، وبالرغم من ذلك فهناك دائماً مكان يتسع لمزيد من البشر. ثم ادعى شرتوك أن مساحة فلسطين كافية لإستيعاب كافة اليهود الذين يودون المجيء والإقامة، طالما أنهم لا يضمرون اي شر للعرب. هنا قاطع بن غوريون النقاش ليتوجه إلى صديقه

بحدة قائلاً: إنه لمن غير المفيد التحدث بمثل هذا المنطق الى رجل واقعي كموسى العلمي. كان بن غوريون يصف موسى العلمي بالرجل الصادق والحساس والمستقيم. لذا فقد كان يتوجه اليه بكل وضوح إذ يقول بما معناه أنه لا يوجد سوى فلسطين، حيث باستطاعة اليهود التوجه اليها، بينما، وهنا يشدد بن غوريون، باستطاعة الفلسطينيين الذهاب إلى البلدان العربية المجاورة. بعدها يصل بن غوريون إلى السؤال الحاسم والمصيري: هل هناك امكانية للتفاهم من أجل إقامة دولة يهودية تضم فلسطين وشرق الأردن؟[٣٠] مقابل هذا العرض، اكد بن غوريون استعداد الصهيونية لدعم اية كونفدراليّة بين البلدان العربية. لم يعطِ موسى العلمي اي تعهد.

أتى بن غوريون في مذكراته، على لقائه مع عوني عبد الهادي، رئيس حزب الإستقلال الفلسطيني. فكتب مجيباً عن سؤال طرحه عبد الهادي بخصوص عدد اليهود الذين سيدخلون إلى فلسطين، «اربعة ملايين يهودي خلال فترة ثلاثين عاماً». أمام هذه الصراحة أصبح واضحاً للعرب أن ترحيلهم من فلسطين وإحلال اليهود مكانهم، بات يشكل الهدف الرئيسي للصهيونية.

بدأت مخاوف الفلسطينيين تزداد في منتصف الثلاثينات، نتيجة الارتفاع في معدّل الهجرة اليهودية، التي بلغت اكثر من ٦٠ الف مهاجر خلال سنة ١٩٣٥، وقد جاء معظمهم من المانيا النازية، نتيجة للإتفاق النازي الصهيوني الذي سمح بهجرة اليهود مقابل الإذن لهم بسحب مدخراتهم على شاكلة سلع المانية الصنع، في وقت كان اليهود في كافة انحاء العالم على أهبة الإستعداد لمقاطعة النظام الهتلري واسقاط الرايخ الثالث كما أظهرت احدى الدراسات الحديثة[٣١]. استطاع الإتفاق بين الإثنين، أن يبطل مفاعيل المقاطعة، وبالتالي يسمح بتدفق موجات جديدة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين. تَمَّ كل هذا، بالرغم من الكره الذي يكنه الكثير من الصهيونيين للنازية باستثناء البعض منهم والذين كانوا يظهرون إعجاباً شديداً بالنازية*.

شعر العرب أن نصيبهم من تلك الأعداد اليهودية المهاجرة كان غير عادل وقد زاد عن المعدّل المعقول، إذ كان من الأحرى بهؤلاء المهاجرين الذهاب إلى أميركا حيث باستطاعتهم التأقلم، أو إلى اي بلد غير مكتظ بالسكان من دول الكومنولث البريطاني. لذا طالب العرب بوقف الهجرة اليهودية وإقامة دولة ديموقراطية قائمة على قاعدة الاكثرية العددّية. لم يرق هذا الطلب للصهيونيين وعارضوه بشدة إذا ادركوا أن النظام الحالي القائم، يوفر لهم إمكانيةً لممارسة ضغط سياسي داخل مجلس الوزراء البريطاني في لندن.

---

* بعث جابوتنسكي في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٣ برسالة إلى الدكتور هانز بلوك في المانيا يشكو اليه من افتتان بعض اعضاء حركة الشبيبة التصحيحية واعجابهم بالنازيين. وكتب إليه قائلاً: «لست ادري ماذا جرى، ذلك ان النازية تستهوي شبابنا تماماً مثلما تستأثر الشيوعية في اهتمام غيرهم من اليهود»[٣٢].

واندلع العنف في فلسطين بعدما اصبح واضحاً أنه لن يكون من موافقة على المطالب العربية. أنشأ المفتي الاكبر الحاج امين الحسيني الزعيم الروحي والسياسي للفلسطينيين، مع مجموعة من الوجهاء الفلسطينيين. الهيئة العربية العليا، في ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٥. وطلبت الهيئة، بعد فترة قصيرة من تأليفها، من جميع الفلسطينيين عدم دفع الضرائب، وتنظيم اضراب وطني شامل دام سبعة أشهر تخلّلته مجابهات دموية بين العرب والجيش البريطاني سقط على أثرها آلاف القتلى العرب. وصلت في ١١ تشرين الثاني، سنة ١٩٣٦ «لجنة بيل» إلى فلسطين، لتحديد اسباب الأضطرابات فأصرَّ العرب على إقامة الدولة الديموقراطية بالرغم من خبرتهم السابقة مع اللجنة الملكية. وكما أشرنا سابقاً أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين.

تزامن تصاعد المقاومة العربية مع فشل اللجنة الملكية. اما المهاتما غاندي فكان يؤمن بعدالة القضية العربية، وكتب يقول: «فلسطين ملك للفلسطينيين، كما هي انكلترا للبريطانيين وفرنسا للفرنسيين[٣٣]»، ثم يضيف الزعيم الهندي: «حسب قوانين الخطأ والصواب، لا مجال لقول اي شيء ضد المقاومة الفلسطينية بوجه التمييز الساحق». ولكن الفلسطينيين بدأوا يخسرون تدريجياً بعدما فقدوا معظم إمكاناتهم في مواجهات مع الجيش البريطاني بينما كانت الجماعات اليهودية تستفيد خلال هذه الفترة من تعاونها مع هذا الجيش.

بدأ اليهود بتطوير قواهم القتالية، فأنشأوا منظمة الهاغانا (الدفاع)، لمحاربة العرب. بدأت هذه المنظمة اعمالها العسكرية، بشكل غارات تكتيكية على القرى العربية المعاقبة من قبل البريطانيين. أخيراً انهارت المقاومة الفلسطينية في شهر آب من سنة ١٩٣٩، بعد أن أضعف العصيان الإمكانات العسكرية الفلسطينية وشرَّد قادتهم.

عندما بدأ يتضح ان تجنب الحرب في اوروبا اصبح صعباً، رَأت بريطانيا أنها بحاجة لكسب ودّ العرب، وقطع الطريق على التأثير المتزايد لدول المحور في الشرق الأوسط، فنشرت الكتاب الابيض في ١٧ أيار من سنة ١٩٣٩، وفيه يرفض الإنكليز فكرة إقامة اية دولة فوق الأرض المقدسة، سواء أكانت عربية أم يهودية، ولكنها أعربت عن رغبتها بأن يتشارك الإثنان في حكم فلسطين بعد مدة عشر سنوات، يتم خلالها اعطاء الفريقين مزيداً من سلطات الحكم. اما بالنسبة للهجرة، فقد حدد الكتاب الأبيض عدد المهاجرين اليهود بخمسة وسبعين الفاً خلال فترة خمس سنوات إضافة إلى تقييد بيوع الأراضي الفلسطينية وخاصة في الأماكن ذات الغالبية العربية.

كانت ردة الفعل الصهيونية المباشرة على الكتاب الأبيض عنيفة، فأُضرمت النيران في المركز الرئيسي لقسم الهجرة، واقتحمت الحشود اليهودية، الإدارات الحكومية في تل أبيب وحيفا ويافا ودَمَّر المتظاهرون خلالها جميع ملفات الهجرة غير الشرعية. إقتحم اليهود المتاجر العربية في القدس وسلبوها كما أنه تم تفجير صالة ريكس السينمائية في

القدس بعد بضعة أيام حيث قتل فيها خمسة عرب وجرح ثمانية عشر آخرون كما قتل شرطي انكليزي خلال إحدى التظاهرات. وتبع هذه الإضطرابات، هجومٌ على قرية عربية، قتل فيها خمسة من العرب. هكذا بدأ يخيم جوّ من الذعر بين العرب والبريطانيين، وصار يُعرف بِ «صهيونيّة المدفع والبندقية».

قاتل الصهيونيون بعنف ضد الكتاب الابيض، ولم يجدوا أي مبرر يدعوهم للتخلي عن مشروعهم بإقامة دولة يهودية صرف. لذا، وبعد وقت غير طويل من صدور الكتاب الأبيض، صرح ونستون تشرشل، جواباً على حاييم وايزمان، بشأن إقامة دولة يهودية تضم من ثلاثة إلى اربعة ملايين يهودي: «نعم، أنا اوافقك الرأي تماماً».

كان كثيرٌ من الصهيونيين، يتطلعون بلفهة، إلى دولة يهودية صافية وخالية من العرب. وكتب جوزف ڤايتز، في مذكراته في كانون الأول سنة ١٩٤٠:

> يجب أن يكون واضحاً لنا، أنه لا يوجد مكان لشعبين في هذا البلد . . . لن نحقق هدفنا بإقامة دولة مستقلة في وقت لا يزال العرب موجودين في هذا البلد الصغير. علماً بأن المكان الوحيد لإقامتها هو فلسطين بأكملها والا فإن غرب فلسطين (غرب نهر الأردن) يصلح كحد ادنى ولكن بدون العرب . . . لا يوجد أي حل آخر، سوى ترحيل العرب إلى المناطق المجاورة، يجب أن يشمل الترحيل الجميع بدون استثناء حتى آخر ضيعة وعشيرة . . . بعد كل هذا يصبح باستطاعة هذا البلد إحتواء الملايين من اخواننا. وما عدا ذلك، فلا وجود لأي طريق آخر[٣٥].

عقد النازيون الألمان والفاشيون الإيطاليون عشية الحرب العالمية الثانية اتفاقاً، تَمَّ بموجبه ترحيل الآلاف من السكان الناطقين بالإلمانية من منطقة التيرول في جنوب ايطاليا إلى الرايخ. وأعجب فلاديمير جابوتنسكي بالإتفاق، خاصة حيال معلّمه بنيتو موسوليني، وهذا دفعه إلى الإعتقاد بوجوب تطبيق مثال له، بترحيل العرب إلى خارج فلسطين.

في ٨ تشرين الأول سنة ١٩٣٩، عقد حاييم وايزمن، برفقة موشي شرتوك رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، مباحثات مع هـ. سان جون فيلبي، وهو باحث انكليزي، مستشرق وصديق للملك ابن سعود. نظم هذا اللقاء الأستاذ لويس نمير، وهو مؤرخ ومؤتمن على اسرار القادة الصهيونيين، بهدف إقناع الملك عبد العزيز ابن سعود باخذ موقف إلى جانب الصهيونية من قضية فلسطين. وكان قد عُقد إجتماع لهذه الغاية بين (فيلبي العرب) والأستاذ نمير، قبل بضعة أيام من لقاء وايزمن وفيلبي.

كشف فيلبي، خلال لقائه بوايزمن، عن استعداد الملك ابن سعود للتعاون من أجل إقامة دولة يهودية على كافة أنحاء فلسطين، وترحيل العدد الأكبر من الفلسطينيين إلى البلدان العربية، مقابل المساعدة الصهيونية لإقامة الوحدة العربية تحت لواء الملك ابن سعود. إضافة إلى منحة مالية بقيمة عشرين مليون جنيه استرليني (لم تكن العربية السعودية غنية بايرادات البترول وقتذاك). واقترح شرتوك خلال اللقاء بأن تتحول هذه

المنحة، إلى جزء من المبلغ المطلوب للمساعدة في هجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة.[٣٧] وكان سترتوك يشك بإمكانية تحقيق هذا الإتفاق بالرغم من موافقته على المخطط. أما وايزمن، فقد كان يضع ثقة كبيرة بفيلبي، وقد بقي واثقاً ولعدة سنوات من أن صفقة ستتم وتنتهي بترحيل الفلسطينيين إلى العربية السعودية.

إدعى وايزمن في مذكراته إنه لم يكن يتوقع في أن يتم ترحيل الفلسطينيين[٣٨]، غير انه كان واضحاً بأن وايزمن كغيره من الصهيونيين وجد في ترحيل الفلسطينيين شرطاً اساسياً لإقامة الدولة اليهودية. وفي ٢٥ أيار من سنة ١٩٤١، صرح وايزمن أمام مؤتمر للقادة الصهيونيين الاميركيين بأن الحركة الصهيونية تسعى لشراء اراضٍ في البلدان العربية المجاورة وعندها يصح باستطاعة الصهيونيين القول للفلسطينيين: سوف نراكم مستعمرين (مستوطنين) وستأخذون خمسة دونمات من الأرض مقابل كل دونم تتركونه لنا في فلسطين[٣٩].

مهما يكن من أمر، لم يحصل وايزمن على موافقة اي من القياديين الفلسطينيين بعكس ما كان يتوقعه بهذا الشأن. وهذا ما دفعه إلى القول، رداً على سؤال لوزير المستعمرات البريطاني، لورد موين، حول ما إذا كان سيتم الترحيل بدون إراقة دماء، «بأن هذا الأمر قد لا يحصل، بشرط أن تقوم أميركا وإنكلترا بالتحدث ودياً مع العرب بهذا الشأن»[٤٠]. بدأ الصهيونيون يركزون اهتمامهم خلال الحرب العالمية الثانية، على أميركا كحليف رئيسي لهم، بعد أن لعبت بريطانيا هذا الدور لعدة عقود.

لم يكن صدفة، إختيار بن غوريون لفندق بيلتمور في نيويورك في أيار سنة ١٩٤٢، لعقد مؤتمر الصهيونيين الأميركيين والطلب بأن «تتحول فلسطين إلى كومنولث يهودي». ليس هناك ادنى شك، في أن برنامج الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، ساهم بترحيل الفلسطينيين من «دولة الكومنولث اليهودي».

ورد في تقرير للجنرال باتريك هورلي، الممثل الشخصي للرئيس روزفلت، بعد زيارة لتقصي الحقائق في فلسطين سنة ١٩٤٣، أن الكثير من اليهود في فلسطين، يفضلون الإقامة والإستيطان في أميركا أو أوروبا الغربية بعد إنتهاء الحرب. أما القادة الصهيونيون، فهم على العكس من ذلك، مصممون على إقامة دولة يهودية على كافة الأراضي الفلسطينية و«والمرجح كذلك أنها ستضم شرق الأردن». إضافة إلى ذلك، فإن القيادات نفسها كانت مصممة، حسب التقرير، على إبعاد الفلسطينيين إلى العراق. وأما فيما يختص بطريقة الترحيل فقد شكك كثير من الصهيونيين بإمكانية تنفيذه سلمياً وعندما أخبر دبلوماسي أميركي مجموعة من الصهيونيين ان الترحيل يجب ان يتم سلمياً، أجابه ناحوم غولدمان، إحد الممثلين الصهيونيين ان، «العدالة لا تفرض الا بقوة تدعمها»[٤٢].

لكن وايزمن اعتقد ان ترحيل الفلسطينيين ممكن ان يتم عبر اتفاقية مع الملك ابن

سعود. وفي آخر الأمر اتضح ان فيلبيي كان مبالغاً جداً عندما اشار الى مصلحة الملك العربي في «اتفاقية الترحيل». اذ ان الملك ابن سعود، أخبر الكولونيل هارولد هوسكينز، المبعوث الشخصي للرئيس روزفلت، انه يرفض مقابلة وايزمن، «بسبب إقتراحه المهين وغير المشرف الذي نقله عبر المستر فيلبي»[٤٣].

بقي وايزمن على أمله بتنفيذ مشروع فيلبي بالرغم من موقف الملك ابن سعود الذي نقله الكولنيل هوسكينز. فأفصح وايزمان في ١٣ كانون الأول سنة ١٩٤٣، في رسالة إلى وزير الدولة الأميركي سومنـر ولْز، عن عزم الصهيونية على تنفيذ خطة لتنمية الأردن، قد طرحت من قبل الأميركيين[٤٤]، و«من شأنها ان تسهل عملية نقل الشعب الفلسطيني». وأضاف الزعيم الصهيوني: «اننا شعرنا بحاجة لمساعدة شخصية مهمة في العالم العربي، كابن سعود مثلاً. وأنه بالرغم من الموقف السلبي الذي نقله هوسكينز من قبل الملك سعود، فإنه يجب الا يترك مشروع فيليبي جانباً دون المزيد من الدراسة.

بقي مشروع فيلبي حبراً على ورق، وعادت فكرة تهجير الفلسطينيين من أرضهم لترى النور من جديد في نيسان سنة ١٩٤٤، كخطوة لفتح الطريق المسدود، عندما طالب حزب العمال البريطاني في مقاعد السلطة آنذاك، برفع الحظر عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبتشجيع العرب على الخروج منها واليهود على الدخول اليها[٤٥]. أضاف حزب العمال، أن كافة الأرض الفلسطينية يجب أن تعطى إلى الصهيونيين، وأن تدرس إمكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالإتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن.

إستاء العرب كثيراً من موقف حزب العمال، خاصة وأنه كان من المنتظر أن يأتي الإشتراكيون إلى الحكم بعد نهاية الحرب. رحب الصهيونيون، بهذا الموقف المؤيد كما عبرت عنه إفتتاحيات الكثير من الصحف ولكنهم تجنبوا في الوقت نفسه، إعلان رضاهم الكامل، إذ كانت السياسة الصهيونية تأمل دائماً بأن يقوم الإنكليز، أو العرب، أو الإثنين معاً بعمليّة إقتلاع الفلسطينيين القذرة عوضاً عنهم وبالتالي تجنيبهم كراهية العالم الإسلامي وبالقائها على كاهل البريطانيين والقادة العرب. كان بن غوريون يتجنب الإفصاح عن نواياه الحقيقة في لقاءاته العامة، بينما كان يبوح بها (أي وجوب اقتلاع الفلسطينيين) في اجتماعاته الخاصة. وكتب الزعيم الصهيوني في احدى المقالات الصحفية «أن المشاريع اليهودية لا تستدعي إزاحة اي عربي»[٤٦]. إلا اذا كان العرب أنفسهم راغبين في الهجرة إلى أماكن اخرى. أمل بن غوريون كأي صهيوني آخر، بأن ينفذ حزب العمال تعهده بطرد الفلسطينيين عند تسلمه مقاليد السلطة بعد الحرب.

رأى حزب العمال، بعد تسلمه السلطة في اعقاب الحرب، أنه من غير المنطقي معاداة العالم الإسلامي بالوقوف إلى جانب الصهيونية في فلسطين. وأن على إنكلترا المحافظة على نفوذها في الشرق الأوسط كي تستمر كقوة عالمية. في غضون هذه الفترة، بدأت الولايات المتحدة الإميركية، بزعامة هاري ترومان، تأخذ موقفاً مؤيداً للقضية

الصهيونية. كان ترومان بحاجة إلى الأصوات اليهودية لتأمين نجاحه في الإنتخابات الرئاسية سنة ١٩٤٨[٤٧]، إضافة إلى العطف الشديد الذي كسبه اليهود في الولايات المتحدة بعد الإضطهاد النازي لهم. طلبت إنكلترا من الولايات المتحدة الأميركية، أواخر سنة ١٩٤٥، التعاون معها في سبيل إنشاء لجنة لدراسة أوضاع الناجين من معسكرات الاعتقال النازية (الهولوكوست). قبلت إدارة ترومان بتأليف اللجنة بعد فترة من المفاوضات، في كانون الثاني من سنة ١٩٤٦. وبدأت اللجنة البريطانية ـ الأميركية اعمالها بتحقيقات في واشنطن ثم ذهبت إلى انكلترا فإلمانيا ومن ثم إلى الشرق الأوسط. بالرغم من عدم التجانس في الأرقام والشهادات، التي ظهرت في التحقيقات، قبل ان تتبنى اللجنة خطاً مؤيداً للصهيونية، فإن المحاضر تحوي على شهادات غاية في الأهمية.

اكد كثير من الصهيونيين على الحاجة الملحة للهجرة إلى فلسطين، وإقامة دولة يهودية هناك. وتعهدوا بالمحافظة على حقوق الأقلية العربية. لكن الشهادات المسجلة في تقارير اللجنة، بيّنت أنه لا مجال لإقامة دولة يهودية بدون طرد العرب منها.

أوضح الدكتور فرنك نوتشتاين، مدير معهد الدراسات السكانية في جامعة برنستون، أن الهجرة المكثفة لليهود إلى فلسطين، ستبقى غير قادرة على رفع عدد السكان اليهود بحيث يفوق عدد السكان العرب. وذلك بسبب النسبة العالية للولادات بين الفلسطينيين والزيادة الطبيعيّة المنخفضة بين اليهود. قدّر نوتشتاين عدد السكان المسلمين بخمسة وثمانين بالمئة من عدد السكان الإجمالي (وافقه خبراء غيره الرأي ومن بينهم. دكتور د. ف. غلاس) وأوضح أن نسبة الزيادة تشكل ثلاثين بالمئة وتأتي في المرتبة الأولى في العالم. بينما لا تتجاوز الزيادة عند اليهود ١٨ (٪) بالمئة، أي بمعنىً آخر، فإن استمرارية أية دولة صهيونية ستواجه مشكلة وجود اكثرية عربية، إلا إذا تم تقليص عدد السكان العرب بطريقة أو بأخرى.

زارت اللجنة البريطانية الأميركية كثيراً من القرى العربية في فلسطين، وكانت دهشتها قوية عندما سمعت نفس الإجابة، وهي: «سنعمل في الأرض»، عن سؤالها، لكثير من التلامذة في إحدى المدارس العربية، حول مشاريعهم المستقبلية. كتب ريشارد كروسمان، وهو من محبذي الصهيونية، فوصف تمسك الفلسطينيين بأرضهم حتى خلال سنوات دراستهم. كان التعلق بالأرض يشكّل في الواقع احد اهم المشاعر المميزة عند الفلسطينيين، ويؤلف اصحاب الأراضي فئة ضئيلة. هؤلاء الناس لا يخدعون بسهولة، وهم عنيدون ومتعلقون بأرضهم»[٥٠].

نشرت اللجنة البريطانية ـ الأميركية تقريرها في الأول من شهر آيار سنة ١٩٤٦، كان التقرير غامضاً بشأن الحكم وشكله في فلسطين، ولكنه أصر على السماح لمئة يهودي بالهجرة فوراً إلى فلسطين. جاء طلب الولايات المتحدة لإنكلترا، بالسماح لهجرة يهودية واسعة، مدعاة للسخرية. فهي لم تسمح سوى لـ ٤٧٦٧ لاجىء يهودي بالمجيء إلى

الولايات المتحدة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦، وذلك انسجاماً مع الهدف الذي وضعه الصهيونيون الأميركون الذين انضووا مجدداً تحت راية الصهيونية خلال سنة ١٩٤٦، بتشجيع هجرة الناجين من الاضطهاد النازي، إلى فلسطين، ورأوا أن اي مكان آخر سيكون بمثابة انحراف عن مخططهم بإقامة دولة يهودية على الأرض المقدسة. لذا جاء هذا القانون الأميركي الصارم بحق اليهود في التوجه الى اميركا، واستخدمت الدعاية الصهيونية المكثفة بين اليهود الناجين من المحرقة (الهولوكوست) ومصائبها واهوالها، لدعم قضيتها. وكأن التعذيب والتنكيل الذي عاناه اليهود على أيدي النازيين لم يكن كافياً، فجاءت الصهيونية لتستخدمهم كذريعة لتحقيق اهدافها وإقامة دولة يهودية. يقول الجنرال فريدريك مورغان، الذي زار مخيمات منظمة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل، «أنه لو ترك القرار للجماعات الناجية من الهولوكوست، لأختار القليل منها مكاناً آخر غير الولايات المتحدة الأميركيّة[٥١].

كانت فلسطين خلال هذه الحقبة الزمنية، مسرحاً لأعمال ارهابية تقوم بها عصابات الإرغن وشترن، المنشقة عن الجناح اليميني للحركة الصهيونية، ضد المنشآت البريطانية، بهدف إفهام البريطانيين أن استمرارهم لإحتلال فلسطين سيكلفهم غالياً ـ كان يوجد ١٠٠ ألف جندي بريطاني في فلسطين آنذاك.

تكونت عصابة شترن في وقت مبكر خلال الحرب العالمية الثانية، بزعامة ابراهام شترن، الذي كان على غرار جابوتنسكي، معجباً بموسوليني. درس شترن الآداب في جامعة فلورنسا بإيطاليا، وكان شديد التأثر بعداوة الفاشية الإيطالية لإنكلترا. لذا لم يدخر شترن جهداً لإخراج البريطانيين من فلسطين، ففي سنة ١٩٤١، اتصلت عصابته بأوتو فون هنتيك، المبعوث الألماني إلى سوريا، على أمل التوصل إلى تحالف ضد الانكليز وعرضت عليه التعاون مع النازيين لإنشاء دولة يهودية وإقامة علاقات قومية وشاملة مع الرايخ الألماني[٥٢]، وحماية المصالح النازية في الشرق الأوسط. (كان اسحاق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، أحد قادة شترن). عرض الإرهابيون اليهود كذلك الإعتراف بالنظام النازي الجديد في أوروبا. وكان يخطّط آنذاك لقتل الملايين من اليهود. ولقد تجاهل النازيون هذه المقترحات ولم تكن مشرفة لعصابة شترن.

واصلت جماعة شترن تنفيذ عملياتها ضد البريطانيين بالرغم من مقتل زعيمها شترن خلال احدى المواجهات مع الشرطة: سنة ١٩٤٢، فاغتالت اللورد موين، بعدما صرح بأن اليهود الأوروبيين ليسوا متحدرين من العبرانيين القدماء، وبالتالي لا يحق لهم المطالبة بفلسطين. أضف إلى ذلك، أن اللورد موين أغضب جماعة شترن عندما عندما رفض مشاركة ادولف ايخمان في تجارة للسلع من الدولة الحليفة كانت مخصصة لمعتقلي معسكر اوشفيتز. طبعاً أثار مصرع اللورد موين الغضب في اوساط الرأي العام البريطاني.

كانت الجماعة الإرهابية الأخرى، الإرغون Irgun، فرعاً من حركة جابوتنسكي المرتدة. فخلال الحرب العالمية الثانية، انضوت هذه الجماعة تحت زعامة مناحيم بيغن الذي أثبت أن قائد لا يرحم وداهية واسع الحيلة. فبعد إنتهاء الحرب، وَجّه الإرغون ضرباتهم ضد البريطانيين موقعين الكثير من القتلى بين الجنود والشرطة في المنشآت البريطانية. وقد كان تفجيرهم لفندق الملك دواود في القدس من أكثر الأعمال إثارة، حيث خلّف الإنفجار واحداً وتسعين قتيلاً من الإنكليز والعرب واليهود وذلك في ٢٢ تموز من سنة ١٩٤٦.

إن لمن المخزي أن تركز وسائل الأعلام الجديدة اضواءَها على إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية وتتجاهل الإرهاب السياسي الصهيوني، علماً بأن هذا الأخير كان البادىء في منطقة الشرق الاوسط. شكل المدنيون الأبرياء، القسم الأكبر من الضحايا إذ عمل الأرهابيون على وضع المتفجرات في المحلات التجارية العربية وفي أماكن أخرى مكتظة بالسكان. لكن هدفهم الأساسي اصبح سنة ١٩٤٦: الجيش البريطاني. خشيت الحكومة البريطانية، من جهتها، من الإنتقام الأميركي بوقف الإمدادات الحربية التي كانت بحاجة اليها، اذا ما حاولت ضرب الأعمال الإرهابية بحزم. لذا لم يسمح للجيش البريطاني بإعتماد أساليب قاسية لوقف أعمال الارغون وشترن. فلم يتم إعدام الإرهابيين السجناء، وحُدِّد تفتيش المنازل وكذلك الدوريات.

استاء رئيس هيئة أركان الجيش البريطاني، الفيلد مارشال مونتغمري، من القيود الموضوعة على الجيش من جانب السياسيين في لندن. وأعلن في تقرير له ان مهمة «التعامل مع المنظمات غير الشرعية قد عُولجت بطريقة لن تعطي معها نتائج مثمرة»[٥٣]. وبناءً على هذا، إقترح «الرحيل عن فلسطين إذا كنا لسنا معدين لحفظ النظام والأمن». شاطر الكثير من البريطانيين مونتغمري الرأي، بالأخص دافعو الضرائب، الذين يتحملون كلفة تبعات جيش يبلغ تعداده ١٠٠ ألف رجل في الأراضي المنتدبة والمضطربة إلى أجل غير منظور. نستنتج ممّا ورد ان تكتيكات الأرغون وشترن المرسومة لطرد البريطانيين خارج فلسطين، بدأت تعطي ثمارها.

وفي ١٤ شباط سنة ١٩٤٧، أعلن وزير الخارجية البريطاني، إرنست بفين، أنه بصدد تسليم القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. وأنشأت الجمعية العمومية، في ١٣ أيار من السنة نفسها، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين UNSCOP. كانت مهمة اللجنة البحث في المشكلة الفلسطينية بما فيها مسألة اليهود الناجين من معسكرات الاعتقال النازية. حاول العرب تكراراً، لكن بدون جدوى، فصل مسألة الناجين اليهود عن المشكلة الفلسطينية. كان واضحاً للهيئة العربية العليا ان عدم الفصل بين المشكلتين سيدعم موقف الصهيونية أمام الأمم المتحدة، وسيكون حافزاً لكثير من الدول، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأميركية، كي تصوت لصالح انشاء دولة يهودية في فلسطين بهدف إنقاذ المهجرين اليهود، علماً بأن هذه الدول لم تساهم سوى بالقليل

للتخفيف من مأساة الناجين اليهود من معسكرات الاعتقال النازية. رفض العرب الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة الأمم المتحدة. لكن رفض الهيئة العربية العليا التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وضعهم في موقع غير ملائم البتة من وجهة نظر دعائية، إذ أظهرت الوكالة اليهودية كل تعاون مع اللجنة.

بعد جلسات موسّعة من الاستماع والاستقصاء والاستجواب أصدرت لجنة الدول الإحدى عشرة، في ٣١ آب، قرارها بأغلبية ٧ أصوات، الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وبتدويل القدس. أقِر مشروع التقسيم بعد ان أجريت عليه بعض التعديلات، وتضمن إقامة دولة يهودية تضم السهل الساحلي، ما عدا سهل يافا العربي وجزءاً من الجليل وقسماً كبيراً من منطقة النقب. وحدد عدد اليهود الذين ستضمهم الدولة اليهودية بـ ٥٣٨ ألف يهودي. وكان عدد العرب الإجمالي في الدولة اليهودية قيد النقاش، إذ أشارت الهيئة العربية العليا ان تقديرات الأمم المتحدة البالغة ٤٠٠ ألف عربي، لم تأخذ بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة من بدو النقب. لذا توازى عدد السكان العرب مع عدد السكان اليهود في الدولة اليهودية المقترحة.

تحرك العرب بخجل ضد قرار لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وقد عزا السيد هنري غورني، وزير المستعمرات البريطاني والسكرتير الأول لحكومة فلسطين، غياب ردة الفعل العربية هذه، إلى عدم «تصديق العرب»[٥٤] لما ورد في التقرير، ولأنهم كانوا واثقين في قرارة أنفسهم، بأنهم «سيشكلون الأغلبية خلال فترة زمنية قصيرة طالما بقيت نسبة الولادة الطبيعية في تزايد، وكما كانت عليه في ذلك الوقت».

كان من الصعب على الفلسطينيين التخيل أن تقوم الأمم المتحدة بعمل غير مسؤول فتصوِّت على مشروع التقسيم وتقرر انشاء «دولة يهودية غير قابلة للحياة. ونظراً للقنبلة الزمنيّة السكانية بدا واضحاً أن الصهيونيين كانوا أمام خيارين في الدولة التي اقترحها مشروع لجنة الأمم المتحدة: فإما طرد القسم الأكبر من السكان العرب وإما التعايش مع أغلبية عربية. بالرغم من إحتمال هجرة مائتين وخمسين الف يهودي نجوا من المعسكرات النازيّة، فإن نسبة الولادة المرتفعة عند الفلسطينيين، كفيلة بمواجهة هذا العدد الضخم، وإعادة التفوق السكاني العربي خلال عدة عقود.

تضاربت آراء الصهيونيين ولفترة طويلة من الزمن، حول كيفية استعمار الأراضي الفلسطينية. واستشهد السفير اللبناني آنذاك، (كميل شمعون)، خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمشروع التقسيم، بدستور الوكالة اليهودية، ليفضح سياسة التمييز العنصري الصهيوني ضد العرب، في مجالات العمل وتملك الأراضي خلال العقود الماضية وتساءل في الوقت نفسه، «عما يمكن أن يؤول اليه أمر العرب في حال تسلم الصهيونية للسلطة في فلسطين، بعد الذي شاهدناه تحت السلطة البريطانية المنتدبة»[٥٥]. ظهر جلياً للعرب أن سياسة التفرقة الصهيونية حيالهم ستؤدي إلى إشعال

الفتنة بينهم وبين اليهود وبالتالي إلى طردهم من أراضيهم وممتلكاتهم. أضف إلى هذا، أن حدود الدولة اليهودية المزمع انشاؤها ستتداخل مع الحدود العربية بشكل يعزل القدس، حيث يسكن مائة وخمسون الف يهودي، عن الدولة اليهودية. وبسبب الأمر نفسه للسكان العرب في النقب. أدت كل هذه الأسباب إلى نشوء صدامات ومنازعات في فلسطين. وإلى خلق تيار «تحريري لأراضٍ سلبية» داخل الدولة اليهودية.

في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، برغم العدد الهائل للعرب والحدود غير الثابتة، إلى جانب التوصية المرفوعة من لجنتها الخاصة بفلسطين. والقاضية بإنشاء دولة يهودية، بأغلبية ثلاثين صوتاً مقابل ثلاثة عشر. واستطاعت الولايات المتحدة الأميركية توفير هذين الثلثين من الأصوات لإنجاح القرار، بوضعها ثقلاً سياسياً هائلاً وضغوطات مادية أجبرت الكثير من الحكومات على التصويت لصالح مشروع التقسيم، بعد أن كان العكس هو المقرر. تصرف الرئيس ترومان، الذي كان بحاجة لأصوات اليهود للنجاح في انتخابات الرئاسة سنة ١٩٤٨، عكس ما أوصى به مستشاروه، فطلب من جميع الرسميين الأميركيين عمل المستحيل لإنجاح قرار التقسيم. قال سفير ليبيريا شاكياً وفي وقت لاحق: «قام ممثلو أميركا في الأمم المتحدة، بضغوطات هائلة خلال عملية التصويت، يساعدهم في ذلك المنظمات اليهودية والوكالة اليهودية التي لم تتلكأ في تنفيذ ضغوطاتها في كثير من البلدان». وهددت أميركا بعض الدول بإنتقام إقتصادي، إذا ما صوتت هذه الدول ضدّ مشروع التقسيم.

نظراً لعدم قابليّة الدولة اليهودية للحياة، فقد كان منتظراً من الصهيونيين معارضة قرار التقسيم. فسّر السيد محمد ظفرالله خان، قبول الصهيونيين لقرار الأمم المتحدة بقوله: «رأت الوكالة اليهودية في قبولها لقرار الأغلبية في لجنة الأمم المتحدة، بداية (الحد الرفيع للاسفين) وليس نهاية لتطلعات اليهود وآمالهم»(٥٧).

أشار تقرير وزارة الخارجية البريطانية، قبل عشر سنوات من صدور قرار الأمم المتحدة وتعقيباً على تقرير لجنة پيل، الى أن التقسيم لا يعني سوى إنشاء منصّة جديدة من الأرض تمكن اليهود من القفز إلى واحدة اكثر اتساعاً. فاليهود لم يخفوا هذا الأمر ولقد اتضح انه اصبح احد اهم الأسباب التي دفعت العرب إلى الإعتراض على مشروع التقسيم(٥٨). وبالفعل، قال بن غوريون أمام مؤتمر صهيوني انعقد سنة ١٩٣٨: «أنا أحّبذ التقسيم، وعندما نصبح قوة اكبر، سيكون باستطاعتنا إبطاله والإنتشار على كامل الأرض الفلسطينية»(٥٩). أما وايزمن المعروف «بالإعتدال»، فقال إلى ريتشارد ماينرتز هاغن Meinertzhagen احد الرسميين البريطانيين المؤيدين للصهيونية، سنة ١٩٤٤، «أن تأييده لمشروع التقسيم الذي تقدمت به لجنة پيل، جاء نتيجة علمه المسبق بأن الحرب كانت حتمية، وأنه حتى لو كانت الدولة اليهودية صغيرة، فإن اليهود سيحصلون على ما يريدون بواسطة الغزو»(٦٠).

كان واضحاً للعرب واليهود والبريطانيين أنه ما أن تنشأ دولة صهيونية، فإنها ستكون بمثابة التزام للتوسع وكسب المزيد من الأراضي. كان واضحاً ايضاً بأن توسع الصهيونية وتعاظم نفوذها، يعني إقتلاع قسم كبير من السكان العرب. وكتب المؤرخ الفلسطيني، جورج انطونيوس: «لا يوجد أي مكان لدولة ثانية في فلسطين، إلا إذا تم ترحيل أو إبادة السكان اصحاب الحق». واعتقد بعض الصهيونيين أنه كان بالإمكان إقناع الفلسطينيين بالرحيل والإستيطان في المملكة العربية السعودية والعراق والأردن أو دول عربية أخرى.

لكن الكثير من الصهيونيين كانوا يشكون بإمكانية ترحيل الفلسطينيين سلمياً وبواسطة المفاوضات. كتب بن غوريون، سنة ١٩٣٧، إلى ابنه يقول: «بعد إنشاء الدولة اليهودية. سنطرد العرب ونأخذ مكانهم»[٦٢]. ويضيف القائد الصهيوني متباهياً: «سيكون جيشنا من اقوى الجيوش في العالم، وسنستخدمه لإرغام الفلسطينيين على الرحيل». وحتى لا يدع أي مجال للشك بإمكانية استخدام القوة إذا لم يذعن الفلسطينيون للتهديد، كتب بن غوريون ما يلي: «ستكون القوة بتصرفنا». هكذا قبل بن غوريون، بالدولة اليهودية التي تقرر انشاؤها بقرار الأمم المتحدة، وكان يشعر في الوقت نفسه بإمكانية تحولها إلى دولة اكبر خالية من العرب. ومع نشوب الحرب العالمية الثانية وجد بن غوريون ومعاونوه. ان فرصة توسيع دولته وجعلها مملكة محررة من غير اليهود (الاغيار) goyim rein، أصبحت أقرب منالاً مما توقّعوه.

الفصل الثاني

الخطة دالت (دال)

وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين.

- القرآن الكريم - سورة البقرة

إجتمع رجال قرية «اليهودية» (شمالي مدينة يافا)، في يوم السبت من منتصف كانون الأول سنة ١٩٤٧، في المقهى المحلّي، لمناقشة أحداث ذلك النهار. إذ كان العنف يتفجر في جميع انحاء فلسطين، وشعر سكان القرية بأنهم معنيون بشكل خاص وذلك لقربهم من مستعمرة بتاح تكفا اليهودية، ولغاية ذلك الوقت، فقد تجنبوا اي نزاع هام مع يهود بتاح تكفا. غير ان أحداً في القرية العربية لم يكن يعلم إلى متى سيدوم هذا الهدوء.

ابتدأت الأزمة في فلسطين في الثاني من كانون الأول، مع بداية الاضراب العام الذي دام ثلاثة أيام، إحتجاجاً على قرار التقسيم. ان هذه الأحداث وفقاً لأقوال موظف في الشرطة البريطانية «كانت دون شك غير منظمة بل من عَمل أفراد ومجموعات.»[١] تغايرت ردات الفعل العربية المحدودة على قرار التقسيم، بحدة مع جو الإرهاب الذي فرضه الصيونيون عقب إصدار الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩. وأراد القادة الفلسطينيون إتخاذ موقف تحدٍّ ضد قرار التقسيم، ولكن كان واضحاً بالرغم من هذا، انهم امتنعوا عن اتخاذ مواقف تؤدي إلى حرب اهلية.

مع ذلك، تذرعت منظمة الإرغون بأعمال الشغب العربية التي وقعت في أوائل كانون الأول من العام ١٩٤٧، لشنّ حملات إرهابية إجرامية تسببت بمقتل العديد من المدنيين العرب في كثير من المدن والقرى. أوضح قائد الأرغون مناحيم بيغن، فيما بعد موقفه خلال تلك الحقبة قائلاً: «ان جلّ ما أقلقني خلال تلك الشهور هو ان يقبل العرب مشروع الأمم المتحدة. عندها تكون قد حلّت بنا الكارثة الكبرى، دولة يهودية صغيرة جداً بحيث لا تستوعب جميع يهود العالم»[٢]. غير ان أعمال الإرغون الإرهابية كانت كفيلة بمنع حصول أي نوع من الإتفاق.

ثار الإرهابيون اليهود في يوم الجمعة ١٢ كانون الأول، لمصرع أفراد من طائفتهم خلال أعمال الشغب العربية، وذلك بقتل إثني عشر مدنياً عربياً. ولكن سكان قرية «اليهودية» اطمأنوا، بعد ظهر اليوم التالي وذلك عندما شاهدوا دورية مؤللة للجيش البريطاني تدخل القرية. توقفت الآليات الأربعة أمام المقهى وترجل منها اربعة رجال ببدلات كاكية وخوذات فولاذية. غير انه سرعان ما تبدّى انهم لم يأتوا لحماية القرية، إذ انهم صوبوا بنادقهم وأطلقوا الرصاص على الحشود المتجمعة في المقهى. وضع بعض المعتدين قنابل لنسف البيوت العربية، وقذف إرهابيون مقنعون أخرون، بالقنابل اليدوية على المدنيين. وبدا لوهلةٍ ان سكان القرية سيبادون عن بكرة أبيهم، ولكن سرعان ما وصلت دورية بريطانية حقيقية لتكبح عملية القتل المدبرة. وكان من الممكن ان تفوق حصيلة هذا الإعتداء السبعة قتلى من المدنيين العرب[٣].

وكان ارهابيون يهود قد قذفوا في الصباح الباكر بقنابل محليّة الصنع، من داخل سيارة مسرعة، على مجموعة من العرب كانت تقف إلى جانب باب دمشق في مدينة القدس. تسبب ذلك بمقتل ستة من العرب وجرح ثلاثة وعشرين منهم. وألقيت في حيفا قنبلة أخرى على مقهى فقتلت ستة من العرب وجرحت اربعين.

كان مقتل ٢١ عربياً مدنياً في يوم السبت الموافق في ١٣ كانون الأول على يد الإرهابيين اليهود بالإضافة إلى حصيلة القتلى في اليوم الذي سبقه، بمثابة إعلان حرب من قبل اليهود ضدّ الفلسطينيين. وقام السر الان كانينغهام، المندوب السامي البريطاني، بمهمة الوسيط بين اليهود والعرب في فلسطين. فبالرغم من تحبيذ كانينغهام للتقسيم وقيام دولة يهودية ما إلا أنه لم يتعاطف مع التكتيك الإرهابي الصهيوني. فأرسل تقريراً الى لندن، في ١٣ كانون الأول التالي: وضمنّه ما يلي:

> «كان التمرد العربي الأولي عفوياً وغير منظماً، بمثابة تعبير عن الإستياء على قرار الأمم المتحدة اكثر منه هجوماً منظماً على اليهود. والأسلحة التي استعملت في البدء هي عبارة عن عصي وحجارة، ولولا لجوء اليهود للأسلحة النارية، لكان من الممكن إخماد الإهتياج ووقوع خسائر قليلة في الأرواح. يرجّح هذا الإحتمال وجود دليل موثوق بأنه بالرغم من رضى اللجنة العربية العليا بشكل عام والمفتي بشكل خاص، على التجاوب القوي لنداء الإضراب، إلا أنهما لم يحبذا نشوب ثورة جديّة».

وفي رسالة كاشفة بموازاة هذا التقرير من حيث الوضوح، بعث بها كنينغهام إلى لندن في ١٥ كانون الأول ليبلغها أسماء اعضاء الجالية اليهودية المسؤولين عن موجة الإرهاب التي تجتاح فلسطين جاء فيها: «من الصعب إعتبار أعمال اليهود التحريضية، واعترافهم بسلطة الهاغاناه لاتخاذ ما اسموه أعمالاً معاكسة، وهي في الواقع أعمال دون تمييز ضد العرب، وليس من شأنها ان تؤدي الى التهدئة»[٥]. دحض كنينغهام الإدعاء القائل بأن منظمتي الإرغون وشترن الإرهابيتين والمنشقتين كانتا تعملان بشكل مستقل

عن الوكالة اليهودية. فعبر عن ذلك بقوله: «هذا الإدعاء ليس صحيحاً في واقع الحال، إذ ان الهاغانا والمنظمات المنشقة تعمل سوية الان، وعلى هذا فإن ادعاء الوكالة اليهودية بعدم قدرتها على السيطرة على المنشقين هو ادعاء باطل»*.

لم تساعد اعمال الهاغانا والإرغون العدائية على التحريض على الحرب فقط بل انها كانت ايضاً المؤشرات الأولى الحافزة للنزوح الفلسطيني. نشرت جريدة عال هامشمار الصهيونية اليسارية في ١٥ كانون الأول من سنة ١٩٤٧، تقريراً مفاده انه نتيجة للإرهاب الصهيوني «ينتقل الكثير من العرب الذين يسكنون قرب مستعمرات عبريّة، إلى مناطق ذات اكثرية سكانية عربية». وكلما تصاعدت حدة العنف في فلسطين تتسارع معها موجات هروب الفلسطينيين.

كما توقع كانينغاهم، فإن الوضع في فلسطين أصبح اكثر سوءاً خلال الأيام الأخيرة من العام ١٩٤٧. فلقد هاجمت مجموعة من العرب مستعمرة يهودية في صحراء النقب، في ١٨ كانون الأول، لكن طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني صدتها على أعقابها. وشنت الهاغانا في مساء ذلك اليوم، هجوماً على قرية الخصاص القريبة من الحدود اللبنانية السورية. بدأ الهجوم عند التاسعة مساءً، عندما عبرت القرية سيارتان محملتان بالإرهابيين، وهي تطلق نيران الرشاشات وتقذف بالقنابل اليدوية على الأهلين، وقُتِل عشرة مدنيين عرب أثناء الإعتداء. وقَتل في اليوم التالي خمسة أطفال عرب عندما نسف الإرهابيون اليهود منزل مختار القرية. بلغت حصيلة العنف، مع نهاية الشهر، ٤٥٠ قتيلاً وألف جريح.

غالباً ما يُطلق الادعاء بان العرب هم الذين إستهلوا حرب العام ١٩٤٧ وذلك عندما رفضوا قرار التقسيم. لكن تصوير اليهود في فلسطين كضحايا ابرياء للعدوان العربي هو مدعاة للسخرية. فالبرغم من قبول الصهيونيين علناً بقرار التقسيم، فإنه لم تكن لديهم النية لقبول الحدود كما نص عليها القرار، ولا بالإندماج السكاني مع غير اليهود في دولتهم الجديدة. أشار يشعياهو بن بورات Y. Ben Porat الذي كان عضواً في الهاغانا خلال تلك الحقبة بأنه «قد تَدَّرب على كره الشعب العربي». فإنه قد تعلم حتمية الكفاح في سبيل إقامة دولة صهيونية خالية من كل ما هو غير يهودي. «فإنهم لم

---

* ـ هناك أدلّة اسرائيلية تدعم وتؤكد الاتهام الذي وجهه كانينغهام Cunningham بقولة إن الصهيونيين يتحملون جزءاً كبيراً من المسؤولية عن اندلاع الحرب عام ١٩٤٨. فالمؤرخ الاسرائيلي اوري ميلشتاين Milstein نشر وقائع اجتماع عقده الزعماء الصهيونيون في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٨. ففي ذلك المؤتمر أنحى جاد ماخنس، وهو خبير في الشؤون العربيّة، باللائمة على المفتي في إشعال الاضطرابات خلال شهر كانون الأول، ولكنه كشف بانه «لولا الاستعدادات [العسكرية الصهيونية] والمفضوحة والتي اتسمعت بطابع استفزازي، لأمكن الحؤول دون الانجراف نحو الحرب». وختم ميلشتاين بقوله إن الزعماء الصهيونيين تجاهلوا رأي خبرائهم في الشؤون العربية والذين «طلعوا بتقديرات مفادها ان عرب فلسطين منقسمون وان الأكثرية بينهم لا تريد الحرب».

يربّونا على أساس أنه ستنشأ دولة يهودية هنا حيث يعيش العرب واليهود سوياً. كانت الافكار الكامنة، والعلنية في بعض الأحيان، تقول بأنهم سيرحلون وسنبقى نحن»[٧]. وتذكر بن بورات لاحقاً بان معظم اليهود يعتقدون عشية المعركة «بأننا نحتاج إلى حرب مع العرب. فإنهم كانوا ينظرون من الكيبوتز إلى القرى العربية المجاورة ويقسمون أراضيها في اذهانهم».

في الواقع، ان حرب العام ١٩٤٨، كانت «معركة يتعذّر كبتها». فلم يكن هناك من وسيلة لخلق دولة صهيونية في فلسطين دون تشريد أعداد كبيرة من العرب، الذين ليسوا على استعداد لترك بلادهم طوعاً. في أحسن الأحوال، كان ممكناً تأجيل المعركة العربية ـ اليهودية وليس تفاديها. وبعد تمرير قرار التقسيم، اتخذ كلٌ من الطرفين خطوات أدّت بدورها إلى تصعيد العنف.

أوضحت اللجنة العربية العليا أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (التي عيّنت لتطبيق مشروع التقسيم) بأنها تعارض بمرارة مشروع هيئة الأمم. وقامت اللجنة العربية العليا، في ٦ شباط بابلاغ لجنة الأمم المتحدة بأن «عرب فلسطين يعتبرون اي محاولة من قبل اليهود أو من قبل أي قوة اخرى او مجموعة من القوى لإقامة دولة يهودية على الأراضي العربية، بمثابة عمل عدواني، وتجوز مقاومته بالقوة على سبيل الدفاع عن النفس»[٨].

وأدرك الفلسطينيون انه لن يكون هناك سلام متى أقيمت الدولة اليهودية، لانها ستسعى دون شك إلى التوسع والتخلص من العدد السكاني العربي الضخم. وبالفعل تنبأ بن غوريون في خطاب ألقاه أمام اللجنة المركزية لحزب ماباي، في ٧ شباط، بأنه «ستطرأ تغيرات كثيرة على هذه الارض، خلال اشهر الكفاح الستة والثمانية أو العشرة المقبلة، ولن تكون بمعظمها في غير صالحنا، وبأنه على وجه التأكيد سيحصل تغيير من الناحية السكانية لهذا البلد»[٩]. وأوضح بن غوريون لاحقاً، أمام مجلس الوزراء، بأن ليس لديه النية بإحترام الحدود وفقاً لما نص عليه قرار التقسيم. وقال بن غوريون ايضاً «بأن قرارات الأمم المتحدة ليست إلزاميّة، وإننا لن نعلق كل امالنا عليها»[١٠].

ادرك القادة الفلسطينيون بأنه سيكون هناك حسم مع الصهيونيين الا انهم لم يكونوا مستعدين للمعركة الحتمية. فالثورة العربية في فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ قد أهلكت معظم القدرات العسكرية الفلسطينية. ومع بداية العام ١٩٤٨، فإنهم بالكاد استطاعوا حشد قوة مؤلفة من ٢٥٠٠ رجل، وكانت ذات تسليح وتنظيم ضعيفين. وساند هذه القوّة جيش التحرير العربي الذي تألف من متطوعين من كافة البلدان العربية وعمل تحت إشراف اللجنة العسكرية العربية في دمشق. وبين كانون الثاني وأيار دخل فلسطين ٤ آلاف متطوع من جيش التحرير العربي.

كانت سياسة حكومات اللجنة العربية تقضي بمساعدة الفلسطينيين، انما لم يكن

لدى تلك الحكومات اي نيّة في إرسال جيوشها النظامية الى فلسطين. وصرّحت اذاعة دمشق، في ١٨ اذار، بأن «الحكومات العربية لا تنوي التدخل في فلسطين بالقوة، إلا في حال إستخدام قوة عالمية لتطبيق ورعاية الصهيونية»[11]. كانت هناك عدة اسباب وراء تردد الدول العربية في ارسال جيوشها النظامية إلى فلسطين، ليس أقلها ضعف اجهزتها العسكرية. وفي العام ١٩٤٨ إمتلكت الدول العربية الخمس مجموعة (مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن) أقل من ١٤ ألف جندي مستعدين للخدمة في فلسطين. وحتى عندما إنضم هذا العدد إلى متطوعي جيش التحرير العربي والجنود الفلسطينيين غير النظاميين، في مرحلة لاحقة من الحرب، فإنهم لم يستطيعوا منافسة القوة الضخمة التي استطاعت الصهيونية تحريكها تدريجاً في العام ١٩٤٨.

ان اكثر الروايات الصهيونية تضليلاً حول العام ١٩٤٨، هو تشبيههم للجالية اليهودية في فلسطين بـ داوود الذي اعتدت عليه زمرة من العرب على غرار جوليات الجبار. ففي كل مرحلة من الحرب، كانت القوات الصهيونية اشد هولاً في العدّة والعدد من القوات العربية. وتباهى موشي شرتوك بأنه «خلال الحرب العالمية الثانية، حشدت الجالية اليهودية في فلسطين ٢٦ ألف مجند للخدمة الفعلية و٧ آلاف للدفاع المحلّي»[21]. وفي العام ١٩٤٨، كان في صفوف اليشوف (المستوطن اليهودي في فلسطين) Yishuv نسبة عالية من الشبان في سن الخدمة العسكرية، وكان الكثير منهم قد تدّرب واكتسب تجربة قتالية. بالإضافة الى ذلك، جاء ٥ آلاف متطوع من مختلف أنحاء المعمورة للمحاربة من اجل القضية الصهيونية. وجرى استقدام السلاح من مختلف انحاء العالم من ضمنها شحنات اسلحة أرسلتها تشيكوسلوفاكيا. وبالنتيجة فقد اصبح لدى منظمة الهاغانا قوة عسكرية مؤلفة عن ٣٠ ألف جندي يتمركزون في خطوط القتال الأمامية، و٣٠ الف مجند في وحدات الإحتياط والدفاع. (تمتع الصهيونيون ايضاً بميزات حاسمة من حيث وحدة القيادة ووحدة الخطوط الداخلية للمعركة، وذلك مكّنهم من نقل رجالهم من جبهة الى اخرى بسرعة تفوق سرعة الجيش العربي المقسم سياسياً وجغرافياً).

كان التفوق الأكبر للصهيونية في العام ١٩٤٨ في مجال التخطيط العسكري. بينما لم يضع الفلسطينيون ولا الدول العربية اي مخطط استراتيجي لأي حرب خاضوها ضد الصهيونيين. وأصبح هذا النقص في التخطيط مشكلة اكثر حدة، خاصة إبّان المرحلة الأخيرة من المعركة عندما بدت الفرق العسكرية المرسلة من مختلف الدول العربية وكأنها تحارب بعضها بعضاً. وفي المقابل، وضع الصهيونيون خططاً مفصّلة في كل مراحل الحرب التي خاضوها ضد العرب. فالخطة دالت (د)، التي نُفذت في نيسان ١٩٤٨، إقتضت أستراتيجية هجومية ضد الفلسطينيين وحلفائهم العرب. كان توسيع رقعة الدولة اليهودية وطرد العديد من الفلسطينيين من بين الأهداف الرئيسية لتلك الخطة.

يتذكر ضابط الأركان الإسرائيلي ييغال بادين قائلا: «لقد أعددت نواة الخطة (د) في العام ١٩٤٤ عندما كنت اترأس هيئة التخطيط في الحركة السرية، وعملت عليها اكثر في صيف العام ١٩٤٧ عندما مرض رئيس الأركان ياكوف دوري. إقتضت الخطة السيطرة على النقاط الأساسية داخل البلاد وعلى الطرقات وذلك قبل رحيل البريطانيين»[١٣]. كانت «القرى العربية الرئيسية» من ضمن الأهداف المفاتيح للخطة (د)، بحسب رأي يا دين. وقرنت قيادة الهاغانا الخطة (د) «بقائمة تتضمن اسماء القرى العربية»[١٤]. تضمنت هذه الوثيقة اسماء كل المدن والقرى الفلسطينية، كذلك عدد سكّان كل منها، وموقعها وأسماء الرجال البارزين فيها، بالإضافة الى الإتجاه السياسي لقيادة المدينة. وكان من شأن هذه الوثيقة ان تبرهن عن قيمة كبرى واهمية فائقة للصهيونيين خلال فترة الحرب.

دعا بن غوريون في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٧، إلى تطبيق سياسة عدوانية في المعركة الدائرة والمتطورة في فلسطين. أشاد قائلاً: «كل هجوم يجب ان يكون صفعة قاضية تؤدي الى تدمير البيوت وطرد سكانها»[١٥]. وفي مقابلة صحفية نشرت بعد موته، أبرز يادين أساليب الخطة (د)، التي رسمت لتنفيذ أوامر بن غوريون. كانت اولويات الخطة دال تقضي على حد قوله، بـ «تدمير القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية وطرد سكانها» وكذلك «السيطرة على الشرايين الرئيسية للمواصلات التي تعتبر حيوية لليهود، وتدمير القرى الفلسطينية الواقعة قربها»[١٦]. واستدعت الخطة (د) محاصرة المدن العربية الواقعة خارج الدولة اليهودية التي اوجدها قرار الأمم المتحدة [عكا ويافا].

ولأن الخطة (د) [دالت] عدوانية في طبيعتها، فإنها دعت إلى عمل عدائي مباشر ضد الأهداف العربية في غربي فلسطين، خارج حدود الدولة اليهودية. وكان على المستعمرات اليهودية المنعزلة ان نلعب دوراً اساسياً في هذه العمليات الموجّهة الى عمق الأراضي العربية. فترتب عليها، حسب الخطة (د) ان تكون بمثابة «القواعد الأمامية التي ينبغي لها ان تصمد مهما كلف الأمر لغاية تقدم الفرق الرئيسية».

ومن الجدير ذكره، انه في ٥ كانون الأول، اي بعد أيام قليلة من صدور قرار التقسيم، أمر بن غوريون «بتنفيذ عمل سريع لتوسيع رقعة المستعمرات اليهودية في ثلاث مناطق تابعة للدولة العربية: جنوب ـ غرب النقب، جنوب ـ شرق عصيون والجليل الغربي»[١٧]. فلو كان لدى بن غوريون اي نية بإحترام الحدود التي نص عليها قرار التقسيم، لما كان قد أرسل مواطنين يهود للعيش بشكل دائم تحت الحكم العربي. وجاء عمله المدمّر بتوسيع المستعمرات اليهودية الى داخل الدولة الفلسطينية المعهودة: في إطار الخطة (د) إذ انه رغب في تقوية القواعد اليهودية الأمامية عن طريق غزو الأراضي العربية في النقب والجليل، وفي الممر الممتدّ بين القدس وتل ابيب.

يعلق المؤرخ والمحارب القديم مائير باعيل قائلاً: «شعر جميع الصهيونيين منذ بداية العام ١٩٤٨، بأنه كان هناك الكثير من العرب داخل الدولة اليهودية

المقترحة»[١٨]. وكمعظم الاسرائيليين يصر باعيل على ان طرد العرب بموجب الخطة (د)، كان «ضرورة عسكرية» فحسب. كان واضحاً ان بن غوريون ومساعديه أدركوا عند صياغة الخطة (د) بأن نصرهم في الحرب ضد العرب لن يجدي نفعاً إلا اذا أفرز دولة يهودية قابلة للنمو والتكاثر من حيث مساحة الأراضي والسكان. دحضت الأمم المتحدة وكذلك المراقبون الحياديون، إدعاء الصهيونية القائل بإنهم لم يطردوا فقط إلا العرب (المعادين) لهم، وأصدروا تقريراً يصف الوحشية الهائلة التي أستعملت من قبل الصهيونيين لطرد القرويين الفلسطينيين الذين لم يظهروا أي مقاومة تذكر. ونظرا لرغبة الصهيونيين بالتقليل من عدد العرب في الدولة اليهودية المقترحة، فإنهم وضعوا تنظيماً ضمن الخطة (د) بكيفية طرد العرب، ولم يتوان معظم ضباط الهاغانا عن تفسير هذا التنظيم على هواهم.

وحسب رأي ناثانيل لورش، فان «الساعة صفر لتنفيذ الخطة (د) حين يكون الجلاء البريطاني قد وصل إلى مرحلة تكون فيها الهاغانا في مأمن من التدخل البريطاني، وكذلك عندما تكون التعبئة قد وصلت إلى نقطة يمكن عندها تنفيذ هجوم على نطاق واسع»[١٩]. قدرت قيادة الهاغانا بأنها سوف تحتاج إلى ٣٠ ألف رجل من أجل تنفيذ الخطة (د)، وسيستغرق حشد وتجهيز هذه القوة عدة شهور وعلى هذا قامت الهاغانا، خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٤٨، بتنفيذ الخطة (س)، وهي بشكل اساسي دفاعية.

تركت خلال تلك المرحلة المبكرة، أول موجة من الفلسطينيين أرض وطنها. وأرسل المندوب السامي البريطاني، كانينغهام، تقريراً إلى الامم المتحدة يفيد بأن «هناك حركة نزوح مستمرة بين صفوف الطبقة المتوسطة العربية والمتيسر لها ان تترك البلاد»[٢٠]. غير ان هذا النزوح لم يكن قد وصل الى معدّلات عالية بعد. ويسجل المؤرخ الإسرائيلي روني غاباي انه «حسب المصادر اليهودية غادر حوالي ٣٠ الف شخص الى البلدان العربية المجاورة بين كانون الثاني وآذار من العام ١٩٤٨. وهؤلاء هم من الأسر الميسورة في القدس وحيفا، وسكان بعض القرى في سهل سارونة الساحلي الذين تأثروا كثيراً نتيجة المضايقات وأعمال الشغب»[٢١]. شكل هؤلاء الـ ٣٠ ألف حوالي ٤ بالمئة من حجم اللاّجئين ككلٍّ عام ١٩٤٨ وهم أقلّ من عدد فلسطينيي الطبقة الوسطى الذين غادروا البلاد مؤقتاً خلال النزاع الذي وقع في الثلاثينات.

تشجع القليل من العرب على ترك وطنهم في الفترات الأولى من المعركة، إذ ان العرب قاتلوا بشكل مدهش في تلك الفترة. وتألفت هذه المصادمات الأولى بشكل رئيسي من «معركة المواكبة»، حيث حاول المقاتلون العرب غير النظاميين تدمير القوافل اليهودية التي كانت تزود القدس بالمؤن وقواعد عسكرية اخرى. تمكنت القوات العربية، بالرغم من قلة عددها ونقص تجهيزها و تدريبها، من تدمير الكثير من

الشاحنات اليهودية، اذ انه كان يلزم القليل من التنظيم والاسلحة الحديثة للقضاء على شاحنات التموين الحساسة تلك.

وبما ان الصهيونيين عملوا في الأشهر الأولى من المعركة بموجب الخطة (س) الدفاعية فإنه لم يحصل، كما في المرحلة الأخيرة من المعركة، اجتياح واسع النطاق للمناطق التي جعلت ألاف من الفلسطينيين ينزحون عن بيوتهم. وعلق في اذهان معظم الفلسطينيين، حتى اوائل العام ١٩٤٨، اسطورة القوة العسكرية العربية. فإنهم لم يستطيعوا تصور امكانية الهزيمة على يد شعب مثل اليهود، وهم الذين يفتقدون بنظرهم الى المميزات العسكرية. لم يفهم الفلسطينيون بعد، القدرات التنظيمية والفنية المتفوقة التي أتاحت النصر للصهيونيين، تماماً كما حصل عندما شنّت الجيوش الغربية الحديثة الحرب على شعوب العالم الثالث. اعتقد الفلسطينيون بأنهم «سيكنسون اليهود بعيداً بمقشة». حتى ان الأثرياء العرب تركوا البلاد وهم على يقين بأنهم سيعودون بعد ان تسحق الجيوش العربية الصهيونيين، ولم يتوقع الفلسطينيون أبداً هذا الضعف من جانب الجيوش العربية.

إدّعى العديد من المؤرخين الصهيونيين بأن القادة العرب شجعوا الفلسطينيين على ترك بيوتهم، في الشهور الاولى للحرب. غير ان دليلهم الأوحد على ذلك هو بيان شفهي تحث فيه جامعة الدول العربية الدول الأعضاء: على تأمين الملجأ «للنساء والشيوخ والأطفال»[٢٢] الذين من الممكن أن يهربوا في حال اندلاع القتال في فلسطين. لكن هذا البيان ورد في أيلول العام ١٩٤٧ قبل صدور قرار التقسيم وقبل بدء الرحيل. ولغاية ذلك الوقت، لم يتوقع اي من القادة العرب النزوح الضخم لمئات الآلاف من الفلسطينيين. بل اعتقدوا بأنه في حال حصول تهجير كما حصل خلال العام ١٩٣٩، ينبغي لبضعة آلاف من الفلسطينيين ان ينزحوا، وهؤلاء يجب ان تستقبلهم الدول العربية. لكن عندما اصبح واضحاً، بأن نزوحاً واسع النطاق قد يحصل إتخذ القادة العرب خطوات لإيقافه.

أشارت الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية بتاريخ ١ آذار، إلى ان «اللجنة التنفيذية العربية العليا» نجحت في فرض تدقيق عن كثب على هؤلاء المغادرين [فلسطين] الى البلدان العربية الشرق أوسطية»[٢٣] وبالفعل، طلب الحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية العليا / الفلسطينية من الحكومة المصرية ان تلغي رخص الإقامة للفلسطينيين الذين قصدوا القاهرة. وطالبت الهيئة العربية العليا بقطع دابر هذه الهجرة «لانها ستنعكس سلبياً على الحركة الوطنية»[٢٤] وفي فترة لاحقة اخذت الحكومات العربية، عندما وصلت الهجرة من فلسطين إلى معدلات خطيرة، تبثّ في الإذاعات وتنشر في الصحف، نداءات مستمرة موجهة الى الفلسطينيين كي يبقوا في بيوتهم (انظر الفصول التالية ادناه).

باشرت الوكالة اليهودية، خلال الفترة اللاحقة لصدور قرار التقسيم، بتنفيذ خطةٍ تهدف إلى إقامة الدولة الصهيونية. كانت العقدة الأساسية بأن هذه الدولة ستضم أقليةٍ عربية ضخمة، والتي، نظراً الى معدل الولادات المرتفع عند الفلسطينيين، ستهدد دوماً بأن تصبح الأكثرية بالرغم من التضخم المتوقع لعدد اليهود الوافدين. أضف إلى ذلك، مشكلة إمتلاك الفلسطينيين لمعظم المزارع المرغوبة في البلاد، مما يعيق الخطط الصهيونية الهادفة إلى إقامة مستعمرات زراعية متعددة. فبرزت في اوائل العام ١٩٤٨ من جديد جميع الأسئلة التي طُرحت منذ عشر سنوات خلت، عندما أُخذت بعين الإعتبار خطة المحاصصة (الحصص أو الكوتا) المرعية من قبل البريطانيين.

أوحى أحد المؤرخين الصهيونيين مؤخراً بأن القادة الصهيونيين وضعوا في أوائل العام ١٩٤٨، مخططات تهدف إلى «دمج العرب في حياة الدولة»[٢٥]. ومع ذلك، ليس هناك من سبب كي نصدق بأن بن غوريون ومساعديه أقلعوا عن مخططاتهم الهادفة الى إقامة دولة يهودية موسعة يُطرد منها معظم العرب. لكن الأمر الذي لم يكن واضحاً هو متى وكيف سَيُطرد الفلسطينيون خارج بلادهم: فبالرغم من ان القادة الصهيونيين قاموا بأعمال زادت من فرصهم في المجابهة مع العرب، الا انهم بشكل عام، لم يسعوا وراء الحرب قبل ان يعزّزوا ويدعموا موقعهم. لقد صاغ القادة الصهيونيون الخطة (د) مع متضمناتها بطرد العديد من الفلسطينيين وبتوسيع رقعة دولتهم الا انهم لم يعودوا يشعروا بحاجةٍ ملحة للتنفيذ السريع. كان قبول الدولة كما نَصّت عليها قرارات الأمم المتحدة، بالنسبة لبن غوريون، منصّة للقفز نحو دولة اوسع تصبح فيها بعد «خالية من الأغيار». يتم التساهل مع العرب، في غضون ذلك، طالما انهم يقبلون بمكانة دنيا بن الخضوع ضمن الأمة اليهودية الجديدة. هددت الهاغانا في كثير من القرى العرب كي يكونوا مطيعين، «حتى لا نُجْبَر على تهديم بيوتكم وممتلكاتكم»[٢٦]. ومع ذلك استمرّ الكثير من العرب في المقاومة.

بينما تصعدّت حدّة القتال في أوائل العام ١٩٤٨، وضع الخبراء الفنيون مخططاتهم من أجل الدولة المقترحة حيث سيتمتع العرب ببعض الحقوق، لكن دون أي حق بإستلام سلطة حقيقية. وصاغ أ. لوتسكي مذكرة دبلوماسية أبرز فيها «مبادىء وأهداف سياستنا تجاه العرب»[٢٧]. حسب هذه الوثيقة، فإن الهدف الرئيسي للسياسة الصهيونية تجاه الأقلية العربية هو ضمان «أمن الدولة» وذلك لتشجيع التعاون العربي وقمع مسببي الشغب». أما الهدف الآخر فهو السعي لتحجيم التماهي (الانتماء) السياسي للعرب ومنع النشاط الفعال على الصعيدين السياسي والديني». والهدف النهائي هو «تشجيع المتذمرين من العرب على الهجرة».

طُرح في العام ١٩٣٨ اقتراح يقضي بان «مراقبة المواطنية، ممكن ان تكون أداة فعالة لتشجيع العرب على الهجرة. وعُيِّنت في شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٨، لجنة قانونية من قبل الوكالة اليهودية لتفحص مسألة المواطنية في الدولة المقترحة. فأقترح

المحامون في تقريرهم جهازاً معقداً وكفيلاً بجعل حصول العربي على حقوقه في المواطنية أصعب من حصول اليهودي عليها. وأقرّ الخبراء القانونيون بأن «هذا المقياس المزدوج مرغوب فيه كلياً من وجهة نظر مصالحنا الوطنية»[٢٨].

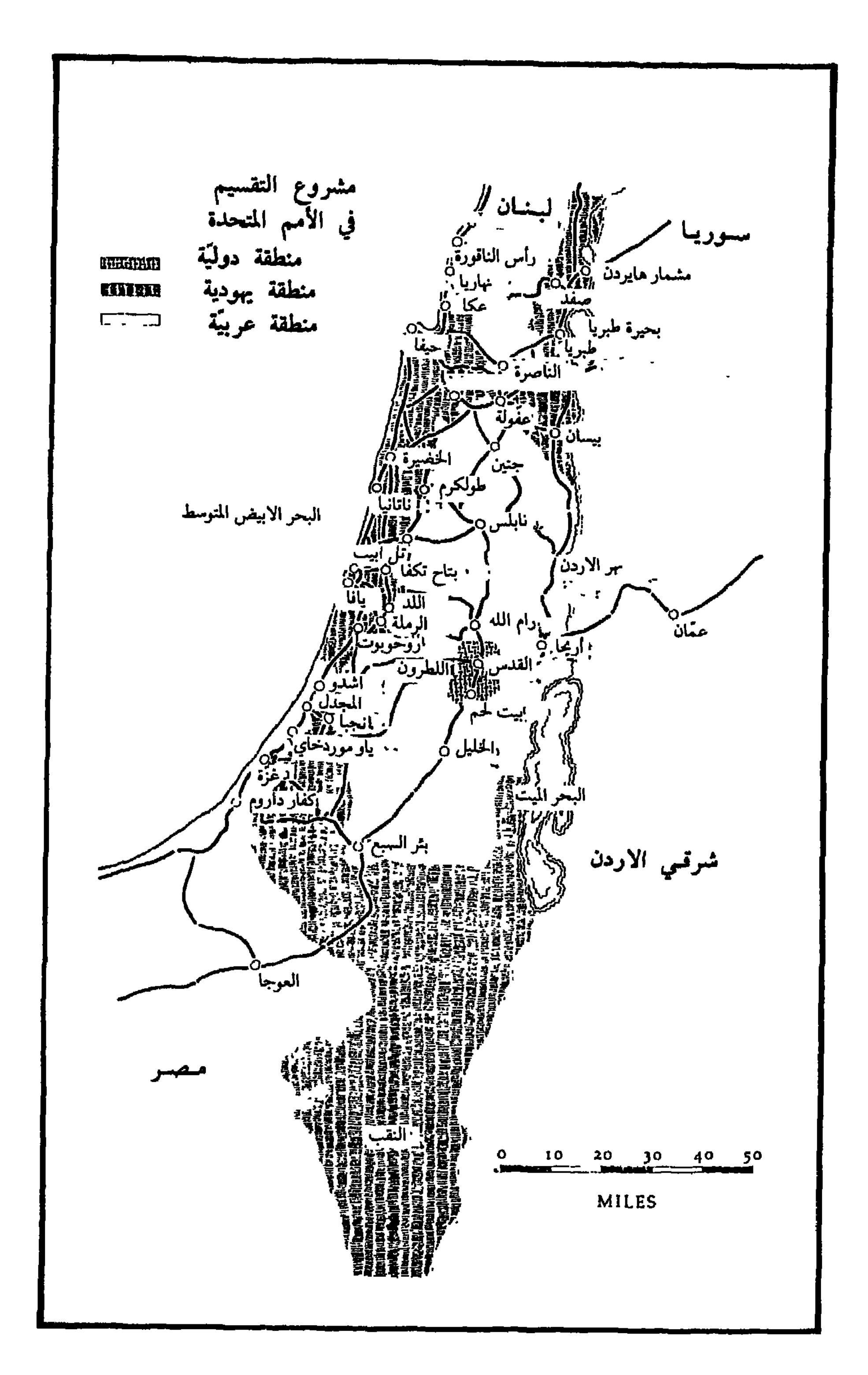
بالطبع، تتناقض بعض الوثائق العائدة إلى أوائل العام ١٩٤٨ حول السياسة العربية المقترحة للدولة الجديدة. واستمّر انعقاد جلسات التخطيط بينما كان القتال دائراً في مناطق عدّة من البلاد. فَلَم يعلم أحدٌ كم ستطول المعركة أو مدى حدّة النزاع أو كم هو عدد العرب الذين سيبقون في الدولة اليهودية بعد ان ينجلي الدخان. حبّذ بعض القادة الصهيونيين إتخاذ موقف اكثر ليبراليّة تجاه الأقلية العربية وذلك خوفاً من ردّات فعل أجنبية سلبيّة ي حال عُومل العرب بكثير من الفظاظة. ولكن كان هناك إجماع عام في الرأي بأنه يجب بطريقةٍ أو بأخرى، تخفيض عدد السكان العرب في الدولة اليهودية، وعلى وجوب حرمان العرب المتبقين من كل سلطة سياسية أو إقتصادية حقيقية. ولقد مَيز هذا الإجماع بالرأي الموقف الصهيوني تجاه العرب منذ البداية الأولى للحركة حتى يومنا هذا.

وفي مطلع نيسان تصاعدت حدّة القتال بشدة في النزاع الفلسطيني عندما أخذت الهاغانا بتنفيذ الخطة (د). إذ كانت هذه الإستراتيجية الهجومية مطلوبة نتيجة النجاح الظاهر للجهود العربية لهزم الصهيونيين وذلك عن طريق عزل قوافل الشاحنات المحمّلة بالمؤن الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، شعر الصهيونيون بضغط سياسي لإتخاذ إستراتيجية هجومية. ففي الأمم المتحدة كانت هناك مؤشرات تدل على ان الدعم الأميركي لقرار التقسيم أخذ يضعف: وحاولت نظارة الخارجية الاميركية إقناع الرئيس ترومان بالإقلاع عن قرار التقسيم لصالح مشروع وصاية كفيل بتأجيل قيام الدولة اليهودية المستقلة. إعتقد الكثير من الخبراء الأميركيين بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب توسيع نطاق المعركة العربية ـ اليهودية. وأَمر بن غوريون بتنفيذ الخطة (دال) دالت)، لأنه أراد ان يرد المبادرة للصهيونيين في المعركة. وكذلك لأنه أراد ان يُظهر للأميركيين بأن الدولة اليهودية حقيقة قائمة لا تعتمد على قرارات الأمم المتحدة لضمان وجودها. وأمر القائد اليهودي بأن تُقرن الخطة (د) بأعمال عدوانية هجومية على جبهات متعددة خارج أراضي الدولة اليهودية المقترحة. وداخل مناطق مأهولة بالعرب فقط. ففي الشمال، نُفذت عملية «بن عامي» ضد عكا وهي مدينة عربية طُرد معظم سكانها. ونُفذَت عدة عمليات صهيونية لغزو القدس والاستيلاء عليها بالرغم من وضعها المحدّد في قرار التقسيم لها كمنطقة دوليّة مستقلة. كان التوجه المفتاح للخطة (د) عملية ناخسون، التي صُممت من أجل شقّ ممر عبر الاماكن المأهولة بالعرب، بغية ربط تل أبيب بالقدس.

إنخرط هاري لڤين، وهو مراسل صحفي موالٍ للصهيونية، في هجوم البالماخ خلال تنفيذ عملية ناخسون. قامت الفرق اليهودية الضاربة بهجوم عسكري، وذلك في

منتصف ليل ١٢ نيسان، ضد كالونيا، وهي قرية عربية صغيرة تقع على بعد بضعة أميال من القدس. إستعمل المعتدون في هجومهم «مختلف انواع الأسلحة من رشيش طراز ستنّ وبنادق، ومدافع رشاشة وقنابل يدوية»[٢٩]. لم تدم المعركة طويلاً. فأشار لڤين بأن المقاومة العربية، الضعيفة منذ البداية، تقلّصت بسرعة وتهاوت. لقد كانت معظم المنازل خالية عندما اقتحمها رجالنا. بينما تابع بعضهم إطلاق النار ولكن ليس لوقت طويل». ويضيف المراسل اليهودي بأنه «انتهى كل شيء في غضون نصف ساعة من الزمن. وتلاشى معظم العرب تحت ستار الظلام».

عملت القوات الصهيونية في كالونيا، كما في مئات القرى الفلسطينية، على التأكد بأن السكان المطرودين لن يتمكنوا من الرجوع. كان لڤين شاهداً على ما وقع: «كانت الألغام تفجر البيوت. ولدى مغادرتي كانت المباني الحجريّة الصلبة تتفجر واحدة تلو الأخرى متحولة إلى ركام. وبقيت أسمع دوي وأصداء الانفجارات عبر التلال طالما بقيت القدس في مجال النظر». لقد حُكم على سكان كالونيا، إذ لم تُترك لهم بيوت للعودة اليها، بالتحول إلى لاجئين دائمين. ولكن على مسافة ميلين، عانى سكان قرية أخرى الأمرين وسبقوا إلى مصير أسوأ. ستأتي قصة هذه البلدة المأساوية لترمز إلى عذاب الشعب الفلسطيني ومعاناته.



مشروع التقسيم
في الأمم المتحدة
منطقة دوليّة
منطقة يهودية
منطقة عربيّة
لبنان
سوريا
رأس الناقورة
نهاريا
مشمار هايردن
صفد
عكا
بحيرة طبريا
طبريا
حيفا
الناصرة
عفولة
بيسان
الخضيرة
جنين
طولكرم
ناتانيا
نابلس
البحر الابيض المتوسط
تل ابيب
بتاح تكفا
نهر الاردن
يافا
اللد
الرملة
رام الله
عمّان
اريحا
روحوبوت
القدس
اللطرون
اشدود
المجدل
بيت لحم
انجبا
ياو موردخاي
الخليل
غزة
كفار داروم
البحر الميت
بئر السبع
شرقي الاردن
العوجا
مصر
النقب
0 10 20 30 40 50
MILES

الفصل الثالث

ديـر يـاسـين

«وأبسلوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحدّ السيف».

سفر يشوع ٦ : ٢١

لم يكنّ آمر مدينة القدس داڤيد شالتيل، ككثير من مسؤولي الهاغانا، الإحترام لعصابتي الآرغون وشترن، فهو جندي محترف، وقد ساوره الشك في النزعات الإستقلالية لهذه «المنظمات المنشقة». ففي مطلع نيسان عندما شنّت الهاغانا «عملية ناخسون» الهادفة الى شقّ ممر بين القدس وتل ابيب، اعرب قادة المجموعتين الارهابيتين عن رغبتهم في المشاركةِ بالقتال. فتقدموا من شالتيل باقتراح لشن هجوم على دير ياسين، وهي قرية عربية لا تبعد كثيراً عن الطريق العام التي تربط بين القدس وتل أبيب.

«لماذا تريدون الذهاب إلى دير ياسين»؟ أجابهم شالتيل، ثم أضاف: «ليس لدينا أي مشكلة مع سكان القرية». ثم إقترح آمر الهاغانا عدة أهداف أخرى يمكنها ان تعود بفائدة اكبر، لكن مسؤولي عصابتي الأرغون وشترن اصرّوا على موقفهم القاضي بمهاجمة دير ياسين متذرعين بصعوبة مهاجمة القرى الأخرى المقترحة من قيادة شالتيل. وإنصاع شالتيل لمطلبهم بعد ان عجز عن إقناعهم بضرورة التخلّي عن موقفهم غير المجدي عسكرياً، وحذرهم قائلاً: «أوافقكم على الذهاب ولكن يجب ان تعلموا انه لا يوجد أي إشكال لغاية الآن بيننا وبين سكان هذه القرية من العرب».

حاول رئيس فرع استخبارات الهاغانا في القدس اسحق ليڤي، منع الهجوم على قرية دير ياسين. فأخبر رئيسه، داڤيد شالتيل في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ان مختار القرية ووجهاءها وافقوا على «إبلاغه عن بتحركات الغرباء في المنطقة»[1]. وكذلك على إعطائه معلومات اخرى مقابل تجنيب القرية المعارك. هكذا أصبح سكان دير ياسين خونة للقضية العربية مقابل الوعد الذي قطعة لهم الصهيونيون بالعفو عن قريتهم (وعقدت قرية أبو غوش العربية القريبة من القدس، والتي لا تزال قائمة حتى الآن، إتفاقاً مماثلاً، فاحترمه اليهود فيما بعد).

طلب ليڤي من «شالتيل» السماح له بتحذير سكان قرية دير ياسين من الخطر المحدق بهم إذا هم ظلّوا في مكانهم. فكان رد شالتيل كما يكشف عنه ليڤي: «رفض شالتيل طلبي وقال انه لا يستطيع تعريض عملية يهودية للخطر بتنبيه العرب، وحتى لو كان هناك إتفاق معهم». وكذلك فإنه لن يمنع عصابتي شترن والإرغون من الهجوم إذ انه إدعى بأنهما سينفذان الهجوم بدون موافقته. لكن ليڤي يضيف: لو منع شالتيل العصابتين من مهاجمة قرية دير ياسين احتراماً للإتفاق المعقود مع الأهالي، لما كانوا قد نفذوا مخططاتهم».

واجتمع زعماء العصابتين لوضع خطة الهجوم، فعقد معظم الإرهابيين النيّة منذ البداية على القيام بمجزرة. ويقول ضابط في الأرغون، يهوذا لابيدوت، ان منظمة شترن وضعت مخططاً يقضي بإبادة جميع سكان القرية بعد إحتلالها بهدف إفهام العرب ماهية النتائج المترتبة على العمليات المشتركة التي تنفذها عصابتا شترن والإرغون»(٢). شكل ضرب المعنويات العربية أحد أهم الأهداف لمثل هذه العمليات، وخلق حالةً من الذعر في كافة أنحاء فلسطين. وصَرَّح لاحقاً بنزيون كوهين، قائد العملية، أنه خلال اللقاء الذي سبق العملية «إتفق معظم الحاضرين على إبادة رجال القرية وجميع من يقف بوجه المهاجمين من كهول ونساء وأطفال»(٣).

وسرعان ما تمت الإستعدادات للهجوم، فزوَّدت شترن المتفجرات، وساهمت الأرغون بنصيبها من الأسلحة المصنوعة في مصانعها السريّة، وجهزّت الهاغانا المهاجمين بالبنادق والقنابل اليدوية. وسُمِّي الهجوم بـ«عملية التوحيد»، بغية أظهار الإتفاق بين المنظمات الثلاث.. وتألفت القوة المهاجمة من ١٢٠ رجلاً، بينهم جندي شاب من الهاغانا يدعى مائير باعيل الذي أراد المشاركة في الهجوم بغية «تقييم هذه العمليات غير النظامية وقدرتها القتالية». ذلك ان هيئة الأركان العليا للهاغانا لم تثق بمقدرة الإرهابيين على القيام بمهمات الجنود القتالية، بينما إعتقد مائير باعيل بفائدة مراقبة الهجوم.

إتفق المجتمعون بعد نقاش طويل على ضرورة استخدام مكبرات الصوت لإنذار الأهالي المدنيين بإخلاء القرية وأصبحت هذه الطريقة فيما بعد، تقليداً متبعاً استخدمه اليهود في العشرات من هجماتهم على المدن والقرى العربيّة في كافة أنحاء فلسطين، وكان يدفع بآلاف من المدنيين العرب إلى الهرب مذعورين تاركين وراءهم بيوتهم وممتكاتهم. ولكن ما حصل، لسوء الحظ، في دير ياسين، ان الشاحنة التي تحمل مكبّر الصوت سقطت في خندق وتركت حيث هي، فإتفق على شن الهجوم دون سابق إنذار، وذلك في الساعة الرابعة والنصف من صبيحة يوم الجمعة الواقع في ٩ نيسان. وراح باعيل ساعتئذٍ ينتظر بدء الهجوم على مقربة من قرية دير ياسين.

كانت دير ياسين ككثير من القرى الفلسطينية، مبنية على نمط شرق أوسطي، تقوم على مرتفع وتبعد حوالي الميل عن ضواحي القدس. إهتم أهاليها بزراعة الخوخ والزيتون والعنب في جلالي (مدّرجات) زادت من روعة جمالها.

لم يكن موقع القرية، بالرغم من جماله، جيداً بالنسبة إلى الحرب القائمة مع اليهود، إذ انها كانت محاطة ببعض المستعمرات اليهودية مما جعلها فريسة سهلة للحصار والتطويق من جانب القوات الصهيونية. وتفادياً لوقوع كارثة، عقد أهاليها إتفاقات مع يهود مستعمرتي جيڤات شاوول ومونتفيوري المجاورتين[1]، هذا ما تذكره احد سكان دير ياسين محمد عارف سمّور. ورفض «مختار دير ياسين بلطف طلب القوات العسكرية العربية المتركزة في المنطقة لاستخدام دير ياسين كقاعدة بحجة الحفاظ على سلامة النساء والأولاد، بينما عمد بعض وجهاء القرية إلى تزويد الهاغانا بمعلومات عن تحرك الجيوش العربية».

في صبيحة يوم التاسع من نيسان بينما كان بعض الحراس العرب يتمركزون، في محيط القرية مزودين ببنادق تركية ومسدسات قديمة من نوع ماوزر، تصلح فقط لصيد الأرانب، شاهد أحدهم الأرهابيين فأطلق النار وصاح: اليهود قادمون»!؟

لم يستطع الصهيونيون، في البداية، التقدم سوى القليل بإتجاه القرية. وإستطاع قسم من السكان اللجوء الى القرى المجاورة، وكانوا حفاة وعراة، أما القسم المتبقي، الذي لم يتسنّ له الهرب، فقد أظهر شجاعة في التصدي. وحسب ما كتبه مائير باعيل: «لم يتمكن الإرهابيون من إحتلال المنطقة الغربية العالية من القرية، وإكتفوا بإحتلال النصف الشرقي منها، بعد ان أجبروا على التوقف. فقد صَدَّ هذا الهجوم حوالي العشرة او الإثني عشر شخصاً، وكانوا غير مزودين سوى ببنادق وأسلحة غير أتوماتيكية». وأصبح وضع الإرهابيين، كما يقول باعيل، بحاجة ماسّة للمساعدة. فأرسل ضابط الإستخبارات الشاب أحد رجاله لطلب النجدة من قاعدة للهاغانا قريبة من القرية.

ولم يتأخر قائد سريّة البالماخ المدعو ياكوڤ ڤاغ (ياكي) بالذهاب مع فصيلة من الرجال واحتلال القرية خلال عدة دقائق دون وقوع إصابات في صفوف جندوه. فقال باعيل لياكي بعد إنتهاء المعركة: «ياكي إنك تعرف ماذا يقول المثل اليدشي إذهب بعيداً من هنا! إترك جماعة شترن والأرغون ولا تخالطهم. إرجع الى مكانك وإسترح». لم يشأ باعيل ان يرى فصيلة البالماخ تشارك جماعات الإرهابيين أعمالهم. فعمل ياكي بنصيحة باعيل، وانسحب مع جماعته.

لم تنتهِ القصة هنا، فدير ياسين ستصبح واحدة من مئات القرى العربية المنسية، التي أزيلت معالمها من الريف الفلسطيني. أراد الأرهابيون، شترن والآرغون، كما لاحظ باعيل، الثأر لإصاباتهم في المعركة، فنفذوا مجزرتهم فوز رحيل رجال البالماخ عن المكان. وافق إسحق ليفي على كلام باعيل فأكد ان «مشاعر الثأر عند الإرهابيين كانت بدون كوابح، بسبب قلة عدد الإصابات التي وقعت في صفوفهم».

أكد شاهد عيان وهو محمد عارف سمّور، أنه رأى بأم عينه العديد من أقربائه وجيرانه يذبحون، لقد: «استعمل الإرهابيون القنابل اليدوية لإقتحام المنازل ومن ثم

البنادق ليجهزوا على السكان. قتلوا ٣٤ شخصاً من أصل ٣٥ في احد المنازل القريبة من منزل محمد سمّور، حيث إستطاع شخص واحد الفرار من النافذة. وفي منزل آخر، أمسك الإرهابيون بأحد الصبية الذي كان يتشبّث بركبة أمه وذبحوه أمام عينيها». وشاهد محمد سمّور إحدى العائلات المكونة من أحدى عشر شخصاً، تحاول الإستسلام لكن دون جدوى، إذ قذفها اليهود بقنبلة أودت بحياة جميع أفرادها ومن بينهم إمرأة في الثمانين من عمرها وولد لم يتجاوز الأربع سنوات.

كان الإرهابيون، حسب قول سمّور، مدانون بجرائم وحشية. «يقروا بطون النساء بحرابهم. ولم يكتفوا بنهب المجوهرات والحلى من ضحاياهم بل تعدوا ذلك إلى قطع أيديهم أو أصابعهم لتسهيل عملية أخذ الأساور أو الخواتم»[١]. وشاهد سمّور الإرهابيين يطاردون أحد الرجال المسنين وهو يتلو آيات قرآنية غير أن ذلك لم ينفعه شيئاً. فاستطاع سمّور ان يحصي لاحقاً خمسة وستين ثقباً في ثيابه بعد ان تم ذبحه.

اما محمد سمّور فكان من المحظوظين إذ إستطاع، مع والدته وأخوته وأخواته، الفرار من الباب الخلفي لمنزلهم والذهاب مع كثير من جيرانهم بإتجاه الجهة الغربية للقرية. يتذكر محمد فيقول: «سَمعت إحدى السيدات التي كانت تعمل كمدرسة، صوت إستغاثة بينما كنا في طريقنا، فعادت لنجدة المستغيث لكن اليهود أردوها قتيلة».

قتل الإرهابيون الكثير من أهالي دير ياسين، وكانت المتفجرات سلاحهم المفضّل، حيث دمروا أكثر من خمسة عشر منزلاً أهمها بيبت المختار حيث قُتل بداخله العديد من السكان. واستطاعت ابنة المختار النجاة بنفسها فاختبأت في تنوّر الضيعة الذي صمد بابه الحديدي بوجه متفجرات الأرغون. وحاول الإرهابيون خداع السكان بتوجيه نداءات من هذا القبيل: «اخرجوا! لا يوجد أي خطر». ولكن ابنة المختار تعرفت إلى لهجتهم غير العربية. لكن على وجه الإجمال لم يستطع الكثير من سكان دير ياسين حماية أنفسهم من الارهابيين.

كان البريطانيون وقتذاك، لا يزالون حكّام البلاد ولو من الناحية الفنية فقط، لذا فقط استشاط المندوب السامي البريطاني، السير آلان كانينغهام، غيظاً عند سماعه نبأ المجزرة، وطلب من الجنرال غوردن ماك ميلان، قائد قوات المشاة في فلسطين، إرسال فرق من الجيش إلى دير ياسين. غير ان ماك ميلان كان يرى بأن مهمة الجيش البريطاني تنحصر فقط في الدفاع عن المصالح البريطانية، وكذلك فإنه لم يكن متحمّساً للتدخل في النزاع العربي اليهودي، ولذا ردّ على كانينغهام بعدم توفّر قوات لديه لإرسالها إلى دير ياسين.

لم يكتفِ ماك ميلان برفض إرسال قوة الى دير ياسين، بل أنه اتصل بقائد منطقة دير ياسين، الجنرال هوراشيوس موراي، وقال له: «حصل شجارٌ يعادل مجزرة في مكان يدعى دير ياسين. وطالما أنك مسؤول عن المنطقة فإني آمرك بألا تتدخل مطلقاً مهما كان

الحدث والثمن، عليك فقط ان تدع الأمر جانباً»[٧]. قال مواري لاحقاً: «لقد فعلت، بالطبع، ما طلب مني».

وعند إستجواب وزير المستعمرات البريطاني، في مجلس النواب عن مجزرة دير ياسين، أجاب: «أصبح التدخل في أعمال العنف الحاصلة بين العرب واليهود غير ممكن في كل لحظة، بعد ان تَمَّ تخفيض عدد القوات المسلحة التي تقوم بالانسحاب من البلاد»[٨]. وكشف وزير المستعمرات النقاب عن قرار المندوب السامي بإرسال طائرات حربية الى المكان بدلاً من تنظيم عملية على الأرض «قد تودي بحياة العديد من البريطانيين». لكن قبل البدء بشنّ غارة جويّة «اتضح مجال للشك، بأن المجموعات الإرهابية التي إكتسحت القرية، قد غادرتها. لذا تقرر إلغاء العملية الجوية، في ظل هذه الظروف».

حاول مائير باعيل إيقاف المجزرة، بما ان البريطانيين لم يتدخلوا، فناشد القادة الإرهابيين بالتوقف، وهم الذين لم يتمكّنوا أو لم يشأوا وقف رجالهم ونسائهم عن ذبح المدنيين العرب. لأنَ قلب الإرهابيين، حسب ما يذكر باعيل، عندما جاءَ سكان جيڤات شاوول اليهودية الى دير ياسين: «كانوا جميعاً مجرّد يهود من المدنيين الذين شعروا بالخجل، وأخذوا بالنحيب والبكاء، فتوقفت المجزرة».

الا ان القتل لم يتوقف نهائياً عند هذا الحد، إذ قامت جماعات شترن والأرغون، كما يروي باعيل، بأخذ بعض الناجين العرب كأسرى. «فوضعتهم في شاحنة كبيرة وراحت تطوف بهم أحياء «ماهانة يهودا» و«زيكرون يوسف» في القدس، كما كان يفعل الرومان بعد ان يحققوا إنتصاراً». ويتذكر الإرهابي يهوذا مارينبورغ المشهد بإعتزاز، فيقول: «كان منظرنا يثير الشجاعة والإعجاب في نفوس الأهالي الذين استقبلونا بالتصفيق»[٩]. ويضيف: «لقد قتلنا الأسرى لاحقاً». واعترف مارينبورغ بوجود ثمانية اسرى. ولكن مائير باعيل استطاع إحصاء خمسة وعشرين شخصاً. وإستطاع أحد الجنود المرافقين لباعيل إلتقاط صورة شمسية، ولكنها على غرار التقرير الذي وضعه ضابط الهاغانا الشاب، بقيت طيّ الكتمان بأمر من الحكومة الإسرائيلية.

لم يكن باعيل الشاهد الوحيد على مجزرة دير ياسين. إذ تلقى الطبيب السويسري جاك دو رينييه مخابرة هاتفيّة في صباح اليوم التالي للمجزرة تعلمه بما حصل. إتصل دو رينييه على الأثر بالوكالة اليهودية والهاغانا للإستيضاح ولكنه فوجىء بإدعاء الإثنين عدم معرفتها بالأمر. ولكنهما ألحّا عليه بعدم القيام بأي تحقيق. كان موقف السلطات اليهودية حازماً بهذا الشأن. حسب دو رينييه: «فهي لم تكتفِ برفض مساعدتي فقط بل تعدَّت ذلك إلى رفض أي مسؤولية في كل ما يتعلق بسلامتي وما قد ينجم من نتائج لأحداث قد اتعرض لها»[١٠]. ولم تمنع هذه الكلمات طبيب الصليب الأحمر من التوجّه إلى مكان المجزرة.

تعاظم قلق طبيب الصليب الأحمر عندما إستوقفه رجلان مسلّحان برشّاشين ويتمنطقان سيفين. فإستنتج دو رينييه «من خلال مظهر الرجلين، بأنهما ينتميان إلى الجماعات التي يبحث عنها». عامل الإرهابيان من الارغون الدكتور دو رينييه بفظاظة وهدّداه، لكن لحسن حظّه، تمكن أحد المنتمين الى الأرغون من إنقاذه ووضعه تحت حمايته. وأعرب منقذ الدكتور دو رينييه عن فرحته عندما شاهد عضوا من الصليب الأحمر، إذ أنه، على حد قوله، مدين لهذه المؤسسة بحياته أكثر من ثلاث مرات.

طلب الدكتور دو رينييه مقابلة قائد الأرغون، فوصل هذا الأخير بعد فترة من الإنتظار القلق، «كان شاباً مميزاً، ومهذباً إلى أبعد الحدود، ينبعث من عينيه بريقٌ غريب وتعكس ملامحه فتوراً وقساوة». طلب منه الدكتور دو رينييه بالحاح الإهتمام بالجرحى ودفن الموتى، دون التطرق في حديثه إلى ما حصل فلم يوافقه قائد الأرغون الإرهابي على ذلك إلا بعد مناقشة حامية وبعد تدخل اليهودي الألماني، الذي انقذ الدكتور دو رينييه.

إرتعب الدكتور دو رينييه بينما كان يشاهد ما تبقى من دير ياسين: «رأيت السكان تركض في جميع الإتجهات، وتتدافع من داخل المنازل وخارجها حاملين كل ما طالته أيديهم من سلاح، أكان ذلك بندقية أو مسدساً أو سكيناً من السكاكين العربية العريضة والمزخرفة. كان مظهرهم يوحي بأنهم مجانين». «كنا لا نزال نطهر المكان» - هكذا علّق مرافقه اليهودي الألماني. إستعمل الإرهابيون حسب قول دو رينييه، البنادق والقنابل اليدوية «لتطهير المكان، وأنهوا مهمتهم بإستعمال السكاكين. وصُعِق الدكتور دو رينييه عندما شاهد إحدى الشابات الإرهابيات الجميلات، الإجرام يملأ أعينها، تحمل سكيناً يقطر منها الدم: «عرضتها أمامي كتذكار لإنتصارها». وذكرت تصرفات الإرهابيين الصهيونيين، الدكتور دو رينييه، بتلك التي حصلت خلال الحرب العالمية الثانية، وبالأخص «بممارسات رجال الجستابو في أثينا». إستمر القتل أمام عيني الدكتور دو رينييه، وقد إستطاع رؤية شابة تطعن عجوزين، كهلاً وإمرأة، حتى الموت، وهما منكمشان على أنفسهما أمام عتبة كوخهما، من شدة الخوف.

حاول الدكتور دو رينييه إنقاذ بعض الناجين، فإستطاع العثور على فتاة صغيرة، بين أكوام الجثث، لا تزال على قيد الحياة بالرغم من إصابتها بقنبلة يدوية شوّهتها، ولما همّ بحملها لإسعافها، حاول بعض أحد الإرهابيين منعه، فإستنجد برفيقه اليهودي الألماني. كما وجد الدكتور دو رينييه امرأتين، أحداهما مسنّة، تختبئان وراء كومة من الحطب، منذ يوم كامل، دون إحداث صوت أو حركة.

حاول الدكتور دو رينييه دفن الجثث بشكلٍ لائق، وإتضح له أكثر خلال عملية الدفن، ان الضحايا قضوا «نتيجة مجازر متعمدة نفّذت بأعصاب باردة». وفعلا استطاع مشاهدة «جثة إمرأة حامل في حوالي شهرها الثامن تظهر آثار البارود المحترق على ثيابها، بما لا يدع مجالاً للشك، بانها قُتلت عن قرب».

هرب كثير من الناجيين إلى قرية سلوان القريبة من دير ياسين، حيث زارهم، في ١٤ نيسان فريق من المحققين البريطانيين يعاونه أحد الأطباء للكشف عليهم واستجوابهم. واجهت المرأة البريطانية التابعة للفريق، وكانت مصحوبة بمترجمة من «الإتحاد النسائي العربي»، صعوبةً بالغة في إنتزاع إعترافات من النسوة حول كيفية إغتصابهن. لم يكن من الصعب فهم نفور المرأة الفلسطينية من التحدث في مثل هذه الأمور، نظراً للموقف الإسلامي من الأمور الجنسية. وعرقل التحقيق أيضاً، كما تقول المحققة البريطانية «حالة النساء الهستيرية التي أدّت إلى انهيارهن إبان تسجيل إعترافهن». وأستنتج المحققون في تقريرهم ان المهاجين اليهود، دون أي شك، إقترفوا جرائم جنسية بحق الشابات قبل ذبحهنّ، وأعمال عنف طالت النساء العجّز»[11].

وأصبح الإغتصاب سلاحاً قد يستخدمه الصهيونيون لإرهاب المدنيين العرب. ظهر ذلك من خلال الأعمال الوحشية التي تلت مجزرة دير ياسين. لذا لم يعد مستغرباً ان نسمع بان خوف العرب من الإغتصاب وحساسيتهم تجاه هذا العمل، كان العامل الاساسي وراء دفعهم الى النزوح عن أراضيهم. وسَجَّل المحقق البريطاني قصصاً مخيفة ومروعة، رواها الناجون العرب بعد خروجهم من جو الصدمة: «ذُبح الكثير من الأولاد وقتلوا. رأيت إمرأة تجاوزت المئة من العمر تُضْرَبُ بأعقاب البنادق على رأسها بعنف. كان الإرهابيون اليهود ينتزعون بعنف وقسوة الأساور من أيدي النسوة والخواتم من أصابعهن، ويقطعون قسماً من أذانهم بهدف سلبهم أقراطهن». وهكذا أصبحت عادة السلب تقليداً متبعاً عند الصهيونيين سنة ١٩٤٨.

أرسل مناحيم بيغن أمر اليوم إلى مهاجمي دير ياسين بعد وقوع المجزرة: «إقبلوا تهاني على عمل الغزو الرائع»، هذا ما صَرَّح به مناحيم بيغن وأضاف: «إخبروا جميع الجنود انهم قد صنعوا التاريخ في اسرائيل»[12]. ثم عقدت عصابتا الشترن والأرغون مؤتمراً صحفياً مشتركاً لإعلان نصرهما في دير ياسين. ومّما قاله مندوب الأرغون للصحافيين: «سنستمر بفتوحاتنا حتى نحصل على كامل فلسطين وشرق الأردن ونقيم دولة يهودية كبرى. وكان هذا الهجوم الخطوة الأولى في مسارنا»[13]. لم يبرر مسؤول العلاقات العامة في المنظمة الإرهابية الأعمال الإجرامية، ولكنه أشار إلى ان منظمتي الشترن والأرغون، ستعملان في المستقبل على تحسين اساليبهما بهدف التقليل من عدد القتلى المدنيين خلال الغارات المقبلة.

لم تكن دير ياسين عمليّة من صنع الأرهابيين وحدهم: «إذ ان الهاغانا قد أعطت الموافقة على الهجوم وساعدت الإرهابيين على احتلال القرية. وأدركت الإستخبارات البريطانية إشتراك الهاغانا في العملية. فأعلمت الحكومة البريطانية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. في ٢٠ نيسان، ان «الهجوم حصل بواسطة الشترن والأرغون «وبمعرفة الهاغانا»[14]. وأضافت «ان الهاغانا غير قادرة على نفي أنها قدّمت غطاءً نارياً للمهاجمين الإرهابيين المسؤولين عن الإعتداء».

فجَّر إسم دير ياسين، لسنوات عديدة، نقاشات حادّة. وحتى يومنا هذا، ينفي كثير من الإسرائيليين وخاصة من جناح اليمين، حصول مثل هذه المجزرة. فقد أكد مناحيم بيغن في مذكراته على ان ضباطه ورجاله حاولوا «تجنب وقوع إصابة واحدة غير ضرورية خلال معركة دير ياسين»[١٥]. وحاول إرهابيون آخرون عزو مقتل عدد كبير من النساء والأولاد، إلى وجود قوة عسكرية عراقية اختبأت وراء المدنيين. وأعطى يهوشع غورودانتشك تعليله لمقتل العديد من المدنيين الأبرياء، فقال: فَتح المدنيون العرب النار على المجموعة الأولى التي وصلت لمساعدتهم وكان قسم من الرجال يرتدي ملابساً نسائية، فاختلط الأمر وتسبّب في وقوع ضحايا بين النساء أيضاً». وعزا بيغن التقارير الواردة بخصوص المجزرة إلى «الأكاذيب التي ينشرها أعداء اليهود في كافة انحاء العالم».

تعتبر مجزرة دير ياسين واحدة من أكثر الأعمال الفظيعة والوحشية في التاريخ وقد حظيت بأوفر قسط من الوثائق بالرغم من إحتفاظ الحكومة الإسرائيلية بقسم مهم من المعلومات. لقد أجمعت شهادات كل من مائير باعيل والدكتور دو رينييه وكذلك تقرير اللجنة الطبيّة البريطانية، بالإضافة إلى أقوال الناجين العَرَب، على حدوث مجزرة في دير ياسين دون أدنى شك. وكذلك تشير أقوال الإرهابيين أنفسهم الى ان المجزرة، كانت مُدَبَّرة على الأقل من قبل مجموعة المهاجمين. سُمح لإسحق ليفي عند تأليفه لكتابه الصادر حديثاً برؤية التقارير حول مجزرة دير ياسين شرط الا يستشهد بها. وقد تعارضت أقواله مع ما جاء على لسان بيغن حول الهجوم، وأكدّ ان الروايات المنشورة حول المجزرة المتعمدة «تتطابق مع ما جاء في الوثائق الموجودة في الأرشيف»[١٦].

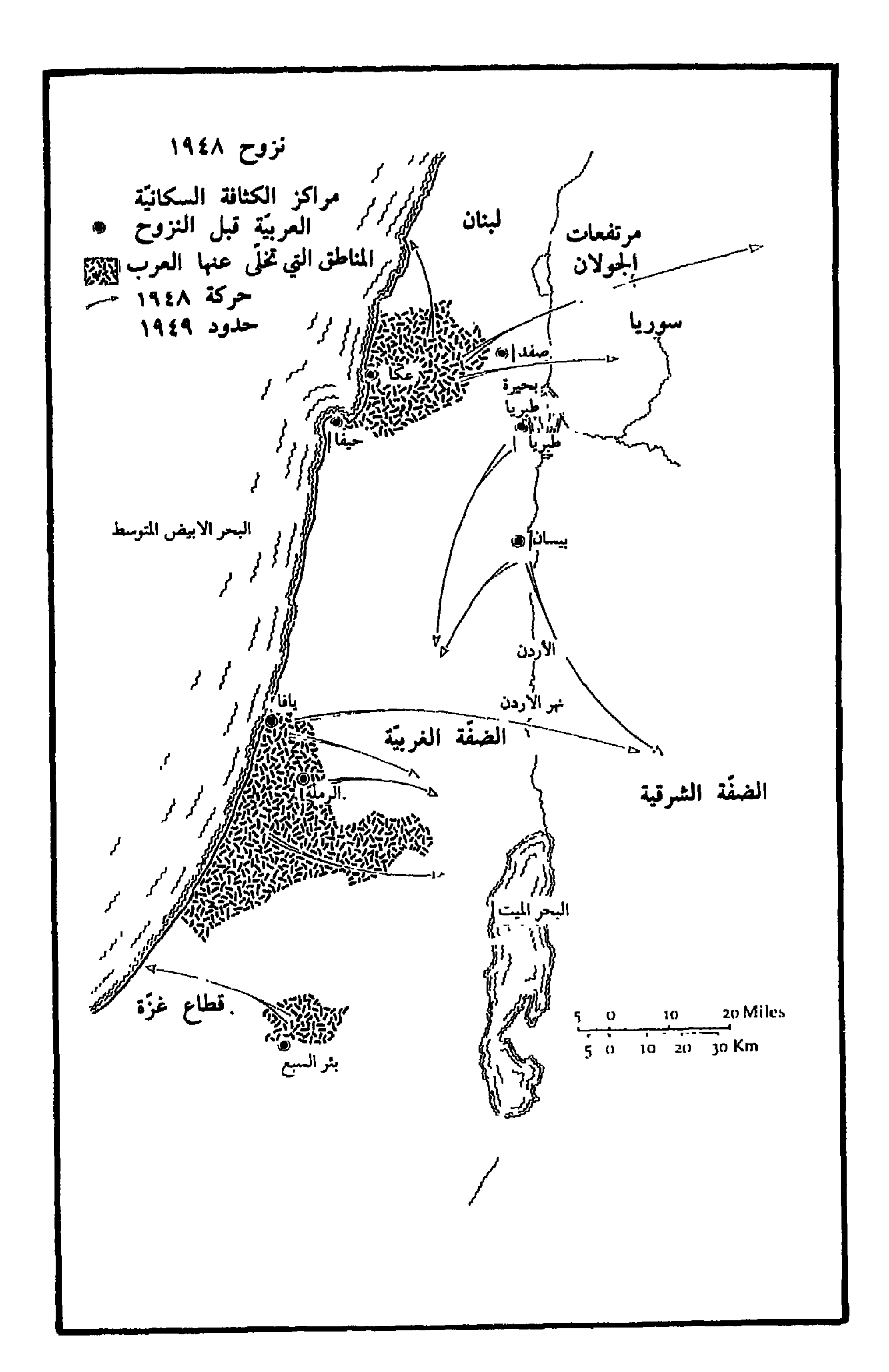
تبقى هناك بعض الأسئلة حول مجموعة من التفاصيل. فيذكر مائير باعيل انه لم يحصل في دير ياسين «تشويه او إغتصاب». ويصرّ ضابط الهاغانا السابق أن لا حِراب ولا سكاكين قد استعملت، فالمجزرة نُفِّذَت بالبنادق والمدافع الآلية فقط». ولكن بالنسبة إلى التشويه فهناك دليل مادّي واضح وهو ان الكثير من ضحايا دير ياسين قد طُعنوا حتى الموت بسكاكين كبيرة، ومن الممكن ان هذا قد حصل بعد ان غادر مائير باعيل مسرح الجريمة. تشير شهادة محمد عارف سمّور والناجين الآخرين إلى أعمال وحشية من جانب الإرهابيين الصهيونيين، وتدعم هذه الشهادات تقارير الدكتور دو رينييه واللجنة الطبية البريطانية. وبالفعل، يقول أحد الإرهابيين، روبين غرينبرغ انه حصل تعذيب بارز «وتلاعب بالعرب»[١٧]. ولكنه يلوم «ياكي» والهاغانا على الفظاعات والوحشية. بالرغم من أن استعمال اساليب التعذيب كان سائداً عند الهاغانا سنة ١٩٤٨ لانتزاع المعلومات من السجناء العرب، ولكن معظم إذا لم نقل كل الأعمال الوحشية التي حصلت في دير ياسين كانت من صنيع عصابتي الارغون وشترن.

ان دليل الإغتصاب ليس قوياً كدليل التشويه، إذ ان العرب ينكرون تعرض نسائهم للإغتصاب. ولكن إذا أخذنا بعين الإعتبار الموقف الإسلامي من هذا الموضوع، فإن إنكارهم لا يؤخذ على علاته.

كان عدد قتلى دير ياسين عرضةً للنقاش والجدل أيضاً. وتشير شهادة كل من الدكتور دو رينييه ومائير باعيل إلى وقوع حوالي ٢٥٠٠ قتيلاً. يدعم بعض المؤلفين إدعاء بيغن بوقوع ١١٦ قتيلا عربياً، ولكن هذا الرقم يبدوا متدنياً جداً. وبالفعل أشار الناطق بلسان الأرغون في مؤتمرات صحفية جرت في ١١ نيسان ١٩٤٨، الى «مئتي قتيل من العرب، حوالي نصفهم من النساء والأطفال»[١٨].

وهناك جدل أكبر يدور حول تأثير مجزرة دير ياسين على نزوح الفلسطينيين. يبالغ بعض المراقبين بأهمية تأثير المجزرة على النزوح معتبراً إياها السبب الرئيسي، وبهذا فإنه يتجاهل حقيقة ان معظم الفلسطينين لم يتركوا ديارهم حتى أجبرهم الصهيونيون على الرحيل. ويميل البعض إلى الإنتقاص من تأثير المجزرة على النزوح العربي. يشير المؤرخ والشاهد، مائير باعيل إلى ان سكان المنطقة المجاورة لم يتركوا مباشرة بعد المجزرة. وحسب أقوال باعيل، لم يترك سكان هذه المنطقة إلا بعد «الإستيلاء على المدن العربية المعادية وطرد سكانها».

لكن أخبار دير ياسين انتشرت في كافة الأراضي الفلسطينية عن طريق الإذاعة، وتركت أثارها البالغة على القرى التي تبعد مسافة أميال عدة عن مسرح الفظاعات والوحشية. هرب القليل من الفلسطينيين مباشرة. غير ان الخوف الذي ولّدته أخبار المجزرة جعل الكثير من الفلاحين فريسةً سهلة للتهديد عندما غَزَت القوات الصهيونية قراهم. لكن الوقع الأكبر والأوضع لمجزرة دير ياسين، حَطَّ رحاله أولاً في المجتمعات المدينية العربية، في حيفا ويافا.



نزوح ١٩٤٨
مراكز الكثافة السكانيّة العربيّة قبل النزوح
المناطق التي تخلّى عنها العرب
حركة ١٩٤٨
حدود ١٩٤٩
لبنان
مرتفعات الجولان
سوريا
صفد
عكا
بحيرة طبريا
طبريا
حيفا
البحر الابيض المتوسط
بيسان
الأردن
نهر الاردن
يافا
الضفّة الغربيّة
الضفّة الشرقية
الرملة
البحر الميت
قطاع غزّة
بئر السبع
5 0 10 20 Miles
5 0 10 20 30 Km

الفصل الرابع

مآساة حيفا

أقفرت الأسواق في حيفا ونهبت المتاجر والبازارات، فأقفلت البيوت... انه نزوح آخر إنما القفر بعينه».

آرثر كوستلر، ٦ حزيران ١٩٤٨

غادرت مجموعة من الثوار العرب، دير ياسين، اليوم بدون أدنى شعور بالندم على ما إقترفته أيديهم من جرائم خسيسة بحق شعبهم»[1]. بهذا الإعلان الغريب، أطلقت إذاعة الهاغانا أول تعليق لها على مجزرة دير ياسين، وذلك في صباح ١٢ نيسان، وأضافت ان قوات الهاغانا أجبرت على دخول دير ياسين، مباشرة بعد خروج «الثوار العرب»، بهدف المحافظة على الممتلكات. لكن الوكالة اليهودية عجزت عن إقناع أحد بروايتها الأولى التي تدّعي بأن العرب أنفسهم كانوا وراء المذابح التي نفذها إرهابيو الأرغن وشترن. وبعد عدة ساعات من بثّ النشرة الأولى لإذاعة الهاغانا، إصدرت الوكالة اليهودية بياناً تعترف فيه ان «منظمات يهودية منشقة» هي المسؤولة عن «المجازر الوحشية والبربرية» في دير ياسين. وأبرقت إلى الملك عبد الله تعتذر عن الجريمة.

لم يقبل العرب الإعتذار مشيرين إلى ان المجموعات الإرهابية لم تقدم على فعلتها تلك دون علمٍ مسبق لقادة الجالية اليهودية. وعندما ذهب الدبلوماسي الأميركي في القدس لرؤية حسين الخالدي من اللجنة التنفيذية العربية العليا، وجده يرتجف غضباً، وهو يشبه الهجمات بـ «التكتيك النازي المشين»[2]. تابعت محطات الإذاعة العربية ولعدة أيام، بثّ تفاصيل المجزرة المخيفة. وأعلمت إذاعة القاهرة مستمعيها أنه بمجزرة دير ياسين انما يكشف الصهيونيون تدريجياً تصميمهم المُعلن لإقتلاع العرب[3]. أما إذاعة دمشق فصرّحت بان مثل هذه الجرائم اليهودية «هي ما ينبغي لنا توقّعه. وفي الحقيقة يجب ان نتوقع اكثر من ذلك».

كان وقع البث الإذاعي من محطات العواصم العربية والمحطات اليهودية الناطقة بالعربية، مدمراً كلياً لمعنويات الفلسطينين. وتوقعت الحكومات العربية بأن تقديم بيانات عن دير ياسين سيشدد من عزم الفلسطينيين، ولكنهم بدلاً من ذلك، باتوا مقتنعين بعجز قواتهم عن حمايتهم من مجزرة مماثلة. كان الفلسطينيون يتساءلون: «أي

مدينة أو قرية ستكون التالية»؟ وعلى مقربة من عكبرة في قرية عين زيتون استمع شرطي متقاعد وانسباؤه إلى تلك الاذاعات ايضاً: «مع استمرارنا في تجاهل التهديد اليهودي، فقد احزنتنا واقلقتنا أخبار المجزرة في دير ياسين». وتذكر في وقت لاحق بان الأخبار المأساوية عن المجزرة، شجعت الفلسطينيين على تسليح أنفسهم ولكنها اخافتنا في الوقت نفسه».

وفي ميناء مدينة حيفا كان هناك في شهر نيسان ١٩٤٨ استاذ جامعي متقاعد من جامعة ييل هو ميلّر بورروز. وبورروز هو باحث ذائع الصيت وخبير في شؤون الشرق الاوسط، ساورته الهواجس واعترته المخاوف نظراً للتوتّر الآخذ في التصاعد كل يوم. وهو ينتظر بصحبة زوجته في فندق وصول سفينة تحملهما بعيداً عن فلسطين التي تمزقها الحرب. لم تتمكن سفينتهما من الوصول إذ ان حوض السفن في مرفأ حيفا، كان يستعمله الجيش البريطاني المغادر. وكانت فرق الجيش تواقة للرحيل عن فلسطين قبل انتهاء مدة الإنتداب البريطاني في ١٥ أيار. وبينما كان بورروز يتمشى في شوارع حيفا لاحظ مجموعة من الصبية الفلسطينيين يجسلون أمام جهاز الراديو ويصغون لأخبار مجزرة دير ياسين، فعلق على هذا المشهد لاحقاً، بقوله: «لن أنسى طيلة حياتي القلق الحاد الذي كان يبدو على وجوههم[4]».

بدأ التوتر يزداد في مرفأ مدينة حيفا المستخدم كمحطة لخط انبوب النفط الرئيسي في فلسطين، قبل وقوع مجزرة دير ياسين وكانت حيفا بتجارتها المزدهرة وعدد سكانها الكبير، المدينة الثانية بعد القدس، بوصفها غنيمة كبرى في النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فالطرف الذي يخسر مرفأ المدينة سوف يواجه صعوبات جمّة في خلق دولة قابلة للبقاء إقتصادياً. لكن لليهود تمتعوا بعض المميزات على العرب، إذ انهم شكلوا ٥٥٪ من نسبة سكان المدينة البالغ عددهم ١٤٦ الف نسمة، وكانوا يقطنون جبل الكرمل المشرف على الحيّ العربي وعلى مداخل المدينة. وكان اليهود متحدون بقوة، اما العرب منقسمين إلى مسيحيين ومسلمين. والى جانب ذلك فقد ساد جوٌّ من عدم الثقة بين مجموعة القادة في حيفا والهيئة العربية العليا، لان المدينة كانت معقلاً لمناوئي المفتي الأكبر.

خضعت الجاليتان، اليهودية والعربية، لعملية عزل حالما انفجر قتال الشوارع في شهر تشرين الأول من سنة ١٩٤٧. فتألفت لجنة قومية عربية محلية للإشراف على معظم مهام الحكومة في القطاع العربي من المدينة. وترأس القوات العسكرية العربية في حيفا محمد حمد الحنيطي، وهو ضابط سابق في الفيلق العربي، Arab Legion خدم بتميز فائق حتى يوم مقتله في ١٨ أذار، بينما كان يقود قافلة مؤن ضخمة من لبنان. ولقد أدى فشل هذه القافلة، وغيرها من العبور الى داخل البلاد، الى اضعاف قدرة العرب في حيفا على الدفاع عن موقعهم إيّما إضعاف.

ترك آلاف العرب مدينة حيفا خلال الشهور التي تلت تبنّي قرار الأمم المتحدة بالتقسيم. كان هناك عدة أسباب وراء هذا الرحيل المبكر. واعتقد يوزف ڤارشيتز، خبير

الهاغانا في الشؤون العربية بان الكثير من السكان قد تركوا المدينة حتى ذلك الحين لأن اهالي حيفا «لم يكن لديهم اي عمل يقومون به، بعد توقف الكثير من الأعمال في أماكن عدة، والذين كان ما يزال لديهم عمل، ارسلوا نساءهم وأطفالهم إلى لبنان وسوريا وبلاد أخرى، بسبب إطلاق النار بصورة متواصلة»[٥].

وفي الواقع، حصلت أعمال عنف كثيرة في منطقة حيفا. وأشار رئيس أساقفة الطائفة الكاثوليكية في الجليل الذي كان كرسيه في حيفا، إلى انه، بالإضافة الى مجزرة دير ياسين، وقعت حوادث متعددة، أخافت المدنيين العرب. فجاء على ذكر، «إلقاء القنابل بصورة وحشية على مجموعة كبيرة من العمال والعرب الأبرياء الذين كانوا يتجمعون أمام البوابات الخارجية للمصفاة قرب حيفا، وكذلك إلى الهجوم الليلي الغادر على قرية بلد الشيخ في جوار حيفا، بالإضافة إلى هجمات أخرى مماثلة»[٦].

أخذت معظم أعمال العنف في حيفا شكل الإنتقام المستمر والإنتقام المعاكس. فبعد ان جرحت الأرغن بعض العمال العرب في مصفاة النفط، إنتقم العمال العرب الذين يشكلون ٨٠٪ من نسبة القوة العاملة في المصفاة، بقتل ٣٩ عاملاً يهودياً.

قامت الهاغانا بتنفيذ «عملية تأديبية» ضد بلد الشيخ، القرية التي تقع قرب حيفا، فذبحت العديد من المدنيين، وكان لهذه الأعمال وغيرها من وحوادث العنف، تأثيرٌ مدمر على عزائم السكان العرب في مرفأ المدينة.

وهذه الحملة الصهيونية من الحرب النفسية جاءت بمثابة عامل رئيسي آخر في تشجيع الرحيل العربي، خلال الأشهر الأولى من الحرب. واستخدمت اذاعة الهاغانا السرية والناطقة بالعربية مختلف انواع الاساليب لتحطيم معنويات الفلسطينيين فحاولت ان تقنعهم بأنهم ليسوا في مأمن إذا ما ظلّوا في بيوتهم. ومما يسترعي الانتباه ان جهاز إرسال الهاغانا لبرامجها في اللغة العربية كان أقوى من الجهاز الذي يبثّ في اللغة العبرية. لقد أعطت محطة الإذاعة الصهيونية أهمية اكبر لحملات الحرب النفسية ضدّ العرب من تلك التي أعطتها لمهمتها الاساسية التي يفترض فيها تزويد شعبها بالمعلومات والانباء.

حذّرت البرامج اليهودية في اللغة العربية الفلسطينيين من وجود عملاء بين ظهرانيهم يتجسّون للهاغانا. وفي ٢٥ آذار حُذّر من وجود مرتدين بينهم، «يتجسسون على شعبهم ويعطون معلومات تتعلّق بأماكن وجود المخازن العسكرية»[٨]. ووصل الحد إلى قيام إذاعة الهاغانا بما يشبه العمل المسرحي الاوبرالي، إذ بثت هذه المحطة رسائل سريّة في العربية وأرادت من خلالها ان تقنع الفلسطينيين بأنها موجهة الى الخونة (كويزلينغ) في صفوفهم. وصُمّم هذا النمط من الدعاية لجعل الفلسطينيين يشعرون بعدم الأمان، وبعدم الثقة في أي كان، حتى ولو كان من مدينتهم نفسها أو من الجوار.

تفاقم شعور الفلسطينيين بعدم الأمان وذلك بعد ان عمد «القسم العربي» من الهاغانا ـ والمؤلف من يهود شرق أو سطيين يتكلمون العربية، إلى إرتداء ملابس عربية مَكَّنتهم من التنقل بحرية بين الاوساط الفلسطينية. وعمل هؤلاء على نشر إشاعات وجمع معلومات سرّية مفيدة، تتضمن حقائق يسهل إذاعتها في اللغة العربية، وذلك لزيادة مخاوف الفلسطينيين بجعلهم يشعرون بأنهم محاطون بجواسيس.

وثمة أسلوب دعائي صهيوني آخر شاع استخدامه وتمثل بمحاولة إقناع الفلسطينيين بأنهم مهدّدون من قبل قواتهم العسكرية (أي العربية) ففي ٢ آذار (مارس) بثّت إذاعة الهاغانا في اللغة العربية، بياناً يفيد بأنه حصلت أعمال نهب إقترفتها جماعة من المسلحين الذين تلقّوا التشجيع على إشباع نزواتهم بفضل وجود الاسلحة الناريّة في ايديهم»[٩]. وبعد عدة أيام «تبلّغ عرب فلسطين ان السرقة تفشت في القدس إلى درجة لم يسبق لها مثيل». وبذلوا مجهوداً خاصاً لزرع الشقاق والخلاف بين الفلسطينيين والمتطوعين العرب الذين جاؤوا لمساعدتهم. لم تكن ممارسات افراد جيش التحرير العربي خالية من الشوائب ولكن الدعاية الصهيونية بالغت إلى حد بعيد بتصويرها على نحوٍ شنيع. فادّعت اذاعة الهاغانا، على سبيل المثال، بأن، «المحاربين السوريين والعراقيينَ لا يابهون اذا دُمرت فلسطين بأكملها وان هدفهم الحقيقي هو، «قتل أكبر عدد ممكن من الناس وتدمير أكبر عدد ممكنٍ من البيوت». ونظراً إلى سلوك جنود جيش التحرير العربي، نُصِحَ الفلسطينيون بإتباع قيادة العرب الأخرين الذين وصلوا إلى البلاد. وأذاع راديو الهاغانا ان إخلاء المواطنين من عزّون ومسكه قد حصل لان «العصابات العربية لم تكن تهاجم اليهود، بل اشقاءهم من العرب». (كانت البرامج الإذاعية اليهودية تسمي المناهضين المسلّحين لليهود بـ «العصابات العربية»).

وعملت اذاعة الهاغانا بإستمرار على تذكير الفلسطينيين بان قادتهم وإخصائيهم. قد تخلّوا عنهم فلماذا يتوجب على العرب العاديين البقاء والمضيّ في القتال علماً بان زعماءهم قد تخلوا عنهم وهجروهم؟ وبثت اذاعة الهاغاناه في نشراتها اخباراً عن هرب الاطباء العرب الى البلدان المجاورة: «تاركين أصدقاءهم وراءهم وهم في أمس الحاجة اليهم»[١٠]. فحاولت بالتالي إقناع الفلسطينيين بوجود حاجة ماسّة للأطباء إذ ان البلاد تواجه خطر انتشار أوبئة شديدة ومن ضمنها الكوليرا والتيفوئيد. أما محطّة اذاعة شترن (الاذاعة العبريّة الحرة)، فقد حذّرت مستمعيها من العرب بوجوب «تلقيح انفسهم ضدّ التيفوئيد»[١١]. وادّعت ضمنياً بان جرثومة الوباء انتقلت بواسطة متطوعي جيش التحرير العربي من سوريا والعراق.

حاولت محطات الإذاعة العربية ان تجابه الدعاية الصهيونية وتتصدّى لها عن طريق تقديم صورة متفائلة عن الوضع العسكري الفلسطيني. فأعلنت اذاعة القاهرة في ٢٧ شباط ان «المدافعين العرب عن حيفا قد تعزّز وضعهم بحيث سينتقلون من الدفاع

إلى الهجوم». غير انه إنقضت ستة أسابيع قبل ان يستعدّ عرب حيفا للمخامرة بهجوم يائس تقريباً.

وفي ١٣ نيسان، حدث تصعيد هام للقتال في مرفأ المدينة. فشَنّ العرب، حسبما ذكر القنصل العام البريطاني، سيريك ماريوت، هجوماً يهدف إلى منع اليهود من بسط السيطرة التامة على حيفا[١٢]. لكن العرب اعوزهم القيادة والمجرَّبين أو التنظيم الذي من شأنه تأهيلهم لشنِ هجوم ناجح فعجزوا عن التقدم في اي اتجاه داخل المدينة مع انهم بذلوا جهوداً فاقت جهود أخصامهم.

وَضع تصاعد المعارك الجنرال هيو ستوكويل، القائد البريطاني في حيفا، في موقف صعب إذ القيت على عاتقه مسؤولية منع النزاع العربي اليهودي من التحول إلى عقبة في وجه رحيل البريطانيين عبر المرفأ. وعندما تصاعدت حدة المعارك، قرر ستوكويل إبعاد قواته عن المناطق السكنية والتجارية للمدينة، وحشدها بالقرب من حوض التسهيلات في المرفأ، وهي تسهيلات ضرورية لجلاء الجيش البريطاني عن فلسطين. وقرر ايضاً ان يبذل جهداً لاتخاذ قرار سريع بشأن القتال الدائر. إعتمدت السياسة البريطانية في فلسطين على دعم الجهة المحاربة والأقوى في كل مدينة، آملةً ان تكون هي الطريقة الأفضل لوضع نهاية سريعة للمعارك. وكان واضحاً ان اليهود في حيفا أقوى من العرب، بالإضافة إلى ان حيفا كانت قد عينت كجزء من الدولة اليهودية وفقاً لقرار التقسيم. وعلى هذا، فقد أبلغ الجنرال ستوكويل في ١٨ نيسان، قادة الجالية اليهودية عزمه على إخلاء المدينة، بينما لم يعطِ أي إشارة مسبقة للعرب. وكما توقع الجنرال البريطاني، وضعت قوات الهاغانا يدها على المواقع الحصينة في المدينة حالما اخلتها الألوية البريطانية. وهكذا إستطاعت الهاغانا بمساعدة الأرغون، من بسط السيطرة التامة على المدينة بتاريخ ٢٢ نيسان، أي بعد ثماني وأربعين ساعة فقط من بدء هجومها.

تدفق المدنيّون كالسيل إلى خارج حيفا، خلال المعارك، وكانت عدم مصداقية القوات العربية أحد اسباب هذا النزوح، إذ ان آمر المدينة ونائبه الرئيسي فَرَّا خلال المعركة. وأثّر تخاذل القيادة العسكرية على كل من الجنود والمدنيين الفلسطينيين. ولكن السبب الرئيسي للنزوح يكمن في حملات الحرب النفسية التي شنتها الهاغانا وكانت تتصاعد مع تصاعد حدة المعارك.

لقد وَظفت أساليب شتى، خلال المعارك، لحثّ الفلسطينيين على ترك حيفا. وعلّق الكاتب المؤيد للصهيونية، آرثر كوسلر، الذي كان موجوداً في المدينة خلال الحرب، على هذا الأمر بقوله: «لم تستخدم الهاغانا فقط محطة الإذاعة بل أيضاً الشاحنات المحملة بمكبرات للصوت، لإذاعة الأخبار المشؤومة على مقربة من الأسواق العربية»[١٣]. ويتابع كوسلر قائلاً بان مكبرات الصوت راحت تهدّد العرب وتتوعدهم «بارسال نسائهم واطفالهم بعيداً» واعدة اياهم «بجواز المرور في أمان والمرافقة إلى

الاراضي العربية، وألمحت الى العواقب الوخيمة التي قد تترتب عن عدم الانصياع الى تحذيرهم».

وكتب ليو هايمن، الضابط في الهاغانا، بصدق عن الأساليب التي إستعملها اليهود في حربهم النفسية ضد العرب. فقد جاؤوا بسيارات جيب تحمل مكبرات للصوت وراحو يبثون تسجيلات لِ «أصوات الرُّعب»، تضمنت «صرخات ونجيب وانين النسوة العرب، بالإضافة الى دوي صفارات الانذار ورنين اجراس عربات الاطفاء يقطعها صوت جنائزي كئيب مناشداً باللغة العربية: «إنقذوا أرواحكم، ايها المؤمنون! إهربوا لتنجوا بحياتكم»[١٤]. وكذلك حذرت مكبرات الصوت هذه، حسب المصدر نفسه، العرب من ان اليهود يستعملون الغازات السامة والأسلحة الذريّة. فأخذ العرب هذه التهديدات على محمل الجد، نظراً الى ما كان قد حدث مؤخراً في دير ياسين. وفي الواقع، يروي مناحيم بيغن، قائد الارغون انذاك، بأن المدنيين العرب كانوا يصرخون: «دير ياسين! دير ياسين!». بينما كانوا يتدفقون خارج المدينة.

والى جانب السيارات الصهيونية المجلجلة والبث الإذاعي راحت مدافع الهاون من طراز داڤيدكا تقذف قنابلها من عيار ستين باوند وبسرعة فائقة على بعد ثلاث مئة يارد من موقع السيارات. وبالرغم من فائدتها العسكرية الضئيلة وانعدام الدقة في التصويب، كان لهذه المدافع أثر كبير في المناطق المزدحمة بالسكان نظراً لصوتها المدوّي، الذي نجح في زرع الرعب في قلوب المدنيين العرب. كانت «القنابل ـ البراميل» فعالة ايضاً ضد المدنيين وهي عبارة عن براميل وطبول معدنية محشوة بمزيج من المتفجرات وزيوت الوقود، حيث رُكّبَت على دواليب مطاطية قديمة تحتوي على صاعق للتفجير. وراحوا يدحرجون هذه الأجهزة الجهنمية على المنحدرات المؤدية إلى القطاع العربي من مدينة حيفا وغيرها من المدن، فتصطدم بالجدران والأبواب محدثة جهنم من اللهب وإنفجارات لا نهاية لها». وعمدت القوات الصهيونية، كما يروي آرثر كوسلر، إلى جانب استعمالها لمدافع الهاون «داڤيدكا» والقنابل ـ البرميل، إلى تفجير مجمعات الأسواق التجارية والأزقة بلا رحمة، فوصلت المعاناة إلى حد قطع أي أمل في المقاومة».

ويتذكر شاهد عيان وهو أبو موسى، شرطي في حيفا، أثر الهجوم اليهودي على المدنيين العرب فيقول: «لم يستطع المواطنون تحمل هذا القصف لأكثر من ثلاثة أيام متتالية»[١٥] ويذكر انه شاهد «الناس في الشوارع دون وعي». وكذلك يشهد الضابط البريطاني، جون وادّي، على ضراوة الهجوم ضد المدنيين العرب قائلاً: «بدأ العديد من العرب باخلاء المدينة عندما تحوَّلت ممارسات اليهود ضد مدينة حيفا القديمة، من أعمال إرهابية الى قصف مدفعي، وهذا ما أراده اليهود في الواقع (اخلاء المدينة)»[١٦].

وتمثلت ايضاً العمليات العسكرية الصهيونية في حيفا وأماكن أخرى من فلسطين، بالجرائم التي إقترفها الجنود اليهود ضد الكنائس المسيحية والأماكن الدينية الأخرى. إذ

رفعت مختلف الملل والطوائف تقارير عدة تفيد بأن مبانيها قد أنتهكت ودُنست. وأثبت الأميركون والبريطانيون وموظفو الأمم المتحدة صحة هذه الادعاءات. ففي ٢١ نيسان، قذف الجنود الصهيونيون مدخل مقر «راهبات سانت آن» في حيفا بالقنابل اليدوية والرصاص»[١٧]. وأعلن الفاتيكان بعد عدة أيام عن طرد «راهبات سانت شارل» من مستشفاهم في حيفا». واستشاط الكاثوليك غضباً لتشويه العديد من ادوات العبادة وتلطيخها بـ «الغوط البشري»، كما جرى في نزل تارا سانتا في حيفا حيث حوروا شارة الصليب المسيحي الى صليب معقوف».

بدا نزوح الشعب العَرَبي عن حيفا كأنه لا مفر منه نظراً الى حملات الحرب النفسية الصهيونية. حقاً إن المؤرخ الصهيوني جون كيمشي، طاف في الأحياء العربية من حيفا ورأى دلائل على الإرهاب الذي تعرض له المدنيون العرب كي يهربوا، فكتب قائلاً: «ترك العرب في هلع وذعر شديد، وتمشيت بعد ذلك في الاسواق، فرأيت حالة الفوضى التي تركوا فيها بيوتهم، وغالباً مخلّفين وراءهم كل ما هو ثمين»[١٨].

طُرح إفتراض بأن المدنيين قد شُجعوا على ترك حيفا من قبل الدعاية العربية، ولكن في الواقع، عملت القيادة العربية أقصى جهودها لتشجيع الفلسطينيين على البقاء في بيوتهم. فأعلنت اذاعة لبنان من بيروت، على سبيل المثال، بأنه لن يعطى أي عمل لأجنبي يدخل لبنان، من دون إجازة عمل[١٩]. وأوضحت بأنه سيعاد إرسال كل رجل قادر الى فلسطين وذلك على سبيل التقيد بطلب السلطات العربية الفلسطينية». وكذلك تعاونت حكومات أخرى، من بينها الحكومة السورية والأردنية، مع جهود الهيئة العربية العليا، لتثبيط العزيمة على النزوح.

نشرت الصحافة الفلسطينية بتكرار، روايات وقصص تنتقد بعنف هؤلاء الذين تركوا البلاد. ففي ٣٠ اذار، وصفت جريدة الشعب، الفلسطينية، ترك المدنيين لقراهم بقضها وقضيضها بـ «النزوح المهين». واشارت صحف أخرى إلى اللاجئين بِ «الخونة». و«الطابور الخامس».

حَثّت محطات الإذاعة الفلسطينية، الشعب العربي على البقاء في بيوته. وتَمنت الهيئة العربية، في ٣٠ أذار، على «جميع الموظفين العرب ان يبقوا في فلسطين ويتابعوا عملهم، ويعتنوا بالأثاث والممتلكات والملفات والوثائق التي في عُهدتهم». وأعلنت الهيئة في اليوم التالي عن قراراها بنقل مركز قيادتها الى فلسطين لكي تعمل على إعادة المفتي الأكبر الى بلاده. وفيي ٢٢ نيسان، أصدرت جريدة «الدفاع» الفلسطينية عددها، بينما كانت رحى المعارك تدور في حيفا، وضمَّنته بياناً للهيئة العربية العليا يطلب من القراء التحلّي بالصبر والصمود في الأرض، لافتاً إياهم الى ان «واجب الدفاع عن الأرض المقدسة ملقى أولاً وأخيراً، على عاتق الشعب الفلسطيني».

وربما جاء الطلب «الأكثر فظاظة» بمناشدة الفلسطينيين البقاء في بيوتهم ـ على لسان فوزي القاوقجي، قائد جيش الانقاذ، الذي ضمَّ متطوعين من سوريا والعراق وغيرهما

من البلدان العربية. واعلن القاوقجي ان «الجبناء الذين يهجرون بيوتهم»[٢٠] يجب ايقافهم لأنهم يسهمون في نشر الذعر والهلع والفوضى». وإقترح على «كل فرد ان يحافظ على رباطة جأشه وان يحذر التقارير الذي ينشرها الاعداء والهادقة إلى خلق حالة من الخوف والذعر بين السكان»، وهدّد بأنه لن يرحم من يهرب من بيته و «وحتى اني سأنزل عقوبة الموت عندما تستدعي اجراءات الأمن اتخاذ خطوة كهذه».

صادقت الحكومات العربية على هذه الإجراءات المشددة، حين أدركت بأن هناك مخططاً صهيونياً لطرد الفلسطينيين من وطنهم، وسعت إلى عمل المستحيل لإفشال هذا المخطط. وعرض مندوب سوريا، في ٢٢ نيسان، أمام هيئة الأمم المتحدة تقارير راهنة كدليل على السياسة اليهودية الهادفة إلى إقتلاع العرب وإبادتهم أو طردهم من مناطق الدولة اليهودية المقترحة»[٢١]. وفي اليوم ذاته زار السفير البريطاني في القاهرة كامبل، الامين العام الجامعة الدول العربية، عزام باشا، الذي اطلعه على قناعته بأن، الخطة العسكرية اليهودية تقضي بإرهاب العرب داخل الدولة اليهودية للتخلص من ضرورة التعامل مع طابور خامس» وذلك قبل حلول موعد ١٥ أيار». وأشارت كل الدلائل الى ان اعتقاد العرب، بأن الصهيونيين يحاولون طرد الفلسطينيين، مبنيٌ على أساس سليم، آخذين بعين الإعتبار حملات الحرب النفسية التي شنت في كافة انحاء فلسطين. وأملت الحكومات العربية بان يقوم الفلسطينيون أنفسهم بهزيمة المخطط الصهيوني، إلا ان شيئاً من هذا لم يحصل في حيفا.

ونظراً للنصر الذي حققه اليهود في حيفا جاءت مجموعة من النافذين اطلقت على نفسها إسم «لجنة الطوارىء العربية» لمقابلة الجنرال ستوكويل. فسّلم الوفد، الذي تألف من المحامي الياس كوسى والمصرفي فريد سعد ورجل الأعمال ڤيكتور خياط، الجنرال البريطاني مذكرة إحتجاج ضد انسحاب قواته من المدينة إذ شكل هذا خرقاً فاضحاً لسياسة الحكومة البريطانية التي أخذت على عاتقها مسؤولية حفظ الأمن والسلام؛ وسألوا ستوكويل عن امكانية تقديم المساعدة لصدٍّ هجوم الهاغانا أو على الأقل السماح بإدخال تعزيزات عربية الى المدينة.

اخذ ستوكويل موقفاً ثابتاً من طلب «لجنة الطوارىء العربية» «لقد أصدرت أوامري بعدم السماح بإدخال أية تعزيزات الى المدينة وذلك من أجل صالح الإنسانية»[٢٢]. وكذلك أعلن عن نيته بعدم إتخاذ أي عمل ضد اليهود: «إنني غير مستعد للتضحية بحياة الجنود البريطانيين في وضع كهذا. واقتراحي الوحيد لكم هو ان تباشروا بمفاوضات مع اليهود من أجل عقد هدنة».

طلب الوفد العربي الاطلاع على شروط الهدنة اليهودية وذلك بعد ان إقتنع بعدم وجود أي بديل لهذا. وقرأ عليهم ستوكويل الشروط المحدّدة من قبل اليهود للموافقة على الهدنة وهي: سيطرة الهاغانا التامة على المدينة، تسليم جميع الأسلحة وفرض حظر

تجول فوري في القطاع العربي من المدينة. لكن الفلسطينيين قد وعدوا بحقوق متساوية تحت الحكم اليهودي، لذا غادر الوفد بعد سماعه للشروط، لكن الجنرال ستوكويل سألهم الموافقة على الإجتماع بوفد يهودي في دار البلديّة عند الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم.

بعد اللقاء تَوجَّه الياس كوسى الى القنصلية السورية وأرسل من هناك عدة برقيات إلى دمشق يصف بها هروب الشعب الفلسطيني من حيفا وشروط الهدنة اليهودية. إلا انه لم يتلق اي جواب بالرغم من طلبه المتكرر بالحصول على تعليمات بهذا الشأن وحضرت اللجنة العربية إلى قاعة الإجتماعات في المدينة، في الساعة المحددة، حيث إجتمعت إلى الوفد اليهودي برئاسة شبتاي ليڤي، رئيس بلدية حيفا. اعرب الوفدان في بداية الإجتماع عن مشاعر ودية، فتصافحا كأصدقاء قدامى. وترأس الجنرال ستوكويل الجلسة بوصفة رئيس الوساطة غير المتحيز. وحضر الإجتماع عدة موظفين بريطانيين من بينهم القنصل العام سيريل ماريوت. فدار نقاش موسع مع اليهود أسفر عن اجراء تغييرات عدة في شروط الهدنة وذلك بناء على طلب الجنرال ستوكويل.

عَبَّر شبتاي ليڤي، والدموع تملأ عينيه، عن أمله بأن يبقى العرب الذين لم يهربوا بعد من حيفا، في المدينة. وتأثر معظم المشاركين في المؤتمر بعواطف ليڤي. لكن بالرغم من تعبيره عن الأسَف تجاه العنف الذي استخدمه أتباعه ضد الفلسطينيين، الا انه، كما يذكر القنصل العام ماريوت، ختم توسّله بالقول: «وغداً في القدس»[٢٣]*. لم يكن هناك مفرٌ من وقوع مشاجرات كثيرة خلال الإجتماع المذكور. فعند مناقشة أحد النقاط تفجر «كوسى» غضبا وقال: «ان جولة قد خسرت، لكن سيكون هناك جولات غيرها»، - وهو تعليق لم يحبّذه البريطانيون أو اليهود. وحذَّر الجنرال ستوكويل، الذي فقد صبره، العرب بقوله: «ان لم توقعوا إتفاق الهدنة لن أكون مسؤولاً في حال قتل ثلاث او أربع مئة شخص آخرين غداً». وحاول ڤيكتور خيّاط ترطيب الأجواء بإقتراحه إمكانية التوصل الى وفاق إذ أننا «أصدقاء قدامى».

بعد مضي ساعة وربع الساعة من الجدال والنقاش، طلب العرب مهلة تأجيل أربع وعشرين ساعة، قبل توقيع الإتفاق، وذلك كي يتسنى لهم مناقشة الشروط التي بدت لهم قاسية جداً. كان جواب اليهود بأن يوقّع العرب فوراً ولكنهم بناء على إلحاح الجنرال ستوكويل، وافقوا على التأجيل حتى الساعة السابعة مساء من اليوم نفسه كموعد أقصى.

---

* تعكس تعليقات ماريوت اللاذعة في تقاريره عن كل من العرب واليهود المشاركين في المؤتمر موقف معظم الموظفين البريطانيين في فلسطين وهو «فليحلّ الطاعون على الطرفين».

ملاحظة - المقصود بتسمية «جيش التحرير العربي» هو جيش الانقاذ.

ارسل كوسى، خلال فترة الإستراحة، برقيات شديدة الأهتياج الى دمشق، وصف فيها الأزمة ونزوح العرب المتنامي عن المدينة. ولكنه لم يتلقَ أيَّ رد كالمرة السابقة. وفَسَّر كوسى لاحقاً عدم الرد السوري بأنه جاء نتيجة «الذهول من الحجم الهائل للهرب الذي لم يتوقعوه والذي جعلهم عاجزين عن المعالجة[٢٤]» ورفض المؤرخون الإسرائيليون تصديق رواية كوسى، بالرغم من عدم وجود اي دليل يدحضها، وإدعوا ان كوسى قد تلقى رسالة من دمشق تأمره برفض توقيع إتفاق الهدنة.

وما جرى في الواقع هو ان الرئيس شكري قوتلي إجتمع مع السفير البريطاني في دمشق، في ٢٢ نيسان، وأطلعه على رزمة البرقيات التي تلقاها من حيفا وأخبره بأنه مُطالب بإرسال تعليمات سريعة بشأن إجتماع الوفد العربي مع الآمر البريطاني، والممثلين اليهود[٢٥]؛ وأحاط، القوتلي بروسميد، علماً بعدم معرفته بماذا يجيب إذ انني صُعقت لشروط المعاهدة التي تنص على تسليم الأسلحة العربية لليهود واني لا اعلم أية تعليمات ارسل. فماذا تقترح حضرتكم»؟ وكانت نصيحة السفير للقوتلي بالا يتخذ أي موقف، وهذا ما حصل.

كان على كوسى ومساعديه، في هذه الاثناء، أن يتخذوا قراراً على مسؤوليتهم. وكان من المستحيل ان نستمر المقاومة نظراً لتهديدات الجنرال ستوكويل. وفي حال قبول الهدنة، ليس هناك من ضمانة بأن الشعب العربي سيكون في مأمن. فإنهم لا يزالون يسمعون طلقات النار تدوي في أرجاء المدينة. هذا وقد ارسل القنصل الأميركي في حيفا، أوبري ليبينكوت، تقريراً إلى واشنطن، جاء فيه:

> «تنتشر أعمال السلب والنهب اليهودية في المناطق التي أخلاها العرب. انتهكت حرمة كنيستين. جُردت العيادات من تجهيزاتها كما دُمّر أثاثها. تدعي الهاغانا بأن أعمال الشغب قد توقفت مع سجن أربعين مشاغباً يهودياً. لكننا نتلقى زيارات متكررة للقنصلية يقوم بها الكهنة والراهبات، ليعلمونا، بأن أعمال الشغب مستمرة[٢٦]».

بالرغم من الوعود اليهودية بعدم استئناف القتال إذا وَقَّع العرب على الهدنة، قرر القادة العرب في حيفا بانه من الأسلم عدم توقيعها، بل اللجوء إلى طلب مساعدة بريطانية لإخلاء المدنيين الذين يرغبون بترك المدينة.

استؤنف الاجتماع في دار البلدية عند الساعة السابعة والربع كما كان قد إتفق. وأوضح أعضاء لجنة الطوارىء بأنهم لن يوقعوا إتفاق الهدنة. فوصف الجنرال ستوكويل عملهم هذا بالأحمق. ورجاهم ليفي بأن يعيدوا النظر في موقفهم. لكن القادة العرب كانوا حازمين، وطلبوا مساعدة من الجنرال ستوكويل لإخلاء المدنيين. وغادر العرب المكان، في نهاية الإجتماع، بوجوه تعلوها ملامح القلق.

وفي اليوم التالي عند الساعة ١١ صباحاً، اجتمعت لجنة عربية ـ يهودية مشتركة بقيادة ليفي، كي تدرس مسألة الإخلاء. كان معظم العرب قد ترك المدينة وبقي ان يتم

إخلاء المتبقّين بطريقة منظمة وآمنة. عارض كثير من المدنيين اليهود والقادة العسكريين إخلاء مَن تَبقّى من العرب في مرفأ المدينة. فالهاغانا قد طَردت اكثرية العرب لكن معظم اليهود تخوفوا من نتائج مغادرةِ السكان العرب بأكملهم للمدينة. وشرح أوبري ليبنيكوت لنظارة الخارجيّة الاميركية أسباب ممانعة اليهود في إنجاز عملية إخلاء ما تبقى من الفلسطينيين. فكتب في تقريره قائلاً: إن القادة اليهود ارادوا بقاء المتبقين من العرب في المدينة «لأسباب سياسية وهي الظهور بمظهر المعاملة الديمقراطيّة»، وكذلك لأنهم «سوف يحتاجون اليهم كيدٍ عاملة»[٢٧].

بالرغم من النتائج العسكرية المذهلة التي حققتها يهود فلسطين، الذين لم يقيموا دولتهم بعد، فإنهم ما برحوا يعلقون أهمية كبرى على الرأي العام الخارجي. لقد أرادوا الدعم من الولايات المتحدة، والرحيل السريع للقوات البريطانية، وموقف الحياد من قبل الدول العربية. ومع انهم أرادوا في الواقع التخلص من الفلسطينيين المتبقين لكنهم تخوفوا من ردّة فعل عالمية إذا ما تمّ إفراغ المدينة بأكملها من العرب.

وهكذا فإنهم لم ينخرطوا في عملية طرد غير محدودة للسكان العرب إلا بعد ان اعترفت الولايات المتحدة بالدولة اليهودية، وتعهدت الدول العربية بالتزامها العسكري المتردد، وتم جلاء البريطانيين، وإتضح عجز الأمم المتحدة ـ ولا سيما في النقب واللد والرملة وخلال عملية حيرام في الجليل الاوسط. ولكنهم في شهر نيسان ارادوا لبعض العرب البقاء في حيفا مراعاة للرأي العام العالمي.

كان ليبينكوت على صواب عندما إقترح ان اليهود ما زالو يحتاجون إلى عمال فلسطينيين. فبعد ان سيطروا على حيفا بأكملها، كانوا بحاجة ماسّة الى عمال عرب لتشغيل مصافي البترول ومراسي المرفأ وهما مرفقان اساسيان للحرب الصهيونية. ورأى ريتشارد ديكس، المدير البريطاني لشركة المصافي في حيفا انه يستطيع الإستمرار في تشغيل المصافي «إذا رجع إلى العمل عدد كافٍ من العمال العرب المدربين»[٢٨].

وبعد انتهاء المعارك، حصل تحول دراماتيكي في سير الدعاية التي اعتمدتها إذاعة الهاغانا. فبدلاً من حث الفلسطينيين على مغادرة المدينة، حاول اليهود إقناع البقية العربية بالمكوث في حيفا. وبَثّت الإذاعة اليهودية، في ٢٣ نيسان، ان «من صالح مدينة حيفا ان يعود سكانها إلى عملهم. وصرحت اذاعة الهاغانا بعد عدة أيام بان «العمال اليهود سيحلون محل العمال العرب حتى يرجع هؤلاء إلى عملهم». فأستاءَت الوكالة اليهودية لهذا الخبر إذ ان الجيش كان بحاجة الى كل الرجال. وروى ماريوت، في ٢٥ نيسان، انه «بينما كان نزوح الفلسطينيين مستمراً عن حيفا[٢٩]»، طمأنه القادة اليهود واكدّوا له بأن «عدداً كبيراً من العمال العرب، لم يكن له مثيل من قبل عدة شهور، سيعود الى العمل مع بداية شهر أيار». واستعملت الوكالة اليهودية، لتحقيق هذا الهدف، مكبرات الصوت واعلانات اذاعية لتثبيط عزيمة العرب على الرحيل تحت حماية البريطانيين.

بالرغم من عطلة عيد الفصح اليهودي، أذنت الهيئات والمراجع الحاخامية للخبّازين بالعمل كي يتمكنوا من اطعام السكان العرب الجياع. ومن جهة أخرى، نشرت صحيفة «بالستين بوست»، في السادس والعشرين من شهر نيسان، بأن السلام والأمن اخذا ينتشران في المدينة بعد إنشاء مكاتب يهودية مشتركة في القطاع العربي، وطلب من العرب، بواسطة مكبرات الصوت ان يقدموا تقريراً في حال وقوع أي نوع من أعمال الشغب. وحذرت الهاغانا اليهود من مغبّة إنتهاك حرمة المنازل وأماكن العمل العربية المهجورة، إذ من شأن هذا ان يذعر البقية الفلسطينية. استمرت أعمال الشغب، بالرغم من كل هذه التحذيرات والإجراءات، وخاصة من قبل عصابة الأرغون. لكن جهود الوكالة اليهودية الرامية إلى إقناع العرب بالبقاء كانت حقيقية، انما يصعب اعتبارها إيثاريّة.

عارض الحزب الشيوعي الفلسطيني ايضاً عملية الإخلاء. ورأى بأن الإخلاء تحت الحماية البريطانية لا يعدو كونه مؤامرة من صنع الرجعية العربية واليهودية والإمبريالية البريطانية. ووقف توفيق الطوبي، وهو شيوعي عربي شاب، في وسط المدينة موزعاً مناشير تضمنت نداء.: لا تذهبوا»!. فإن الرجعية والامبرياليّة تريد منكم الرحيل[٣٠]. وأشار فيما بعد إلى ما يلي: كنت أرقب اصدقائي وأخوتي يرحلون ولكني عملت وفقاً لقناعتي القائلة بألّا نترك أرض وطننا».

ترك مدينة حيفا ٦ آلاف من المدنيين بالرغم من جهود الوكالة اليهودية والشيوعيين، التي أنصبّت على منع ذلك من الحصول. ففي ٢٥ نيسان، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» بان السكان العرب يجري نقلهم عبر الميناء إلى عكا بواسطة قوارب الانزال البريطانية والزوارق، وهناك خطط لنقل آلاف غيرهم في الشاحنات البريطانية بطريق البر الى الناصرة وإلى لبنان المجاور ونابلس في «مثلث القوة» العربي الواقع في فلسطين الوسطى». وأعلنت صحيفة الـ «بالستين بوست» في اليوم نفسه ان «منطقة الميناء كانت مكتظة بالرجال والنساء والأطفال العرب ـ الذين كانو ينتظرون الرحيل. كانوا ينامون إلى جانب حوائجهم وصررهم وبعض قطع الأثاث التي تمكنوا من إحضارها معهم». بينما كان العرب في المدينة يهرعون لنقل ما يستطيعون نقله من أغراضهم». وكان معظمهم مذعوراً من الهلع».

نام الناس، كما يروي أبو موسى، وهو شرطي في حيفا، على طرقات الميناء لثلاثة أيام في البرد وتحت المطر. كانت سماء حيفا تمطر بغزارة لأول مرة في شهر نيسان. وترك منظر اللاجئين تأثيراً لا يمحى في ذاكرة الشرطي الشاب. «كان بعضهم حفاة ولم ترتدِ بعض النسوة ملابس كافية لحمايتهن البرد. ترك بعضهم كل شيء وراءه، لقد كانوا في حالةٍ يرثى لها. ما زلت أشعر حتى اليوم بقشعريرة في جسدي عندما أتذكر ذلك المشهد».

هذا ولا يسلم ابو موسى بأن السكان تركوا أرضهم وفقا لأوامر قادتهم. أنه يعتقد بانهم تركوا للنجاة بأرواحهم. «انه من غير المعقول ان يترك أحدهم ماله وعمله وبيته وأرضه من دون اي ضغط وتهديد جدي لحياته وحياة عائلته».

وحسب رأي الجنرال ستوكويل ان الخوف من اليهود قد تنامى عند العرب الى درجة كبيرة. فقد أدرك العرب مدى قوة اليهود وكانوا يخشون ان يحرق اليهود بيوتهم وهم في داخلها ويقتلون أولادهم وزوجاتهم. وأعتقد انهم شعروا بأن الوقت قد حان كي يرحلوا بأسرع وقت ممكن»[٣٢].

ما تزال ذاكرة الجنرال ستوكويل مشاهد حافلة بالذكريات الحيّة عن معاناة الذعر الذي اعترى الفلسطينيين في حيفا: «كنت أقف في الميناء عندما اتاني شاب في سيارة رائعة وقفز منها إلى قارب صغير وراح يدفع بالمجذاف. فقلت له: «ماذا عن سيارتك!» فأجاب: «لا أريدها إنها لك». لم يغادر جميع اللاجئين بواسطة القوارب، فبعضهم حاول الوصول الى الحدود اللبنانية براً، إذ لم تبعد سوى مسافة عشرين ميلاً. وشهد الكولونيل وادي على تدفق اللاجئين المتوجهين شمالاً: «انطلقوا اولا بالسيارات الخاصة والشاحنات وعربات الاتوبيس، وكأن المرء يشاهدها محملة بشتى انواع الأغراض، من السجاد والحصر الى ادوات مطبخ»[٣٣]. كان اللاجئون الذين فروا عبر البر مذعورين تماما مثل أولئك الذين غادروا بواسطة القوارب.

رأى الرائد ر.د. ويلسون. انه كان للسكان المتدفقين خارج المدينة سبب وجيه كي يخافوا: «بينما كانوا في طريقهم تعرض الكثير منهم لإعتداءات من جانب اليهود، وأوقعت الإصابات بينهم»[٣٤]. وحاولت وحدات الجيش والبحرية الملكية تهدئة المدنيين المذعورين ولكن بعضهم قد قُتل خلال العملية. جُرح ثلاثة ضباط من البحرية الملكية برصاص يهودي، بينما كانوا يحاولون ضبط تدفق اللاجئين»، وكانت مهمة الأشراف على عملية الإخلاء بمثابة مهمة صعبة أوكلت إلى البريطانيين، إذ كان عليهم ان يضبطوا جماهير اللاجئين وان يعالجوا مسألة القناصين اليهود، وان يمنعوا أعمال النهب قدر المستطاع. وكان من بين الجرحى البريطانيين قائد الكتيبة الأولى من حرس Cold stream guards.

ولم يكن واضحاً إذا ما كان القناصون يعملون وفقاً لأوامر منظمة أو انهم ببساطة جنود يهود لم يتمكنوا من مقاومة اطلاق النار على اللاجئين. وبقي المدنيون في خطر حتى بعد ان تركوا حيفا، إذ كانوا وفقاً لرواية ويلسون، «معرضين لهجوم من قبل اليهود وهم في طريقهم، لهذا حاولنا تأمين مواكبة لحمايتهم حتى الحدود».

وجد هؤلاء الذين وصلوا إلى لبنان ان المأكل والملبس والملجأ قد دُبّر لهم في مرفأ مدينتي صور وصيدا. واما الذين ذهبوا إلى الضفة الغربية في الأردن فكانوا أقل حظّاً لانهم زودوا بتسهيلات ضئيلة. لكن الأكثرية الساحقة من اللاجئين من حيفا توجهت

الى مدن مجاورة حيث وجد النازحون أنفسهم مرة أخرى في قطاع حربي. أما الآلاف التي تدفقت على عكا، فإنها وجدت نفسها بعد حين تعيش تحت وطأة هجوم آخر تشنه قوات الهاغانا. أرسل البريطانيون، في ٢٥ نيسان، تقريراً الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، يفيد بأنه في حيفا، «ما زال العرب وخاصة في الأحياء الفقيرة، ينزحون، ولكن النزوح العام قد توقف تقريباً»[٣٥]. بقي ٤ آلاف فلسطيني من أصل العرب الذين كان تعدادهم في الماضي ٧٠ الفاً.

وفي أثناء ذلك، زارت غولدا مائير مدينة حيفا. ثم أطلعت لاحقاً عن أعضاء اللجنة التنفيذية في الوكالة اليهودية على أوضاع المدينة. ولم تنسَ مائير الاعراب عن أسفها وتعاطفها مع عرب حيفا، وشبهتهم بيهود أوروبا الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية. فقدّرت انه لا يزال هناك ما يتراوح بين ٣ - ٤ آلاف عربي في المدينة.

لقد أرجعت مائير النزوح من حيفا الى عدة اسباب. فادّعت، أولاً، ان القادة العرب قد أمروا الفلسطينيين بالمغادرة، إلا انها لم تعطِ اي دليل على تأكيدها هذا. وكانت أقرب الى الحقيقة عندما ذكرت في تقريرها ان العديد منهم قد غادر «لانهم كانوا مذعورين من دير ياسين ومن قصف حيفا»[٣٦]. أما زعيمة الماباي فإنها أنحت باللوم على رجال الأرغون لقيامهم بنهب وسلب المناطق الواقعة تحت سيطرتهم: «لم يبق خيط في أي من المنازل، لقد بيع كل شيء على الفور».

إهتمت مائير كثيراً بنتائج النزوح الفلسطيني من حيفا ولا سيما بتأثيره على الحياة الإقتصادية لهذه المدينة الصناعية. واعتبرت انه كان هناك حاجة ماسّة للعمال العرب في حيفا. «لا يوجد أي عامل عربي في المرفأ ومصافي البترول، أو في محطة السكة الحديدية». وكانت الحاجة ملحّة الى العمال في مجالات أخرى. «هناك مشكلة حادّة في قطاع الخدمات الواجب استمرارها». وانزعجت مائير من موقف اليهود المهاجرين حديثاً الذين أطلق سراحهم من معسكرات الإعتقال البريطانية في قبرص - إذ انهم رفضوا ان يعملوا في إعادة بناء المدينة ما لم يتقاضوا ٣,٥ ليرة (جنيهاً) فلسطينية يومياً، بالرغم من اننا نعاني مشكلة نقص العمال في المدينة». جرى استخدام بعض الرجال غير الملائمين للخدمة في الخطوط الأمامية للجبهة، كعمّال في حيفا، ولكن لم يكن عددهم كافٍ. فأشارت مائير إلى انه «يجب إحضار من ٢ - ٣ ألاف عامل عربي، حسب تقديرات القائد اليهودي المحلّي «ابو حوشي»، وذلك للعمل في مصافي النفط وإلا سيتوقف الإنتاج». وعلى هذا، حَثّت مائير على إتباع سياسة الاعتدال تجاه الفلسطينيين لمنع استمرار النزوح عن حيفا.

وأوصت غولدا مائير، بالسماح للبقية العربية بالمكوث في حيفا، لأسباب أكثرها إقتصادية، بينما عارض الجناح اليساري لحزب مابام الصهيوني المتكون حديثاً، طرد الفلسطينيين لأسباب عقائدية تدعو إلى قيام دولة ثنائية بتقاسم السلطة فيها اليهود

والعرب. لكن هناك اسباب تدعو إلى الشك في مصداقية هذه المعارضة، إذ ان كثيرين من القادة اليهود الذين شاركوا في طرد الفلسطينيين أعضاء في حزب مابام المذكور. غير ان أهارون كوهين، خبير المابام في الشؤون العربية كان مهتماً جداً بمصير اهالي حيفا، وقد تلقى تقريراً في ٢٨ نيسان من المدينة تضمن ما يلي:

«أصدرت الهاغانا أمراً بالإمتناع عن النهب عندما كانت معظم اعمال النهب قد انتهت. ونظّم أفراد الارغون عمليات سلب في وادي النسناس توقفت بعد إنذار من الهاغانا. ولقد فُرضت قيود صارمة على السكان العرب فيما يتعلق بحرية الصحافة والتغذية بالكهرباء، الخ. ويسود شعور بالغ بالأسى بين اليساريين العرب والذين، على عكس القوميين العرب لم يشأوا مغادرة المدينة. ويقولون إن السلطات اليهودية لم تبذل جهوداً كافية لإقناع العرب بعدم الرحيل. فالوضع القائم على وجود ١٥٠ الف لاجىء من أصل ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف عربي في الدولة اليهودية، قد يصبح نقطة تحوّل في مجرى الصراع. ومن المحتمل ان يتحول الان الفلسطينيون غير المعادين إلى مصدر أساسي للعداء»[٣٧].

كان الاسبوع الأخير من شهر نيسان حقاً بمثابة نقطة تحول في الحرب، كما خشي ذلك الصهيونيون اليساريون. فعندما تعمقّت جذور الصراع، أصبحت سياسة الطرد المتبعة اكثر علنيّة واشدّ وحشية. وأخبر موشي دايان في ٣٠ نيسان، أحد الدبلوماسيين الأميركيين «ان الدولة يجب ان تصبح متجانسة التكوين، فكلما قَلّ عدد العرب كلما كان ذلك أفضل»[٣٨]. وكان دايان خلال تلك الحقبة جندياً محترفاً برتبة متدّنية. وتركزّت الأهمية في ذلك الوقت على بن غوريون، الذي شغل منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وقد زار هذا الأخير مدينة حيفا في الأول من أيار وعلّق قائلاً: «ما أجمل هذا المنظر،[٣٩] وذلك عند رؤيته لمجموعة من الفلسطينيين ينزحون عن المدينة. وبعد ذلك تماما، تحدث القائد الصهيوني مع بعض النافذين اليهود في المدينة قائلاً لهم: «ليست مسؤوليتنا ان نتحقق من رجوع الفلسطينيين». وعندما طلب بن غوريون رؤية أبو حوشي، المسؤول الأكبر لحزب المابام في المدينة، قيل له ان حوشي منشغل بمحاولة إقناع البقية العربية بأن تمكث في حيفا. فتساءل رئيس الوزراء قائلاً: «أفلا يوجد عنده عمل أفضل يقوم به»[٤٠]. وفهم الجميع ما أراد بن غوريون قوله، ومن حينها توقفت الجهود الصهيونية لإقناع الفلسطينيين بالعدول عن مغادرة المدينة.

زار في الشهر التالي، وتحديداً في ٦ حزيران، بلخور شطريت، وزير الأقليات، مدينة حيفا وإجتمع إلى القادة اليهود في دار البلدية. لقد طالبوا كلهم قبل ستة أسابيع من العرب البقاء أما الآن فالمواقف تبدلت. ولكن شطريت (الذي كان اكثر ليبرالية في شأن المسألة العربية من زملائه الوزراء) تكلم عن امكانية إرجاع الفلسطينيين الى المدينة، فإعترض القادة اليهود المحليون بقولهم: «ليس لنا أي مصلحة في إرجاعهم[٤١]» وحتى شبتاي ليفي الذي توسّل إلى العرب بأن يبقوا، فإنه بَدَّل الآن عواطفه. ضخّم المؤرخون الصهيونيون الكثير عن مسألة هروب الفلسطينيين في حيفا، وأصروا على وجود

خطة عربية لإخلاء فلسطين مقابل جهود يهودية لمنع النزوح. ولا تدعم الحقائق أي من الإدعائين. فالوكالة اليهودية حاولت لأسباب سياسيّة وإقتصادية منع عملية الإخلاء تحت إشراف البريطانيين، لبضعة ألاف من العرب في حيفا، هذا بعد ان رحلت الأكثرية الساحقة، بسبب الحرب النفسية التي شنتها الصهيونية على المدنيين: وبعد ان تبدل الوضع الإقتصادي والسياسي، عملت الدولة اليهودية الجديدة على منع اللاجئين من الرجوع الى حيفا، وشجّعت من تبقّى من المدنيين على النزوح.

لقد قرّرت «لجنة الطوارىء العربية» في حيفا رفض توقيع إتفاق الهدنة، خوفاً على سلامة السكان. ويعلق الإسرائيلي يوسف ڤارشيتز، الذي كان في حيفا آنذاك بقوله: وقع كثير من اطلاق النار وقليل من النهب كما يحصل عادة في الحروب. وبالرغم من محاولة الهاغانا إقناع السكان بعَدَم الرحيل، فانني أفهم لماذا تركوا».

بعث القنصل البريطاني ماريوت تقريرا إلى حكومته لابلاغها ان تدّخل الجنرال ستوكويل، «خلّص العرب من مجزرة». ومن ناحية ثانية، إستفسر القنصل الأميركي ليبينكوت، في ٢٩ نيسان، من «فريد سعد» وهو عضو في اللجنة التي تفاوضت مع اليهود.

> ولما سئل عن أسباب النزوح الفلسطيني، اوضح سعد انه لم يعطِ أي أوامر للفلسطينيين بالنزوح. وعمد أعضاء اللجنة الوطنية إلى إبلاغ السكان بأن يستعملوا حكمهم وتقديرهم الخاص فيما يتعلق بالبقاء أو المغادرة. وكان الناس في ذعر شديد بعد الإنتصار اليهودي السهل، ومما زاد من ذعرهم اعمال النهب والإعتداءات المتلاحقة التي قام بها اليهود ضد اللاجئين.

كان للقادة العرب كل ما يبرر الخوف على سلامة شعبهم إذا ما قرروا البقاء في المدينة التي بات يسيطر عليها اليهود. وراح أفراد جماعة الارغون يجولون في المدينة متحمسّين بعد إنتصارهم في «دير ياسين» فعملوا على نهب الاحياء العربية. وإقتنع الفلسطينيون ان افراد الارغون يقدرون القيام بما هو اسوأ من ذلك. وفي تلك الفترة، حثّت الهيئة العربية العليا والحكومات العربية جميع الفلسطينيين على البقاء في بيوتهم، ولكن نظراً للأوضاع المتدهورة، فكّر القادة المحليّون، في ٢٢ نيسان، انه من الضروري تأمين فرصة لمن تبقى من المدنيين بالمغادرة إذ هم أرادوا ذلك.

لقد ولّدت الهزيمة العربية في حيفا سلسلة من ردات الفعل التي قرعت ناقوس الخطر عبر الشرق الأوسط بأكمله. ففي بغداد، سَلّم وزير الخارجية العراقي السفير البريطاني مذكرة تدعو الى «الإدانة الأقوى»[٤٣] لما حصل في حيفا، اذ «تعرّض العرب لمجزرة شنيعة ومعاناة رهيبة نجا منها آلاف العُجّز النساء والأطفال وأرغموا على الهرب بالآلاف متوجهين صوب البلدان العربية في محنة جوعهم وعريهم».

تحقق العراقيون من الإجراءات التي عمد الجيش البريطاني بموجبها إلى الجلاء عن حيفا أولاً، مع العلم انه كان من المتوقع ان تكون المدينة الأخيرة في عملّية الجلاء

البريطاني. إعتقد وزير الخارجية العراقي ان إنسحاب الجيش البريطاني المبكر من حيفا مَهَّد الطريق «لوقوع الأحداث الأليمة هناك».

كان السوريون بدورهم محزونين ومتضايقين فتكلم السفير البريطاني في دمشق مع الرئيس السوري، بينما كانت رحى المعارك لا تزال دائرة في حيفا، فأظهر الأخير للسفير «حذراً وخوفاً شديدين لما قد يحصل عندما تصبح أخبار الكارثة العربية جليّة للرأي العام»[٤٤]. ولم يكن تخوّف الرئيس السوري في غير محلّه، إذ اندلعت ردات فعل حانقة من قبل الرأي العام عندما علم بسقوط حيفا. فنظمت مظاهرة عامة في العاصمة السورية حيث أعرب الشباب عن «تصميمهم على القتال لإنقاذ فلسطين، وعن إدانتهم للجرائم الوحشية التي إقترفها اليهود»[٤٥].

وفي عمان، التقى الملك عبدالله في ٢٥ نيسان، مع الوصي على العرش العراقي ورئيس الوزراء اللبناني وعدد من القادة العسكريين العرب. وأعلن السير الكس كيرك برايد، سفير بريطانيا في الأردن، ان هناك ضغطاً جماهيرياً هائلاً يتعرّض له الملك والوصي على العرش، يطالبهم بالتدخل عن طريق إرسال فرق من الجيش إلى فلسطين فوراً»[٤٦]. أما سبب هذا الضغط فيرجع إلى الخوف على سلامة القدس وحقيقة ان «عمان مزدحمة باللاجئين الفلسطينيين». وأشار كيركبرايد ان القادة الملكيين كانوا «متخوفين اشد التخوف من شنّ حملة ضدّ قوات يجهلون مدى قدرتها».

أراد الحكام العرب، وكانوا مصعوقين من سرعة وسهولة الإنتصار اليهودي في حيفا، ان يتجنبوا مجابهة عسكرية مع جيش الهاغانا الكبير والقوي، ذلك بالرغم من مطالبة الجماهير العربية لهم بالتدخل العسكري الفوري. وأصبح واضحاً للعيان انه ما من حكومة عربية تقدر على البقاء في مقاعد السلطة إذا هي تجاهلت المطالبة الجماهيرية الصاخبة بالتدخل العسكري في فلسطين. ولمس السفير البريطاني ان الحكومة العراقية ستجبر على إرسال جيشها النظامي إلى فلسطين، وهي التي كانت قد أرسلت عدة آلاف من المتطوعين كجزء من جيش التحرير العربي. وأضاف كيرك برايد ان الهدف الأساسي للوصي على العرش كان «تهدئة الرأي العام اكثر منه نجدة عرب فلسطين»[٤٧]. وتغلبت صرخات الرأي العام عبر الشرق الأوسط، على تردّد القادة وتملصهم من مساعدة اشقائهم العرب في فلسطين.

وصرح الطلاّب في بيروت انهم سيواصلون العصيان المدني والاضراب عن الطعام حتى دخول الجيوش العربية النظامة الى فلسطين. فبثّت إذاعة بيروت، عشية الثالث والعشرين من نيسان، أنه «لن يكون بإستطاعة الجيوش العربية الإنتظار أكثر». وأصدرت نداء يناشد الجميع بجعل معركة حيفا الحافز الأول لتضحيات عامة في الارواح والمال».

وقعت مظاهرات في مصر في مدينتي القاهرة والإسكندرية. فأعلن دبلوماسي أميركي ان الحكومة المصرية «ستسقط» ما لم تتدخل في فلسطين[٤٨]. وفي بغداد، أعلم رئيس الحكومة الطلاب المحتجين، ان حكومته ستقوم «بواجبها تجاه فلسطين». هذا وأعلن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة العراقية ان «اي تردد لنجدة فلسطين سيعود بالضرر الكبير على القضية العربية». وأغفل رئيس الأركان العراقي والقادة العسكريون العرب الأخرون، إعلام الجماهير العربية بأن جيوشهم الوطنية التي يفوق عددها بقليل عدد حراس القصر، غير مدّربة بصورة تكفي لمواجهة القووات اليهودية الكبيرة والتي خبرت المعارك في فلسطين.

إعتبر أوبري ليبينكوت، الذي شهد المعركة في حيفا، ان قدرة العرب العسكرية ليست مرتفعة. فكتب تقريراً إلى واشنطن أعلن فيه: «سيشكل العرب عقبة صغيرة لليهود في ساحة المعركة، ما لم يتلقوا تدريباً وتنظيماً أفضل[٤٩]. وشكك ليبينكوت بمقدرة الجيوش العربية النظامية، إذا ما أرسلت إلى فلسطين، على الصمود في وجه قوات الهاغانا بشكل افضل من متطوعي جيش التحرير العربي السوريين والعراقيين. لقد شق اليهود طريقهم في حيفا بالرغم من وجود الجيش البريطاني الكبير.

لم تكن حكومة لندن مسرورة لسيطرة اليهود على حيفا، بينما كانت لا تزال معتبرة تحت الحكم البريطاني المنتدب. وعندما تلقى وزير خارجية بريطانيا، إرنست بيڤين أخبار سقوط حيفا، في ٢٢ نيسان، قال للفيلد مارشال مونتغمري : إن «الجيش قد خذله» وتسبب في إحراج كبير في علاقات بريطانيا مع الدول العربية. كانت الاخبار المنشورة تتحدث عن مقتل الآف من العرب في حيفا.

استمر غضب بڤين على الجيش لبعض الوقت. لقد ارتاب في أمر ان يكون الجيش البريطاني قد تعاون مع القوات الصهيونية، بالرغم من أنه لم يعلم بقرار ستوكويل تسليم النقاط الأساسية في حيفا لقوات الهاغانا. وأكد وزير الخارجية في إجتماع عقد خصيصاً لمصالحته مع مونتغمري، في ٧ أيار التالي: «ما زلت أشعر بأنه كان علينا الا نفقد السيطرة على محيط حيفا، وألاّ نسمح بطرد العديد من العرب إلى خارج المدينة»[٥٠]. وأضاف قائلاً: «كانت لنا قوات كبيرة داخل المدينة وفي الجوار، وانها صَفعة لمركز بريطانيا وهيبتها ان يفعل اليهود ما يحلو لهم أثناء وجودنا». وبرّر بڤين جزئياً شكاوى الحكومات العربية ضد البريطانيين وتحميلهم المسؤولية عن طرد المدنيين الفلسطينيين من حيفا.

لم يشعر الجميع في لندن بالاستياء من أخبار حيفا. إذ أخبر د. ناحوم غولدمان، وهو مسؤول في الوكالة اليهودية، السفير الأميركي، بأن انسحاب القوات البريطانية من المناطق السكنية شكل عوناً كبيراً للقضية اليهودية، فلولا انسحاب الجنرال ستوكويل، «لما كنا إستولينا أبداً على حيفا»[٥١].

عاش اليهود في كل مكان حالةً من النشوة نتيجة الإنتصار العظيم وخيّمت حالة من الحماس والإثارة في القسم اليهودي من القدس. فسجل الصحفي هاري لڤين، في ٢٢ نيسان، في مفكرته ما يلي: «كان يجب عليَّ ان اهزّ نفسي حتى أصدق الأخبار من حيفا»[٥٢]. وعندما إلتقى احد معارفه القدامى، عَبَّر صديقه عن استيائه للإنتصار السريع. وأخبره لڤين: «ليس عليك ان تصدق ولكنها حقيقة». وكما كتب الصحفي» كان كل فرد في القدس يتساءل: «اذا حصل هذا في حيفا، لماذا لن يحصل في القدس»؟

كان بن غوريون في مبنى الوكالة اليهودية في القدس عندما تلقى أنباء النصر في حيفا. فإعترضه كينيث بيلبي، بينما كان يغادر مكتبه، وسأله عن التقارير الواردة من حيفا، فأجابه بن غوريون: «كلها صحيحة، لقد إستولينا عليها»[٥٣]. ويروي بيلبي، «انها احدى اللحظات التي رأيت فيها القائد اليهودي مسترخٍ تماماً، وقد تزوّد بالحافز من نصر حيفا».

هناك أسباب وجيهة وراء سرور القائد الصهيوني. فالهاغانا لم تستول على واحدة من أكبر مدن فلسطين، بل صار ايضاً قيد التحقيق والتنفيذ التهديد الذي أطلقه بن غوريون في شباط، بأن «الحرب ستغير تركيبة السكان في البلاد»[٥٤]. وبعد الاستيلاء على حيفا، لم يبق سوى مدينة يافا بمثابة شوكة في خاصرة الأرض التي ستصبح عما قريب: الدولة اليهودية.

الفصل الخامس

سقوط يافا

«اليهود هم من اكثر الناس اعتدالاً، انهم ألدّ إعداء العنف».

جان - پول سارتر

كانت مشاعر صموئيل توليدانو، ضابط الاستخبارات اليهودي الشاب، مشوشة بينما كان يواكب طابوراً من العربات المدرعة التابعة للهاغانا، التي كانت تقوم «بتحرير» يافا، أكبر مدينة عربية في فلسطين. طيلة عدّة شهور، جرى تبادل اطلاق نار متقطع بين يافا وجارتها اليهودية، تل ابيب، وسقط بنتيجته العديد من المدنيين، بحيث أصبح الإستيلاء على يافا من الأولويات الرئيسية لكل من الأرغون والهاغانا. قام توليدانو بعمل ثمين للمخابرات وأسهم عمله في الإستيلاء على يافا. فإشتغل من الجملة على تأليف «شبكة الدعارة» الشهيرة والتي مدت الهاغانا بكثير من المعلومات عن فرق الجيوش العراقية والعربية الأخرى، التي كانت تدافع عن المدينة.

أما الأن وبعد ان أصبحت يافا في أيدي اليهود، فراح توليدانو - يجوب شوارع المدينة شبه المهجورة متأملاً المأساة الهائلة التي حلّت بالعديد من المدنيين العرب الأبرياء. وعندما دخل البيوت الخالية، رأى ضابط الهاغانا الشاب، فناجين القهوة. التي تركها المدنيون الذين فروا مذعورين على طاولات المطبخ، فقال: «لم أستطع تحمل رؤية المأساة، وتذكر فيما بعد: «لقد شعرتها في كل مبنى دخلنا اليه. وأدركت كيف تركت العائلات بيوتها غير عالمة الى أين المصير»[1].

كان غزو يافا، بالنسبة لتوليدانو، مُجرداً من الشعور بالنصر الذي يشعره عادة الجندي بعد معركة رابحة. فهو لم يتمكن من نسيان حقيقة مفادها انه حُكم على عشرات الآلاف من الناس بأن يقضوا حياتهم لاجئين، لا وطن لهم. بعضهم ذهب إلى غزة بحراً بالزوارق وهرب البعض الآخر عن طريقِ البر - ولكن المرء بوسعه ان يرى كيف ان العائلات قد دُمّرت». هكذا قال متأملاً.

لكن لم تهرب جميع العائلات، وما تبقى منها جرى اعتقاله على يد الجنود اليهود. أوكل إلى توليدانو، بوصفه ضابط مخابرات، مهمة إستجواب الأسرى السجناء ولم تكن

الأساليب التي وظفتها الهاغانا لإستجواب الأسرى العرب متّسمة بطابع إنسانيّ يسترعي الانتباه. ويروي توليدانو ما يلي: «لا وقت هناك للجدل، فإنك تقرّر في لحظة ان تقتل إنساناً». أعطت قيادة الهاغانا يافا أوامر بقتل المحاربين الأعداء من الاسرى. وإدّعى بالطبع، جميع السجناء العرب بأنهم مدنيون. كانت مهمة توليدانو بأن يختار من بين الأسرى والسجناء ذلك الذي قاوم القوات اليهودية. وشكّك توليدانو في شخص واحد من بين الذين إدّعوا بأنهم مدنيون، بانه كان مقاتلاً، فأردي على الفور رمياً بالرصاص. بقي توليدانو بعد عقود متأثراً بالجريمة: «لا زلت أذكر وجه ذلك الرجل ولا أستطيع نسيانه والتغلّب على الأمر».

لم يكن ممكنا تفادي المعركة بين سكان يافا وتل أبيب. كان يجب ان تبقى يافا، بموجب مشروع التقسيم كما اوصت به الأمم المتحدة، مسوّرة عربية محاطة بأراضي الدولة اليهودية. فكان واضحاً انه إما ستأتي قوة من يافا لغزو الممر الذي يصل المدينة بالأراضي العربية، أو ان تستوعب الدولة اليهودية مدينة يافا.

تدهور إقتصاد يافا بشكل هائل نتيجة القتال الدائر مع سكان تل أبيب، وذلك في أوائل العام ١٩٤٨. فأقفلت المصانع، وتوقفت خطوط النقل العام، ودُمِّرت صناعة برتقال يافا الشهيرة، فإهترأت معظم الفاكهة على الأشجار. وكانت طبقة رجال أعمال يافا الأغنياء من ضمن الذين هربوا بعد قرار التقسيم بينما بقيت الأكثرية الساحقة من السكان في المدينة ولكنهم كانوا يهابون وقوع الأسوأ. اذ جرت عدة حوادث أثارت قلق سكان يافا.

توقفت في يوم أحد من شهر كانون الثاني، شاحنة محملة بالبرتقال، في وسط يافا بين بنك باركليز ومبنى للدوائر الحكومية. كان يقود الشاحنة إرهابيان من عصابة شترن. لقد فشلا في محاولة سابقة لدخول المدينة. إذ شككت بهم قوات الحرس العربية على المداخل وأطلقت النار على الشاحنة ولكنهم إخترقوا، في محاولتهم الثانية، قلب المدينة بشاحنتهم التي احتوت اكثر من مجرد برتقال.

ترك الإرهابيون المتمرّسون، الذين تنكروا بثياب عربية، شاحنتهم وتوقفوا لإحتساء القهوة في مطعم مجاور قبل ان يتركوا يافا. وسرعان ما دوى إنفجار، بعد رحيلهم، فدّمر مَبانٍ عدة في مركز المدينة. كان أحد المباني التي دُمرت «مركز تغذية للأطفال»[٢] كما يروي باسل عناب، احد سكان يافا الذين وقع العديد منهم بين الضحايا المئة التي أصيبت من جراء الإنفجار.

شكل الحادث صفعة قاسية لمعنويات أهالي يافا. فشدّدت اللجنة المحلية العربية، الإجراءات الأمنية لتمنع وقوع المزيد من أعمال الإرهاب اليهودي. ويتذكر باسل عتّاب ان جزءاً من مخطط الأمن الذي اعتمدته اللجنة المحلية تضمن قراراً يمنع اي شخص من مغادرة المدينة. فاقاموا حاجزاً على الطريق الوحيد المؤدي إلى خارج يافا، ولهذا السبب،

غادر القليل من الأهالي مدينة يافا». وسمح فقط بالمغادرة للإشخاص الذين لديهم دواعٍ صحيّة وعسكرية أو عملية.

بالطبع، كانت اللجنة المحلية في يافا تتبع سياسة جامعة الدول العربية والهيئة العربية العليا وجيش التحرير العربي، وجميع هذه الهيئات تناهض إخلاء فلسطين. لكن بينما عارض جميع القادة العرب خروج الفلسطينيين من أرضهم الأم، فإنهم إختلفوا بحدّة حول كل موضوع آخر.

دارت مناوشات مستمرة بين القائد العسكري حسن سلامه، الذي عيّنه المفتي الأكبر كقائد عسكري لمنطقة اللّد ـ الرملة، وبين رئيس البلدية يوسف هيكل الذي عارض خطته بتنفيذ أعمال عدوانية تهدف إلى وصل يافا بكل من اللّد والرملة. وعندما وصل الرائد العراقي عبد الوهاب الشيخ علي، في أوائل شهر شباط إلى المدينة، وقع بسرعة في عداء مع حسن سلامة الذي إمتعض من وجود جيش التحرير العربي في منطقة أعلنتها جامعة الدول العربية سابقاً على انها خاضعة عسكرياً لسلطة المفتي الحاج امين الحسيني. وأستبدل عبد الوهاب، بعد عدة أسابيع، بالنقيب (المقدم) عادل نجم الدين، الذي وصل إلى يافا في ٢٢ شباط ترافقه سريّة من جيش التحرير العربي، ولكن سرعان ما بدأ هذا الأخير كسلفه، بتبادل الشتائم مع سلامه.

استغلت إذاعة الهاغانا في برامجها الناطقة باللغة العربية، المشاجرات الدائرة بين زعماء يافا لزرع الخوف في قلوب السكان. فأعلنت المحطّة اليهودية في ٢٨ شباط: «في اعقاب فشل الهجوم العربي ضد اليهود خلال الاسبوع الفائت ونظراً للخسائر الفادحة التي نزلت في صفوف العرب، أخذ السكان ينتقدون القائد العراقي معتبرين إيّاه عاجزاً عن معالجة الوضع»[٣].

وكان القائد حسن سلامة أيضاً هدفاً دائماً لدعاية الهاغانا. فقد أشيع ان حسن سلامة «يثير الرعب بين الوجهاء في يافا». وبثّت اذاعة الهاغانا في ٢٥ آذار خبراً مفاده ان مؤيدي حسن سلامة «مشمئزون من موقفه تجاه السكان، بحيث انتقلوا إلى صفوف مناوئيه». وإدعت الإذاعة اليهودية انه سوف تندلع عما قريب حربٌ مفتوحة في يافا، بين مختلف الافرقاء. وجرى ابلاغ سكان المدينة بأن بعض وجهاء يافا «بعثوا برسائل الى فوزي القاوقجي والملك عبدالله يطلبون منهما المساعدة وإرسال قوات من الجيش لتخليصهم من سلامة ورجاله».

وحذّرت إذاعة الهاغانا المواطنين في يافا بوجوب التيقظ والحذر من متطوعي جيش التحرير العربي إذ من الممكن ان يسلبوا المدينة في أي لحظة، حسب ادعاءاتها. بالإضافة الى ذلك، فإنها نبهت الى وجوب أخذ الحيطة إذ ان المتطوعين يحملون امراضاً معدية.

وأعلنت محطة الإذاعة اليهودية انه «عُثر على إصابات بمرض الجدري في منطقة يافا»[٤]. هذه الاصابات «ناجمة عن عدد من الغرباء الموجودين في المدينة خاصة من

السوريين والعراقيين. وبلغنا ان رئيس بلدية يافا بعث برسالة الى سوريا يسألها بأن تلقح رجاله قبل ايفادهم الى فلسطين».

كانت هزيمة العرب المحتمة وعدم جدوى مقاومتهم موضوعاً متكرراً للدعاية الصهيونية. فراحت إذاعة الهاغانا في ١٤ أذار تتباهى بإعلانها ان «الخوف يملأ قلوب سكان يافا بحيث انزووا في بيوتهم لا يتجرأون على فتح باب أو نافذة»[٥]. وحذر سكان يافا من قبول اي مساعدة من قبل الجيش البريطاني: «هرع ايضاً رجال الشرطة والقوات البريطانية إلى داخل ثكناتهم وبقوا فيها وراء أبواب مقفلة».

كان واضحاً، بعد سقوط حيفا في ٢٢ أيلول، بأن مدينة يافا ستكون الهدف الرئيسي الثاني للقوات اليهودية. وخطط قادة الهاغانا لتنفيذ عملية خامتس، التي استهدفت محاصرة مدينة يافا وعزلها، كي يتجنبوا هجوماً مباشراً ومكلفاً على المواقع العربية. ومن جهة أخرى، كانت الارغون متحمسة لكسب نصر مؤثر في إنظار سكان تل ابيب. لذا قرر قادتها شن هجوم قبل ان تبادر الهاغانا الى ذلك وعلّق بيغن قائلاً: «كان مخططنا بأن نهاجم يافا من الطريق الضيق الذي يصل المدينة بحي المنشية الذي يمتد شمالاً كشبه جزيرة في تل ابيب اليهودية»[٦]. أرادت الارغون كسر عنق الزجاجة والوصول إلى البحر، لكي تفصل بذلك حيّ المنشية عن بقية يافا. فبدأت مدافع الارغون بقصف يافا عند الساعة الثامنة صباحاً من يوم السادس والعشرين من نيسان، معلنةً بذلك بدء الهجوم.

لم تكمن قوة الارغون في قدرتها على مقاتلة المدربين والجاهزين للمقاومة. لذا عجز هجومهم بسرعة عن التقدم. واشمئز بيغن من الإقرار بعناد المقاومة العربية: «لقد تعلمنا في عنق الزجاجة - حي المنشية - ما تعلمته جميع الجيوش خلال الحرب العالمية الثانية: هناك مواقع دفاعية قليلة أفضل من صف مبانٍ مهدّمة». لقد دمر بالفعل قصف المدافع الكثيف، مبانٍ كثيرة لسكان يافا. لكن بالرغم من الدمار الكثيف، أوقفت الارغون فجأة هجومها بعد يومين من بدء القتال.

شنت الارغون هجومها الثاني، عشية ٢٨ نيسان، فاستخدمت المتفجرات، إلى جانب القصف، وهذا ما زرع الذعر في قلوب المدنيين العرب. «لقد وصل محاربو الإرغون خلال ٢٤ ساعة الى البحر. محققين بذلك هدفهم الرئيسي، وهو قطع حي المنشية عن بقية مدينة يافا».

وبينما كانت قوات الارغون تنجز هدفها في حي المنشية، بادرت قوات الهاغانا الى تنفيذ عملية «خامتس» بتحرك سريع من الشمال إلى الجنوب. فإستولت الهاغانا في الشمال على عدد كبير من القرى العربية غير المسلحة. وفي جنوب يافا، اصطدمت الهاغانا مع المقاومة العربية وهزمتها بسلاح المدفعية.

أثار تقدم اليهود في يافا مخاوف البريطانيين وخشيتهم من تحميل الجيش البريطاني مرة اخرى مسؤولية النزوح العربي. وبالفعل، ففي الساعة العاشرة والنصف من صباح ٢٦ نيسان، أشار تقرير عن الوضع لقيادة الجيش البريطاني في يافا بما يلي: «ان طرق يافا مزدحمة بالشاحنات والباصات المحملة بالنازحين»[٧]. ثم أوصى وزير الخارجية، ارنست بفين، العسكريين بضرورة العمل على منع تحقيق إنتصار يهودي قبل نهاية فترة الإنتداب البريطاني في ١٥ أيار. وفي وقت لاحق، قال القائد العسكري لمنطقة يافا، الجنرال سير هوراتيوس موراي: «ان اليهود بدأوا هجومهم على الجبهة الأخرى دون سابق إنذار وبقسوة بالغة»[٨]. واعتبر موراي هذا الهجوم «عملاً وقحاً، إستخفً بقوات الإحتلال وإنّي غير مستعد لتقبله».

أرسل موراي إلى ضابط الإتصال اليهودي يطلب منه وقف قصف المدينة من قبل الهاغانا والارغون، وقال له بفظاظة: «إذا لم يتوقف قصف يافا، سوف اقصف تل أبيب». إعتقد اليهود ان البريطانيين يخدعونهم، وهم الذين لم يحتجوا من قبل على قصف المدنيين العرب في حيفا. وأضاف موراي بقوله: هزّ ضابط الإتصال اليهودي كتفيه استخفافاً ورحل. ولم يتوقف القصف. ولذا أمر موراي بطارية من المدفعية وسرية من الدبابات والمشاة بالانتشار. وأعطاهم الاوامر بالهجوم، وفي نفس الوقت قام سلاح الجو الملكي البريطاني بهجوم تحذيري.

في غضون ذلك، أرسل السير هنري غورني، السكرتير الاول لحكومة فلسطين، مذكرة إلى الوكالة اليهودية يحذر فيها من أنه في حال استمرار قصف يافا وجوارها، فان القوات العسكرية [البريطانية] والقوات الجوية الملكية ستقوم بأعمال واسعة النطاق تطال جميع الأماكن في تل أبيب ومراكز الهجوم الأخرى، لذا يُطلب التوقف حالاً»[٩]. وأضاف غورني ان الرد البريطاني لا يزال ضمن «حده الأدنى» و«ستتخذ تدابير اكثر تشدداً اذا لزم الأمر». وعندها أوقفت الارغون قصفها ليافا. لقد قال الجنرال غورني: «عندما يتوقف القصف، نتوقف». وهذا ما حصل فعلاً. فتم وقف إطلاق النار فعلياً على مدينة يافا أخيراً.

لكن وقف إطلاق النار لم يحمل الطمأنينة إلى المدينة. فبعد عدة ساعات من وقف إطلاق النار، طلب رئيس هيئة الأركان البريطاني من الجنرال موراي، ان يخرج ليرى ماذا يحصل: «رأيت مشهداً لم يخطر في بالي قط مشاهدته، كان جميع سكان يافا يتدفقون على الطرقات حاملين في أيديهم كل ما إستطاعوا إليه سبيلاً». آلاف الناس يتجهون جنوباً، «مطلقين العنان لأرجلهم في جو من الرعب التام». كان الهجوم قد بدأ في الوقت نفسه عندما بدأ هجوم الارغون، لكن السيل أصبح جارفاً بعد وقف إطلاق النار.

أوضح باسل عنّاب، ان اللجنة القومية العربية عارضت اخلاء المدينة لكنها «فقدت كل سيطرة على الموقف بعد وقف إطلاق النار»[١٠]. وأنكر الجنرال موراي بشدة،

ان الفلسطينيين هربوا من يافا «لأن القيادين العرب أمروهم بذلك». وأفاد ان السكان لم يكونوا بحاجة لأي تشجيع حتى يغادروا». كانت علامات الذعر مرسومة على وجوههم، ولم يكونوا قادرين على السير نحو غَزَّة بسرعة أكبر»*.

لقد بَثَّت إذاعة الهاغانا الناطقة بالعربية، وصفاً دقيقاً لما يحصل في المدينة: «يعيش السكان حالة من الضياع، لا يعلمون أين يتجهون وتسود المدينة حالة من الفوضى العامة». كان الهدف، بالطبع، من وراء ذلك، خلق حالة من الهستيريا. فالمتطوعون العراقيون هم طليعة الذين تركوا المدينة، بعد ان فقد قائدهم الجديد، ميشال العيسى، الأمل في الحصول على تعليمات ومساعدات من القيادة العليا لجيش التحرير العربي، كما حصل من قبل مع الياس كوسى في حيفا. ولم يتأخر ألاف المدنيين من اللحاق بالجنود وهم يهربون من المدينة.

وصف جاك دو رينييه مسؤول الصليب الأحمر، ذعر العرب الذين كانوا يعملون معه: «أخذ سائقو سيارات إسعاف المستشفى، سياراتهم، وجمعوا عائلاتهم وهربوا»[١٣] ولم يكونوا الوحيدين في الرحيل على عَجل، «فقد ترك المستشفى كثير من المرضى والممرضات وحتى الأطباء، بالثياب التي كانت عليهم، وتوجَّهوا إلى الضواحي. وقد استحوذ عليهم جميعاً هاجس مشترك يدفعهم إلى الهروب مهما كلف الأمر».

يشبه وصف الجنرال موراي لمدينة يافا، بعد اخلائها من سكانها المدنيين الى حدّ كبير، ملاحظات صموئيل توليدانو وغيره من الشهود العيان. «لم يكن هناك من شخص واحد. بينما كانت أفران الغاز ما زالت تشتعل، والمحلات مليئة بالبضائع، مما يبين ان جميع الأماكن أخليت على جناح السرعة»[١٤]. واطلق موراي على يافا تسمية «مدينة الاموات»».

ماذا كان السبب وراء ذعر السكان العرب وهربهم من يافا؟ يذكر جميع الشهود العيان، ان الإرهاب الذي سببه وجود قوات الارغون في يافا، والقصف المستمر للأحياء السكنية هما من الاسباب الرئيسية للنزوح. ويعتقد بعض المراقبين ان قصف المدنيين قد تَمَّ على أساس غاية محددة. فكتب السير هنري غورني في مفكرته ما يلي: «استهدف القصف المدفعي لقوات الارغون مناطق مدينة دون تمييز، وكانت غايته خلق حالة من الهلع بين المواطنين»[٢٥].

---

* كانت بعض الإذاعات العربية تبثّ خلال المعارك وصفاً لإخلاء يافا دون ان تطلب ذلك من السكان. فأعلنت إذاعة دمشق ان «الامدادات تصل بإستمرار الى المدينة للدفاع عنها، بينما تم إجلاء النساء والأولاد عنها»[١١]. وأشارت إذاعة الإنقاذ العربي الى ان إخلاء النساء والأطفال ما هو إلا «تدبير عسكري مؤقت»[١٢]). عملت السلطات العربية بجهد لتظهر وكأنها هي التي أمرت بإجلاء السكان، بعد ان فقدت كل سيطرة على الوضع. ووصف الجنرال موراي الجهود العربية تلك بـ «الحيلة لحفظ ماء الوجه».

وبينما لا يعترف مناحيم ببغين بأن هدف الارغون كان إرهاب المدنيين في يافا، فانه مصيب في تأكيده بان الصيت الذي ذاع عن وحشية قوات الأرغون أسفر عن النزوح العربي. فهو قد أشار باعتزاز إلى ان «المعلومات القائلة بأن الهجوم قد نفذته قوات الأرغون، ألقى المواطنين في حالة من الخوف الشديد. أما العامل الثاني فيرجع الى كثافة القصف الذي قمنا به»[١٦]. ويتفق شاموئيل توليدانو مع بيغين حول الأسباب الرئيسية التي دفعت العرب إلى الهروب من يافا. فإنه يذكر بأن قوات الارغون قصفت المدينة طيلة ثلاثة اسابيع متتالية، مما جعل «السكان يرتعدون خوفاً»[١٧]. اضافة إلى ذلك، كانت «الشائعات المرتكزة على سمعة الارغون». - كان كثير من العرب رهينة الإنطباع بأنه ما ان يدخل اليهود إلى المدينة، فإنهم سوف يذبحون السكان. وهكذا جاء رحيل القوات العراقية بمثابة إشارة لنزوح السكان وخروجهم من المدينة.

واخبر يوسف هيكل، رئيس بلدية يافا، الصحافي الاميركي كينيث بيلبي ان كثيرين من المدنيين قد هربوا لان أفراد الارغون ذبحوا المئات من الرجال والنساء العرب في حيّ المنشية. فكتب بيلبي قائلاً: «لم أعثر على أي دليل يثبت صحة هذا الادعاء. ولكن الحقيقة كانت ان رواية هيكل انتشرت كالنار في الهشيم بين سكان يافا العرب، وانهم لم يحتاجوا لأي لحافز يحثهم على النزوح».

لقد نزح السكان العرب عن يافا بسبب قصف المناطق المدنية، والخوف من الأرغون، والإشاعات المتخيلة والواقعية، حول وقوع أعمال شنيعة. وحاول كثير من اللاجئين الهرب عن طريق البحر، مستخدمين كل انواع المراكب ومن بينها زوارق التجذيف والمراكب الشراعية والمراكب المزودة بمحركات وكذلك المراكب الكبيرة. كانت عائلة شموط من بين الآلاف الذين غَصّت بهم أرصفة ميناء يافا. وكانت إيريس شموط لا تزال يومذاك في الثانية عشرة من عمرها، فهي ما زالت تتذكر حتى اليوم كيف راح اليهود يطلقون النار على المدنيين: «اخترقت الرصاصات أجساد الناس الذين كانوا على شاطىء البحر»[١٨]. وجاء هذا مماثلاً لما حصل في حيفا ولقد أكده تقرير بريطاني عن الوضع في يافا حيث أشار، إلى «تعرض اللاّجئين إلى رصاص القناصة اليهود بينما هم يرحلون»[١٩].

وتروي ايريس شموط ايضاً بان «النساء والأطفال راحوا ينشجون ويبكون»، وهم يحشرون أنفسهم في قوارب صغيرة بغية الوصول إلى مراكب بخارية يونانية آملين ان تنقلهم هذه الى شاطىء الأمان. لكن غرق الكثير منهم. إذ ان قوارب الصيد الصغيرة غير معّدة لتحمل هذه الجموع، فأخذ الأطفال يتسلقطون عن الجوانب وكان على الأمهات ان تخترن أي واحد من ابنائهن ينبغي عليهن انقاذه. وكانت عائلة شموط محظوظة اكثر من سائر العائلات. إذ نجت بأفرادها جميعهم، وتمكنوا من الوصول إلى بيروت على متن المراكب اليونانية. إلا ان معظم الذين حاولوا الوصول إلى غزة أو بيروت ضاعوا في البحر، ووجدت جثثهم فيما بعد طافية على سطح الماء.

لقد سادت فوضى مطلقة على الطرقات المؤدية إلى يافا. فكما في جميع الأزمات، إستغل البعض مأساة أخوانهم. ويعلق السير هنري غورني على هذا الموضوع بقوله: «راح الناس يتدفقون على غزّة، وبلغت كلفة العربة لرحلة ٤٠ ميلاً، مئة وخمسين جنيهاً فلسطينياً»[٢٠]. وهذا يعني حصيلة ما جناه رب العائلة طيلة حياته. ووجد الفقراء ان عربة جرّ بسيطة أثمن من كل شيء ثمين حملوه معهم.

كان باسل عناب ممتعضاً من ترك بيته لكنه وجد ان «المخابز قد أقفلت وكذلك محلات السمانة والبقالة وسواها من المتاجر، فلا يستطيع احدٌ ان يعيل نفسه»[٢١]. هكذا وبعد ان رحل الكثير من جيرانه قرر باسل عناب الرحيل. غير أنه راح يعلق الآمال على «حلول ١٥ أيار، أي تاريخ إنتهاء الإنتداب البريطاني، حيث لا بدّ من حلٍ، وسنعود إلى ديارنا».

أقفل باسل بيته بعناية وكذلك الباب الحديدي اكبير الذي يحمي ممتلكات الدار، ثم سَلَّم المفاتيح إلى عمه، وهو رجل مُسن كان من بين الأقلية التي قررت البقاء في يافا. وتذكر باسل لاحقاً: «طلبت منه المجيء إلى البيت مرة على الأقل في الأسبوع، وان يسمح للبستاني الذي دفعت له المال، بالقدوم لريّ الحديقة». وفعل عم باسل كما طُلب منه، فحاول لأسابيع عدة ان يحمي دار باسل، اذ أنه توّقع، مثل الكثير غيره، عودة اللاجئين بموجب حل سياسي وشيك. إلا انه فتح يوماً الباب الخارجي ليجد جنوداً يهود داخل البيت فصّوبوا رشاشاتهم إلى صدره.

حصلت أعمال نهب كثيرة في يافا، خاصة على يد الارغون. ففي بادىء الأمر، سرق أفراد ينتمون الى منظمة «المحاربون من أجل الحرية» محلات يافا من الثياب وادوات الزينة لتقديمها هدايا إلى صديقاتهم. ولم تتوقف أعمال النهب عند هذا الحد، إذ نهبت يافا من كل ما يمكن حمله ونقله: من الاثاث والسجاد واللوحات والآنية الخزفية والسكاكين. هذا وحطم أفراد الارغون كل ما صعب عليهم حمله: البيانو والمصابيح وبراويز النوافذ. وإعترف بن غوريون لاحقاً، ان اليهود من مختلف الطبقات، تدفقوا على يافا من تل أبيب كي يشاركوا بما أسماه: «المشهد المخزي والمفجع»[٢٢].

لقد وقعت أعمال أخرى إلى جانب السرقات والنهب خلال ايام الحرب، وهي إنتهاك حرمة الكنائس المسيحية من قبل الجنود اليهود، في كافة انحاء فلسطين. فاحتج الأب ديليك، وهو اكليريكي كاثوليكي على ان «الجنود اليهود كسروا أبواب كنيستي، وسرقوا كل ما هو ثمين ومقدس، ثم رموا بتمثال المسيح في حديقة مجاورة»[٢٣]. وكانت ردة فعل الجنود اليهود على إعتراض الكاهن الضحك والتجاهل. فاشتكى الكاهن وتذمر لإن القادة اليهود قد قطعوا له وعداً ما بضمان حماية واحترام المباني الدينية، «لكن أفعالهم لا تتطابق مع أقولهم».

وقامت أيضاً بعض فرق جيش التحرير العربي بأعمال نهب. وتذكّر السير هنري غورني في مفكرته ما يلي: «تقوم فلول جيش التحرير العربي بالسرقة والنهب. هذا ما

حصل عليه الفلسطينيون من المساعدة التي قدّمتها لهم الدول العربية. وربما لم تكن تحذيراتنا ضد القيام بعمل عسكري غير ناضج [من قبل الدول العربية] صارمة كفاية»[٢٤]. وبرهن جيش التحرير العربي، خلال الحرب، عن كونه مصدر قوة يرقى اليه الشك بالنسبة للفلسطينيين.

بثت محطة الهاغانا قسم الإذاعة العربية، في ٥ أيار تقريراً بعث به مراسلها من يافا ومفاده ان يافا «تزدحم بالسيارات العسكرية فقط، فلقد تنقلت بسيارتي في كل شوارع يافا آملاً العثور على بعض العرب أو أي دليل على استمرار الحياة هناك»[٢٥]. وأضاف المراسل: ان «الجنود العراقيين يسرقون البضائع من المحلات والمخازن». أما أكثر ما يثير الشكوك فهو ادعاء المراسل اليهودي بأن «الزمر العربية» تتبادل إطلاق النار فيما بينها، «محدثة خسائر بليغة في الأرواح، مما دفع الجيش البريطاني إلى التدخل». مما لا شك فيه ان فرق جيش التحرير العربي أساءت التصرف في يافا ولكن التقارير التي افادت عن وقوع معارك ضاربة بين مختلف الافرقاء تنطوي دون ريب على مبالغة، إن لم نقل انها ملفقة، بهدف إثارة الرعب بين الشعب الفلسطيني.

حاول مفوض المنطقة البريطاني في يافا، د.ڤ. فولّر، تسوية الفوضى السائدة، إلا أنه لم يوفق تماماً. وأشار غورني ان «فولر أتى من يافا وأكد انه لم يبق من الخمسين ألف نسمة العرب من اهالي يافا سوى خمسة عشر ألفاً في المدينة. هذا ويستمر النزوح عنها. وأعلن رئيس البلدية والأعضاء الباقون عن نيتهم في الرحيل قبل الخامس عشر من أيار»[٢٦]. غير انه تشكلت في ٣ أيار لجنة طوارىء عربية بهدف إنقاذ ما هو ممكن من الوضع المتردي. وإقترح فولر بأن يقوم بدور الوسيط بين لجنة الطوارىء العربية والسلطات اليهودية ولكن الهاغانا طلبت مفاوضات مباشرة مع العرب.

في ١٣ أيار جرى توقيع إتفاقية في تل أبيب، وذلك بعد أن ناقشت لجنة الطوارى العربية بنودها مع الملك عبدالله والامين العام الجامعة الدول العربية. تعهدت الهاغانا بموجب الإتفاقية بالإلتزام بإتفاق جنيف. غير ان الإتفاقية اشترطت لعودة أي شخص إلى يافا ان يكون قد ترك يافا ويرغب في الرجوع إليها، شرط ان تعتبر قيادة الهاغانا بان هذا الشخص لا يشكل خطراً على الأمن العام»[٢٧]. وأستخدم هذا الشرط كمبرّر لمنع الآلاف من أهالي يافا من الرجوع الى بيوتهم. وبالفعل، ترك مزيد من آلاف المواطنين المدينة في ١٤ أيار، أي بعد أن وضعت الهاغانا سيطرتها الكاملة على المدينة. وفي غضون أسابيع قليلة، تدنّى عدد سكان يافا إلى ٣ آلاف نسمة من أصل ٧٠ ألف نسمة.

ان الكثير من كتابات المؤرخين الصهيونيين عن النزوح العربي من يافا لا تدعمه الأدلة. لقد أوحوا بأن عملية إخلاء العرب من يافا تمت تحت «حماية الدبابات البريطانية»[٢٨]، وهذا يدل ضمناً على ان البريطانيين شجعوا النزوح عن المدينة. غير انه لا يوجد أي أساس لمثل هذا الاتهام إذ ان تفحص السجلات العسكرية البريطانية لا

يكشف عن أي دليل يشير الى ان فرق الجنرال مواري أمرت بالمساعدة على إخلاء يافا. بالطبع، لقد خلق وقف النار الذي فرضته القوات البريطانية، ظروفاً سهلت عملية نزوح العرب عن يافا. لكن البريطانيين تدخلوا في المدينة بهدف منع نزوح السكان المدنيين، كما حصل في الأسبوع الذي سبق في حيفا. لقد فوجىء مواري وخاب امله لأن السكان هربوا مذعورين بعد ان كان قد أوقف قصف الهاغانا والارغون للمدينة.

وثمة ادعاء آخر مفاده، «ان سكان يافا قرروا الرحيل عندما ساهمت فرق جيش التحرير بزرع الفوضى والبلبلة في المدينة»[٢٩]. لقد ارتكب جيش التحرير، بالتأكيد، بعض اعمال النهب، إلا ان هذا قد حصل بعد ان كانت الاكثرية قد نزحت. لكن أعمال النهب التي قامت بها الارغون بدأت في وقت مبكر مع غزو حي المنشية، ومعها تلازم بدء النزوح. بالطبع، إن أعمال الشغب التي قامت بها الأرغون هي التي سببت النزوح عن يافا وليس سوء التصرف الذي بدر عن الجيش المذكور.

يشير المؤرخ الصهيوني، يهوذا باور، إلى ان يافا كانت من احدث المدن «حيث عرض اليهود على العرب البقاء في المدينة»[٣٠]. غير انه لا توجد اي اشارة في مجموعة الملفات الإسرائيلية الى اي جهد بذلته الارغون او الهاغانا لابلاغ هذا العرض الى عرب يافا، اذ كان هذا قبل النزوح الجماعي او خلاله. كذلك لا يوجد اي تلميح إلى ابداء اليهود للرغبة في ان يبقى العرب في يافا، خلال المفاوضات التي جرت بينهما في شهر أيار: بينما يوجد في الواقع ادلة جمة تكشف عن القصد الحقيقي لليهود.

فالبث الإذاعي المرسل إلى يافا من قبل الهاغانا، استهدف بشكل واضح تشجيع السكان على الهروب. والحقيقة ان قصف الأماكن السكنية في يافا لم يتوقف إلا بعد التدخل الفعلي للسلاح المدفعي والجوي البريطاني، مما يظهر تعمد اليهود إشاعة الذعر بين المواطنين في يافا.

كذلك لا يوجد اي اساس للإدعاء القائل بأن العرب هربوا من يافا نتيجة الأوامر الصادرة عن قادتهم، إذ توضح شهادات المحايدين من البريطانيين والفلسطينيين والإسرائيليين إلى ان النزوح عن يافا كان ردة فعل عفوية حركها خوف السكان من ان يذبحوا إذا ما ظلّوا في المدينة.

واجه جميع اللاجئين الذين تركوا يافا مصيراً بائساً. فهؤلاء الذين ذهبوا الى غزة قد وضعوا في مخيمات وسرعان ما إزدحمت بالوافدين من مختلف انحاء فلسطين. وأقام آخرون في مخيمات على مقربة من اللّد. وإنتهى المطاف ببعضهم، بعد سقوط المدينة، إلى مخيمات في الضفة الغربية، وما يزال بعضهم موجوداً حتى الآن هناك. هذا وسرعان ما سكن يافا آلاف من اليهود، وهي الآن ضاحية من ضواحي تل أبيب، بعد ان كانت هذه الأخيرة بالأصل ضاحية من ضواحي يافا.

وصف مناحيم بغين غزو يافا فاعتبره «حدثاً له أهمية قصوى في الكفاح نحو الإستقلال اليهودي»[31]. ليس هناك أدنى شك بأن سقوط يافا كان نصراً أساسياً في حرب العام ١٩٤٨. غير انه كانت هناك جائزة أو غنيمة طغت على كل ما عداها في فلسطين. فقد انصبت اقصى الجهود من جانب الطرفين على الحرب من أجل مدينة القدس.

الفصل السادس

مدينة السلام: القدس

«إن الصهيونيّة لا تجتذبني بوصفها اعادة احتلال لفلسطين... فالقدس هي القدس الروحية. وهكذا يمكن لليهود تحقيق هذه الصهيونية في أي مكان من العالم».

المهاتما غاندي

قطع سكون الصباح الباكر في القسم العربي من مدينة القدس دوي النداء المنبعث من مكبر للصوت تابع للهاغانا: «إننا لا نبغي القتل ولكن تفضلوا بالرحيل من أجل سلامة ارواحكم». ذعر فؤاد بهنان، وكان حينذاك طالباً في كليّة اللاهوت البروتستانتي، لسماعه هذا النداء الذي زادت من حدّته طلقات نارية كثيفة. وخلال لحظات، اقتلع السُكّان من منازلهم تحت التهديد بالسلاح. ويروي فؤاد ما يلي: «طلبوا الينا المرور عبر صف من الشبان المسلحين بالبنادق. لقد طُردنا». ويضيف فؤاد انه لم يُسمح للمدنيين بفرصة لتحضير انفسهم. «لقد سمحوا لنا بالرحيل في الثياب التي كنا نرتديها». وما زلت أذكر ان جارنا المسنّ في حوالي الستين من عمره، قد أجبر على الخروج من منزله وهو لا يزال بالبيجاما».

كان والد فؤاد من بين الذين أطلق الصهيونيون عليهم النار بأعصاب باردة، وحمل فؤاد والده الى احد المستشفيات الحكومية ولكنه ما لبث ان فارق الحياة. وكان على الطالب الشاب فؤاد ان يدفن جثّة والده بسرعة بغية كتمان الخبر عن والدته. وشقيقته سوف تتخرج من الكلية في رام الله بعد ظهر ذلك اليوم. فتوجه فؤاد الى رام الله بعد ان ترك والدته بعهدة اشقائه الثلاثة، لتقديم هدية لشقيقته في يوم تخرجها السعيد في المناسبة. عاد فؤاد بعد إنتهاء الحفلة إلى القدس، ومنها توجه بوالدته واخوانه إلى منزل صغير تملكه الأسرة في نابلس حيث ابلغهم خبر وفاة والدهم.

لا تزال جراح ذلك اليوم وآثاره تؤلم فؤاد بهنان لقد تذكر في وقت لاحق: «لقد حطمني هول الصدمة ومزقني ارباً اربا. كانت مشاعره «ممزّقة بين رؤية والدي جثة هامدة وعدم ابلاغ أختي بالخبر المشؤوم، وحقيقة كوني قد اصبحت فوراً الرجل المسؤول

عن عائلة أضحت مشردّة». ولكن فؤاد يعترف بان عائلة بهنان كان حظّها أوفر من حظ معظم الناس: «ما زلنا نملك قطعة أرض صغيرة ومنزلاً في القرية المجاورة لمدينة نابلس، حيث يمكننا اللجؤ». (يشبه حال الكثير من الفلسطينيين الذين هربوا من القدس حالة اللاجيء وديع غمري، الذي ترك دون ان يحمل معه شيئاً «سوى حقيبتي وفيها بدلتان وثوبان لوالدي، وقد حملنا الحقيبة فوق ظهرنا»).

ينكر فؤاد بهنان اشد الانكار، وهو الآن أحد القساوسة البروتستانت البارزين في الشرق الاوسط، ان تكون اللجنة العربية العليا قد أعطت اوامر لفلسطينيي القدس بالرحيل عنها، «على العكس من ذلك، ألحّ قادتنا علينا يومياً بالبقاء في بيوتنا والصمود وتحمل كامل التبعات». وهناك دلائل وافرة تؤكد صحة قوله. فلقد حَثّت اللجنة العربية العليا، في مناطق أخرى من فلسطين، أو بالأحرى أجبرت الفلسطينيين على البقاء في بيوتهم. ففي ١٥ أيار اعلنت إذاعة القدس العربية انه «يجب إعتقال اولئك الذين ينشرون الاشاعات المغرضة بقصد تحريض السكان على الإخلاء»[٢]. حتى ان إذاعة الهاغانا إعترفت بأن «اللجنة القومية ترفض إعطاء تأشيرات لأي شخص يرغب في ترك القدس والتوجه الى شرقي الاردن»[٣].

ضمّت منطقة القدس سنة ١٩٤٨، خليطاً من السكان يبلغ عددهم ١٠٥ آلاف نسمة من العرب و١٠٠ ألف نسمة من اليهود. ووفقا لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، لم تتبع القدس لأي من الدولتين اليهودية أو الدولة العربية، بل نصّ المشروع على تدويلها. وبالرغم من قبول الوكالة اليهودية العلني بقرار التقسيم فما من صهيوني تخلّى عن الادعاء في المطالبة بالمدينة التي تضم حائط المبكى (البراق) وغيره من المقامات الدينية اليهودية الهامة. ولكن المدينة مقدسة ايضاً في نظر المسلمين والمسيحيين، فهي بعد «مكة» و«المدينة» المدينة الأكثر قداسة في الاسلام. لكن، كما هي الحال في امكنة اخرى، اعاقت المنافسة بين المفتي الأكبر والملك عبد الله في (شرقي الاردن)، عملية الدفاع عن المدينة، اذ طمع الأخير بضمّ المدينة المقدسة إلى مملكته آنذاك.

توحد اليهود، بالرغم من المناوشات العرقية التي كانت تقع بين الهاغانا و«المنظمات المنشقة» حول رغبتهم في ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب خارج القدس، وخاصة الذين كانوا يعيشون في أحياء مختلطة مع اليهود أو في احياء عربيّة مغلقة (مسوّرات) أو بالقرب من المناطق الأكثر حداثة من المدينة أي المناطق الغربية والشرقية من القدس.

إعتمد اليهود في غالب الاحيان على مكبرات الصوت المنقولة فوق السيارات من اجل تفزيع السكان العرب في القدس. وذكرت برتا فستا، المبشرة المسيحية في القدس، ان من ضمن رسائل الترهيب التي بثتها مكبرات الصوت باللغة العربيّة التهديد التالي: «إن لم ترحلوا عن بيوتكم سوف تلقون المصير الذي آلت اليه دير ياسين»[٤]. وتأكد ذلك

من خلال الكاتب الموالي للصهيونية هاري لڤين، الذي اعترف في مفكرته بان اليهود استخدموا مكبرات الصوت لتهديد عرب المدينة المقدسة: «الطريق إلى أريحا مفتوحة امامكم وسالكة! إهربوا من القدس قبل أن تُقتلوا جميعكم»(٥).

شكل حيّ، الشيخ بدر(٦) وهو مسوّرة عربية (حيث يقع حاليا مبنى الكنيست الإسرائيلي) هدفاً رئيسياً للإعتداءات الصهيونية، فاستخدم الصهيونيون شتى الأساليب لإرهاب السكان المقيمين في الحيّ العربي. وتراوحت بين الملصقات التهديدية، والمنشورات التي تنصح بالإخلاء والمغادرة «من أجل سلامتكم». وتلقّى القادة العرب تهديدات عبر الهاتف. ولم يكتف الصهيونيون بهذا الحد، بل سرعان ما قرّروا زيادة حجم الضغط، فأخذ أعضاء الهاغانا يتسللون في الليل ويقطعون خطوط الهاتف والكهرباء، ويرمون القنابل اليدوية على الأرض، يرشقون طلقات نارية في الهواء. وعلى العموم، في محاولة لخلقِ جوٍّ من الذعر وعدم الأمان. وبالفعل نجحوا في مسعاهم فأجبروا سكان حي الشيخ بدر على الرحيل وطردوهم من ديارهم.

توقفت الصحف العربية عن الصدور في القدس، كما حصل في أمكنة أخرى من البلاد، في مرحلة مبكرة من الحرب. وأعلنت إذاعة الشرق الأدنى، المحطّة التي تشرف عليها بريطانيا، في ٢٨ نيسان بان «عدم ظهور الصحف العربية خلال الأيام الأخيرة الماضية قد أدى الى انتشار سريع للإشاعات المنذرة. فصار الأهالي يعتمدون الآن في الدرجة الأولى على محطات البثّ الإذاعي، لمتابعة اخبار تطورات الأوضاع»(٧).

تلقى عرب القدس حفنة من الأخبار عن طريق إذاعة الهاغانا التي تابعت شنها للحرب النفسية عبر بثها باللغة العربية. وأعلنت المحطة اليهودية في ٢٤ نيسان، ان «حالة من الحذر والترقب تسود بين السكان العرب في القدس وان اعداداً كبيرة منهم تحاول النزوح عن المدينة»(٨). وفي ٢٦ نيسان إدّعت اذاعة الهاغانا ان عرب المدينة المقدسّة قد «شعروا بعجز المدافعين عن المدينة وشرعوا في إخلاء القدس متوجهين نحو مناطق أخرى في الشمال أو في جنوب فلسطين. وأوجد العدد الكبير من النازحين صعوبة في المواصلات داخل القسم العربي من القدس»(٩). وأشارت الإذاعة نفسها كنذير الشؤم انه «من بين النازحين هناك عدد كبير من الشخصيات العربية النافذة أمثال الدكتور [عزّت] طنوس. وقد أثار نزوح القادة غضباً بين صفوف الأهالي. ولكن رحيل القادة عن مناطقهم إلى مناطق أكثر أماناً، أصبح شائعاً جداً». ومن الواضح ان هذا البثّ استهدف تحطيم معنويات عرب القدس.

رحّلت الهاغانا كذلك، سكان حي القطمون (سُميَت تيّمناً بدير أرثوذوكسي كان يقع فوق هضبة مطلّة على المنطقة) الواقع في الجهة الغربية من القدس، ومعظمهم من المسيحيين، وبعض المسلمين والرعايا البريطانيين. وإعتبرت القوات اليهودية، حسب رأي سامي هداوي، أحد السكان القدامى في حيّ القطمون، بأن الحيّ يشكل «موقعاً

إستراتيجياً» ولا بدَّ لها من السيطرة عليه لتأمين السيطرة الكاملة على القدس الغربية. فبدأت قوات الهاغانا تحرّكها في ليل ٣ ـ ٤ من كانون الثاني.

شكّل فندق سميراميس، أحد المعالم البارزة في المنطقة، هدفاً لهجوم الهاغانا ـ وكانت تفصل الفندق عن منزل سامي هداوي مسافة مجمعين من البنايات، مما أتاح لهداوي ان يتذكر بوضوح دويّ الإنفجار الكبير عندما قام الصهيونيون بتفجير فندق سميراميس بالديناميت، مما أوقع ٣٦ قتيلاً من بينهم دبلوماسي أسباني وعدداً من النساء والأولاد. وبرّرت الهاغانا تفجيرها للفندق بقولها انه كان يستعمل «كقاعدة إنطلاق للعصابات العربية وكغرفة عمليات رئيسية لمنظمة الشباب العربي المسلح». . لكن إتضح بعد التحقيق الذي قامت به الإدارة البريطانية ـ وكانت لا تزال تمارس سلطاتها إسمياً ـ انه لا صحة إطلاقاً لإدعاء اليهود». فوصف التقرير البريطاني هذا التفجير باعتباره «مجزرة بالجملة لأناس أبرياء»[١٠].

ويقول سامي هداوي ان التفجير ترك أثراً محدداً: «ففي اليوم التالي، هرب سكان حي القطمون، ثم عاد البعض منهم لنقل ما يقدر على نقله من أمتعة. وتبع ذلك تفجير منظم لكثير من الأبنية حتى بلغت الحصيلة أربعة عشر مبنىً بالقرب من منزلي. لكنني بقيت»[١١].

إحتلت قوات الهاغانا حي القطمون المهجور من سكانه، في ٢٩ نيسان. وكان سامي هداوي من بين العرب القلائل المتبقين في الحيّ، ولكنهم أجبروه على الرحيل. فألقى قبل رحيله نظرة من شرفة بيته على أكثر المناظر روعة لمدينة القدس الجديدة، وعادت به الذاكرة الى أيام السعادة والهناء، قبل ان تدّمر الحرب مجتمعه وتخرّبه: «أذكر دقّات أجراس الكنائس، مذكرة المسيحي بإيمانه، وصوت المؤذن ينطلق عالياً من المئذنة، داعياً المسلمين إلى الصلاة، وكذلك اليهودي في طريقه عند شروق الشمس وغروبها، إلى الكنيس ـ جميعهم لتأدية الصلوات للعليّ القدير من أجل الحصول على بركته وشكره على نعمة السلام والجمال في المدينة المقدسة».

بقي سامي هداوي في حيّه، بالرغم من نزوح الكثير من جيرانه، إذ كان موظفاً في الإدارة المنتدبة البريطانية، وإمتنع عن الرحيل طالما فلسطين لا تزال تحت الحكم البريطاني. لكن الصعوبات اخذت تتزايد وتتراكم بوجه أي شخص عربي يودّ البقاء في حي القطمون. فالحرب بدأت تعنف في الأشهر الأولى من ١٩٤٨، وصعّد اليهود ضغوطاتهم لحمل العرب على النزوح. ذهب هداوي في أحد الأيام لزيارة صديقه ولكنه وجد انه مثل الكثير من معارفه قد أجبر على النزوح، وبينما كان هداوي عائداً الى منزله، شاهد آلية مدرعة يهودية تقف على قمة هضبة، وتبث عبر مكبرات الصوت تحذيرها المعهود باللغة العربية: «الطريق إلى جسر اللنبي سالكة، إهربوا قبل ان يؤول مصيركم إلى ما آلَ إليه مصير دير ياسين!».

أدرك هداوي ان الصمود في حي القطمون أصبح عسيراً بعد الآن، ولن يكون بإستطاعته البقاء مدّة أطول - إذ قرر الصهيونيون احتلال المنطقة فقرّر - الموظف الحكومي الذي اصبح بدون وظيفة - الرحيل تاركاً وراءه ذكرياته: «وبينما كنت اسير ببطء على شرفة منزلي مستسلماً لذكريات الماضي، إذ بالحقيقة المرّة توقظني بغتةً عبر رصاصة كادت تودي بحياتي وهي في أوجها». هكذا رحل أخر السكان العرب عن حي القطمون في القدس.

يروي إسحق ليفي، رئيس فرع إستخبارات الهاغانا في القدس بانه حالما بدأت أعمال النهب الصهيوني المُنظَّم في المنطقة، عمد اليهود، جنوداً ومدنيين «إلى دخول البيوت الخالية وسرقوا الأثاث والملابس والطعام. يا لها من اعمال شائنة!».

وأبلغت الوكالة اليهودية، في العاشر من أيار، الإدارة البريطانية المنتدبة في معرض ردّها على التهمة الموجهة اليها حول ما حدث في حي القطمون انه «تمّت جدولة وجمع ونقل محتويات المنازل في المنطقة، تحت إشراف مباشر من قبل ضباط كبار عينتهم الوكالة اليهودية لأجل هذه الغاية». غير ان الإدارة البريطانية أشارت الى ان «أهالي القطمون السابقين شاهدوا بأم أعينهم، شاحنات يهودية تنقل محتويات المنازل إلى جهة مجهولة»[١٣] وطلبت من الصهيونيين السماح لبعض سكان القطمون بالعودة إذ يرغب الكثير منهم بإسترجاع ممتلكاتهم. فرفضت الوكالة اليهودية هذا الطلب، مدعيةً ان «صعوبات جمّة تكتنف عودة الأهالي في الوقت الحاضر، أولاً - لان نقل المحتويات المشكوك بهوية مالكيها لم يكتمل بعد، وثانياً - بسبب وجود الألغام في المنطقة». ولم ينقضِ وقت طويل، حتى رأى سكان حي القطمون الاصليون، من أماكن سكنهم الجديدة في مخيمات اللاجئين شرقي القدس، مهاجرين يهود يحتلون منازلهم.

صرح سكان حي القطمون السابقون ان القوات اليهودية قتلت العديد من المدنيين العرب. وتحقق من ذلك، أحد اطباء الصليب الأحمر الذي زار المنطقة بعد أن إحتلتها قوات الهاغانا. دخل الطبيب إلى حي القطمون بصحبة شاحنتين لنقل الجثث وطلب من ضابط الهاغانا مساعدته لإنجاز مهمته، فرفض هذا الأخير الطلب زاعماً ان القوات اليهودية غير مستعدة للإسهام في تعيين مكان الجثث العربية، فما كان من الطبيب، إلاّ «أن أقوم بدور كلاب الأثر معتمداً على حاسّة الشم عندي»[١٤] وقاده أنفه الى كهفٍ تنبعث منه رائحة لحم مهترىء. مما أفقد أحد الممرضين وعيه فاغمي عليه. ولم يكن المنظر داخل الكهف أقل بشاعة من الرائحة المنبعثة: «مجموعة من الجثث مكدسة ومهترئة، ومن بينها جثث نساء وجنود وحتى جثة بغل». عاد الطبيب ليطلب من ضابط الهاغانا مجدداً تقديم المساعة، فقوبل طلبه مرة أخرى بالرفض المطلق بحجة أن جميع رجاله منشغلون. لكن الطبيب أشار الى ان «معظم الجنود كان في الحقيقة يتسكع في المدينة، دون أن يقوم بعمل آخر».

توجه موظف الصليب الأحمر إلى المستشفى وعاد إلى مسرح الجريمة وبصحبته ستة أشخاص ولكنهم لم يتمكنوا من اداء العمل «اذ أنهم وقعوا بدورهم تحت وطأة المرض عند رؤيتهم للمشهد». وأخيراً استطاع الطبيب الإستفادة، من مساعدة أحد الأميركيين المتطوعين، فتَمَّ تحميل شاحنتين بالجثث المهترئة. وإنتشرت بسرعة أخبار إكتشاف الجثث، في كافة أنحاء المدينة.

كان أ.ل. ميللر، أحد مسؤولي جمعية الشبان المسيحيين .Y.M.C.A، في القدس عندما كشِف النقاب من الفظائع التي ارتكبها الصهيونيون، فأرسل إلى رؤساته تقريراً يفيد ان معنويات العرب قد تأثرت بالجرائم التي إرتكبها اليهود، وهي في نظره: «فظائع مرعبة حقاً»[١٥] واعتقد ميللر بأن الجرائم اليهودية تقبع وراء النزوح الفلسطيني. إذ أشار بقوله: «ان هذه الجرائم قد ارتكبت، في نظري، من اجل هذا الهدف».

لجأ بعض النازحين من حي القطمون والمناطق الأخرى في غرب القدس الى الجزء العربي من المدينة المقدسة. وأشار مدير شؤون اللاجئين في القدس الشرقية الى ان «معظم اللاجئين تركوا بيوتهم صفر اليدين إلا من بعض الملابس التي كانت عليهم ساعة طردهم الجماعي»[١٦]. وبلغ عدد اللاجئين في القدس الشرقية مع نهاية العام ١٩٤٨، خمسة عشر ألف لاجىء، نزح نصفهم عن يافا وحيفا وقرى مجاورة كدير ياسين، وكالونيا والقسطل. وأتى النصف الآخر من غربي المدينة القدس. بما فيها «احياء القطمون وبقعا العليا والسفلى ومصرارة والشيخ جراح، والنبي داود والطور».

لم تكن الأوضاع الصحية والمعيشية لهؤلاء النازحين تدعوا إلى الإطمنان فأعلن مدير شؤون اللاجئين انه كان «يعيش ألف شخص منهم في العراء، وإلتجأ الباقون إلى المساجد والأديرة والمدارس والبيوت المتهدّمة في المدينة القديمة، وكانوا يعانون من سؤ التغذية وبدت علامات الضعف على وجوههم. بلغت حصة الشخص الواحد من إعاشة الطحين اليومية ألف غرام». على الرغم من هذه الحالة المأساوية، كانت أوضاع مهجري القدس الشرقية أفضل مما هي عليه أوضاع المهجرين في الضفة الغربية وغزة أو الدول العربية المجاورة.

خففت المساعدات التي قدمتها الكنائس والأديرة وبعض المنظمات الدينية في المدينة، من حدة معاناة اللاجئين في القدس. فغالباً ما أمنت هذه المؤسسات المسكن والمأكل لهؤلاء المعذبين من المدنيين العرب، الاّ ان هذه المؤسسات المسيحية تَعَّرضت كأهداف للهجمات الصهيونية. كما حصل في حيفا ويافا ومناطق أخرى، وهذا ما دفع برئيس أساقفة يورك الى الاحتجاج بقوله أن «كثيراً من الكنائس والأديرة في القدس تعرضت لتدنيس مقدساتها، فمُزقت الصور والرسوم، ونُزع مُجسَّم السيد المسيح عن الصلبان التي نُجِّسَت»[١٧]. ولم تتوان القوات اليهودية عن قصف الكنائس بالمدفعية مما ادى إى مقتل ثلاثة من رجال الدين. وأضحت أعمال السلب والإغتصاب وقصف المؤسسات الدينية، من الأعمال الروتينية التي تقوم بها «قوات الدفاع الإسرائيلي» في فلسطين.

وحين نصدر الحكم على تصرفات القوات الصهيونية خلال حرب العام ١٩٤٨، فيجب ان نأخذ بعين الإعتبار وندرك ما إذ كان العرب قد تصرفوا باعتماد الأساليب الوحشية نفسها. يسود في العالم الغربي إعتقاد بأن شعوب العالم الثالث تميل بطبيعتها الى العنف، وبالأخص اذا كانوا مسلمين(؟). غير انه في الواقع، وإذا ما استثنينا العناصر غير النظامية، فان الجيوش العربية تصرفت غالبا بكثير من الانضباط والحيطة. لقد أوردت اذاعة الهاغانا، في ٢٩ أذار، على سبيل المثال، وصفاً للمعاملة التي لقيها عدد من الجنود اليهود الجرحى الذين وقعوا اسرى في أيدي العرب خلال المعارك: «حضر الأطباء العرب بالسيارات ولم يتأخروا لحظة واحدة عن القيام بواجباتهم الطبية والإعتناء بجميع الجرحى اليهود»[١٨]. وأضافت الإذاعة قائلة: «نحن مدينون لهذه الأعمال النبيلة والإنسانية التي تحترم المواثيق والقوانين الدولية».

لكن بعد مجزرة دير ياسين، أصبح الفلسطينيون غير النظاميين متعطشين للأخذ بالثأر، فقامت، في ١٣ نيسان، عناصر فلسطينية غير منتظمة بمهاجمة قافلة طبيّة تنقل جرحى من ارهابيي الارغون الذين أصيبوا خلال مجزرة دير ياسين، إلى المركز الطبي في جبل سكوبس (المكبِّر) فَقَتلوا الجرحى وكذلك عدداً من المرافقين المدنيين من أعضاء الفريق الطبي اليهودي.

وإقترف العرب غير النظاميين عملاً وحشياً في العام ١٩٤٨، مباشرة بعد مجزرة دير ياسين، وذلك عندما إجتاحت القوات العربية كيبوتز «كفار اتزيون» (عصيون). وعلى حدّ قول يعقوب ادلشتاين، احد الناجيين من المجزرة، لم يتواجد أي ضابط أو قوة كابحة لضبط عملية الإستسلام. لقد سمع ادلشتاين الفلسطينيين يصرخون: «دير ياسين!»[١٩]، وهم يذبحون الصهيونيين الذين حاولوا الإستسلام. ولكن ادلشتاين أشار إلى ان الفرق العربية المنظمة أطاعت أوامر ضباطها وتقيّدت بقوانين الحرب ومواثيقها. هكذا جاء مسلك القوات العربية النظاميّة عام ١٩٤٨، إذ انهم عاملوا اليهود، سواء كانوا أسرى (سجناء حرب) او مدنيين، بكثير من الشهامة والنبل.

وتجلى هذا السلوك العربي بوضوح في ٢٨ أيار عندما سقط الحي اليهودي في القدس في أيدي قوات الفيلق العربي بقيادة الرائد عبدالله التلّ. وشهد على هذا پابلو أزكاراتِ، من موظفي منظمة الأمم المتحدة، فقال: ان «الرائد التلّ تصرف بكثير من اللطف دون ان يصدر عنه أي كلمة أو حركة من شأنها إلحاق الإهانة بالقادة المهزومين»[٢٠].

كذلك شاهد أزكاراتِ، خلال المباحثات، جنوداً من العرب ينهالون بالضرب على أحد الرجال، فذعر لهذا المنظر إذ «إعتقدت ان الضحية يهودي، فإغتظت واحتججت». ولكن سرعان ما أدرك أزكاراتِ ان الرجل الضحية لم يكن سوى «عربي غير نظامي، فاجأه الجنود بينما كان يقوم بالنهب» وقد أخلي سبيله بعد ذلك تحت إلحاح

أزكاراتِ، نظراً لصغر سنه. وكتب أزكارات في مذكراته ما يلي: هذه الحادثة لم تكن الوحيدة، اذ لم يتوان رجال الرائد التلّ عن معاقبة جميع السارقين «بنفس القدر من الحزم والشدّة والقسوة».

تحلّى الجنود العرب بكثير من الإنسانية في معاملتهم للأسرى المدنيين اليهود. فمن بين الذين وقعوا في الاسر الحاخام موردخاي ڤاينغارتن وابنته ريڤكا. لقد استبدّت بهما المخاوف من جراء ما يسميه ازكاراتِ بـ «الدعاية اليهودية ضد الفيلق العربي». ولكن ريڤكا تذكرت لاحقاً: «لن انسى ابداً ما رأته عيناي من حسن المعاملة والتصرف من جانب الجنود الأردنيين»[٢١]. وحسبما ذكرته تلك المرأة اليهودية: ان «أول ماقام به الجنود العرب هو تقديم مياه للشرب باردة للجميع، والموز للأولاد والسجائر للجنود. كما رأيتهم يساعدون المسنين من رجال ونساء على الوصول إلى بوابة صهيون».

تمّ نقل بعض الجرحى اليهود إلى المستشفى العسكري في الحي اليهودي. وأعرب احد موظفي المستشفى عن مخاوفه إلى أزكاراتِ من ان «يقتل العرب الجرحى خلال الليل». غير انه في تلك الليلة بالذات وخلال إحتدام المعارك، لاحظ أزكارات «أن الجنود الأردنيين أظهروا الكثير من الشهامة فقاموا بحماية الجرحى اليهود والمستشفى ولم يلحقوا الأذى بأي من الجرحى، عكس ما توقع نائب مدير المستشفى».

أُرسل النساء والأولاد الى المنطقة الخاضعة لسيطرة اليهود في القدس وذلك بناء على رغبتهم. أما الرجال فقد نُقلوا الى شرق الأردن كأسرى حرب. ويذكر ليو ڤيسمان كيف عومِل هو وغيره من المعتقلين بقوله: «سألنا رقيبٌ من الجيش العربي إذا ماسرق لنا الجنود شيئاً من اغراضنا. نعم ـ ساعاتنا. فأُعيدت الينا معظمها».

وفي عدّة نقاط كان المدنيون العرب يتجمهرون حول المساجين اليهود صارخين في وجوههم بغضب: «دير ياسين! دير ياسين!». وكما ذكرت ريڤكا ڤاينغارتن انتمى كثيرٌ من المتوعدين والمهدِدين الفلسطينيين «إلى العرب من القرى التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي». وتسببت المعاملة القاسية والطرد الوحشي للعرب من قبل اليهود بزرع مشاعر الكراهية والحقد تجاه اسرى الحرب الإسرائيليين. ولكن بالرغم من هذا، حافظ الجنود العرب على إنضباطهم ولم يتعرض للأذى ايٌ من السجناء اليهود البالغ عددهم الألف وخمسمئة في المدينة المقدسة.

تمكن الفيلق العربي (شرقي الاردن) من منع الصهيونيين من الإستيلاء على القدس بأكملها. ولكن في قسم كبير من الجليل، لم يحظَ السكان المحليون بحماية ضد الغزاة الصهيونيين، سوى تلك التي وفّرها جيش التحرير العربي غير الموثوق به. (المقصود به «جيش الانقاذ». المحرر) وهكذا كما حصل لسكان حيفا ويافا والقدس الغربية، سوف يلقى سكان العديد من القرى الصغيرة في منطقة الجليل مصيرهم في ارغامهم على النفي الوحشي وطردهم من ديارهم.

الفصل السابع*

الطريق الى صفد

«سوف يأتي اليوم الذي لا نسمع فيه عن اليهودي التائه، بل عن العرب التائهين فقط».
[كميل شمعون، وزير الداخلية اللبناني، ٧ أيار ١٩٤٨].

كانت الفلاحة الفلسطينية امينة موسى عصبيّة المزاج ومتجهّمة الوجه وهي ترقب زوجها يستعدّ لتأدية صلاة الفجر. وما برحت طيلة سنوات تعاينه وهو يؤدي الشعائر المألوفة. ولكنهما قد امضيا حياتهما في بيتهما بقرية كابري الصغيرة من منطقة الجليل. أما الآن فهما طريدان بعد ان ارغما على الهرب من منزلهما حين اجتاحت القوات الاسرائيلية المنطقة. ففي ٢١ أيار، بعد يوم من رحيلهما، احتلت وحدات من لواء الكرملي قرية الكابري. وكانت القرية الصغيرة بمثابة غنيمة هامة للإسرائيليين لقربها من مستوطنة يهودية ولأن رجال الكابري أعاقوا عدّة محاولات لتموين الموقع الامامي الاسرائيلي[1].

بعد ان هربا من بيتهما، التجأت امينة وزوجها إلى بستان حيث امضيا الليل. وبينما كان زوجها منهمكاً بترديد صلوات الفجر، وقع نظر امينة على صديق لهما ينحدر راكضاً فوق الطريق الموصلة نحوهما. لكنه لم يتوقف، بل مرّ بهما مسرعاً وألحّ على الزوجين بشدّة اللحاق به لأنهما يواجهان خطراً كبيراً. وسرعان ما ظهر انه كان على صواب.

لقد وقع الزوجان، بعد فترة وجيزة أسرى بيد الجنود الإسرائيليين المتجهين صوب الكابري. وسرق الجنود مجوهرات امينة ومن جملتها اقراطها الذهبية وعقد واربع أساور.

---

* ثمة مصدر هامّ لهذا الفصل في كتاب نافذ النزّال «النزوح الفلسطيني من الجليل» Nafez Nazzal: The Palestinian Exodus from Galilee وهو رسالة دكتوراه تتضمّن مقابلات اجراها المؤلف مع عدّة مئات من اللاجئين الوافدين من الجليل. ولقد تحقّقت من العديد من رواياتهم بالرجوع إلى المصادر الاسرائيلية ومصادر الأمم المتحدة وسواها من المصادر غير العربية، كما أشرت إلى ذلك في الهوامش. [صدرت هذه الدراسة في كتاب عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، بالانجليزية تحت العنوان التالي:

Nafez Nazzal: **The Palestinian Exodus from Galilee 1948**, Monograph Series No. 49, IPS, Beirut, 1978.

وطفق أحد الاسرائيليين، وكان يرطن بشيء من العربية، يسخر من أسيريه وسط المهانة بقوله: «سوف اهدي هذا العقد الى صديقتي». فاستبدّ الخوف والفزع بها إلى حدّ جعل امينة غير قادرة على الاجابة. فهي لم تتوقّع الرحمة أو الشفقة، ولم يكن الجنود في مزاج يؤهلهم لإظهار اللين والرفق نحو أي شخص عربي. وعندما شاهد الاسرائيليون الدخان المتصاعد من الكابري، أخذوا يرقصون جذلين.

اقتيدت امينة وزوجها، مع حفنة من العرب الآخرين، في عربة مصفحة إلى القرية الأم. ولهثت امينة حين رأت ضابطاً اسرائيلياً يصوب بندقيته الى رأس زوجها ويصرّ عليه في السؤال: «انت من الكابري!» وادّعى كل الأسرى العرب ومن ضمنهم زوج أمينة، بانهم ينتمون الى قرية اخرى، لعلمهم بكراهية الاسرائيليين لرجال الكابري. لكن أحد الخونة العرب من العاملين في خدمة الإسرائيليين تعرّف الى الرجال وأصرّ على انهم من اهالي الكابري وسكانها. فأخذ الاسرائيليون معهم زوج امينة وخمسة رجال غيره.

وانتظرت النساء، على أمل معرفة ماذا حلّ باحبائهن. وبعد برهة جاء ضابط يهودي إلى أمينة، طالباً اليها عدم البكاء والصراخ. فأخبرها «سوف اعيد لك زوجك»، وأضاف غير مكترث: «طبعاً، إنه ميت». واطلع الضابط امينة على صورة لفارس سرحان، المعروف بانه من انصار المفتي الأكبر في قرية الكابري. ثم اردف قائلاً: «قولي لفارس اننا سوف نحتلّ فلسطين ومن ثم سوف نتعقبّه في لبنان»[1]

ونامت امينة في الحقل تلك الليلة، غير عارفة ما إذا كان الضابط الاسرائيلي قد اخبرها بالحقيقة عن زوجها. فعادت في صباح اليوم التالي إلى القرية بصحبة عدد من الصديقات. وهناك التقت امرأة ابلغت امينة والدموع تنهمر من عينيها: «يجدر بك الذهاب لرؤية زوجك الميت». لقد عثرت عليه مصاباً برصاصة في قفا رأسه. وسحبت الجثة بمساعدة عدد من النسوة لمسافة غير قصيرة حتى أوصلنها الى مقبرة القرية، حيث حفرن قبراً. واستطعن بصعوبة جمة توجيه الجثمان صوب القبلة (مكة) حسب الشريعة الاسلامية وبعد ستة أيام من الحزن والعزاء هربت امينة بصحبة قريبةٍ مسنّة لها إلى سوريا في اليوم السابع.

كانت امينة موسى واحدة من عشرات آلاف العرب الفلسطينيين الذين أُرغموا على الهرب من بيوتهم في منطقة الجليل على يد جيش إسرائيلي اجتاح المنطقة في ربيع ١٩٤٨. ومن الممارسات الشائعة لدى الإسرائيليين إقدامهم على قتل الأسرى العرب الذين اعتبروهم قد أبدوا مقاومة. فالنساء والاولاد غالباً ما تعرضوا للإرهاب وسُرقوا قبل إجبارهم على الهرب. وبعد طرد السكان تحت التهديد بالسلاح، جرى تدمير البلدات والقرى عادةً باستثناء تلك البيوت والمنازل التي اعتبروها ملائمة لكي يحتلها اليهود.

بدأ زحف الجيش الاسرائيلي عبر منطقة الجليل في طبريا، على شواطىء البحيرة، وجاء إعلان قرار التقسيم في تشرين الثاني ١٩٤٧ بمثابة إشارة لاندلاع القتال المتقطع في طبريا. وبما ان الجالية اليهودية في المدينة كانت كبيرة (٦ الآف من أصل ١١ ألف نسمة) ولأن معظم اليهود قطنوا فوق منحدر مطلّ على المدينة القديمة، فقد عانى العرب من سكان البلدة القديمة من عوائق ضارّة. ولكي يوهنوا عزيمة اخصامهم عمد يهود طبريا الى توزيع كميّة كبيرة من المطبوعات والمنشورات باللغة العربية، والتي راحت تحذّر السكان من عرقلة قرار التقسيم أو من التعاون مع «الغرباء من المناضلين».

وفي الواقع كان هناك ثلاثون متطوعاً اجنبياً في جيش التحرير تولّوا مهمة الدفاع عن سكان طبريا العرب. ولقد منح حضورهم لفترة من الوقت عرب طبرياً تفوقاً ظاهراً على القوات اليهودية المحلية. ولكن حين عُلم ان البريطانيين اوشكوا على اخلاء طبريا والجلاء عنها، أرسلت سريّة من قوات البالماخ الضاربة لتعزيز الميليشيا اليهودية في المدينة. ففي ليلة ١٧ - ١٨ نيسان (ابريل) جَرت حملة منسَّقة لشقّ القطاع العربي من المدينة إلى نصفين. واستخدموا قنابل البراميل ومكبّرات الصوت و «اصوات الرعب» لإفزاع السكان المدنيين. فناشد العرب المرتعبون البريطانيين واستنجدوا بهم لحمايتهم. وعلى الرغم من ان الجيش البريطاني كان في طور الجلاء والمغادرة، فإنه وافق على بسط الحماية وتوفيرها لسكان طبريا العرب لمدة أيام قليلة. ولدى استجابة الملك عبدالله في شرقي الاردن لطلب بالمساعدة، فقد أرسل ٣٠ شاحنة لاخلاء النساء والاولاد، بما انه كان يخشى من وقوع مجزرة على غرار المجزرة التي وقعت منذ بضعة ايام في دير ياسين.

وبعد قليل من التردّد، وافق رجال طبريا على الرحيل مع النساء والاطفال. وحصلوا على تشجيع من البريطانيين الذين لم يرغبوا التورط في مزيد من القتال. مما أدّى إلى نشوء نقص شديد في الحيز المخصص للحمولة، فكانت النتيجة ان خلف المرتحلون وراءهم كميّات كبيرة من حوائجهم واغراضهم البيتية. وحتى في تلك الحال، لم تتسع الشاحنات لهذا العدد من العرب المذعورين والمرتعدين خوفاً، فاستخدموا القاطرات وعربات اليد كوسيلة للنقل. وعلى الرغم من العوائق والإزعاج، فإن معظم اهالي طبريا اعتبروا انفسهم من المحظوظين. ويتذكر [القسّ] عبدالله صايغ بقوله: «لقد تمكنا من مغادرة المدينة دون ان يلحق بنا اذى، ودون ان تحلّ بنا دير ياسين اخرى» ففي عشية ١٨ نيسان رفع قادة الجيش البريطاني في طبريا تقريراً مفاده ان جميع العرب قد غادروا، «تاركين البلدة كليّاً بأيدي اليهود عند الساعة السابعة مساءً»[٢].

وادّعى العرب ان البلدة قد نُهبت على أيدي السكان والجنود اليهود خلال المعركة وبعدها. فأرسلت الأمم المتحدة في وقت لاحق محققاً هو الكابتن م. مارشال، وتحقق هذا من صحّة الادعاءات العربية. ولاحظ الضابط البلجيكي بنوع خاص ان القوات الصهيونية قد نهبت ودنّست المؤسسات الدينية المسيحية في المدينة ومن جملتها دير «المكان المقدس». فعلّق مارشال قائلاً:

«بالرغم من الضمانات التي اعطتها السلطات اليهودية واكدّتها مراراً وتكراراً بشأن احترام الكنائس والأديرة والمدارس وغيرها من المباني والمنشآت العائدة للطوائف الدينية، فإن تلك الأماكن قد تعرّضت للانتهاك في طبريا على يد اليهود دون شك، مع ان هذه الأماكن هي املاك خاصة. لقد احتلها الجنود دون أدنى ملاحظة أو إشارة واحياناً دونما ضرورة أو حاجة»[٣].

من المستبعد ان يكون تدنيس الاماكن الدينية المسيحية والإسلامية قد تَمَّ بناءً على اوامر صادرة عن مسؤولين يهود في أعلى المستويات. ومن المحتمل تماماً ان تكون الأعمال قد صدرت عن ضباط صغار ومجندين راحوا يعربون عن احتقارهم للعرب بتشويه سمعة ديانتهم وتدنيسها. وأدرك اليهود ان الديانة في فلسطين تؤخذ على محمل الجدّ، فاعتبروا بانه من شأن تدنيس الكنائس والجوامع وغيرها من المباني والمزارات والمقامات الدينية وانتهاك حرماتها ان تُستخدم كوسيلة لإرهاب السكان واقناعهم بضرورة الهرب والمغادرة.

وطبريا هي البلدة الوحيدة في فلسطين حيث أقدمت حكومة عربيّة على تقديم المساعدة للسكان من أجل الرحيل. فالملك عبدالله استجاب لنداء يطلب فيه إرسال الشاحنات لإنقاذ المدنيين العرب من مجزرة. ولكنه في اعقاب ذلك سرعان ما عمد إلى تشجيع كل الفلسطينيين على البقاء في بيوتهم وديارهم والى حثّ الذين تركوا على الرجوع.

بعد احتلال طبريا تحرّكت قوات البالماخ صاعدة على الطريق المؤدية إلى صفد، عاصمة الجليل العربي غير الرسمية. وخلال «عملية ماتاته» (المكنسة Matateh) قام الجنود اليهود «بتنظيف» القرى العديدة والمتجمّعة على جانبي الطريق الرئيسية بين طبريا وصفد. كانت قرية الغوير لا تبعد كثيراً عن طبريا. وحين سمع أهالي هذه القرية بسقوط طبريا، لم يستبدّ بهم الحذر والقلق دون مبرّر، إذ ليس من غير المتوقع خسارة مدينة تضمّ مثل ذلك العدد الكبير من السكان اليهود. لكنهم عقدوا الآمال على ان قريتهم التي لا يقطنها سوى السكان العرب، سوف تكون قادرة على مقاومة القوات اليهودية وصدّها. وعلى سبيل الاحتراز أرسل اهالي الغوير وفداً منهم لمقابلة اديب الشيشكلي، آمر متطوعي جامعة الدول العربية في الجليل، لكي يطلبوا منه السلاح. [قائد فوج اليرموك الثاني في جيش الانقاذ].

وفي اثناء الاجتماع قام مختار قرية الغوير، فايز خميس، بابلاغ آمر قوات جيش التحرير العربي أن اهالي قريته، فيما لو توفر لهم السلاح، مستعدّون للبقاء ومقاتلة قوات البالماخ. فأجابه الشيشكلي: «ليست لديّ اوامر لتزويد القرويين بالسلاح». واقترح على الوفد الذهاب الى دمشق لعرض قضيتهم امام اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية، والتي قد تصدر الامر بتوزيع الاسلحة على القرويين. فاستشاط فايز خميس غضباً من موقف آمر القوات الشيشكلي. وتجادل مع ضابط جيش التحرير العربي الذي رفض مراراً وتكراراً اعطاء البنادق للفلاحين. فما كان من المختار خميس ان توجه اليه

بالسؤال: «ليست لديك اوامر لتسليح القرويين. فهل لديك اوامر بتسليمهم إلى اليهود؟».

وحين رجع المختار خميس إلى قرية الغوير صفر اليدين، هرب كثير من النساء والاولاد من بلدة الرامة التي كانت على مسافة بعيدة من جيش البالماخ المتقدّم. فلم يقرّر البقاء في القرية المهجورة سوى حوالي ٤٨ رجلاً مسلّحين تسليحاً فقيراً وفي حوزة كل منهم بضع عشرات من طلقات الذخيرة. وفي ٢٢ نيسان طلبت مجموعة من اليهود تنتمي الى مستوطنة مجاورة الاجتماع إلى المختار خميس. فاليهود الذين اتوا الى الغوير كانوا معروفين معرفة حسنة من جانب القرويين. واخبروا المختار على سبيل الاعتذار والتبرير بان جيشاً يهودياً ينوي الاستيلاء على الطريق إلى صفد وينبغي على جميع القرويين القاطنين على امتداد الدرب ان يهربوا أو يقاتلو البالماخ التي من شأنها إيقاع اصابات جسيمة بالعرب. لكن المختار خميس لم يكشف لزائريه اليهود بان القرية سبق لها ان هُجرت إلى حد كبير. بل اخبرهم بان القرويين لا ينوون مهاجمة البالماخ ولكنهم مصممون على الدفاع عن بيوتهم.

وعقب مضيّ عدّة ايام. بعدما احتلت قوات البالماخ قرية الغوير، هرب الرجال المسلّحون الى الرامة حيث كانت عائلاتهم قد انتقلت إلى هناك. وحين احتلّ الجيش اليهودي بلدة الرامة أصدر قائد البالماخ اوامره الى المدنيين العرب بالتجمع في وسط القرية لكي يتمّ فرزهم وتصنيفهم وإطلاق سراح البعض منهم. ثم راح جندي يهودي يخاطب العرب الباقين بقوله: «عليكم ان ترحلوا الى لبنان. وكلّ من يتجرأ على أخذ شيء من حاجياته سوف يُرمى بالرصاص». فلم يُسمح لكثير من الشبان بمرافقة عائلاتهم بل أخذتهم البالماخ كأسرى حرب. والرامة هي قرية مسيحية شهد كاهن رعيتها فيما بعد بالتالي: «خطف اليهود اربعين رجلاً».

حصل طرد السكان العرب من الرامة بعد انتهاء «عمليّة ماتاته» (المكنسة)، ولدى وجود مراقبي هيئة الأمم المتحدة في المنطقة. وهناك مراقب اميركي تابع للأمم المتحدة وقع نظره على القرويين وهم على قارعة الطريق بعد إخراجهم من بيوتهم بالقوة على يد اليهود. أما الطبيب المحلّي د. عبدالله شربان، فقد اخبر محققي الأمم المتحدة بما يلي: «لقد طردوني من قريتي مع جميع الأهالي المسيحيين. وأتمنى على الأمم المتحدة ان تتخذ اجراءات عملية لوضع حدّ لمثل هذا الخزي والعار». وأورد الكومندان بيروسيّه الفرنسي، وهو من كبار مراقبي الأمم المتحدة، في تقريره إثر التحقيق المُفَصَّل الذي أجري في الرامة، ما يلي: «لقد أرهب اليهود العربَ المسيحيين لإرغامهم على الهجرة إلى لبنان، بحيث يتسنى لليهود الحصول على اراضيهم»[1]. ولاحظ ايضاً بان «أعمال النهب في القرية تتشابه كلها مع كافة الأعمال في القرى التي اخلاها السكان». لكن بعض القرويين لاقوا مصيراً اسوأ مما ذاقه اهالي الغوير والرامة.

وفيما كانت الكتيبة الثالثة من لواء يفتاح تستعد للهجوم، لاح لرجالها ان في متناولهم فرصة للانتقام. والهدف الذي سعت إليه وحدة البالماخ من قوات الطلائع الضاربة هو قرية عين زيتون التي عُرف اهلها بالفظاعات التي ارتكبوها ضد اليهود خلال العقد الفائت. وفي اثناء الليل تمّ نقل الاسلحة والمؤن والذخائر بجدّ ونشاط الى المكان المحدّد لها، وعند طلوع فجرِ الثاني من أيار اصبح جنود البالماخ في وضع ملائم لشنّ الهجوم الذي انتظروه طويلاً ضد القرية التي تحتلّ نقطة استراتيجية.

تقع عين زيتون على مسافة ميل واحد تقريباً إلى الشمال من صفد. وتضمّ القرية حوالي ٨٢٠ فلاحاً ومزارعاً من العرب. كما تكتسب اسمها من جدول جبليّ يخترق القرية. وعلى الرغم من مناظرها الجميلة، فإن موقعها عاثر الحظّ، لأن المهاجم الساعي الى السيطرة على صفد والوادي المحيط بها سوف يجد نفسه مضطراً لاحتلال عين زيتون واجتياحها. وفي غضون بضعة اسابيع من سقوط طبريا، كان الاسرائيليون يخططون لاقتحام عين زيتون كمقدمة لشن هجومهم على صفد.

دارت المعركة في الصباح الباكر. فراح جنود البالماخ يلقون بالقنابل اليدوية واستخدموا اسلحة الرعب الشائعة بكثرة لديهم، ومنها مدفع هاون بدائي طراز «داڤيدكا» يشبه انابيب المجارير ويصدر عنه دويّ هائل بقصد إفزاع القرويين العرب. ومع انه تواجد في عين زيتون عدد لا بأس به من الرجال المسلحين، فلم يتمكن هؤلاء من الوقوف بوجه جنود البالماخ المدربين تدريباً حسناً. فأخذ المسلحون يتراجعون وينسحبون تدريجيّاً مما أفسح المجال أمام القوات اليهودية للسيطرة على القرية.

لقد اتفق سكان عين زيتون فيما بينهم انه في حال تعرضهم لهجوم، سوف يتراجع المسلحون بينما يبقى المسنون والراشدون والنساء مع الاطفال في بيوتهم. وبضرب من الحماقة ترك اهالي عين زيون انفسهم تحت رحمة اعدائهم الساعين وراء الانتقام. وفور دخولهم القرية عمد جنود لواء يفتاح إلى تجميع القرويين في باحة كبيرة حيث هدّدوهم بالاعدام الجماعي. لكن يوسف أحمد الحجّار هبّ واقفاً وصرخ بوجههم فجأة: «لقد تمّ الاستيلاء على قريتنا. ونحن قد استسلمنا ونتوقع ان نُعامَل معاملة إنسانية». ويبدو انه امتلك من الشجاعة اكثر مما امتلك من الحكمة، إذ راح يحذّر الجنود بان مرتكبي الأذى منهم ضد اهالي عين زيتون سوف ينالون عقابهم على يد الجيوش العربية عندما تحتل هذه الجيوش منطقة الجليل. فاغتاظ جنود البالماخ وتميزوا غضباً. وعمد أحد الضباط إلى صفع حجّار وأمر جنوده باختيار ٣٧ صبياً من المراهقين بصورة عشوائية، بينما اقتيد باقي القرويين عنوةً واحتجزوا في غرف المخازن التابعة لمسجد القرية.

لم يُسمع إطلاقاً أي شيء عن الشبان الذين جرى اقتيادهم. ويقول كاتب مؤيد لإسرائيل «إن مصير اهالي عين زيتون المكروهين والذين صادف وقوعهم بأيدي اليهود يكتنفه الغموض». ولا يزال نفرٌ من اقاربهم الباقين على قيد الحياة يعلّلون النفس بان

الشبان ما برحوا احياء، ولكن معظم المترقّبين لا تساورهم سوى اوهام قليلة. وحين سئلت منيرة حميد الشعيبي عن مصير اخيها، اجابت بقولها: «لا اعتقد ان أخي على قيد الحياة. بل اعتقد ان اليهود قتلوه»[٥].

أما النساء والاطفال من عين زيتون، فاقتيدوا على يد جنود البالماخ إلى الطرف الغربي من القرية. فأطلق رجال لواء يفتاح النار فوق رؤوسهم وأجبروهم على الهرب وسط الرعب والإرهاب. وكما هي الاجراءات المعتادة في مثل تلك الحالات، فقد جُرِّد المدنيون من كافة حوائجهم قبل إرسالهم إلى القرى المجاورة، حيث يُتوقّع لوجودهم هناك ان ينشر الذعر والخوف. وفي الأيام التي تلت الهجوم على قرية عين زيتون تابع لواء يفتاح تنفيذ العملية المسماة بـ«عملية ماتاته» (المكنسة).

تنبّهت القيادة العربية العليا بحذر شديد في هذا الوقت للأعداد الكبيرة من عرب فلسطين الذين كانوا يهربون من قراهم تحت وطأة الرعب والإرهاب. ففي ٥ أيار أطلقت القيادة العامة لقوات التحرير العربية تهديداً نقله راديو دمشق وحذّر فيه كل عربي فلسطيني «من هجر قريته، لأن منزله سوف يُدَّمر ومحاصيله سوف تحرق بالنار»[٦] على يد الجيوش العربية. واستأثر الأمر باهتمام الملك عبدالله في شرقي الأردن على حد سواء، لأنه كان يستضيف الآلاف من الاجئين غير المرغوب فيهم والوافدين من الجليل وسائر انحاء فلسطين. فراح عاهل شرقي الاردن ينصح الفلسطينيين بما يلي: «فليرجع الذين تركوا بيوتهم العزيزة على قلوبهم»[٧]. وأثنى الملك على شجاعة وبطولة وصمود اولئك الذين ظلّوا في فلسطين على الرغم من «الاستبداد المفروض على السكان» من جانب الصهيونيين الذين اتهمهم بارتكاب الجرائم وغيرها من الفظائع الشنيعة في دير ياسين وطبريا وحيفا.

ورغب المصريون ايضاً في ايقاف النزوح الفلسطيني. فاذاع راديو القاهرة في ٥ أيار بان الحكومة المصريّة قد قرّرت «عدم السماح للفلسطينيين من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٠ سنة باللجؤ إلى الاراضي المصرية»[٨]. ونظراً للميل الشديد جداً لدى العائلات العربية نحو البقاء سويّة، فإن الأمر الصادر بمنع الرجال من دخول مصر من شأنه الاسهام في وقف تدفق النساء والاطفال والشيوخ على حدّ سواء. وجرى بث نداءَات مماثلة من الاذاعات العربية في دمشق وبيروت.

ودرجت الاذاعات العربية على رسم صورة متفائلة للوضع العسكري في محاولة بذلتها لإقناع الفلسطينيين بالبقاء في بيوتهم أو بالعودة اليها فيما لو سبق لهم ان غادروها. وطلب راديو دمشق إلى جميع عرب فلسطين «العودة إلى أرض الوطن للمشاركة في حربنا المقدّسة، لا سيما وان النصر سوف يكون حليف الجيوش العربية، واكثرية القرى العربية سالمة وآمنة». لكن هذا القول لم يكن صحيحاً ذلك ان الإسرائيليين تابعوا تقدّمهم دون هوادة.

انطوى الهدف التالي لقوات البالماخ على الاستيلاء على صفد. وبدا هذا الأمر صعباً للغاية، ذلك ان العرب قد امتلكوا ـ على الورق في الأقل ـ عدة معطيات رئيسية من شأنها الانعكاس ايجابياً على مواقعهم. كانت صفد مأهولة بـ «٩،٥٠٠ نسمة من العرب مقابل حوالي ٣،٤٠٠ يهودي. أما معظم السكان اليهود فإنهم انتموا إلى الطائفة اليهودية المتشددة والتي لم يتحمس افرادها للصهيونية السامية. ولم يجد كثير من هؤلاء المتدينين سبباً يدفعهم إلى حمل السلاح في سبيل إنشاء دولة يهودية.

واعتقد البريطانيون ان العرب واثقون من الاحتفاظ بالمدينة، تماماً مثلما حابوا اليهود في حيفا وطبريا. ويتذكر فواز قدورة، أحد أفراد الميليشا العربية في صفد قائلاً: «في اعقاب اخلاء البريطانيين للمدينة في ١٦ نيسان، قمنا باحتلال جميع النقاط الاستراتيجية في المدينة». واشتملت هذه النقاط على مركز الشرطة الرئيسي ودار الحكومة والقلعة، حيث كان باستطاعة العرب ان يسيطروا بسهولة على المدينة بأكملها: «كنا نؤلف اكثرية السكان، وساد الشعور بيننا بقدرتنا على الحاق الهزيمة باليهود لو استعملنا العصي والحجارة».

لكن المدافعين عن صفد سرعان ما ادركوا ان وضعهم ليس مضموناً ومأموناً كما حسبوا في البداية. ولقد تحقق هذا بنوع خاص عندما راحوا يسمعون انباء احتلال البالماخ للقرى المحيطة بصفد. وجاءت خسارة عين زيتون بمثابة ضربة فادحة. وكما لاحظ التاجر المحلي عيسى عبد الخضرا: «إن سقوط هذا القرية ترك المدينة (صفد) محاصرة من الجنوب والشمال».

في ١٠ أيار أمر يغئال آلون بشنّ هجومه الرئيسي ضد صفد. وعمدت قوات البالماخ إلى مهاجمة المواقع والمراكز العربية الحصينة مستخدمة عدداً بارزاً من مدافع الهاون. ففي العام ١٩٧٣، عندما اجرى الصحافي الاسرائيلي يوري آفنيري مقابلة مع آلون، كشف له قائد البالماخ عما يلي: «بينما نحن نرسم خطة الاستيلاء على الجزء العربي من صفد، لم نكن ننوي منع السكان العرب من الهرب»[٩]. مما لا ريب فيه ان هذا القول لا يعدو كونه عبارة مخففة. فالأسلحة الاشد غدراً والتي استخدمت ضد السكان المدنيين هي مكبرات الصوت التي أعلنت بانه من الأفضل للأهالي مغادرة المدينة لأن اليهود على وشك استعمال القنبلة الذرية. فالكاتب المؤيد للصهيونية آرثر كوستلر رأى العديد من أسرى الحرب في صفد ولاحظ انهم «بدوا على اقتناع بان اليهود قد امتلكوا سلاحاً سرياً يدعي «أدوم» (أتون؟) adum، من شأنه جعل النار تنبجس من الأرض والبيوت تتهاوى وتغور دون سبب منظور»[١٠].

ومما سَهَّل كثيراً جهود البالماخ الرامية إلى ارهاب الفلسطينيين سلوك المتطوعين الاجانب الذين تألفت منهم معظم القوة المدافعة عن المدينة والبالغ عددها ٧٥٠ رجلاً. لقد غادر سَري فنيش، قائد قوات شرقي الاردن، مدينة صفد عشية هجوم البالماخ،

وذلك بناء على اوامر صادرة من الملك عبدالله، والذي كان يفضل رؤية اليهود في صفد بدلاً من منافسه المفتي الأكبر. كان عاهل شرقي الاردن يرغب في احباط مخطط الحاج امين الرامي إلى إقامة حكومة فلسطينية في صفد. مثلما ان العديد من قادة جيش التحرير ومن جملتهم قائد المتطوعين العرب في المنطقة ـ اديب الشيشكلي لم يتواجدوا في صفد اثناء شن هجوم البالماخ. وكما ورد على لسان احد افراد الميليشيا المحلية، أسامة النقيب: «حين سرت شائعات بان جيش التحرير بدأ في الانسحاب»، تركت هذه الاخبار وقعاً محزناً ومثبطاً في النفوس حتى ان «الناس اخذوا يهربون مذعورين».

اشتهر عن عرب صفد انهم قد ارتكبوا عدّة فظائع ضد اليهود، لا سيما ابان الثورة العربية في الثلاثينات. وبسبب العداء المستحكم والضغائن، فإن قوات البالماخ لم تحاول معاملة سكان البلدة بالحسنى واللين. وتخوف البريطانيون من حصول «مجزرة يهدّد يهود صفد» ضد المدنيين العرب(١١).

وفي الواقع لم يتعرض المدنيون العرب في صفد لمجزرة، لكن الذين وقعوا في الأسر خلال القتال عاملهم الصهيونيون بقساوة ووحشية. لقد كتبت نتيڤا بن يهوذا بصدق واخلاص عن ذبح مجموعات عدّة من اسرى الحرب العرب خلال معركة صفد وفي اعقابها.

في احدى الحالات شاهدت ضابطاً للمخابرات يقوم بتعذيب حوالي عشرة من الاسرى العرب بمعزقة إلى ان نزفت دماؤهم حتى الموت. «كان ينهال ضرباً على هؤلاء الجرحى الذين اصيبوا بالحروق ولم يذقوا طعم النوم طيلة أيام بينما تورّمت شفاههم من قلة الما».(١٢) ورفض ضابط المخابرات السماح باخراج الجثث والأجساد المتكومة من غرفة الاستجواب، ذلك انه رغب في إفزاع العرب الآخرين الذين سيجري إحضارهم إلى الغرفة. لقد اصيبت بن يهوذا بصدمة قوية من جراء المشهد. واستاء كثير من رفاقها في البالماخ من مرأى الدم وشظايا النخاع المتطاير. لكن ضابط المخابرات قابل مشاعرهم الانسانية بالازدراء والاحتقار فحسب.

وراح يتمتم اثناء قيامه بقتل الأسرى البائسين: «هؤلاء البالماخ! الصعاليك، ضعاف النفوس، ماذا يحسبون الأمر؟ لقد هربوا وتهربوا. هل يعتقدون انه يمكننا إقامة دولة دون هذه الأمور؟ وهل هذه هي المرّة الاولى؟ وكيف السبيل إلى العثور على رجال اشداء للقيام بالأعمال التي نحتاجها؟ ربما ينبغي لنا استئجار الناس؟ أو استئجار بعض البريطانيين؟ لا بل إطلاق سراح بعض النازيين!».

لقد غضبت بن يهوذا لدرجة انها تناولت عصا ضابط المخابرات وكسرتها. لكن كسر العصا لم يضع حدّاً للرعب. فاستحصل ضابط المخابرات على عصا جديدة واستمر في عملية التعذيب. كان يهدف بصورة رئيسية إلى اكتشاف هوية القائد العربي.

وحين جيء بالأسير الأخير إلى الغرفة، شاهد كومة الاجساد وانفجر بالضحك. ثم انحنى فوق الكومة ضاحكاً وانهار إلى الأجساد بقوله: «هذه الدنيا تعاسة! انظروا هذا». فركع على ركبتيه وقلَّبَ إحدى الجثث التي تطايرت اسنانها ونخاعها إنما ارتدت ثياباً أحسن من سائر الجثث. وسرعان ما اتضح انه كان يعُّرف عن هوية القائد العربي المطلوب والذي مات لتوه تحت ضربات ضابط المخابرات اليهودي.

جاء الانتصار اليهودي في صفد كصدمةٍ للعرب الذين ظلوا في الجليل الأعلى. ومع سقوط صفد لم يعد هناك من عوائق تذكر لإيقاف تقدم البالماخ. ويعترف آلون بانه كان يتوق تماماً لطرد العرب الباقين من المنطقة. فكتب في وقت لاحق بان هدفه انصبّ على «تطهير الجليل الأعلى وخلق قطاع متصل من الارض الاسرائيلية في المنطقة». كان يرغب في القيام بهذا العمل قبل ١٥ أيار، الموعد المحدد لإعلان قيام الدولة اليهودية ومن المتوقع ان يؤدي الى تدخل جيوش جامعة الدول العربية. ولاحظ آلون بان البالماخ قد تكبدت خسائر فادحة، مما حدا به للبحث عن طرق «لا تستوجب منا استخدام القوة من أجل حمل عشرات الآلاف من العرب المتجهمين والباقين في منطقة الجليل، على الهرب. فقرر استخدام «حملة من الهمس» والاشاعات على النحو التالي:

> «جَمَعتُ كلَّ رؤساء البلديات اليهود من الذين كانوا على اتصال مع العرب في مختلف القرى. وطلبت اليهم ان يهمسوا في آذان بعض العرب ان تعزيزات يهودية كبيرة قد وصلت إلى الجليل وانهم (اليهود) سوف يحرقون كافة القرى في سهل الحولة. وما عليهم سوى الايحاء إلى هؤلاء العرب بوصفهم من اصدقائهم، بانه من الافضل لهم الهرب والنجاة في الوقت المناسب. وهكذا انتشرت الاشاعة في سائر انحاء سهل الحولة بان وقت الهرب قد حان. وحدث نزوح جماعي»[١٣].

وبينما كانت قوات البالماخ تطرد العرب من سهل الحولة، أُنيطت باللواء غولاني «عملية جدعون» التي انطوت على مهمات وعمليات تطهيرية في وادي بيسان إلى الجنوب من طبريا. ومن المعروف ان جوزيف ڤايتز، المسؤول عن ابتياع الاراضي للاستيطان اليهودي، كان يشتهي وادي بيسان من اجل الاستعمار الاستيطاني في المستقبل. ففي ٢٦ آذار (مارس) كتب ڤايتز في مفكرته اليومية ما يلي: «يجب ان تستهدف اعمالنا تفريغ وادي بيسان برمته فيما عدا بلدة بيسان»[١٤]. ولكن بعد ان تمّ «تطهير» الوادي من العرب في ٥ أيار، شرع لواء الجولاني في فرض حصار على بلدة بيسان.

كانت العائلات الغنية في البلدة طليعة الهاربين من بيسان. وفهم معظم الناس الآخرين رغبة تلك العائلات في المغادرة. وكما شرح الأمر أحد الصيادين في بيسان - محمد أحمد شريدي، لقد انخرط الاغنياء في نشاط سياسي فعّال وساهموا بالأموال لشراء السلاح. وبما انهم من أشد مؤيدي المقاومة للصهيونية، فقد أدرك الجميع بان الاغنياء سوف يأتون في طليعة الذين يتعرضون للانتقام في ظل الاحتلال اليهودي.

وفي ١١ أيار أقدم لواء جولاني على قصف البلدة. وسرعان ما استولى اليهود لاحقاً على مرتفعات بالقرب من بيسان، فسيطروا منها على الطرق المؤدية الى البلدة، وكان لهذا التقدم تأثير كبير على معنويات الأهالي في بيسان. فبادر اليهود إلى الاتصال هاتفياً من مركز الشرطة طالبين استسلام بيسان. ويتذكر مأمون درويش أحمد بانهم «اعطونا مهلة عشر ساعات لكي نستسلم، عارضين المرور بأمان على الذين رغبوا في المغادرة». ومع ان البلدة لم تستسلم، فقد غادرها الكثير من الأهالي تجنباً للمزيد من القصف.

ومن بين الذين تركوا بيسان كان عصام طحطموني واسرته. ويروي عصام القصة كما يلي: «جاءنا عند الفجر رجلان إلى المنزل من الرجال العاملين لدينا، واقترحا علينا مغادرة المدينة قبل فوات الأوان». قام عصام بتحميل حمارين بالقليل من الحاجيات الشخصية للأسرة واتجه صوب وادي الاردن (الغور). فشاهد الطريق تزدحم بالناس التائقين إلى عبور النهر وصولاً الى شرقي الاردن. وفي اليوم التالي، الموافق ١٢ أيار، استسلم رئيس البلدية وكاهن البلدة لليهود. وتجولا في سيارة مع القائد اليهودي للإشراف على تسليم الأسلحة.

بقي عدد من الأهالي في البلدة طيلة حوالي الشهر تحت الحكم الإسرائيلي. وفي منتصف حزيران أمرهم اليهود بالرحيل. فجرى تحميل السكان العرب في شاحنات واقتيدوا إلى النهر، حيث اجبروهم على العبور إلى شرقي الأردن.

وعند انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار [١٩٤٨] أعلن زعماء الجالية اليهودية في فلسطين ولادة دولة اسرائيل Medinat Yisrael. ولربما كان السبب اكثر من عَرَضي ان بن غوريون وشركاءه لم يستخدموا تسمية «أرض إسرائيل» وهي الاسم التوراتي للملكة اليهودية الاصلية. لقد اُختبرت لفظة «ارض اسرائيل» غير صالحة وغير ملائمة لأن الدولة التي جرى إعلانها في ١٤ ايار لم تؤلف سوى جزء من المساحة التي يدعيها الصهيونيون منذ زمن طويل. فاحتاج الأمر إلى حرب اخرى مع العرب بعد مضي حوالي عقدين من الزمن لكي يتمكن الصهيونيون من تحقيق تطلعاتهم (مما جاء بالتالي مؤكداً لمخاوف العرب) فاجتاحوا فلسطين كلها.

تضمن الاعلان الاسرائيلي الرسمي للاستقلال نداءً يناشد «ابناء الشعب العربي المقيمين في اسرائيل بالمحافظة على السلام وان يلعبوا دورهم في تطوير الدولة بمواطنية كاملة وقائمة على المساواة». لقد بدا هذا التوكيد فارغاً أجوف نظراً لعمليات الطرد التي سبق لها ان جرت. وفي الوقت نفسه تقريباً أعلمت إذاعة «صوت إسرائيل» باللغة العربية مستمعيها بشأن حقوقهم في ظل الدولة اليهودية ولكنها حذرت وأنذرت بقولها: «كل واحد منكم يعتبر مسؤولاً عن تصرفاته».

وفور إعلان الاستقلال الاسرائيلي بادرت الدول العربية إلى ارسال جيوشها النظامية وصغيرة الحجم إلى فلسطين للمرة الأولى - وكما جاء على لسان الملك عبدالله - من اجل «حماية العرب العُزَّل ضد وقوع مجازر مماثلة لمجزرة دير ياسين». أما الأسباب الكامنة وراء تدخل الدول الاعضاء في الجامعة العربية فإنها كانت اكثر تعقيداً مما أوحى به الملك عبدالله، ولكن الرغبة في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين من الطرد والمجازر شكلت عاملاً رئيسياً في القرار الذي اتخذته كلٌ من سوريا والعراق ولبنان ومصر وشرقي الاردن بالتدخل في فلسطين.

ففي كل هذه البلدان، شكلت إرادة الشعب التي عَبَّرت عنها التظاهرات الجماهيرية في الشوارع قوةً لا يمكن تجاهلها. وما من حكومة عربية تستطيع البقاء طويلاً في سدّة الحكم ما لم تبادر إلى تلبية مطلب شعبها بضرورة القيام بعمل ما لإنقاذ عرب فلسطين. فالوقائع الحقيقية والصحيحة عن دير ياسين وطرد العرب من ذلك العدد الكبير من المدن والقرى كانت سيئة بما فيه الكفاية. ولكن التقارير (الصادرة أصلاً عن الصحافة الغربية) والمنشورة في صحف القاهرة وعمان وبغداد وبيروت ودمشق بالغت كثيراً في وصف الفظائع التي ارتكبها اليهود لدرجة ان الكثيرين اعتقدوا في تلك العواصم بان الأمر لا ينحصر فقط بعشرات الآلاف من المدنيين العرب الذين يُطردون من بيوتهم بل يتعدّى ذلك إلى عشرات الآلاف من النساء والاطفال الذين يُذبحون.

لم يشكك معظم الناس في العالم العربي بما قاله وزير الداخلية اللبناني آنذاك، كميل شمعون من ان «اقامة دولة يهودية في فلسطين لا يعدو كونه مجرّد توطئة لإنشاء دولة يهودية في سوريا ولبنان وشرقي الاردن»[١٥] وادرك العالم العربي بان الصهيونية تختلف عن النوع المألوف من الكولونيالية (الاستعمار) والذي مارسته الدول الغربية. «فالامبرياليون كانوا يتوقون لاحتلال البلدان من اجل اسباب اقتصادية أو عسكرية»، على حد قول شمعون، «ولكنهم لا يغتصبون بيوت الناس ومنازلهم بالذات كما فعل الصهيونيون». لقد اقنع طرد اشقائهم الفلسطينيين كثيراً من الناس في العالم العربي بان الصهيونية أشد خطورة بكثير من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، وهو استعمار لم يتدخل إلّا لماماً في جوهر الحياة اليومية للشعوب الواقعة تحت نير حكمه. لقد رزحت كلٌ من مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق تحت النفوذ الاستعماري ولكن حكامها الاستعماريين لم يبادروا ابداً إلى طرد السكان من اجل توطين مئات الآلاف من الاوروبيين مكانهم. وإذا كان الصهيونيون قد نجحوا في فلسطين، فكم سيطول الوقت بهم قبل اجتياحهم البلدان العربية الاخرى وغزوها؟

تردّدت الدول العربية كثيراً حيال التدخل في فلسطين نظراً لضعف قدراتها العسكرية. ففي ١٢ أيار اعطى ناظر الخارجية الاميركية جورج مارشال تقديراً للوضع في الشرق الاوسط. وبوصفه قائداً سابقاً لرئاسة هيئة الاركان الاميركية، كان مؤهلاً بصورة حسنة لإصدار الحكم على القوة العسكريّة للدول العربية. لقد قال مارشال ما

يلي: «لبنان لا يمتلك جيشاً حقيقياً» وسوريا «لا تملك اسلحة أو جيشاً يستحق هذا الاسم»(١٦)، والعراق «لا يستطيع ان يحرك سوى حفنة من القوات» إلى فلسطين، بينما كانت مصر التي عانت «من الاضرابات والاضطرابات» ضعيفة عسكرياً. فالقوة العسكرية الوحيدة ذات الشأن والوزن في العالم العربي هو الفيلق العربي في شرقي الاردن، ولكن جنوده البالغ عددهم ٥ آلاف رجل لا يمكنهم البتة مضاهاة الجيش البالغ عدده ٧٠ الفاً والذي كانت اسرائيل قادرة في نهاية الأمر على حشده في ميدان المعركة.

وفي الوقت نفسه راحت قوات البالماخ تتقدم من الجليل الغربي، بينما كانت قوات يهودية تهاجم عكا، المدينة القديمة بقلعتها وسورها الحصين. وبخلاف صفد وطبريا، كان من المفترض ان تكون عكا ضمن الدولة العربية وفقاً لمشروع التقسيم. فقد تضاعف عدد سكانها العرب والبالغ ٢٥ الفاً بفضل اللاجئين الوافدين من مناطق سبق للقوات اليهودية ان اجتاحتها، وعلى الأخص من حيفا. ولقد مرَّ معظم هؤلاء الناس بمحنة قاسية بعد ان هربوا برّاً أو بحراً وسط ظروف من العذاب والضيق. فعانت عكا من نقص في الطعام والخدمات الصحية والمساعدات الطبية. وتفاقمت هذه المشكلات الى درجة كبيرة خلال الحصار الاسرائيلي الذي بدأ في ٢٨ نيسان.

أخضع لواء الكرملي مدينة عكا لسيل عرم من قذائف الهاون، مما زرع الذعر والفزع بين اللاجئين. وبعد مضي عدة ايام جاء في تقرير المراقبين البريطانيين المتواجدين في المنطقة ما يلي: «قطع اليهود قناطر واقنية المياه التي تزود عكا بالماء، وتزامن مع هذا العمل تقريباً انتشار التيفوئيد هناك»(١٧). ومن المحتمل ألاّ يكون قطع المياه قد تسبب في انتشار التيفوئيد، ولكن هذه الحدثين تركا وقعاً نفسياً عميق الأثر مما سهّل إلى حدّ كبير عملية النزوح عن المدينة. كما استخدم لواء كرملي الشاحنات المزودة بمكبرات الصوت وغير ذلك من أساليب الحرب النفسية لتشجيع الهرب والنزوح العربي. وحقاً، عندما استولوا على عكا في ١٨ أيار، وجدوا ان معظم سكانها البالغ عددهم قرابة ٥٠ الفاً مع لاجئيها قد رحلوا. أما العرب الأربعة الآلاف الذين ظلّوا في عكا، فقد أخضعوا لحكم الإرهاب والعرب.

وبعد مضي عدة شهور من استيلاء الاسرائيليين على عكا، قام الملازم بتيت Petite مراقب الأمم المتحدة من فرنسا، بزيارة إلى عكا للتحقيق في الشكاوى العربية القائلة بان الفلسطينيين الذين بقيوا في عكا تحت الحكم الاسرائيلي يلقون معاملة سيئة. وجاء في تقرير الملازم بتيت بان النهب جزء من «خطة يهودية للحيلولة دون عودة اللاجئين»(١٧)، وهي خطة مشابهة لما كان يجري في اماكن اخرى من الدولة اليهودية الجديدة.

ولاحظ الملازم بتيت بان اليهود قتلوا اجراماً على الأقل ١٠٠ شخص من المدنيين العرب في عكا. وبنوع خاص قتل الاسرائيليون كثيرين من سكان المدينة الجديدة

والذين رفضوا الانتقال الى ذلك القسم من المدينة القديمة والذي استخدموه بمثابة «غيتو» (مِعزَل) عربي. فالاسرائيليون اعتبروا المدينة الجديدة محظورة الدخول كلياً على العرب.

ولنأخذ حالة محمد فايز صوفي، فهي حالة نموذجية. لقد اجبروه على ترك منزله في القسم الجديد من البلدة ونقلوا مسكنه إلى ذلك القسم من مدينة عكا القديمة والذي لم يتم تهديمه. وعندما ذهب محمد بصحبة أربعة من اصدقائه إلى بيوتهم السابقة في المدينة الجديدة بقصد إحضار الطعام، أوقفتهم عصابة من الجنود الاسرائيليين وصوّب افرادها مسدساتهم إلى رأس كل واحد منهم وارغموهم على تجرّع سائل السيانيد السام. وتظاهر محمد بانه تجرّع السائل السامّ، لكن رفاقه لم يحالفهم الحظ. وبعد نصف ساعة مات ثلاثة من العرب ورماهم الاسرائيليون في البحر. فما هي إلاّ أيام قليلة حتى طفت جثثهم على الشاطىء.

اشتبه الملازم بتيت بان مقتل المدنيين العرب في عكا هو من عمل جنود إسرائيليين تصرفوا دون ان تصدر اليهم تعليمات واوامر من رؤسائهم. ولكن مما لا ريب فيه ان الفظاعات عكست الموقف الازدرائي من المدنيين العرب والذي كان سائداً في الجيش الاسرائيلي. ومن المؤكد ان القيادة العليا الاسرائيلية لم تفعل شيئاً لمعاقبة الذين اقترفوا الجرائم البشعة التي تحدثت عنها تقارير مسؤولي الأمم المتحدة في كافة انحاء الدولة اليهودية.

وجاء مراقبو الأمم المتحدة إلى فلسطين كجزء من فريق يرأسه الوسيط الدولي، الكونت فولك برنادوت الأسوجي، بعد دخول وقف إطلاق النار مرحلة التنفيذ في ١١ حزيران. لكن هذه الهدنة الأولى لم تدم سوى اربعة اسابيع فقط، حتى ٩ تموز عندما اندلع القتال من جديد. وخلال فترة الهدنة وضعت شعبة المخابرات في «جيش الدفاع الاسرائيلي» تقريراً عن «هجرة العرب من فلسطين بين ١ كانون الأول ١٩٤٧ واول حزيران، ١٩٤٨»[١٩]. وفي مقالة نُشرت حديثاً[٢٠] يعلّق المؤرخ الاسرائيلي بني موريس أهمية قصوى على هذه الوثيقة التي يعتبرها تقدّم تحليلاً دقيقاً للأسباب الكامنة وراء النصف الأول من النزوح الفلسطيني.

لا شك ان بعض المعلومات في التقرير صحيحة، ومن جملتها تقدير عدد اللاّجئين حتى ١ حزيران بـ ٣٩١ الفاً. ومما يسترعي الانتباه ايضاً هو ان شعبة المخابرات في الجيش الاسرائيلي تسقط من اعتبارها اية اسباب اجتماعية واقتصادية للنزوح. ويلحظ التقرير بانه في غضون الاشهر الأولى للحرب «لم يتضرّر الاقتصاد العربي على نحوٍ يدّمر قدرة السكان على العيش طالما ان الاهالي ظلّوا في اماكنهم.

وعلى جانب من الاهمية الموازية في التقرير غياب أي إشارة عن وجود مناشدة عامة صدرت عن القادة العرب تطلب إلى الفلسطينيين ان يهربوا من ديارهم. وهناك ادعاء يزعم ان حوالي ٥ بالمئة من لاجئي ما قبل حزيران تركوا نتيجة اوامر الاخلاء التي

صدرت إليهم عن القيادات العربية بالنسبة لقرى معينة حيث انتمى السكان إلى جماعات إثنية تعاونت مع الصهيونيين او لأنه «لم توجد امكانية للدفاع عن القرى». هذا صحيح الى حدّ ما. وكذلك فإن القوات العربية أجلت بضع قرى وبلدات لإنقاذ السكان من الارهاب الصهيوني.

ويلحظ التقرير ان ٢ بالمئة من لاجئي ما قبل حزيران ١٩٤٨ تركوا نتيجة لحملة الهمس والإشاعات اليهودية في سهل الحولة وعلى امتداد السهل الساحلي، وهي الحملة التي استهدفت ترويع العرب وحملهم على الهرب. وفي الواقع، كانت هناك حملة من الهمس في انحاء عدّة من الجليل والسهل الساحلي، وشنّها اليهود في محاولة منهم لتخويف جيرانهم العرب وحملهم على النزوح. غير ان عدد العرب الذين تركوا من جراء تلك الحملة هو اكبر كثيراً من ٢ بالمئة من لاجئي ما قبل حزيران.

ويقول تقرير شعبة المخابرات ان حوالي ٧٠ بالمئة من اللاجئين تركوا ديارهم بسبب «العمليات اليهودية العدائيّة والمباشرة» ومن جملتها نشاطات عصابتي الإرغون وشترن. ومن بين اللاجئين يُفترض ان هناك ٢ بالمئة فقط هم ضحايا «الأوامر بالطرد». ولكن التقرير لا يوضح كيف تسبب العمل العسكري اليهودي في خروج النسبة المتبقية من اللاجئين والبالغة ٦٨ بالمئة. وهذا مما يحدّ إلى درجة كبيرة من قيمة الوثيقة المذكورة، بالطبع وكما مرّ معنا أعلاه، تعرّض معظم اللاجئين لدرجات مختلفة ومتنوعة من الإكراه تتراوح بين الاذاعات التهديديّة والمتوعّدة من شاحنات حاملة لمكبرات الصوت، والمناشير واصوات الرعب والتفزيع، وتدنيس حرمة الكنائس والمساجد، وقصف المدنيين والمناطق المدنية ونسف البيوت، وإعدام الرهائن والأسرى وصولاً إلى السلب والنهب والاغتصاب. ومن المؤكد ان نسبة اكبر بكثير من ٢ بالمئة من اللاجئين الاوائل طردوا من منازلهم بقوة السلاح. وهناك، في واقع الأمر، أدلّة على وجود سياسة يهودية لطرد العرب حتى في المرحلة الباكرة من الحرب.

وخلال الوقت نفسه من هدنة حزيران واثناء وضع تقرير الجيش الاسرائيلي، كتب يعاكوف شيموني، نائب مدير قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، رسالة إلى رئيسه الياس ساسون وقال شيموني من سالته انه أصدر التعليمات فيما لو تجدّدت الحرب، ينبغي على الجيش في قطاع القتال «ان ينصح السكان بشدّة على الإجلاء»[٢١].

إن إصدار مثل هذه الاوامر، ومن المؤكد انه حظي بموافقة بن غوريون، يدلّ بوضوح انه حتى في الأشهر الأولى من الحرب كان «جيش الدفاع الاسرائيلي» «ينصح الفلسطينيين أشد النصح» بالمغادرة، وذلك كجزء من اسلوب عمليّاته المعتاد. ومع ان الاسرائيليين اصبحوا في وقت لاحق أشد قسوة وأكثر صراحة في طرد العرب، ففي المرحلة الباكرة من الحرب كانت هناك سياسة تقضي بالتخلص من المدنيين الفلسطينيين

كلما امكن ذلك. وكما رأينا، في الواقع، فإن الخطّة «دالت» (دال) التي رُسمَت قبل ابتداء الحرب، زوّدت في بنودها وجهة الطرد المتعمد لكثير من المدنيين.

وعندما تجدّد النزاع والقتال في ٩ تموز، وضعت سياسة التهديد والوعيد التي ذكرها شيموني، موضع التنفيذ خلال «حرب الأيام العشرة» بين الهدنتين الأولى والثانية. ففي الجليل الاوسط أرغمت بالقوة معظم البلدات التي احتلها الجيش الاسرائيلي في شهر تموز (يوليو) على الاخلاء والاجلاء، باستثناء مدينة واحدة جديرة بالملاحظة.

حين سمع اهالي الناصرة بسقوط العديد من البلدات المحيطة بهم، استعدّوا للهرب. ولكن طبيب البلدة، الياس سروجي يقول ان الجنود العرب «اوقفونا واجبروا الجميع على العودة إلى المدينة». وأسفر هذا الأمر عن مخالفة الحظ لهم، ذلك ان الاسرائيليين تلقوا الاوامر بممارسة التريّث والتحفظ في مسقط رأس يسوع المسيح. وتذكّر القائد الاسرائيلي، حاييم لاسكوف ما يلي: «كانت لدينا تعليمات خاصة بعدم إلحاق الأذى في أي شيء، ومعنى ذلك انه كان علينا الاستيلاء على الناصرة بواسطة الخدعة الحربية». والحق يقال ان بن غوريون أصدر اوامره بانه لدى الاستيلاء على المدينة يُحظر على الجنود غير مخولي الصلاحية دخول الناصرة، ويجب على الجيش ان يتحاشى «امكانية النهب وتدنيس الكنائس والأديرة»[٢٢]. حتى انه أصدر قراراً يقضي بانه «إذا جرت محاولة للسرقة والسلب من جانب جنودنا، ينبغي استخدام المدفع الرشاش دون رحمة».

وفي ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٨ سقطت مدينة الناصرة بأيدي الاسرائيليين قبل ان يتسنى تنظيم أية مقاومة. ولم يقتل في عملية الهجوم سوى اسرائيلي واحد بالاضافة الى جريح واحد. وخرج وفدٌ من الاكليروس المسيحي لملاقاة الغزاة. فاستجاب المحتلون لطلبهم بألاّ يُرغم السكان المدنيون على إخلاء البلدة عنوة وبالقوة. وحين دخل ابراهام يافى الضابط الاسرائيلي، إلى مدينة الناصرة، التقى بشخص كان قد طرده من بلدة اخرى في الجليل. فسأله العربي: «هل جئتم لطردنا وإخراجنا من جديد؟» واجابه يافي: «كلا، ليس في الناصرة. فالناصرة مكان مقدس، والعالم يراقبنا. أنت لن تكون ضحية ها هنا». ولكن الجيش الاسرائيلي كان حريصاً على عدم السماح لعددٍ كبير من الجنود بدخول الناصرة، فبقي معظم الجنود متمركزاً في قلعة للشرطة خارج المدينة.

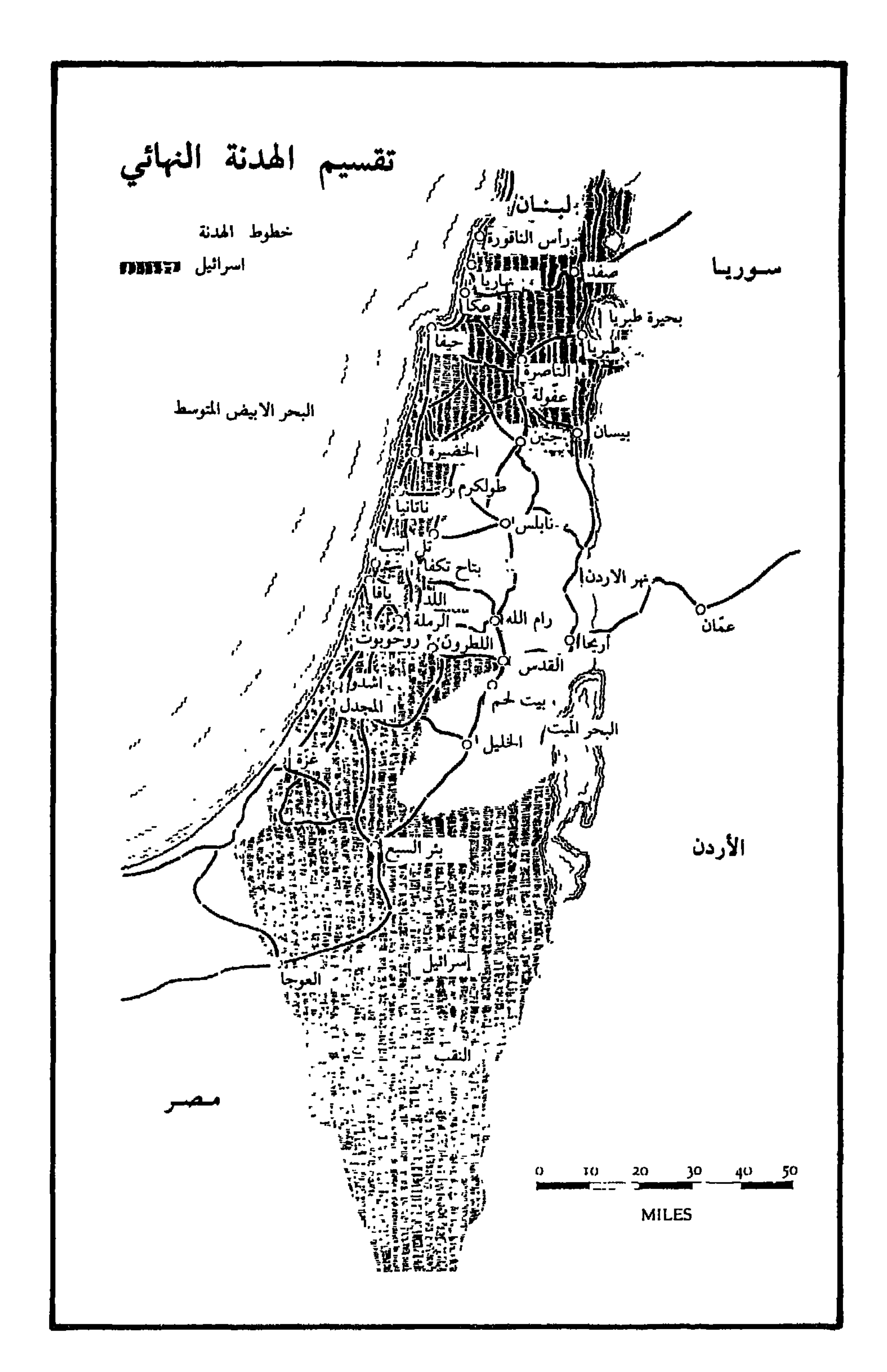
تَعّين بن دونكلمان حاكماً عسكرياً للناصرة والمنطقة المحيطة بها. وبالرغم من الاوامر الاولية للجنود ان يتحلّوا بالرويّة والتحفظ، فإن القيادة العليا الاسرائيلية لم تكن واثقة مما تفعله بأهالي الناصرة. ولم تمض ايام قليلة على احتلال المدينة حتى جاء حاييم لاسكوف إلى دونكلمان (الحاكم العسكري) بأوامر من القيادة العليا تطلب اليه اخلاء السكان. وسجل دونكلمان ردّة فعله على أمر الاخلاء الذي جاءه به لاسكوف، فقال:

«أبلغته بانني لن افعل شيئاً من هذا القبيل ـ نظراً للوعود التي أُعطيت بضمان أمن سكان المدينة وحمايتهم ـ لأن مثل هذا العمل لا لزوم له ويلحق الأذى». وراح دونكلمان يذكر لاسكوف بانه لبضع أيام خلت قد قمنا «هو وانا بوصفنا نمثل الجيش الاسرائيلي. بالتوقيع على وثيقة الاستسلام التي تعهدّنا فيها بمهابة ألاّ نقدم على أي عمل من شأنه الحاق الأذى بالمدينة او الضرر بسكانها»[٢٣].

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه قام ابراهام يافّي بابلاغ دونكلمان انه سوف يحلّ محله كحاكم عسكري بموجب الأوامر الصادرة عن القيادة العليا. فكتب دونكلمان ما يلي: تقيّدت بالاوامر ولكن بعد ان تعهد لي ابراهام واعطاني كلمة الشرف بانه لن يفعل شيئاً لايذاء السكان العرب أو ترحيلهم». ويعتقد دونكلمان بان موقفه قد أثمر بعض الخير: «يبدو انه اعطى القيادة العليا وقتاً للتروي وإعادة النظر، مما أدّى بهم إلى الاستنتاج بانه من الخطأ حقاً طرد سكان الناصرة. وحسب معرفتي القصوى، لم يجر ابداً مزيد من الكلام عن خطّة الاخلاء ولقد بقي السكان العرب في مدينة الناصرة مقيمين هناك منذ ذلك الحين».

لقد اظهر الاسرائيليون شيئاً من الحكمة في ضبط سلوكهم حيال الناصرة. وادركوا ان طرد العرب المسيحيين في واحد من الاماكن المسيحية الاكثر قداسة من شأنه التسبب في صدور عناوين للصحف والاعلام غير محبذة في كافة ارجاء العالم الغربي. وقد لاحظ رجل الأعمال المحلي، منصور كرودوش، بان «الناصرة جرى اعتبارها دوماً بمثابة مدينة موالية للكثلكة، وينبغي على أي واحد من الغزاة ان يفكر مرتين قبل الاقدام على عملية طرد جماعي من شأنها إثارة غضب رومية»[٢٤]. وهكذا سُمح بالبقاء في المدينة لأهاليها البالغ عددهم ١٤ الف نسمة. كانت الناصرة بمثابة الشواذ الذي برهن على القاعدة. ففي معظم المدن والبلدات، حيث لم يبادر الاسرائيليون الى طرد السكان بالقوة، يعود ذلك إلى اسباب محدّدة.

وفي الوقت ذاته من اجتياح الناصرة خلال «حرب الأيام العشرة» كان الاسرائيليون يشنّون هجوماً ايضاً على جبهة اخرى، حيث لن يكون السكان محظوظين الى ذلك الحد.


تقسيم الهدنة النهائي
خطوط الهدنة
اسرائيل
لبنان
رأس الناقورة
سوريا
صفد
نهاريا
عكا
بحيرة طبريا
حيفا
طبريا
الناصرة
عفولة
البحر الابيض المتوسط
جنين
بيسان
الخضيرة
طولكرم
ناتانيا
نابلس
تل ابيب
بتاح تكفا
نهر الاردن
يافا
اللد
الرملة
رام الله
عمّان
روحوبوت
اللطرون
اريحا
القدس
اشدود
بيت لحم
المجدل
البحر الميت
الخليل
غزة
الأردن
بئر السبع
اسرائيل
العوجا
النقب
مصر
0 10 20 30 40 50
MILES

الفصل الثامن

مسيرة الموت من اللّد

«فإذا جاءَت الصّائحة. يوم يفرّ المرء من اخيه...»
القرآن الكريم (سورة عبس ٣٣ - ٣٤)

هرع المواطنون للإحتماء عندما شقت وحدة مسلحة من كتيبة الكومندوس الإسرائيلية الثامنة والتسعين طريقها داخل مدينة اللد العربية المجاورة لتل أبيب وكان في مقدمة الطابور سيارة مسلحة دعيت بـ «النمر الرهيب»، يقودها الرائد موشي دايان، وهو جندي محترف وغامض، طوّع بنفسه رجال كتيبته وطعّمها بفرقة من إرهابيي عصابة شترن. كان دايان متحمساً لإثبات ان طريقته في إعتماد إسلوب الحرب المفاجئة كفيلة بأن تعطي نتائج سريعة ضد العرب. لقد مارس دايان وقواته المسلحة لمدة سبعة وأربعين دقيقة عشيّة الحادي عشر من تموز سنة ١٩٤٨، الإرهاب على المدافعين عن اللد وجارتها مدينة الرملة وكذلك على المدنيين من السكان العرب فيهما.

شهد كايث هولّلر، مراسل صحيفة «شيكاغو صَن تايمز»، على هذا الهجوم. فكتب في مقال ظهر تحت عنوان «تكتيك الحرب الخاطفة اكسبهم اللّد» ان الشاحنات الإسرائيلية خلّفت وراءها عملياً الموت والدمار في كل شيء وهي تكتسح المدينة. كانت «الجثث المشوهة ملقاة على جوانب الطرقات»[1] ولم تكن جميعها من أفراد الجيش العربي الذين كانوا يدافعون عن المدينة. وكذلك أشار كينيث بيلبي، مراسل صحيفة «نيويورك هيرالد تريبيون»، الذي دخل إلى اللد برفقة ضابط مخابرات إسرائيلي الى ان «جثث النساء والرجال العرب وحتى الأطفال: كانت مبعثرة في كل مكان، عقب الهجوم الصاعق والخالي من الشفقة»[2].

لم يكن الإسرائيليون متحمسين لأخذ رهائن وأسرى. وتذكر نتيفا بن يهوذا وهي شابة من اعضاء البالماخ، ان جندياً «جال في شوارع اللد واعداً عبر مبكر للصوت ان كل من يدخل احد المساجد سيكون في مأمن». فتدفّق مئات من العرب إلى داخل مسجد دهمش، معتقدين انه لن يصيبهم أي أذى في حال جلسوا هادئين وأيديهم فوق رؤوسهم. ولكن ما تذكره بن يهوذا هو ان «شيئاً قد وقع»[3]. فبعد الإستسلام قامت مجموعة من العرب بهجوم بالقنابل اليدوية تسبب في مقتل العديد من الجنود

الإسرائيليين، فإنتقم الإسرائيليون بقتل أكثر من ثمانين سجيناً عربياً، بقيت جثثهم مرمية متعفنة لعشرة أيام في حرارة تموز. أرعبت مجزرة مسجد دهمش السكان في اللد.

كذلك تجلى العنف الإسرائيلي بالنسبة ذاتها في مدينة الرملة. ففي عشية ١١ تموز، أعلنت إذاعة صوت إسرائيل ان «سكان المدينتين وقعوا تحت وطأة الرعب واصابهم الذعر وحاول المدنيون وكذلك الجنود الهرب في مناسبات عدة»[٤].

أطرى يغئال آلون، قائد الجبهة الوسطى، على دايان إذ أنه قام «بهجوم جريء واجتاح اللد». وكتب رئيس الحكومة بن غوريون، انه «تعرف على دايان من خلال هجوم اللد ـ الرملة، وهو الأعظم من بين الهجمات التي قمنا بها». ولم تكن الدعاية التي بثتها الإذاعة الإسرائيلية التي إدعت بأن المدنيين العرب هربوا من المدينتين دقيقة وصادقة، إذ انه بعد إنتهاء الهجوم وبينما كانت القوات الإسرائيلية تقوم بعمليات نهب في منطقة اللد والرملة إجتمع آلون وبن غوريون مع قائد الكتيبة إسحق رابين لمناقشة ما يجب عمله مع العدد الكبير من السكان المدنيين الذين اخذوا يقعون بأيدي الإسرائيليين.

وكان بن غوريون قد صرح في اجتماع الحكومة قبل عدة أسابيع بأن «الحرب هي الحرب»[٥] وعلى العرب ان «يتحملوا نتائج هزيمتهم». ولكن رئيس الوزراء التزم صمتاً رواقياً خلال مؤتمره مع آلون ورابين، عندما أثار هؤلاء قضية الرهائن. وتذكر رابين لاحقاً انه إعتقد وآلون ان ذلك العدد الكبير من السكان قد «يشكل خطراً على خطوط التموين». وعندما إنتهى المؤتمر تمشى القائدان الشابان خارجاً بصحبة بن غوريون. وكرر آلون سؤاله: «ماذا ينبغي عمله بشأن السكان؟» فكان جواب بن غوريون إشارة بيده دلّت بوضوح على ما يلي: «أطردوهم !». وعندما غادر رئيس الوزراء، تشاور آلون ورابين حول المسألة وإتفقا على التقيّد بتوجيهات بن غوريون لكي يطردوا السكان العرب من منطقة اللد والرملة*.

وجد فوزي الأسمر نفسه، نتيجةً للحرب، في وضع شاذ ولما يزل في العاشرة من عمره وتأسف فوزي بصدق، عكس معظم الفتيان من عمره الذين يكرهون المدرسة، لان مدرسته في اللد قد أقفلت ابوابها وتوقفت دراسته نتيجة ذلك. وكان فوزي أصغر الأفراد في عائلة عربية مسيحية تتحدر من سلالة يعود نسبها في فلسطين إلى ثمانية عشر جيلاً. ولقد تغير الكثير بالنسبة لفوزي إلى جانب إقفال المدارس. وعندما إستفسر الغلام عن أسباب الحرب. أخبروه بأن «اليهود يريدون أن يطردونا لكي يضعوا مكاننا يهودا من بلاد بعيدة»[٦].

---

* وصف رابين مشاركته في حملة اللد ـ الرملة، في جزء من مذكراته وكانت الحكومة الإسرائيلية قد حظرت نشره، ولكن مترجم المذكرات أفرج عن تلك الفقرات وأوصلها إلى الصحافة. انظر صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٩ تشرين ١٩٧٩، ومجلة «نيوزويك»، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٩.

وفي بعد ظهر يوم من أيام تموز وبينما كان فوزي يلعب كرة المضرب في ملعب مدرسته المهجورة، رأى جمعاً من الناس يتجهون صوبه، فأخبرته علامات الخوف المرتسمة على وجوههم ان شيئاً خطيراً يحصل، فتوجه فوراً إلى منزله حيث علم ان الرملة واللد قد وقعتا في أيدي الإسرائيليين. كان هناك الكثير من الشكوك في نفوس أفراد عائلته ولكن أحداً لم يتجرّأ على الخروج لمعرفة ما يجري على أرض الواقع. ولشدة إرتباكه لما يجري، سأل الصبي أمه: «كيف يبدو اليهودي؟». فسألته أمه اذا ما زال يتذكر العم اهاروني الذي كان يجلب دوماً الحلوى له ولصبيةٍ أخرين. غير ان جواب أمه لم يكن الا ليزيد من إرتباكه إذ أنه لم يستطع ان يجد أي صلة بين موظف السكة الحديدية اليهودي اللطيف وبين الجنود الاسرائيليين الذين يحاولون ان يطردوا العرب من وطنهم.

وبعد بضعة أيام، وصل الجنود الى الحيّ الذي يقطنه فوزي، وراحوا يبحثون عن الأسلحة، وأعلنوا ان على سكان الحيّ ان يتركوا بيوتهم مفتوحة ويتوجّهوا إلى ملعب كرة المضرب، وهناك قُسِم المدنيون العرب إلى ثلاث مجموعات. وبما أنه كان يوجد محطة للسكة الحديدية في الجوار، فإن قسماً كبيراً من سكان المنطقة يعملون هناك، لذا وضع هؤلاء في المجموعة الأولى لأن الإسرائيليين أرادوا تشغيل الخطوط في أقرب وقت ممكن، وهكذا سُمع للمواظفين وعائلاتهم بالبقاء، أما معظم الرجال الذي تراوحت أعمارهم بين السادسة عشر والخامسة والأربعين ولم يكونوا موظفين في المحطة، فقد أخذوهم إلى السجون، بتهمة المقاومة بعدما تمت عملية الإستسلام. وتألفت المجموعة الثالثة من عائلات الذين أخذوهم كرهائن. وطلب منهم الذهاب الى بيوتهم واعداد انفسهم، لأن «الصليب الاحمر سيحضر في اليوم التالي وينقلهم الى الملك عبدالله». في الأردن.

غير أن الصليب الأحمر لم يلتقِ النساء والشيوخ والأطفال، في اليوم التالي، بل وجدوا الجنود الإسرائيليين يصرخون في وجوههم «اذهبوا الى الملك عبدالله». «إذهبوا أنتم بأنفسكم إلى عبدالله»، وهكذا طردوا السكان من المدينة.

يتذكر رجائي بصيلة وهو شاب ضرير (يعمل حالياً كاستاذ للانجليزيّة في احدى الجامعات الاميركية)، كيف إحتشد وغيره من الناس المذعورين في اللد، و«كانت الشوارع تصخب بالأصوات ونتيجة الشعور بالفرج أكثر منه الشعور بالخسارة والمآساة والكارثة التي تنتظرهم على الطريق. وسمع رجائي الاصوات عبر مكبرات الصوت تنذر السكان بالرحيل فوراً وإلا فانهم سوف يلاقون المصير نفسه الذي آلَ إليه هؤلاء الذين ذبحوا في جامع دهمش. فإتجهت جحافل السكان نحو الشرق، تقودهم كل خطوة من خطواتهم نحو حياتهم الجديدة كلاجئين.

وكما نشرت مجلّة «لندن إيكونوميست»، «لقد جُرد اللاجئون العرب من كل ممتلكاتهم قبل إرسالهم نحو الحدود، وإرغامهم على ترك أمتعتهم وحوائجهم المنزلية، ومؤنهم وثيابهم حيث هي»[٧٧]. ويتذكر رجائي: «لقد فتشوني مرتين، وفقدت ساعة

يد»، أما سابا أ. سابا، وهو شاب فلسطينيّ، فيقول إن البعض عوملوا بكثير من القسوة والفظاظة «مثل إثنين من أصدقائي بأعصاب باردة، إذا كان الاول يحمل صندوقاً ظن انه يحتوي نقوداً، والثاني في حوزته وسادة اعترضوا على كونها تحتوي أشياء ثمينة». وكذلك مرّ سيّد نصرالله بتجربة مماثلة «مثل صديقٌ لي أمام عينيّ لأنه قاومهم. وفي جيبه ٤٠٠ جنيه فلسطيني». غير ان معظم الناس سلّموا مقتنياتهم الثمينة دون أي مقاومة.

شاهد فوزي الشاب كيف عومل اصدقاؤه وجيرانه لدى ارغامهم بالقوة على مغادرة البلدة. فوقف هناك وراح يهزّ رأسه مستنكراً وقائلاً: «يا امّي، لا اعتقد ان هؤلاء اليهود يشبهون العم اهاروني البتّة».

وبعد ان سلب الإسرائيليون السكان أجبروهم على التوجه الى المنطقة التي يتمركز فيها الجيش العربي لأنهم أرادوا تحميل الأردنيين اعباء الإهتمام والاعتناء بآلاف المدنيين المعوزين. ويذكر إسحق رابين انه «لم يكن هناك من وسيلة لتجنب إستعمال القوة والطلقات النارية التحذيرية لدفع السكان إلى المشي نحو ١٠ إلى ١٥ ميلاً حيث نقطة الإلتقاء مع الجيش العربي».

لم تذهب الطلقات الإسرائيلية التحذيرية في الهواء إذ أصيب العديد من المدنيين وقتل الكثير منهم بأعصاب باردة. كانت خالة فوزي الاسمر من بين الذين طُردوا، وذكرت بعد سنوات مسيرة الموت هذه بقولها: «كانت مسيرة عشرة ساعات على الأقدام، لم يكن في حوزتنا طعام أو ماء. كثيرون لاقوا حتفهم على الطريق، رأينا أطفالاً متروكين يتجولون باكين. فوصل الامر مع البعض ان تبولوا وشربوا بولهم». وسرعان ما انهار الكثير من الناس من دون غذاء ولا ماء، في حرارة الصيف الخانقة. واندفع بعض الرجال على الأمهات المرضعات، وألقوا بهنّ أرضاً لا بهدف اغتصابهنّ بل رغبةً منهم بإمتصاص بعض الرطوبة من أثدائهن.

كان عمي رجائي بَركة ونعمة له في هذه المسيرة إذ أنه وَفّر عليه رؤية الكثير من البؤس والشقاء من حوله، غير ان أذنيه خانتاه: «علمت تدريجياً من خلال الاستفسارات والعبارات المتقطعة، ان ألسنة بعض الموتى كانت نائتة ومتدلية إلى خارج افواههم ومغطاة بالغبار». وأخذ رجائي يتلو آياتٍ من القرآن كي يحتفظ بصوابه ورباطة جأشه، وبالرغم من حفظه لآيات الكتاب الكريم بأكملها، عن ظهر قلب، فإنه لم يستطع عندها أن يتذكر سوى بعض الآيات من سورة عبس. حيث يقرّع الله الرسول لإزدرائه حكمة الأعمى الذي جاءه:

«فإذا جاءَت الصائحة، يوم يفرّ المرء من اخيه».

وكان جورج حبش بين المهجرين، تلميذ في كلية الطب، في الثانية والعشرين من عمره، عاد من الجامعة الاميركية في بيروت ليكون مع عائلته في اللد خلال المحنة في فلسطين. وقد ترك مشهد الأطفال الموتى المرضى والعجّز في نفسه أثراً لا يمحى ـ كان

هذا بمثابة نقطة التحول في حياته. فإنه سَخَّر كل قوته وشجاعته كي يبقى على قيد الحياة، وككثير غيره، لقد أجبر على شرب بوله كي لا يموت من الجفاف. وأقسم جورج حبش أنه سينتقم يوماً ما لهذه الأعمال العدوانية ضد شعبه. وكان القسم عهداً قطعه لنفسه أمام العالم أجمع.

سار المدنيون العرب كطابور من النمل على طريق مؤدية عبر تلال البلاد البرية، تحوّم فوق رؤوسهم المروحيات الإسرائيلية التي كانت تحلّق خصيصاً لتسريع رحيل الفلسطينيين عن البلاد. وإعتقد معظم السائرين ان اليوم لن ينتهي، وتهيأ لهم ان الشمس ترفض الانتقال من مكانها وهم يصلّون حتى يأتي المساء أو تحين ساعة لقاء جيش الملك عبدالله.

تَسَجَّلت وقائع هذا اليوم المأساوي في ذاكرة إسماعيل شموط، وكان شاباً في الثامنة عشر من عمره نجا من مسيرة الموت وأصبح فيها بعد فناناً مشهوراً. طُرد اسماعيل شموط من اللد مع عائلته وأخوته وأخواته الثمانية. ويذكر إسماعيل أنه عثر خلال المسيرة على بعض الماء، فهرع يملأ وعاء كان يحمله «فإذا بشاحنة إسرائيلية تقف جانبي ويترجل منها ضابط صهيوني ويصوّب البندقية إلى رأسي ويأمرني بوضع الماء جانباً»[٨]. فما كان أمام اسماعيل إلا أن يطيع الأوامر.

لن ينسى إسماعيل مدى عمره عطش آلاف المواطنين السائرين مجهدين ومنهكين، غير عارفين إلى أين المصير. لقد رأى بعض الناس يمضغون العشب على أمل ان يحصلوا على بعض الرطوبة، وشرب آخرون بول أطفالهم. أما النساء الحوامل فقد وضعن أطفالهن مبكراً وذلك بسبب الإنهاك والاعياء الذي نزل بهن. ولم يبق أي مولود على قيد الحياة. ولم يستطع أحدٌ دفن الموتى لذا غطّوهم بالعشب وتركوهم.

واستطاع إسماعيل لاحقاً أن يحصل على بعض الماء بعيداً عن أنظار الإسرائيليين. وبالرغم من ان المياه كانت قذرة وملوثة فإنه شرب منها وبلّل ثيابه بها. وبينما كان إسماعيل يحاول اللحاق بعائلته، تبعه بعض الناس علهم يحصلون على بضع قطرات من السائل الثمين، وأخذت إحدى النساء تمتص قميصه المبلّل.

ضَمَّت مسيرة الموت العديد من سكان مدينة الرملة، أما أبو حسن فكان عضواً بارزاً في الهيئة التي مَثَّلت الرَّملة في لجنة تعيين الضرائب الحكومية، ولقد إقتحم الإسرائيليون بيته عندما غزوا مدينة الرَّملة وأمروه ان يترك البيت هو وعائلته قائلين لهم: «هذا مدينتنا وهذه بيوتنا، أخرجوا في الحال»:[٩].

ويذكر أبو حسن ان جميع أفراد عائلته لم يتركوا بيتهم بسهوله اذ ان «إبني الأكبر البالغ السادسة عشرة من عمره حاول ان يحمي أمه وجدّته من المعاملة القاسية التي تعرضوا لها من قبل الدخلاء، فكان نصيبه ان أردي قتيلاً». أما باقي أفراد العائلة فقد دفعوهم الى خارج البيت بالبنادق، ولم يُسمح لهم بأخذ أو حمل أي شيء، فسرقوا من ابو

حسن النقود القليلة التي كانت في جيبه. ولم يكن هذا هو الجزء الأسوأ من المأساة إذ أنه «لم يُسمع لنا بإصطحاب جثة إبننا. فإننا لن نعرف أبداً كيف واين دُفن».

بالرغم من أن الوحشية كانت النمط السائد في الرملة، فلقد أظهر بعض الإسرائيليين الشفقة والرحمة. فعندما إقتحمت مجموعة صهيونية منزلاً آخر، عرض الضابط المسؤول النساء العربيات على رجاله. وأخذوا أحداهن إلى غرفة النوم مع جندي اسرائيلي يتكلم العربية المكسّرة، فقال للفتاة: «لا تخافي، أنا يهودي عربي، وسأعاملك كأخت لي!»[١٠] فاغتبطت الشابة وراحت تقبّل يديّ الجندي. فأرسل اليهودي الشرقي الفتاة خارجاً من باب جانبي، واستطاعت فيما بعد الالتحاق بعائلتها.

لم تكن جميع النساء محظوظات في الرملة. تخبرنا «حنان» كما تدعو نفسها، انه عندما إقتحم الصهيونيون بيتهم توسّل أبوها إليهم ان يدعوا عائلته وحالها، إلا أن الضابط هدَّد وتوعد بأن ينتقم للإهانات التي وجهها العرب لليهود، وبعد ان سرقوا البيت، أشار الضابط إلى «حنان» وقال لرجاله «انها لكم، خذوها». وعندما حاول والدها ان يمنع الجنود عن أبنته، أطلقوا عليه النار.

أُخذت «حنان» إلى غرفة النوم وهجم عليها ثلاث جنود، «رموا بي فوق السرير وتعاونوا على تعريتي، فاغمي عليّ قبل ان يعتدوا علي، وعندما إسترجعت وعيي أدركت أنني اغتصبت»*. بعدها اقتادوا الفتاة الى عائلتها فإذا بها تجد ابيها جثة هامدة وأمها محنية فوق جثته تندبه. ثم دفعوا بها هي وأمها بإتجاه الباب، وحذرهما الإسرائيليون بان يلتحقوا بسرعة بالحشود فيما لو أرادتا البقاء على قيد الحياة. حُمِّل سكان الرملة بالعربات. وتركوهم في منتصف الطريق إلى رامالله فترتب عليهم أن يمشوا الأميال اللمتبقية سيراً على أقدامهم.

وجدت «حنان» أن جميع جيرانها لاقوا المصير نفسه كعائلتها. ويذكر سري ناصر ان عائلته أُقتلعت من بيتها في الرملة، على يد جندي اسرائيلي جاء الى باب المنزل واخبر والد سري بان عليهم جميعاً مغادرة البيت: «وإلاّ فأنتم تعلمون ماذا سيحلّ بكم. ان ما حدث في دير ياسين سوف يحلّ بكم»[١٣] وكانت إشارة الصهيوني إلى مجزرة دير ياسين التي ذُبح فيها ٢٥٠ شخصاً من المدنيين العرب لبضعة اشهر خلت كافية لحمل اسرة ناصر والآف العائلات غيرها على الهرب من الرملة.

كانت الهجرة من الرملة، بحسب ما يصف سَري، مضنية وشاقة كتلك التي

---

* هناك دليل اسرائيلي عن الإغتصاب والنهب في الرملة. ففي ٢١ تموز، صرّح وزير الزراعة أهارون سيزلينغ في اجتماع حكومي بما يلي: «قيل انه حصلت أعمال إغتصاب في الرملة. إنني استطيع ان أغفر أعمال الإغتصاب، ولكني لن أغفر أعمالاً أخرى أعتبرها اكثر شناعة»[١١] وأشار بن غوريون في مفكرته هول اللد والرملة بقوله: «يرتفع السؤال المرير بشأن أعمال السرقة والإغتصاب التي حدثت في المدن التي تمّ غزوها»[١٢].

عاشها سكان اللد: «أولاد يحملون أطفالاً، نساء جالسات على الطرقات يبكين وينتظرن أزواجهن وأطفالهن ويُرسلن الأولاد للبحث عن أحدهم». وكما قال عبد الرحيم، فإن سكان الرملة كانوا مذعورين بشكل خاص لأن «اليهود أخذوا يطلقون النار فوق رؤوسهم» كي يتابعوا تحركهم .دون توقف.

أما أبو حسن فلم تنتهِ مآساته بفقدان إبنه البكر، فإنه عاش خلال مسيرة الموت مآساة أشد مرارة، ومما يرويه: «جعلونا نستحثّ الخطى بطلقات البنادق، فسقط الكثير على الطريق، وتوفيت أمي العجوز من شدة الإرهاق، ولم أستطع ان أقدّم لها مدفناً لائقاً، فوضعت الحجارة على جثتها كي أحميها من الحيوانات المفترسة».

غير ان جميع الإسرائيليين لم يحبّذوا الطريقة التي عُومل بها المدنيون العرب، فكما يذكر رابين: «رفض البعض ان يشارك في عملية الإخلاء». كان الكثير من الجنود المنتمين إلى حركات الشاب حيث تعلموا «القيم التي تنادي بالأخوة العالمية والنزعة الأنسانية» وهي قيم أمروا الآن بانتهاكها. وجدت القيادة الإسرائيلية العليا أنه من الضروري تلقين الرجال «دعاية طويلة الأمد» لكي يتمكنوا من تبرير ما أسماه رابين «عملاً قاسياً ومتوحشاً».

بالنسبة الى المدنيين العرب من اللد والرملة، والبالغ عددهم ٦٠ الفاً، فقد وصل معظمهم إلى مخيمات اللاجئين بالقرب من رام الله في المنطقة التي تقع تحت سيطرة الجيش العربي الأردني. وفي الثاني من شهر آب قام بزيارة لهم الكونت فولك برنادوت، الوسيط الدولي الذي اوفدته هيئة الأمم المتحدة لحلّ النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وكان برنادوت قد قام بعمل إنساني قيِّم في نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمساعدة اليهود واللاجئين الأوروبيين الآخرين الذين نجوا من معسكرات الإعتقال النازية. لكنه لم يكن مُعداً لما رآه حين تدفق آلاف العرب المدنيين واحاطوا بسيارته. وكتب برنادوت معلقاً: «لقد تعرفت على كثير من مخيمات اللاجئين، إلا أني لم أر أبداً وجوهاً شاحبة كتلك التي إلتقتها عيناي هنا في رام الله»[١٥] صرخ اللاجئون بأنهم يريدون الرجوع إلى بيوتهم. كان واضحاً أنهم يعيشون في محنة ويعانون عذابات كبيرة. وأشار برنادوت أنه «كان هناك العديد من الوجوه المخيفة في ذلك الخضم من البشر المعذبين».

وأبلغ الوسيط السويدي لاحقاً دبلوماسياً أميركياً ان حالة اللاجئين العرب من كل أنحاء فلسطين مريعة إذ انهم «من دون طعام ولا ثياب ولا مأوى»[١٦] وبالنسبة لممتلكات اللاجئين العرب فقال برنادوت أنها صودرت جميعها من قبل اليهود. ولقد رأى خلال زيارة له إلى اللد والرملة الجنودَ الإسرائيليين «ينظمون ويشرفون على نقلَ محتويات بيوت العرب».

وبعد زيارته لمخيمات اللاجئين في رام الله، تناول برنادوت طعام الغذاء مع عارف العارف، الحاكم الإداري لمنطقه رام الله، حيث أخبره العارف قصة النزوح من

اللد والرملة، فروى له كيف أطلق الرصاص على الناس، وكيف قضى الكثير من شدة العطش أو من ضربة شمس وكذلك كيف عمد الجيش الإسرائيلي إلى سلب الناس من كل ما امتلكوه. تنبأ العارف محذراً أنه في حال لم ينل الشعب العربي الفلسطيني العدالة فإنهم «سوف يربّون أولادهم لأجيال على متابعة الحرب والعداء ضد اليهود».

وكما يعرف العالم بأجمعه، فان الشعب الفلسطيني لم ينل العدالة المطلوبة، ولا تزال نبوءة عارف العارف تعذبنا حتى يومنا هذا. لقد سعى الكثير من الناجين من مسيرة الموت التي انطلقت من اللد والرملة وراء الإنتقام من معذبيهم. وأنهى جورج، طالب الطب الشاب دراسته، لكنه ردَّ لاحقاً وعينياً على الإرهاب الذي عانى منه شعبه. فقد خطط الدكتور جورج حبش لبعض من أشهر العمليات التي نفذتها منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها خطف العديد من الطائرات.

سرعان ما إنتشرت أخبار ما حدث في اللد والرملة في اعقاب طرد السكان العرب. وزار المنطقة فريق من الصليب الأحمر وأعد تقريراً مفّصلاً حصلت عليه الحكومات المهتمة. فعلم الأميركيون من الصليب الأحمر «انه عندما سيطر اليهود على الرملة أجبروا السكان العرب على إخلاء المدينة بإستثناء المسيحيين سُمِحَ لهم بالبقاء»[١٧]. (كان الإسرائيليون في بعض الأحيان أكثر تساهلاً مع اللمسيحيين).

وإعترض بعض أعضاء الحكومة الاسرائيلية على طرد مثل هذا العدد الكبير من المدنيين من منطقة اللد والرملة، ولكن معظمهم وافق على سياسة إزاحة العرب من المناطق المستولى عليها حديثاً. ومن الراجح ان عزراً دانين، مستشار الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية، عكس مشاعر معظم موظفي الحكومة وذلك عندما كتب في ١٦ آب ما يلي:

> إذا كانت القيادة العليا تعتقد ان اهدافها سوف تتحقق بسرعة اكثر بواسطة التدمير والقتل والعذاب البشري، فإني لن أقف ساعتئذٍ في طريقها. وما لم نعجّل في ذلك، سيعمل اعداؤنا على القيام بالشيء نفسه ضدّنا فلو سُمِح لسكّان اللد والرملة بالبقاء، وكان علينا أن نعتني بهم بطريقة إنسانية، لكان سيطر الجيش العربي على تل أبيب. إنه من الافضل للطرفين ان يحصل إنفصال تام. لهذا فإني سأفعل المستحيل لتخفيض عدد هذه الأقلية [العربية]»[١٨].

وكان بن غورويين يستشير دانين في أغلب الأحيان، فيما يختص بالشؤون العربية. وتوضح رسالة دانين أنه وزملاءه علموا وقبلوا بالأساليب التي استخدمت لطرد العرب من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في اللد والرملة وفي كل مكان آخر. ليس هناك من أدلة تشير إلى ان بن غوريون قد أمر بالقتل والإغتصاب أو النهب، ولكنه كان بالطبع معني بهذه الإعمال إذا أنها زعزعت المعنويات والنظام. ولكن رئيس الوزراء وكذلك جميع اعضاء حكومته اعتقدوا بأن على الجيش ان يعمل كل ما هو ضروري لطرد العرب والتأكد من بقائهم خارج الأراضي الاسرائيلية.

تناول الصحفي الاسرائيلي بني موريس في مقال له، موضوع اللد والرملة، وإعتمد في كتابة المقال على السجلات العسكرية الإسرائيلية. غير أنه يوجد أدلة على عدم مصداقية هذه الملفات بالنسبة لطرد المدنيين العرب من اللد والرملة ومناطق أخرى.*. يشير موريس الى ان سكان اللد والرملة، «كانوا متحمسين لمغادرة المنطقة الواقعة تحت الحكم الإسرائيلي كتحمس الإسرائيليين لرؤيتهم يغادرونها»[١٩].

نظراً للسلوك الوحشي الذي سلكه الصهيونيون منذ اللحظة الأولى التي دخلوا بها إلى اللد، فإنه ليس من المفاجىء ان يخاف معظم الفلسطينيين من مغبّة البقاء تحت الحكم الإسرائيلي. ولكن رابين يوضح بأن «سكان اللد لم يتركوا طوعاً وبملء ارادتهم». فلو عامل جيش الدفاع أهالي اللد بإنسانية لفضلوا البقاء في بيوتهم، لكن السياسة الإسرائيلية هدفت الى «الانفصال التام».

يذكر موريس أن التقديرات العربية التي تشير إلى سقوط ٣٣٥ مدنياً خلال النزوح من اللد والرملة، مُبَالَغٌ بها. أما في الواقع فإن هذا الرقم (٣٣٥)، متحفظ جداً، إذ ان الآلاف من الأطفال والمرضى والعجز قد أجبروا على المشي طوال النهار تحت حرارة شمس الصيف، تنطلق وراءَهم «طلقات التحذير» من قبل الإسرائيليين.

إن شهادة رابين حول الفظاظة الإسرائيلية خلال مسيرة الموت، يدعمها ويؤيّدها عزرا دانين الذي أوضح حصول «تدمير وقتل وتعذيب انساني» في اللد والرملة. ومن المؤكد انه قُتل الكثير عندما شقت كتيبة الكوماندوس «٨٩» الثامنة. طريقها إلى اللد. (وقد اضحى افراد هذه الكتيبة لاحقاً «جزاري قرية الدوايمة). ويعترف موريس أن مئات من المدنيين قد قتلوا في اللد بالرصاص خلال «انتفاضة» قاموا بها، وعقب استسلامهم. ويشير أيضاً إلى قتل المُحتجزين «في غمرة الفوضى» داخل الجامع والكنيسة، رمياً بالرصاص. وتبدو التقديرات القريبة بأنه قد ذُبح ٤٠٠ مدنياً خلال عملية إحتلال المدينة دقيقة للغاية.

كذلك فقد توفي مئات عدة في مخيمات اللاجئين في رام الله بعد النزوح بوقت قصير. أشار تقرير أميركي ان معدل الوفاة في المخيم كان «بلا شك مرتفع بين الأولاد

---

* أرسل جيش الدفاع الإسرائيلي، على سبيل المثال، وعقب عدة شهور على الطرد من اللد والرملة، إلى مكتب الخارجية الإسرائيلية، ترجمات عبرية لكراريس عدة كانت قد وُزعت على أهالي المدينتين. حصل مكتب الخارجية على النسخة الأصلية في اللغة العربية، وشكى إلى رئيس الأركان بأن الترجمات التي قُدّمت للدبلوماسيين «غير دقيقة»[٢٠] لقد بدا ان الجيش لم يشأ الإحتفاظ بنسخات دقيقة للكراريس ضمن الملفات الحكومية لأنها تضمنت تهديدات وحشية ضدّ المدنيين العرب. أعلم مكتب الخارجية، رئيس الأركان بأنهم يرغبون بالحصول في المستقبل على تقارير أكثر دقة، وإذا كان هذا غير ممكن فإنهم سيرسلون عزراً دانين إلى مركز قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي للتحقق شخصياً من طريقة معاملة المدنيين العرب في المدن المحتلة. ربما لم يثق مكتب الخارجية الإسرائيلية بدقة التقارير الواردة من جيش الدفاع الإسرائيلي، فيما يتعلق بمعاملة المدنيين العرب، لذا ليس هناك من داعٍ لتصديقها من قبل أي شخص آخر.

وذلك بسبب سوء التغذية والإسهال»[21]. وعلى العموم، توفي ألف عربي مدني خلال وفور انتهاء عملية النزوح القسري من اللد والرملة. ولقد لحقت بهم اعداد كبيرة من الاصابات والضحايا في المناطق الأخرى من فلسطين خلال الحقبة الاخيرة من الحرب.

حصل طرد الأهلين من اللد والرملة خلال «حرب الأيام العشرة» وبين الهدنة الأولى والثانية. ولم يفعل فرض الهدنة سوى القليل للتخفيف من معاناة المدنيين العرب الذين إستمر طردهم من بيوتهم بينما كان الدبلوماسيون يناقشون مستقبل بلادهم.

الفصل التاسع

الهدنة المضطربة

«طوبى لصانعي السلام. لأنهم ابناء الله يُدعون»
انجيل متّى ٥ : ٧

مساء السابع عشر من تموز، وصل أحد الغرباء إلى قرية جبع غير البعيدة عن مدينة حيفا، حاملاً معه رسالة إلى وجهاء القرية. وبدا القلق جليّاً على وجوههم حالما علموا بان محمود الماضي هو الرسول. كان محمود الماضي محامياً ومالكاً لمزرعة وغالباً ما لعب دور الوسيط مع اليهود، ولم يكن يحظى بثقة الغالبية من القرويين العرب. ومن ناحية ثانية، كانت الغالبية من سكان جبع تعتقد بفائدة الحوار مع اليهود وخاصة في زمن الحرب. لكنهم سرعان ما أيقنوا ان لا مصلحة للإسرائيليين في الحوار. لقد طلب اليهود في الرسالة الى وجهاء جبع وكذلك إلى وجهاء قريتين مجاورتين هما عين غزال وإجزم ان يجتمعوا مع المسؤولين الإسرائيليين عند الساعة التاسعة صباحاً من يوم ١٩ تموز. وذلك لترتيب أمر استسلام القرى الثلاثة قبل أن يسري مفعول الهدنة الثانية والشاملة كافة انحاء البلاد، مع نهاية ذلك النهار.

إرتفع منذ بداية الحرب، عدد سكان تلك القرى الثلاث وذلك مع تدفق اللاجئين إليها، خاصة النازحين عن حيفا، وقد تخطّى عددهم الثمانية آلاف وهم يعيشون في منطقة السيطرة اليهودية. لم يكن في نية الإسرائيليين السماح لمثل هذا العدد من العرب بالبقاء في هذه المنطقة الإستراتيجية، القريبة من الطريق الرئيسي والحيوي الذي يربط حيفا بتل أبيب. قاتل القرويون، خلال «حرب الأيام العشرة»، القوافل الاسرائيلية واستطاعوا تدمير شاحنات محملة بإمدادات ثمينة قادمة من مرفأ حيفا إلى العاصمة اليهودية.

في ساعات الصباح الباكر اتخذ شيوخ القرى الثلاثة، قرارهم كالآتي: «سوف ندافع عن قرانا حتى تصبح الهدنة سارية المفعول عند الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم». هكذا ردّوا على الاسرائيليين. فوافقوا على عقد اجتماع عند الساعة الرابعة بعد الظهر، أي قبل ساعة من بدء الهدنة الشاملة، عوضاً عن موعد الساعة التاسعة الذي طالب به اعداؤهم الإسرائيليون. ولكن الإسرائيليين لم يكونوا في وارد تقديم أي

تنازلات او عقد تسويات. ولن يقبلوا بأقل من إستسلام كامل، بغض النظر عن أي إتفاق هدنة.

وعند الساعة التاسعة صباحاً، شنّ الإسرائيليون هجوماً ضد القرى الثلاث. وبالرغم من إستخدامهم للدبابات والطائرات، فلقد قاوم القرويون بضراوة. وصعَّد الإسرائيليون من هجومهم متجاهلين تماماً مرور الساعة الخامسة، الموعد المحدد لوقف إطلاق النار، واستمرت هجماتهم على مدى أسبوع. فأوقعوا خلاله خسائر جسيمة خاصة من جراء القصف الجوي إذ لم يملك العرب دفاعات جويّة. لقد استخدموا مختلف انواع القنابل وأعادوا قصف القرى بعد كل غارة جويّة. وتذكر يوسف ابو محمود من قرية الغزال في وقت لاحق ما يلي: «اوقعت غارات الطائرات حوالي ٣٠ قتيلاً و٣٥ جريحاً من ابناء قريتنا». ووقعت عدة اصابات في بلدات اخرى. ولكن العرب رفضوا طيلة ايام عديدة الاستسلام أو الهرب من بيوتهم.

بعد ظهر ٢١ تموز، تلقى سكان جَبَع رسالة اخرى من محمود الماضي، يدّعي فيها أنه تسلم رسالة من الصليب الأحمر، يعربون فيها عن رغبتهم ورغبة اليهود بالمجيء إلى البلدة عند الساعة الثامنة عشرة لسحب الجثث وذلك بعد لقاء في وادي عارة وافق شيوخ القرية على الإجتماع في وادي عارة، وإقترحوا حمل علم أبيض في طريقهم إلى المكان. ولكن سرعان ما إتضح ان طلب اللقاء لم يكن سوى مؤامرة لتحويل أنظار القرويين عن الدفاع عن قراهم. ومع حلول الليل أصبحت القرى الثلاث تحت رحمة القصف وتبع ذلك هجوم بري بالدبابات وبالمشاة. وأخذت مكبرات الصوت تردد في جبع محذّرة المواطنين والاهالي: «استسلموا وإلا سندمر القرية بأكملها».

لم يستطع القرويون الصمود طويلاً أمام الهجوم الاسرائيلي، ففي يوم السبت الموافق ٢٤ تموز، بدأ الأهالي بالهرب. ويقول حاشد ـ حاج صالح، أحد شيوخ قرية إجزم أن «الطائرات أطلقت النار على النساء والأطفال خلال ترحيلهم من القرية». ويروي بعض الناجين من المجزرة ان الإسرائيليين اطلقوا نيران الرشاشات على المدنيين الهاربين ولم ينسوا سلب كل ما وقعت عليهم أيديهم من أموال وماشية وأشياء أخرى ثمينة. ولقد عمد الإسرائيليون بعد طرد القرويين إلى نسف معظم بيوتهم موصدين الابواب نهائياً أمام عودتهم.

بما أن الهجوم الإسرائيلي ضد القرى الثلاث وقع بعد سريان مفعول الهدنة الثانية، فقد تعاطت لجنة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة مع الشكاوى والاتهامات العربية ضد الهجمات الاسرائيلية على هذا الأساس. لكن حكومة تل أبيب زَعَمت بالرغم من إعترافها بوقوع الهجوم، بأنها قامت «بأعمال بوليسية» ضد الخارجين على القانون وقطاع الطرق، داخل الأراضي الإسرائيلية التي قد أخليت تماماً ومنذ زمن بعيد من قبل المدنيين العرب.

لم يأخذ مراقبو الهدنة بعين الإعتبار التبريرات الإسرائيلية، وقد أظهرت تحقيقاتهم أن الهجوم على القرى الثلاث وقع بالرغم من محاولات الأهالي إجراء حوار مع الجيش الإسرائيلي في بداية الهدنة الثانية. مهما يكن من أمر، فقد أجبر اكثر من ٨ آلاف شخص على النزوح من قراهم من قبل الجيش الإسرائيلي الذي قام بحملة تدمير منظمة لعين غزال وجبع. لذا لم تجد الأمم المتحدة أي مبرر لهذه الأعمال الإسرائيلية طالما ان العرب لم يخرقوا الهدنة. وأصبح واضحاً ان السبب الوحيد للهجوم هو طرد ٨ آلاف عربي من المناطق الإسرائيلية. وقد طلب الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة، من حكومة تل أبيب السماح للأهالي بالعودة إلى قراهم لكن طلبه قوبل بالرفض[1].

لم يكن حظّ القرى الواقعة على الطريق بين حيفا وتل أبيب أوفر من حظّ القرى الثلاث المذكورة. فقد قام الجيش الإسرائيلي بطرد الأهالي من معظم هذه القرى في أوائل ربيع ١٩٤٨. وقد أظهرت قرى عين غزال وجَبع وإجزم مقاومة شرسة لم تظهرها تلك القرى. ويروي جوزف أرغمان، أحد سكان كيبوتز سادوت يام الواقع في المنطقة المذكورة، كيف تمّ ترحيل الفلسطينيين، فينكر ما أعلنته الحكومة الإسرائيلية عن معارك دارت بين الإسرائيليين من جهة والجيش العراقي والجيوش العربية في المنطقة من جهة أخرى. فبالنسبة له دارت المعارك بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف السيطرة على المنطقة. وحسب أقوال أرغمان، ترك الكثير من الأهالي ممتلكاتهم في قرية قيسارية (جنوبي مدينة حيفا) من شدة خوفهم وذلك بعد ان وصلتهم أخبار سقوط حيفا. أما الذين مكثوا فقد تعرضوا لأعمال إرهابية من قبل الهاغانا. فبهدف تخويف السكان ودفعهم نحو النزوح، كان أرغمان وأصدقاؤه من «الكيبو تزيين» يطلقون النار على القرية خلال الليل زارعين الرعب بين السكان ومدّمرين ما أمكن تدميره. وقد شكل تحطيم الهلال الموضوع على قبة مسجد القرية، «نذير شؤم بالنسبة للعرب، فدفع الكثير منهم إلى ترك القرية ما عدا بعض المعاندين الذين رفضوا النزوح»[2].

عمد أرغمان وأصدقاؤه من الحراس المتطوعين إمعاناً في الترهيب على دخول القرية والجلوس في المقهى ثم راحوا يعرضون اسلحتهم على الملأ، وكان العرب يقدمون لهم القهوة مجاناً وذلك تبعاً لاحترامهم للضيف. وخلال نقاش إحتدم بين العرب واليهود، أشار العرب إلى مقتل بعض الإسرائيليين خلال الاشتبكات التي وقعت مؤخراً، فراح الكيبوتزيون يتبجحون بقولهم «مقابل كل قتيل يهودي، سوف نقتل ألف عربي». ففهم اهالي قيسارية مضمون الرسالة ـ الإنذار وعمد ما تبقى منهم الى الهرب.

وفي قرية أخرى، يقول أرغمان، إن «الأهالي بدأوا بالنزوح حال وصول قوات الهاغانا ومباشرتها بهدم سقوف المنازل القرميدية. هكذا بدأت القرى الواقعة على الطريق ما بين تل أبيب وحيفا، تفرغ تدريجياً من سكانها. ويضيف أرغمان أنه «لتسهيل ترحيل السكان، رأيت بأم عيني جماعات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ينظمون عمليّات نزوح الأهالي، الذين تجمعوا في قرية الفُريديس وذلك بالإتفاق مع قيادة الهاغانا»[3].

يوجد مستندات وثائقية في الصليب الأحمر تؤكد رواية أرغمان حول كيفية ترحيل السكان المدنيين الفلسطينيين من المنطقة الساحلية. ففي ١٤ حزيران من سنة ١٩٤٨، وخلال فترة الهدنة الأولى، أبلغت السلطات العربية في الضفة الغربية إلى الصليب الأحمر عن وجود عدد كبير من الشيوخ والنساء والأطفال من سكان الساحل «محتجزين لدى السلطات العسكرية الإسرائيلية»[٤] (كما سنرى لاحقاً، كانت لدى السلطات الإسرائيلية عادة متبعة خلال هذه الفترة من الحرب، تقضي بالقبض على الرجال اللائقين بدنياً، حتى ولو لم يكونوا مسلحين، وإرسالهم الى معسكرات الاعتقال أو إستخدامهم في اعمال السخرة) وطلبت السلطات العربية في الضفة الغربية من الصليب الأحمر التدخل للإفراج عن النساء والأطفال والمسنين، فردَّ الإسرائيليون بأنهم سيطلقون سراح ألف شخص من النساء والاطفال والشيوخ يوم ١٨ حزيران، ١٩٤٨.

سبب هذا العدد الجديد من اللاجئين، إرباكاً شديداً لقادة الضفة الغربية، إذ كانت جميع مدن الضفة مكتظة باللاجئين، فمدينة نابلس، مثلاً، كانت تحوي سلفاً ٣٠ ألف نسمة، وتعاني من نقص في المواد الغذائية والمياه والمساكن. وإستقر الرأي اخيراً على توزيع هذه الدفعة الجديدة من اللاجئين البالغ عددهم الف نسمة على مختلف المدن في الضفة الغربية.

بدأت عملية نقل اللاجئين عند الساعة العاشرة صباحاً في ١٨ حزيران فترك الضفة الغربية حوالي ٤٠ سيارة اوتوبيس و ٣٥ حافلة وإتجهت لنقل المدنيين الذين أطلق سراحهم. إلتقى الموكب خلال عبوره المنطقة المحرمة، موظفين إسرائيليين والدكتور غوري ممثل الصليب الأحمر الذي أذهله المنظر فترك أبلغ الأكثر في نفوس مسؤولي الصليب الأحمر. ويلحظ التقرير الرسمي ما يلي: «كان منظراً مؤثراً ان ترى النساء يحملن الصرر على رؤوسهن بينما يحملن على أيديهم اثنين أو ثلاثة أطفال». لم يكن من السهل تحميل هذه الأعداد البشرية المذعورة في الباصات، وهذا ما دفع بموظفي الصليب الأحمر ان يتصرفوا كرجال شرطة. وأستقبل الموكب بالهتافات حال وصوله إلى طولكرم في الضفة الغربية.

بذل الإسرائيليون قصارى جهدهم مجدداً، خلال مرحلة الهدنة الثانية التي بدأت في ١٩ تموز، وذلك لطرد الفلسطينيين، فلم يتوانوا عن إستخدام مختلف الوسائل الوحشية لتنفيذ مآربهم. تحدَّث حول الموضوع، في ١٧ آب، الدكتور بول مون ممثل الكونت برنادوت، مع وزير الخارجية الإسرائيلية شاريت، فنبّهه إلى مغبة ممارسات السلطات العسكرية الإسرائيلية التي لم تنفك عن «هدم القرى العربية التي تقع تحت سيطرتها». وفي «بعض الأحيان كانت الدبابات الإسرائيلية تحاصر قرى عربية حيث يعيش الأهالي بسلام، وتجمع الشبان القادرين على حمل السلاح وتأخذهم الى معسكرات الاعتقال»[٥] حَذَّر الدكتور مون شاريت من ردات الفعل السلبية لمثل هذه

الأعمال التي «قد تترك إنطباعات سيئة عند الرأي العام، إذا عُرف ان القصد منها جعل عودة المواطنين العرب أكثر صعوبة».

شكلت عودة اللاّجئين العرب إحدى أهم اهتمامات الكونت برنادوت وفريق عمل الأمم المتحدة. لكن كل محاولات الدبلوماسي الاسوجي وجهوده الرامية لتسهيل عودة الفلسطينيين الى قراهم إصطدمت بمعارضة شرسة من جانب القادة الإسرائيليين. ففي ٤ نيسان، أبلغ بن غوريون وفداً من حزبه (الماباي) بما يلي: «إننا سندخل القرى الشاغرة نستوطنها»[٦].

كان جوزف ڤايتز، مدير قسم الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، أحد أكبر المتصلبين والمدافعين عن عملية طرد الفلسطينيين. ففي ١٨ أيار، سأل ڤايتز موشي شرتوك (شاريت)، وزير الخارجية الإسرائيلية: «هل بإستطاعتنا عمل أي شيء لتحويل الهجرة العربية من البلاد، الى واقع لا يمكنهم من العودة بتاتاً؟»[٧]. وقد دوّن ڤايتز في مذكراته ان شاريت «بارك أي خطوة في هذا المجال. وكان رأيه أنه يجب علينا العمل بشكل يحوّل الهجرة العربية إلى أمر واقع». ثم إتخذ الإسرائيليون مجموعة إجراءات على مدى عدة أشهر، جعلت من عودة العرب الذين هربوا او طُردوا ضرباً من المحال.

عقدت مجموعة من الوزراء الإسرائيليين ومن بينهم بن غوريون، في ١ حزيران، أول إجتماع وتلاه إجتماعات لاحقة، تم خلالها البحث في السُبُل الكفيلة بمنع العرب من العودة الى أراضيهم. وأوضح بن غوريون أنه يجب إستخدام السُبل العسكرية لمنع الفلسطينيين من العودة الى منازلهم وأعمالهم وأراضيهم، وقال ان «على القياديين العسكريين إعطاء الأوامر بهذا الشأن»[٨].

في حوالي ذلك الوقت، ألف ڤايتز بمبادرة منه ومن عزرا دانين، مستشار بن غوريون للشؤون العربية، والياس ساسون، مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، لجنة إنتقال شبيهة في اهدافها بتلك التي خدم فيها ڤايتز سنة ١٩٣٨. ورفعت اللجنة في ٦ حزيران، إلى بن غوريون، تقريراً من ٣ صفحات، تعرض فيه الخطوط العريضة لكيفية تشجيع وتعزيز الهجرة الفلسطينية ومن ثم استخدام أحسن الوسائل لمنعهم من الرجوع. وكان «تدمير القرى» احد المقترحات وكذلك «توطين اليهود في بعض القرى والمدن بحيث لا يكون هناك أي فراغ»[٩]. وهكذا تم تدمير المدن الفقيرة، أما الباقية فقد إستوطنها المهاجرون اليهود. كذلك إقترحت اللجنة القيام بأعمال دعائية ضد العودة.

في ١٠ حزيران، بثّت إذاعة صوت إسرائيل خبراً عن طلب تقدّمت به مجموعة من العرب للعودة الى منازلهم في إسرائيل، لكن حكومة تل أبيب أجابت «بأننا لا نستطيع النظر بعودة اللاجئين طالما أن حالة الحرب لم تنته بعد»[١٠]. في الوقت ذاته كانت إذاعة صوت إسرائيل تبث إنذارات باللغة العربية، إلى جميع النازحين تعلمهم فيها ان

عودتهم ليست مستحبّة، أما الذين لم يتلقوا الرسالة فلن يكون في إستقبالهم سوى الألغام والأسلاك الشائكة والأشراك والكلاب البوليسية، وكثير منهم سيلاقون حتفهم خلال محاولتهم العودة. وكتب موشيه شاريت رسالة بتاريخ ١٥ حزيران، عبَّر فيها بأحسن ما يمكن عن موقف القياديين الصهيونيين حيال اللاجئين الفلسطينيين، فقال: «أن إقتلاع جميع السكان العرب شكل الحدث الأكثر إثارة في تاريخ فلسطين الحديث ـ كان في إحد جوانبه أكثر إثارة من خلق الدولة اليهودية»[١١]. وكان يعتقد أن عودة كثيفة للاجئين العرب غير واردة وان «العودة إلى الأوضاع السائدة من قبل امر لا يمكن تصوره. فالفرص التي وفرتها الأوضاع الحالية لحل دائم وجذري لمعظم المشاكل المُغيظة للدولة اليهودية، يجب ألا تُترك».

وأكد بن غوريون، في اليوم الثاني (١٦ حزيران)، خلال إنعقاد مجلس الوزراء، رفضه لعودة اللاجئين العرب ووافقه شاريت في ذلك: «لن يعودوا أبداً. هذه هي سياستنا، لن يعودوا»[١٢]. لكن موقف الجناح اليساري لحزب مابام، المتحالف مع حزب بن غوريون، جاء مغايراً في قضية العودة، أعلن هذا الموقف في تقرير للحزب نُشِرَ مؤخراً، وجاء فيه: «ان سياستنا تجاه العرب خلال الحرب تناهض الإتجاه لدفع العرب إلى النزوح خارج أراضي الدولة اليهودية»[١٣]. «وتعارض هدم مناطق السكن العربية حيث لا يوجد أي ضرورة عسكرية». (أوضح المابام لاحقاً، «خجله من الممارسات اللا أخلاقية تجاه العرب من سلب وتهديم قرى دون ان يكون هناك ضرورة عسكرية لذلك») ـ أمام هذا الموقت المعارض من جانب المابام وكذلك مراعاة للعلاقة مع الأميركيين، قررت الحكومة الإسرائيلية عدم إصدار تصريحات علنية تعارض عودة اللاجئين.

وهكذا عندما سأل الكونت برنادوت شاريت خلال لقائهما في ١٧ حزيران، «كيف ستكون سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الـ ٣٠٠ الف عربي الذين تركوا الأراضي اليهودية؟» و«هل سيسمح للعرب بالعودة بعد إنتهاء الحرب؟» و«هل سيحافظ على حقوق مليكتهم؟»[١٤] ـ لم يجد شاريت لهذه الأسئلة سوى الجواب التالي: «لا مجال لمناقشة هذا السؤال طالما أن الحرب لم تنته بعد». واضاف قائلاً: «سوف نحافظ على حقوق الملكية». هذا مع العلم بان شاريت كان قد شجع سياسة إسرائيل في هدم الممتلكات والاشغال والمصالح العربية.

لم يكن برنادوت راضياً عن الموقف الإسرائيلي تجاه مسألة اللاجئين وكذلك الاميركيون. ففي رأي القنصل الأميركي العام في إسرائيل، جيمس ماك دونالد، «طالما أن مسألة اللاجئين العرب لا تثير سوى قدر قليل من إهتمامات الرأي العام في إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية غير مدركة لأبعاد ومضاعفات هذه القضية». وفي ٢٧ حزيران، أوضع ماك دونالد أن وزير الخارجية الإسرائيلية شاريت أعلن مؤخراً أنه لا مجال لعودة اللاجئين طالما أن هناك «سياسة استيطان شاملة»[١٥]. وكان شاريت قد

صرَّح ايضاً أنه «ليس بإستطاعة العرب العودة الا كمواطنين كاملين في الدولة اليهودية ومعترفين بسلطتها وسيادتها». وقد بدا جلياً أن الإسرائيليين كانوا غير مستعدين ابداً لقبول عودة اللاجئين العرب في ظل كافة الظروف.

وجد القائم بالأعمال الأميركي في مصر نفسه معنياً بالنتائج المحتملة في حال أصرت إسرائيل على عدم السماح للاجئين بالعودة، فحذّر من آن ذلك «سيؤكد وجهة النظر العربية القائلة بعدم وجود أي سلام أو أمان للعرب إذا ما سُمع بقيام دولة يهودية، وإن مطالبة الصهيونية بصداقة العرب ليس لها أي أساس»[١٦]. ثم أضاف أن موقف إسرائيل سيثبت رأي العرب بالنوايا الحقيقية لليهود ورغبتهم في مصادرة الأملاك والمؤسسات التجارية العربية في إسرائيل بهدف إعطائها إلى المهاجرين اليهود». كانت هذه المشاعر والآراء منتشرة لدى الرأي العام والقياديين العرب في كافة البلدان العربية. وكانت وجهة النظر العربية صائبة حول الموقف الإسرائيلي. إذ ترك اللاجئون وراءهم أملاكاً ضخمة ـ كان العرب يملكون قبل الحرب حوالي ٥٠٪ من بساتين الحمضيات و٩٠٪ من كروم الزيتون في الأراضي الإسرائيلية، وكذلك ١٠ آلاف متجر ودكان وأمكنة تجارية أخرى. إذاً، لم تكن خطة الصهيونيين بجلب الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود، لتتم دون الإستيلاء على الممتلكات العربية. واكثر من هذا، فقد تمكن الإسرائيليون من حلّ مشكلة وجود أقلية عربية بطردهم من أراضي الدولة اليهودية (نصف عدد السكان) التي أقرها مشروع تقسيم الأمم المتحدة. ومن الواضح ان وجود الدولة اليهودية كان مهدداً طالما أن هناك اعداداً وافرة من السكان العرب. وقد تمكن الإسرائيليون من حلّ هذه المشكلة بالطرد، مستغلين بذلك ظروف الحرب الملائمة. وهكذا لم يبقَ أي إحتمال لعودة اللاجئين في الوقت الذي كان الإسرائيليون مستمرين بطرد ما تبقى من السكان العرب في إسرائيل.

كانت الدول العربية تريد عودة اللاجئين. ولدى القبول بالهدنة الثانية، طالب عزّام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم. وفي ٢٤ تموز، جدّد عزام باشا طلبه بإعادة الفلسطينيين، وذلك خلال لقائه مع الكونت برنادوت، محذراً بأن الفلسطينيين سيتحولون إلى متطرفين في حال بقائهم في مخيمات اللاجئين. وشدَّد عزام باشا خلال هذا اللقاء على الناحية الإنسانية، وسأل برنادوت ان يتعهد ويعمل على إعادة اللاجئين وخاصة أولئك الذين هربوا من حيفا ويافا. ووافق برنادوت على تقديم المساعدة متعهداً ان يكرس نفسه لهذه المهمة.

في ٢٦ تموز، وخلال لقاء بين برنادوت وشاريت، سأل وسيط الأمم المتحدة، وزير الخارجية عن إستعداد الحكومة الإسرائيلية للسماح بعودة الفلسطينيين العرب، فجاء جواب شاريت قاطعاً: «ان الحكومة اليهودية لا تسمح في ظل الظروف الراهنة أو أي ظروف أخرى، بعودة العرب الذين هربوا أو طردوا من ديارهم»[١٧]. بالرغم من الجواب السلبي الذي تلقاه من شاريت، بعث برنادوت بطلب رسمي إلى وزير الخارجية

الإسرائيلية، بلتمس فيه «السماح لعدد من اللاجئين بالعودة الى بيوتهم، وخاصة في حيفا ويافا، وذلك بعد مشاورات مع وسيط الأمم المتحدة، وقبل ١٥ آب»[١٨]. وأكد برنادوت للإسرائيليين بأن «الخطر على سلامة وأمن إسرائيل سيكون طفيفاً طالما أن المفاضلة ستكون بين الرجال القادرين على حمل السلاح والآخرين».

أراد برنادوت من إقتراحه إقناع الإسرائيليين بقبول عودة عدد محدود من العرب وإعادة توطينهم، وفي حال نجاح هذه العملية فإن إحتمال عودة الباقين سيكون كبيراً. وقد خفف إستبعاد العنصر الشاب من حدة الحجّة الإسرائيلية حول أمن الدولة وسلامتها. وإقتصر طلب برنادوت في مرحلة أولى خلال لقائه مع شاريت على عودة النساء والأطفال من أهالي حيفا ويافا. وتركت مسألة عودة الشباب لنقاشها كحالة انسانية وذلك حالما يتم توطين الأوائل وخلال مباحثاته مع شاريت في تل ابيب أبدى وزير الخارجية الاسرائيلي موقفاً ليّناً بعض الشيء بالنسبة لعودة العرب إلى حيفا. وهكذا إستخدم برنادوت في رسالته إلى شاريت المقترحات التي كان قد تقدم بها عزام باشا بخصوص إعادة توطين أهالي حيفا ويافا، كمرحلة أولى.

أبدت حكومة الولايات المتحدة قلقها بشأن النوايا الحقيقية للإسرائيليين بخصوص مسألة إعادة التوطين. فبعد أن قامت المفوضية الاميركية في تل ابيب بإجراء تحقيقات في هذا الشأن، تلقت مذكرة من وزير الخارجية الإسرائيلي حول الموضوع. كانت هذه الوثيقة واحدة من أوائل المؤشرات حول التفسير الرسمي الإسرائيلي لأسباب النزوح العربي.

> «فالاتهام الموجّه إلى السلطات الاسرائيلية بانها هي التي ارغمت العرب بالقوة على النزوح هو اتهام خاطىء كلياً. وعلى العكس من ذلك، فقد جرى استخدام كافة الوسائل الممكنة لمنع هذا النزوح الذي جاء كنتيجة مباشرة لحماقة الدول العربية في تنظيم وشنّ حرب عدوانية ضد إسرائيل. فالدافع الذي حفز السكان العرب المدنيين إلى الهجرة من مناطق القتال، لئلا يتورّط هؤلاء في الاشتباكات الدائرة، لقي تشجيعاً متعمداً من جانب الزعماء العرب لغايات وبواعث سياسية. ولم يرغب [الزعماء العرب] في رؤية السكان العرب يتابعون حياتهم السلمية في المناطق اليهودية، وارادوا استغلال النزوح كسلاح دعائي في البلدان العربية المجاورة وفي العالم الخارجي»[١٩].

لم يشرح الإسرائيليون كيف «شجع العرب عن عمد» هجرة الفلسطينيين وكيف أنهم إستخدموا كل الوسائل الممكنة لمنع هرب الفلسطينيين. ففي مذكرتهم إلى الأميركيين، أبدى الإسسرائيليون قلقهم حيال أوضاع الجاليات اليهودية في الدول العربية. بالفعل يوجد مئات الآلاف من اليهود في العالم العربي والغالبية منهم تتواجد في العراق ومراكش واليمن ومصر. كان واضحاً أن مصير هؤلاء اليهود يتعلق الى حد كبير بكيفية معاملة الإسرائيليين للفلسطينيين.

في أول آب، رد شاريت على طلب برنادوت بإدخال عدد محدود من الفلسطينيين إلى اسرائيل، فأثار موضوع «مصير الجاليات اليهودية في البلاد العربية»[٢٠]. متجاهلاً أن

أفضل طريق لتجنب إنتقام الدول العربية من أقلياتها هو المعاملة العادلة للفلسطينيين. أما السبب الرئيسي من وراء رسالة شاريت إلى الكونت برنادوت فهو رفض طلب برنادوت بالسماح لمجموعات قليلة من سكان حيفا ويافا بالعودة. لقد صيغ جواب وزير الخارجية الاسرائيلي بلغة مدروسة فجاء ممثلاً للموقف الرسمي الذي اعلنه بن غوريون ومجلس وزرائه، إن هذا الرفض لعودة الفلسطينيين سوف يبقى نواة السياسة الاسرائيلية طيلة عقود من السنين. لقد زعم شاريت بان «إعادة دمج العرب العائدين في مجرى الحياة اليومية العادية. وحتى إعالتهم والحفاظ على وجودهم من شأنه إثارة مشكلات يتعذّر حلّها. هناك صعوبات لا يمكن التغلّب عليها في مجالات التأقلم والإقامة والاستخدام وكسب العيش العادي». ولكن إسرائيل سرعان ما استوعبت جماعات اكبر عدداً من المهاجرين اليهود. أما مشكلات «التأقلم والإقامة وفرص الاستخدام وكسب العيش العادي»، فقد جرى حلّها بصورة رئيسية على حساب اللاجئين العرب.

عَبَّر شاريت في رسالته إلى الكونت برنادوت عن تعاطفه مع اللاجئين العرب طالما «ان شعبنا عانى الكثير من محن، لهذا فنحن لا نستطيع البقاء غير مبالين بمآسيهم». أما في رسالة خاصة بعث بها إلى وايزمان لاحقاً، فقد أظهر شاريت عزمه على إستخدام جميع الطرق الآيلة إلى طرد الأقلية العربية مرة واحدة وإلى الأبد، وهي التي كانت تهددنا في الأصل»[٢١]. وتجلّى موقف شاريت الإزدرائي تجاه الفلسطينيين في معاملة الإسرائيليين للعرب الذين ظلّوا في الدولة اليهودية الجديدة.

بقي فوزي الأسمر، الصبي البالغ ١٠ أعوام من العمر، مقيماً في اللد ونجا مع عائلته من مسيرة الموت التي تلت طرد معظم السكان العرب من منطقة اللد والرملة. ولكن حياة عائلة الأسمر في ظل الاحتلال الاسرائيلي لم تولّد لديهم الشعور بانهم كانوا من المحظوظين. فقد أقامت عائلة يهودية فوق ممتلكاتهم بينما سُمح لهم ومعظم العرب الآخرين بالبقاء في ضواحي اللد ومُنعوا من دخول الاحياء المحجوزة لليهود. والحق يقال إن أحد التقارير الإسرائيلية يتحدث عن العرب الذين لم يُطردوا من اللد: وكانوا «يتسكعون في الحقول دون طعام ويخافون من دخول المدينة»[٢٢].

عُومل المسيحيون العرب بشكل أفضل من معاملة المسلمين*. ففي أيام الآحاد، سمح اليهود لهم بركوب القطارات للذهاب الى الكنائس مما جعل فوزي يتساءل في باديء الأمر عن مغزى هذا التفضيل ثم فاجأه إتهام المسلمين لعائلته ونعتهم إياهم بالمسيحيين الخونة»[٢٤]. لكن أم فوزي شرحت لإبنها أن هدف اليهود هو زرع الفتنة في صفوف الفلسطينيين، ودفعهم إلى التناحر فيما بينهم، فواجب المسيحيين إذن هو عدم

* أشار وزير الأقليات الإسرائيلي، بلخور شطريت، إلى الأسباب التي دعت الإسرائيليين لمعاملة المسيحيين في اللدّ أفضل من المسلمين بقوله: «تحمل المسيحيون كثيراً من الأذى على يد المسلمين، ولم يشاركوا في المعارك... وأجبروا على دفع الضرائب للمقاتلين المسلمين»[٢٣].

السماح لهم بتمرير مثل هذا المخطط، وعندما ذكر الأبن المشكلة لأبيه، سمع حديثهما أحد الضباط اليهود، فطلب الإختلاء بالوالد وأنّبه محذراً إيّاهما من مغبة مثل هذه الأقوال.

كان فوزي ولداً مطيعاً غير أنه لم يستطع وكذلك أصدقاؤه، من كبح جماح فضوله لمعرفة ماذا يحدث في اللد، فذهب مع بعض أصدقائه، مخالفاً بذلك اوامر والده، إلى حيث هو غير مسموح للعرب. وكانت مدينة اللّد مزدهرة، شيّد معظم منازلها المستعمرون الألمان ثم ما لبثوا ان باعوها للأثرياء العرب، وكانت مخازنها مليئة بالسلع والبضائع. عندما وصل فوزي الى المدينة رأى الجنود الإسرائيليين يحمّلون الشاحنات بالبضائع وأثاث المنازل، ثم أصيب بصدمة خلال زيارته إذ رأى المدينة مهجورة وبيوتها مفتوحة، ومخازنها محطمة وما تبقى من البضائع كان معفناً*. تحلّى فوزي وأصدقاؤه بالحكمة إذ ظلّوا متخفين عن الأنظار، فلم يلحظ أحدٌ وجودهم. وكان الإسرائيليون قد شرعوا بتطبيق الأحكام العرفيّة على ما تبقى من العرب في المدينة، فعمدوا إلى سجن أو طرد أي شخص تسول له نفسه مخالفة القوانين العرفيّة.

بعد إنتهاء عملية سلب مدينة اللد، بدأت العائلات اليهودية بإحتلال أحسن البيوت دون اكتراث بالمالكين العرب السابقين الذين قد طردوا أو أنهم يعيشون في معزل (غيتو) خارج المدينة. وبعد أن إستقر المستوطنون اليهود في كل أنحاء المدينة، أصبح ممنوعاً على أي عربي الدخول إلى المدينة بدون إذن مسبق. فالعربي الذي كان يوماً من الأيام يعيش في بحبوحة بوصفه رجل أعمال أو موظفاً في السكك الحديدية أصبح الأن لا يجد سوى الأشغال الوضيعة التي بالكاد تمكنه من كسب رزقه بالإضافة إلى ذلك فإنه محظور عليه الدخول إلى المدينة إلا للقيام بمهام عمله، وإذا مرّ ذات يوم بجانب منزله فسيجد عائلةً يهودية تحتله، وهي التي كانت لشهور خلت تعيش في أماكن تبعد ألاف الأميال عن وطنه.

أما بالنسبة لفوزي، فلقد إعتبر نفسه محظوظاً إذ وجد، بالرغم من صغر منه، عملاً مقابل بضع شلنات في الأسبوع، في قطف الفواكه والخضار على أراضٍ يملكها إسرائيليون، بعد أن طرد أصحابها الأصليون العرب. لكن فوزي رجع إلى المدرسة إذ وجد نفسه غير قادر على تحمّل إنشاد الهاتيكفا (النشيد القومي اليهودي) وتحية العلم الإسرائيلي كل يوم.

أما في حيفا وخلال هذه الفترة، كانت حالة العرب الذين ظلّوا تحت الحكم الإسرائيلي سيئة جداً، فبعد عدة أشهر من إحتلالهم للمدينة، إستطاع الإسرائيليون إدارة الصناعات الرئيسية في البلدة بدون الحاجة إلى العمال العرب. وأشار قنصل

---

* أشار شطريت في تقريره عن اللد إلى: «ان الإحتلال العسكري هَدّم كل ما وجده في المدينة»(٢٥).

أمريكا، أوبري ليبينكوت إلى أن «السلطات الإسرائيلية سجلت في ملفاتها جميع العرب الذين ظلّوا في حيفا وطلبت منهم الحصول على أوراق ثبوتية وكانوا مجبرين على قسم يمين الطاعة إلى الدولة الإسرائيلية»[٢٦]. أما العرب الذين كانوا يرغبون في العودة فلم تكن حالهم بأحسن. لقد اعتبرت عودتهم إلى حيفا غير شرعية، ولم يكن يسمع بالبقاء سوى لأولئك الذين يثبتون أنهم جديرون بذلك، بعد أن يخضعوا لتحقيقات مطوّلة ودقيقة.

إستعمل الإسرائيليون أسلوب المداهمات لمنع العرب من العيش بسلام. ففي ١١ كانون الأول ١٩٤٨، قامت الشرطة ورجال وزارة الأقليات بأحد «تجاربهم الأمنية» في وادي النسناس في حيفا بحثاً عن العرب الذين إستطاعوا «التسلل» إلى منازلهم، فتمّ إعتقال حوالي ٣٠٠ شخص في هذه الحملة[٢٧]، كما جاء في تقرير إسرائيلي. وقد تم طرد قسم منهم إلى ما وراء الحدود الإسرائيلية، «بينما بقي الآخرون رهن الإعتقال».

هدفت هذه الحملات والمداهمات إلى زرع الذعر بين السكان العرب في حيفا، وبالتالي دفعهم إلى إخلاء ممتلكاتهم ليتسنّى للمستوطنين اليهود الحلول مكانهم. في أواخر كانون الأول من سنة ١٩٤٨، طلب تقرير يهودي رسمي من وزارة الأقليات إيقاف نقل السكان العرب إلى «مناطق مجاورة خاصّة» إذ أن «تركيز السكان العرب في معزل (غيتو) هو بحد ذاته غير مرغوب فيه»[٢٨]. وأضاف التقرير «أن ذلك من شأنه التسبب بمعاناة للعائلات العربية الآمنة وجعل حالتهم المعيشية تسوء نتيجة النقص في المواد التموينية». إلا أن طلب التقرير بقي دون مفعول إذ اقتلعت غالبية السكان العرب من منازلها وممتلكاتها في الغيتو.

نظراً لمعاملة الإسرائيليين السيئة للعرب القابعين تحت سطلتهم، وضعت الهيئة العربية العليا تحفظّاتها حيال عودة المهجرين العرب إلى الأراضي الإسرائيلية، ففي ١٢ آب تلقى الكونت برنادوت برقية من أحد مساعديه يعلمه فيها «أن الهيئة العربية العليا بعثت بتقرير إلى الجامعة العربية تعارض فيه عودة العرب إلى فلسطين»[٢٩]. وشرحت أن الأسباب تكمن في أن «العودة تعني (إعترافاً بالهاغانا وبالدولة اليهودية» وإن «اللاجئين سيكونون رهائن ولن يوفر لهم اليهود الفرص الإقتصادية لتأمين حياتهم». تلقى السفير الأميركي في سوريا نسخة عن هذا التقرير، ثم أرسل بدوره تقريراً إلى واشنطن ليبلغها ان الهيئة العربية العليا تعارض العودة لأن «ذلك سيسمح لليهود بإستخدام اللاجئين العائدين لأهداف سياسية، قد يكون من جملتها كسب أصواتهم في إستفتاء عام»[٣٠]. ولأن كثيراً من القيادين الفلسطينيين كانوا لا يزالون يعتقدون بأنه ستجرى إنتخابات في فلسطين لتحديد نوعيّة الحكم في البلد، وهم يتخوفون لئلاّ يضغط الأسرائيليون على اللاجئين لحملهم على التصوينت إلى جانب الدولة اليهودية.

بعد بضعة أيام من إستلام برنادوت البرقية من دمشق، تلقّى إتصالاً من إلياس كوسى، وهو محام عربي يعيش في حيفا وأحد أعضاء الهيئة العربية التي ناقشت مسألة

إفراغ حيفا، يعلمه فيه معارضته لعودة اللاجئين. كان كوسى واحداً من القادة العرب الذين قرروا البقاء تحت الإحتلال الإسرائيلي، وقد كتب إلى وسيط الأمم المتحدة حول «الظروف الحياتية للعرب الموجودين في الدولة اليهودية»[٣١]، فإستوقفه عدم قلق وسيط الأمم المتحدة والحكومات العربية حيال عودة اللاجئين، فلم يكن المحامي الحيفاوي مناهضاً للعودة من حيث المبدأ ولكنه لم يكن بإستطاعته تصور معاملة عادلة للعرب العائدين خاصة وإن معاملة اليهود للعرب الذين ظلّوا تحت الحكم الإسرائيلي تنذر بما سيؤول إليه مصير العائدين. فهم بلا شك، حسب رأي كوسى، «سيقعون في الفقر» لأن «السلطات اليهودية لن تؤمن لهم وظيفة أو عملاً».

كان واضحاً لكوسى ان الإسرائيليين لم يكونوا راغبين بعودة اللاجئين إذ «أن قسماً كبيراً من الممتلكات العربية في حيفا، من منازل ومتاجر قد دَمَّرته السلطات اليهودية». ولم تقتصر أعمال هدم الممتلكات العربية على حيفا بل شَملت كامل الأراضي الإسرائيلية. أما فيما يختصّ بالمزارعين، فشدَّد كوسى على «أن عودتهم إلى قراهم ستبقى دون فائدة إذ لم تقترن بعودة حيواناتهم وقطعانهم وأملاكهم».

لكن الإسرائيليين لم يسرقوا الحيوانات فقط، بل أيضاً الأرض نفسها، وهذه جريمة لا تغتفر بالنسبة للمزارعين الذين تتلازم هويتهم مع ملكية الأرض. وأصدر الإسرائيليون في ٣٠ حزيران «قانون المناطق المهجورة» الأول، أعطي بموجبه صلاحيات مموَّهة لضبط آلاف البيوت والأعمال التابعة للعرب. ولم تعتبر فقط أراضي اللاجئين مهجورة بل حتى أراضي العرب الذين نزحوا على بعد بضعة أميال من بيوتهم داخل الأراضي الإسرائيلية، ووجد هؤلاء أنفسهم بموجب القانون المذكور، لا يملكون الحق بالمطالبة بممتلكاتهم عندما عادوا بعد عدة أسابيع. فما هي الحقوق الإقتصادية والسياسية التي يمكن أن يمنحها الإسرائيليون إلى اللاجئين العرب الذين نزحوا إلى البلدان العربية المجاورة؟ كان بديهياً للهيئة العربية العليا الفلسطينية أنه في حال سُمح للاجئين بالرجوع إلى إسرائيل، فإن مصيرهم سيكون مخيمات اللاجئين الواقعة تحت الرقابة الصهيونية، ولن يُسمح لهم بالرجوع إلى بيوتهم، بل سيحتفظون بهم كسجناء أو كرهائن.

أما البلدان العربية التي لعبت دور المضيف للاجئين، قد تبَّنت وجهة نظر مغايرة لتلك التي تعود للهيئة العربية العليا الفلسطينية إذ ان هذه الدول أرادت التخلّص أو التملّص من عبء الإعتناء بهؤلاء الضيوف الكثيرين وغير المرغوب فيهم. لقد أوضحت هذه الدول، فرادى وجماعياً من خلال الجامعة العربية، رغبتها في أن يرجع اللاجئون إلى بيوتهم في الأراضي الإسرائيلية. ومن جهة أخرى، بدا للعيان، أنه لم يكن عند الإسرائيليين أي نية في إعادة التجزئة، هذا بغضّ النظر عن الموقف الفلسطيني أو موقف أي حكومة عربية أخرى. فلقد إنتظر الصهيونيون طيلة نصف قرن فرصة للتخلص من العرب، فكل جدل أو نقاش سواء كان ذلك مع صديق أو عدو أو مراقب محايد، يهدف إلى إقناعهم بإرجاع الفلسطينيين هو مرفوض بشكل قاطع.

خاب أمل برنادوت عند فشله في تأمين عودة اللاجئين، ولكنه تمكن من تحسين أوضاع المخيّمات التي أقيمت في الضفة الغربية، وفي كل من لبنان سوريا والأردن.

في البدء، كانت الأوضاع في هذه المخيمات مريعة، إذ خيّم عدد كبير من اللاجئين في الضفة الغربية ولبنان، في العراء وعلى الأرض وتحت الاشجار أو في الكهوف، وغالباً ما كانت المياه ملوثة، أما التسهيلات الصحية فكانت غير موجودة عادة. كان هناك خطر كبير من انتشار التيفوئيد والأوبئة الأخرى. كان مفروضاً ان يتلقى اللاجئون ٥٠٠ غرام من الخبز مع بعض الخضار ولكن توزيع المؤن لم يكن نظامياً. وشَكّل الأطفال والأمهات المرضعات والمسنين والمرضى نسبة ٨٥٪ من مجموع اللاجئين. وبالنسبة للتسهيلات الطبية فإنها شكلت جزءاً صغيراً مما هو مطلوب.

أما فيما يختص بهؤلاء الذين نزحوا إلى الضفة الغربية، فإنهم لم يستقبلوا بشكل جيد من قبل سكانها الأصليين، ونظروا إليهم كرعاعٍ دون أرض، فكانوا يخاطبونهم قائلين: «لقد بعتم أرضكم إلى اليهود وجئتم الآن تحتلّون أرضنا.»[٣٢]. وبما أن اللاجئين لم يتلقّوا أي مدفوعات مقابل أرضهم، فإن مثل هذه الملاحظة اتصفت بعدائية شديدة. وذكر إحد اللاجئين فيما يختص بهذا الموضوع بأنه «لو تَسَنّى لهم لتمنعوا عن تقديم كوب ماء لنا». فاللذين طردوا من بيوتهم في إسرائيل، أدركوا معنى المثل الذي يقول «من كان بلا أرض فهو منبوذ». إنهم حاربوا ضد اليهود لكي يحموا أرضهم والآن ينعتهم الفلسطينيون أنفسهم بالخونة الذين خالفوا أوامر الجامعة العربية بالبقاء في بيوتهم.

زار الصحفي كينيت بيلبي إحدى أوائل مخيّمات اللاجئين في الضفة الغربية، ويقع المخيم في وادي الأردن قرب جرش، ويقطنه حوالي ٢٠ ألف نسمة. كان ساكنوه المشرّدون يجمعون القش ويتخذون منه فراشاً. أما غذاؤهم الوحيد فكان ما يستطيعون جمعه من كسرات الطعام عندما كان بيلبي في المخيم. كان موضوع احاديث سكانه: رجل أعمال من حيفا الذي أخذ إبنيه وراء إحدى الخيم وأطلق عليهما النار ومن ثم صوب البندقية إلى نفسه. فالإسرائيليون استولوا على بيته وعمله ورفضوا السماح له بالعودة، ولم يعوّضوا عليه أي شيء. فبعد ان كان رجلاً موسراً، أصبح مفلساً ولم يتحمل أن يرى أولاده يجوعون، فوضع حداً لحياتهم وحياته.

ثم زار بيلبي مخيماً آخر في رام الله حالته أسوأ من السابق. لقد إلتقى بأرملة ترتدي كيساً من الجنفيص هو كسوتها الوحيدة. ولن ينسى الصحفي الأميركي نواح أطفال المرأة الخمسة الذين كانوا يتضورون جوعاً. وسألت المرآة بيلبي ماذا حصل لبينها، فعلّق بقوله: «كنت أستطيع إخبارها بأنه قد أحتلته على الأرجح عائلة بلغارية أو بولونية، ولكني فضّلت الاجابة بأنني لا أعرف»[٣٣].

اكتظّت منطقة رام الله بـ ١٢٥ ألف لاجىء إذ أنها استقبلت معظم المطرودين من اللد والرملة. وبَذَل الصليب الأحمر جهداً كبيراً لمساعدة المدنيين المتشردين ولكن الحالة

كانت يائسة. لقد ورد في تقرير للصليب الأحمر أنه «أصبح عدد القاطنين في بيرزيت حوالي ١٥ ألف نسمة مع العلم أن عدد سكانها الأصليين هو ١٢٠٠ نسمة، أما في جَفْنَة فقد إرتفع عدد السكان من خمسمئة إلى عشرة آلاف نسمة»[٣٤]. وعانى معظم اللاجئين من شدّة البؤس إذ كانوا يتلقون كمية ضئيلة من الطحين ولم يحصلوا على اية عناية طبية. أما وضع اللاجئين في جفنة فقد كان سيئاً بشكل خاص. وهناك إلتقى فريق الصليب الأحمر بإحدى النسوة وهي تحمل طفلاً على يديها، فطلبت المرأة تقديم المساعدة لطفلها وعندما رآه طبيب الصليب الأحمر وجده هيكلاً عظمياً لا حياة فيه.

عجزت السلطات في الضفة الغربية بوضوح عن تحمل الاعباء. وكانت هناك حاجة لكل أنواع الطعام والطبابة وكذلك لمادّة د. د. ت وحبوب تطهير المياه وتعقيمها لمنع انتشار الأوبئة. واعلن الصليب الأحمر أن «مشكلةً بهذا الحجم لا يمكن أن تحل عن طريق الفلسطينيين أنفسهم». وحثَّ التقرير على تقدير مساعدة دولية كبيرة لحل المشكلة على المدى القصير، ولكن الحل الوحيد والحقيقي هو الرجوع المسالم للفلسطينيين المطرودين إلى بيوتهم وديارهم.

كان القادة الصهيونيون مصممين على عدم السماح للفلسطينيين بالرجوع بتاتاً إلى الدولة اليهودية. فطلب وزير الخارجية شاربت من يعقوب شيموني وعزرا دانين تقديم مذكرة تتضمن خطة لمنع عودة الفلسطينيين. إقترحت المذكرة التي قُدمت في ٥ آب «هدم البيوت العربية»، وحملة إعلامية لإيصال وجهة النظر اليهودية الى «الصحفيين الأجانب والمحليين»، ورسم «خطة لتوطين اللاّجئين في البلدان العربية»[٣٥] حَبذَّ شاريت في الحال البرنامج المقترح بما فيه خطة توزيع الفلسطينيين بشكل دائم على البلدان العربية المجاورة.

إلتقى برنادوت في الخامس من آب، شاريت في القدس وحثُ وسيطُ الأمم المتحدة وزير الخارجية الإسرائيلية، على البتّ في مسألة رجوع اللاجئين. رفض شاريت العودة قطعياً وإقترح إعادة توزيعهم على سوريا والعراق، مدعيا بان هذين البلدين يقدران على إستيعاب اللاجئين بسهولة. وحذّر شاريت من ان عودة الفلسطينيين ستخلق مشكلة ومصدر إحتكاك دائم بين الدولة اليهودية والجوار العربي. وأوضح (شاريت) ان من «مصلحة كل من يهمه الأمر» ان تكون الأقلية العربية في إسرائيل صغيرة.

بعد هذا الإجتماع بأسبوع، عُقد مؤتمر في تل أبيب، حيث ناقش بن غوريون وضع اللاجئين العرب مع مجموعة من الخبراء في الشؤون العربية. ولم يدع إلى هذا المؤتمر أي عضو من حزب مابام اليساري (برّر شيموني عدم دعوة حزب مابام، «ببعدهم عن الواقعية وهلوستهم العقائدية» بما يختص بالمسألة العربية)[٣٦].

تذمر أحد المشاركين في المؤتمر، د. هوروڤيتز من وزارة المالية، انه بينما وافقت

القيادة الإسرائيلية على عدم عودة العرب، فلا يوجد في الساحة سياسة متناسقة ومطّردة. وأشار بقوله:

> هناك فرق بين السياسة والواقع. ففي قرية بقرب الناصرة مُنع مجموعة من الأولاد الذين هربوا واختبأوا في الكهوف، من العودة إلى قريتهم. ويعتقد كل قائد منطقة ما، أن المسألة العربية في يده وحده. يجب ان تنقل السياسة الرسمية إلى السلطات العسكرية. فإن الممارسات لغاية الآن تعسفيّة كلياً(٣٧).

وصَدرت الأوامر في اليوم التالي إلى قادة الجيش موضحة انه يجب عدم السماح لأي عربي بالرجوع إلى الاراضي الاسرائيليّة مهما كانت الظروف.

نوقشت في المؤتمر (١٨ آب) أيضاً، مسألة الأملاك العربية، فإقترح داڤيد هاكوهين، ضابط المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي، أنه يجب التعويض للعرب عن الأملاك الذي اجبروا على تركها وذلك كجزء من معاهدة سلام ولتشجيعهم على عدم الرجوع. ولم يساوره أي قلق فيما يتعلق بمصدر المال القادر على التعويض إذ «أن اليهود الأميركيين قادرون على شراء الأملاك العربية في هذا البلد، لأن مدخول اليهود في اميركا هو ١١ بليون دولاراً سنوياً»(٣٨). وطمع القادة اليهود بأملاك الاسرائيليين العرب إلى جانب أملاك اللاجئين العرب. فعلّق مشارك آخر في الإجتماع، على أنه يجب على هؤلاء العرب المتبقين في اسرائيل» أن يبرهنوا ويثبتوا حقهم في ممتلكاتهم»(٣٩). كان بن غوريون مهتماً بالتخلص من الإسرائيليين العرب فسأل عن إمكانية تبادل العرب باليهود. ولاقت هذه الفكرة إعجاب بلخور شطريت فعلّق بقوله: «علينا ان نبذل جهدنا لنبدل الإسرائيليين العرب باليهود العرب».

أكد المؤتمر مجدداً على مشروع انشاء لجنة إنتقالية لدرس طرق توطين الفلسطينيين بشكل دائم في البلدان العربية. وبُذلت الجهود لإقناع الصحفيين الأجانب بأن يدعموا خطة الإنتقال الإسرائيلية. (كتب شيموني في رسالة خاصة «مقالات في صحافة العالم» التي عكست الدعم التأييد لإعادة توطين الفلسطينيين في البلدان العربية(٤٠).

لقد أوضح مؤتمر الثامن عشر من آب، إستعداد الإسرائيليين لعمل أي شيء من أجل منع اللاجئين من العودة. كانوا مستعدين لانفاق البلايين من الدولارات المقدّمة من (اليهود الأميركيين) وذلك لجعل دولتهم الجديدة خالية من الاغيار (غير اليهود = goyim rein).

بالرغم من أن برنادوت لم يستطع أن يفعل شيئاً بما يختص بعودة اللاجئين، فإنه نجح بتخفيف بعض مآسيهم في مخيمات اللاجئين. وكانت جامعة الدول العربية قد طلبت من منظمة اللاجئين الدولية تقديم المساعدة، لكنها لم تتلقَ أي رد. إنما بناءً على طلب برنادوت، أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة السير رفائيل كلينتو من استراليا لتقصيّ وضع اللاجئين. فأصدر الأخير تقريراً يفيد بأن صحتهم وظروف معيشتهم مزرية للغاية.

هذا وطلب برنادوت في شهر آب من اليونيسف ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مساعدة الفلسطينيين. ثم حصل على موافقة العديد من الدول العربية بأن تسهّل وصول المعونة إلى اللاجئين. حاول السير رافائيل كلينتو ان ينظّم من مكتبه في بيروت، الجهود المبذولة لإسعاف وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين المشرذمين في خمسة بلدان. وقد وصلت معونات من ثلاث وثلاثين دولة من بينها مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة. أما اسرائيل فقد تابعت طردها للفلسطينيين حتى وصل عدد اللاجئين إلى ٧٥٠ ألف نسمة. وبقي برنادوت على أمله بأن تتمّ عودة اللاجئين ضمن خطة سلام شاملة.

تجسّدت أهم الجهود التي قام بها برنادوت لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في تقرير تألف من ٩٠ صفحة، رفعه إلى مجلس الأمن الدولي في الامم المتحدة، بتاريخ ١٦ أيلول. وإقترح الوسيط بأن تدوّل القدس بينما تصبح منطقة النقب واللد ـ الرملة جزءاً من دولة عربية تشمل الأردن والضفة الغربية، على ان تُعطى منطقة الجليل بأكملها ومن جملتها مناطق لا تزال بأيدي العرب، إلى إسرائيل وكان قد إقترح وسيط الأمم المتحدة، في مشروع مبكر، إقامة اتحاد بين الدول العربية والدولة الصهيونية في فلسطين وكذلك إن يصار إلى وضع حد للهجرة اليهودية إلى اسرائيل. ولكنه تنبّه الآن إلى ان اسرائيل أصبحت «حقيقة حية متماسكة، محصنة وقوية»، ويجب بالتالي أن يُعترف بها كدولة ذات سيادة ومستقلة ويجب ألا تتعرض لتدخلات خارجية في قضية داخلية بما في ذلك موضوع الهجرة.

أوضح برنادوت في مستهل تقريره أنه « لا يمكن إقامة توطين عادل وتام ما لم يتوصل إلى إنفاق بشأن حق اللاجئين بالرجوع إلى بيوتهم»[٤١]. وبالنسبة إلى منشأ النزوح وجذوره، ذكر برنادوت في تقريره انه «بنتيجة الصراع في فلسطين، نزح أو طُرد معظم سكانها العرب من المناطق الواقعة تحت الإحتلال اليهودي». ومما يلفت النظر ان برنادوت لم يذكر أي أوامر بالاخلاء قد تلقاها الفلسطينيون من قبل القادة العرب.

كذلك ذكر برنادوت «عدة تقارير من مصادر موثوق بها تتناول أعمال الشغب والسرقة والنهب والتدمير التي تَعرَّضت لها المدن دون أي ضرورة عسكرية لذلك»، في المقاطعات الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. وشدَّد برنادوت على مسؤوليّة اسرائيل «بإرجاع الملكية الخاصة لإصحابها العرب والتعويض على الملاكين الذين تدمرت أملاكهم». أدرك وسيط الأمم المتحدة، من خلال فريق عمله، ان الإسرائيليين يسرقون أملاك العرب وأراضيهم بينما يدمّرون البيوت غير الصالحة لكي يستخدمها اليهود.

كذلك كان برنادوت مدركاً للهجرة اليهودية الجماعيّة إلى إسرائيل في الوقت الذي أنكر على العرب حقهم في الرجوع. وكتب برنادوت يقول أنه: «افتئات على العدالة الأساسية بأن يمنع هؤلاء الضحايا الأبرياء للصراع، من الرجوع إلى بيوتهم بينما يتدفق

المهاجرون اليهود إلى فلسطين وبهذا يشكلون تهديداً بأن يتحول اللجوء المؤقت للعرب إلى إقتلاع من أرض تعود جذورهم فيها إلى قرون عدة».

بالرغم من أن جهود برنادوت بإحلال السلام في فلسطين كانت مخلصة ولو انها اتصفت بالسذاجة احياناً، فإنه لم يكن محبوباً البتة من قبل الإسرائيليين، وظنّ العديد منهم بأن لديه ميول قوية لبريطانيا. وكان لدى البعض آراء اشد سوءاً بكثير. ففي ١٦ حزيران وصفته محطة إذاعة شترن بانه «أداة بيد الإمبريالية الأنكلو ـ سكسونية». وعندما اصبح واضحاً ان الكونت السويدي يريد من اسرائيل تقديم تنازلات منها القبول بتدويل القدس، وبمراقبين من الأمم المتحدة وعودة اللاجئين، إقتنع ساعتئذ قادة عصابة شترن بأن عليهم القيام بعمل معيّن.

وصل برنادوت إلى مطار قلنديا الصغير في شمال القدس، يوم الجمعة ١٧ أيلول، أي في اليوم التالي لتقديمه مشروع السلام. وكان يسافر معه الجنرال أجي لاند ستورم، رئيس اركانه والتقوا في المطار بمجموعة من الموظفين من بينهم مراقب الأمم المتحدة في القدس، الكولونيل سيرو الفرنسي الجنسية. وكان برنادوت قد تلقى تحذيراً ينبهه بأن هناك مكيدة تدبر ضده، لكنه من عادته أن يتجاهل كل تهديد لشخصه. فعلّق قائلاً: «عليّ ان أخضع للمخاطر التي يتعرض لها فريق عملي، وأكثر من هذا، ليس لأحد الحق بأن يمنعني من المرور عبر الخطوط».

تمكن برنادوت ومرافقوه من العبور من القطاع العربي إلى القطاع اليهودي دون وقوع أي حادثة. وبعد أن تناول طعام الغداء مع حاكم القدس، توجه فريق الأمم المتحدة كي يتفحص التسهيلات المتعددة للأمم المتحدة والصليب الأحمر في القطاع اليهودي. ركب برنادوت في سيارة كرايزلر بنيّة اللون ترفع علم الأمم المتحدة والعلم الأبيض. وكان يجلس في المقعد الخلفي مع الجنرال لاند ستورم والكولونيل سيرو.

عندما وصلت سيارات الفريق الى حي القطمون في القدس اليهودية أوقفتهم شاحنة عسكرية اسرائيلية بداخلها عدة رجال يرتدون بزات كاكية داكنة، وهي التي يرتديها عادة الجيش الإسرائيلي. صوَّب أحد الرجال بندقيته واطلق النار بإتجاه برنادوت، فإندفع سيرو إلى الأمام محاولاً أن يحمي الوسيط ـ لكن هذه الاندفاعة كلفته حياته، أما الجنرال لاند ستورم فقد تدرع بجسم سيرو بينما تابع المعتدون إطلاق النار. وأسرعت سيارة الأمم المتحدة إلى مستشفى هداسا ولكن كان قد فات الآوان. لقد أصيب برنادوت بعدة رصاصات، كانت أي منها قاضية[٤٢].

أظهرت الحكومة الإسرائيلية، في الأيام التي لحقت حادثة الإغتيال تبلّداً واضحاً في الاحساس*. أما الكولونيل موشي دايان، قائد القوات اليهودية في القدس، فقد تعهد

* قدم الإسرائيليون إلى الأمم المتحدة فاتورة بـ ١٥٠ ليرة اسرائيلية لتغطية كلفة فحص وتشريح وتكفين الوسيط الدولي، الذي اغتيل في اسرائيل وعلى يد مواطنين اسرائيليين.

بـ «ملاحقة سريعة لا ترحم» للأحزاب المسؤولة. لكن تحرك الحكومة الإسرائيلية جاء بعيداً عن هذا الهدف. وبالرغم من أن عصابة شترن أرسلت عدة رسائل كاذبة للإشارة إلى ان جرائم الاغتيال قد أقترفت على يد مجموعة ارهابية منشقة، لكن قلة من المراقبين قد شككت بالمسؤول. ولتهدئة الرأي العام الأجنبي، أمر بن غوريون بالقبض على بعض المشتبه بهم، بما فيهم مئات عدة من أعضاء عصابة شترن. لكن هؤلاء الذين ارتكبوا الجريمة فعلياً لم يعاقبوا أبداً. أعلن أشخاص عدة مسؤوليتهم لاحقاً عن الجريمة. لكن هذه الحقيقة لم تؤثر أبداً على مسيرتهم العمليّة في الحياة العامة الإسرائيلية، وفي الواقع، ان أحد كبار المسؤولين عن التخطيط للجريمة واسمه يتسحاق ايزنتسكي مستخدماً اسم إسحق شامير قد شغل منصب وزير الخارجية في وزارة زميله الإرهابي مناحيم بيغن وقد حلّ محل بيغن في رئاسة الوزارة. لم تعلق معظم الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة على هذا الموقف «الشهم» الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية تجاه جريمة الإغتيال. هذا ما دفع العرب للقول أنهم لو كانوا المسؤولين عن هذه الجريمة النكراء التي أودت بحياة مبعوث السلام، لكانت الدول الغربية قد شنّت ضدهم حرباً إقتصادية ودبلوماسية.

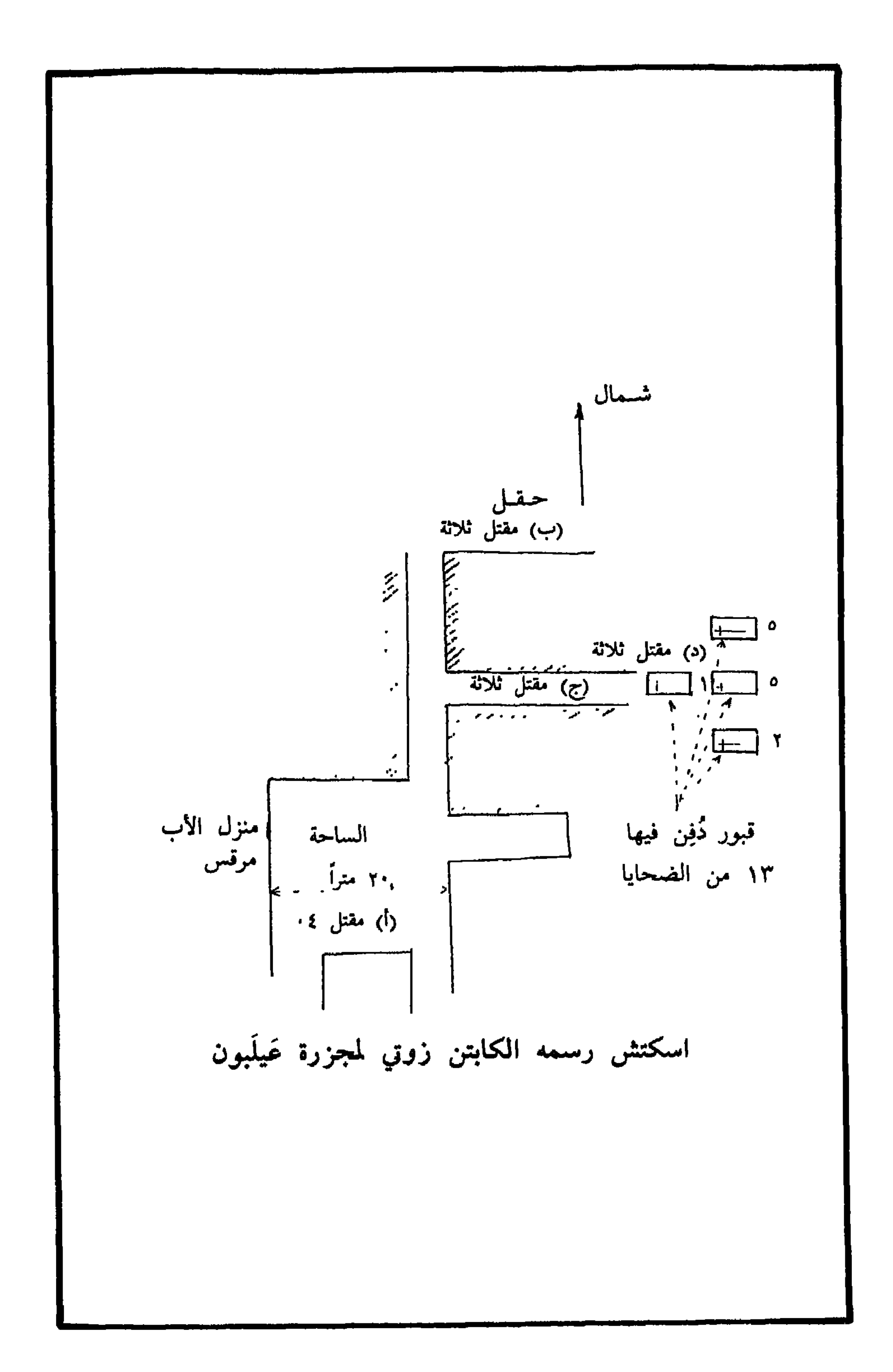
بعد إغتيال برنادوت، أعتبر الكثيرون ان مشروع السلام المتضّمن في تقريره بمثابة وصيته الأخيرة والتي يجب ان تؤخذ بعين الإعتبار. وأعلن وزير الخارجية البريطاني في البرلمان أن «توصيات الكونت برنادوت تحظى بتعاطف الحكومة المطلق ودعمها الصريح». وأخبر الوزير الأميركي مارشال، في ٢١ أيلول أي بعد وفاة برنادوت بخمسة أيام، الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أن «الولايات المتحدة تعتبر الاستنتاجات التي تضمنها التقرير الأخير لبرنادوت أساساً عادلاً لحل المشكلة الفلسطينية».

لكن الرئيس ترومان لم يحبّذ تصريح مارشال. ففي وسط الحملات الإنتخابية، خشي ترومان من أن تعتبر الجالية اليهودية الأميركية، دعم مشروع برنادوت، كمسعى لحمل إسرائيل على تقديم التنازلات بالقوة. وأعلن المرشح الجمهوري توماس ديوي، عدم تأييده لإقتراحات برنادوت، آملاً بذلك أن يكسب الأصوات اليهودية الإنتخابية في نيويورك. وكان ترومان مجبراً ان يصرح علناً في خطاب ألقاه في نيويورك أنه إدارته لن تجبر إسرائيل على تقديم التنازلات. «بغض النظر عما تقرأونه في الصحف».

وبالرغم من تطمينات ترومان، فقد خشيت تل أبيب ان يحظى مشروع برنادوت بدعم بريطانيا وحكومة الولايات المتحدة. هذا وأيّدت إسرائيل بعض البنود الواردة في تقرير الوسيط، فقد رحبت بالطبع بالإقتراح الذي يقضي بضمّ يافا والجليل بأكمله إلى الدولة اليهودية الجديدة. أما الإقتراح القائل بدفع التعويضات المالية الى اللاجئين الفلسطينيين، فقد إتخذته إسرائيل كذريعة لكي تستبدله لاحقاً بعودة اللاجئين. أما تأكيد برنادوت القطعي على حق الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم فوق كل شيء، فقد جعل من المحال على تل أبيب قبول اقتراحات الوسيط الدولي الراحل. إلى جانب

ذلك، لم يكن في نية الإسرائيليين القبول بتدويل القدس أو إعادة اللدّ والرملة والإجزاء التي كانت قد إحتلتها من منطقة النقب إلى الفلسطينيين.

وأمام الأمم المتحدة، اكد شاريت بأن إسرائيل تعتبر أن تقرير ١٦ أيلول لا يتمتع حتى بأساس للنقاش. ففي الخفاء خططت إسرائيل لعملية عسكرية جديدة في الجليل والنقب، لكي تبرهن بوضوح ان جيشاً مؤلفاً من ٧٠ ألف جندي يجعل الدولة اليهودية الجديدة قادرة وراغبة في الاستيلاء على المناطق المتنازع عليها، بقوة السلاح.



اسكتش رسمه الكابتن زوتي لمجزرة عَيلَبون

الفصل العاشر

عملية حيرام

«فتطردون كل سكان الأرض من امامكم وتمحون جميع تصاويرهم وتبيدون كل اصنامهم المسبوكة وتخربون جميع مرتفعاتهم. تملكون الأرض وتسكنون فيها لأني قد اعطيتكم الأرض لكي تملكوها».

سفر العدد ٣٤ : ٥٢، ٥٣

بقي النقيب زوتي من سلاح الطيران الأميركي وأحد مراقبي الأمم المتحدة، في منطقة الجليل الاوسط، يتابع دورياته اليومية، عدة أيام بعد إنتهاء القتال وكانت هذه الدوريات تؤلف جزءاً بارزاً من مهماته كمراقب تابع للأمم المتحدة في المنطقة. وخلال تجواله اليومي في سيارته العسكرية انطلاقاً من قاعدته في صفد، غالباً ما التقى زوتي باللاجئين العرب الهاربين من القتال الذي قد بدأ في ٢٩ تشرين الأول. عندما شنّ الإسرائيليون عملية حيرام بهدف اتمام عمليّة إحتلال الجليل التي بدأت في فصل الربيع. وروى الكثير من اللاجئين قصص الرعب على مسمع النقيب زوتي. بيد انه لم يكن مهيأً لرؤية ما رآه صبيحة يوم ٣ تشرين الثاني.

فعند الساعات الأولى من إنبلاج الفجر في ذلك اليوم، تنبه زوتي لوجود طابور من النساء والأطفال يسيرون وقد بدا عليهم الإرهاق والإعياء، فعلم لاحقا أنهم ما زالوا يمشون منذ عدة أيام تاركين وراءهم قريتهم «عَيلَبون» التي تبعد عدة أميال عن المكان الذي التقاهم فيه. وكتب الضابط الأميركي في تقريره عن هؤلاء اللاجئين بقوله، «كانوا تحت حراسة الشرطة المدنية اليهودية». وعندما سأل الإسرائيليين عن المكان الذي يقصده السجناء، «لم يقدموا أي جواب». وكان غياب عنصر الشباب عن الجموع مقلقا ومشؤوماً، إذ ان معظمهم قد قتل أو خطف، كما رَوت النساء المنتحبات. وهذا ما إتضح رويداً رويداً، بعد إستفصاءات قام بها عدة فرقاء من الأمم المتحدة وتمكنوا من كشف مأساة عيلبون.

بقي جيش التحرير العربي بقيادة فوزي القاوقجي في قرية عيلبون ومحيطها لفترة من الزمن، ولكن لم يصمد هؤلاء المتطوعين العرب أمام الهجوم الإسرائيلي في ٢٩

تشرين الأول، فولّوا الادبار كما فعلوا في مرات عدة سابقاً. ففي الساعة الخامسة من بعد ظهر ٣٠ تشرين الأول، دخلت القوات الإسرائيلية القرية، فإلتجأ مسيحيو القرية وعددهم ٧٥٠ نسمة إلى الكنيستين ورفعوا العلم الأصفر على الكنيسة الأرثوذكسية والعلم الأبيض على الكنيسة الكاثوليكية، وذلك كدليل تسليم.

كان الأب حنا داوود البالغ ٨٥ عاماً من العمر، راعي الأبرشية الكاثوليكية وإبنه مرقص في الباحة، عندما صاح القائد الصهيوني بالجموع: «إنكم تريدون الحرب، فلكم ما تريدون!». وكان الأب مرقص قد أخبر الجنود أنه يضع القرية تحت «حماية دولة إسرائيل». لكن الإسرائيليين لم يتجاوبوا مع طلبه، إذ حمّلوا سكان القرية مسؤولية قتل جنديين يهوديين. فحاول الأب مرقص أن يقنعهم بأن هذا كان من فعل جيش التحرير العربي، ولكن محاولته باءت بالفشل. فأمره القائد بجمع السكان كلهم في ساحة القرية. هذا بينما أردى رجاله في نفس الوقت، أربعة شبان بالرصاص، وأخذوا ثلاثة آخرين بينهم صبي في السابعة عشر من عمره، وقضوا عليهم في حقل مجاور. ومع الصباح بلغت حصيلة القتلى ١٣ شاباً من شبان القرية.

وكما هي العادة عند اليهود، فقد طرد جميع ما تبقى من السكان من منازلهم وأعتقل جميع الشبان وأعتبروا أسرى حرب بالرغم من عدم وجود أي دليل على إشتراكهم في مقاومة الغزاة. أما النساء فقد غادرن بصحبة أطفالهن، في مجموعات، بإتجاه الحدود اللبنانية سيراً على الأقدام وقد لقي الكثير منهن حتفه على الطريق نظراً لصعوبة الظروف وقساوة معاملة الإسرائيليين لهم.

لم يكتف الإسرائيليون بالتعرض للسكان وقتلهم وتشريدهم، إنما إمتدت أيديهم لتطال الممتلكات والمقدسات، فعاثت فيها نهباً وتخريباً، ولم يبذل الإسرائيليون أي جهد لتغطية جرائمهم مما سهّل على مراقبي الأمم المتحدة مشاهدة ما حصل.

وسجّل النقيب زوتي في تقريره انه «لا يوجد أي شك عند المراقبين في أن الإسرائيليين قد قاموا بأعمال نهب وقتل». ومن جهته وضع الأب مرقص مجموعة من الأدلة أمام المراقبين، تتهم الإسرائيليين، وخاصة الأمكنة التي تمت فيها جرائمهم وحيث جرى دفن الضحايا. وعلّق أحد مراقبي الأمم المتحدة، الرائد الفرنسي بروسييه على أقوال الأب مرقص بحضور أحد ضباط الإتصال الإسرائيليين، فقال: «بناء على ما شهدت من تصرفات الإسرائيليين في الجليل الأعلى، أخشى ان يقع هذا الكاهن ضحية للأعمال الإنتقامية».

كان سلوك الإسرائيليين في الجليل الأعلى في شهر تشرين الأول أشد قساوة مما كان عليه خلال هجومهم على الجليل في فصل الربيع. فبينما لم يتعرض الإسرائيليون خلال الربيع سوى للقرى أو المدن التي أظهرت مقاومة لهم أو عرفت بقيامها بأعمال إنتقامية

ضد اليهود، قام الإسرائيليون خلال عملية حيرام بإحتلال عدد أكبر من المدن وتعرضوا للقرى والمدن التي لم تقاومهم بل على العكس كانت تعرض الإستسلام.

هنالك عدة أسباب جعلت الإسرائيليين أكثر وحشية خلال هجومهم في تشرين الأول. فلم يأبه الإسرائيليون، بالرغم من وجود مراقبي الأمم المتحدة، للرأي العام الأجنبي، كما فعلوا في بداية حملتهم. كان همّ الإسرائيليين الأكبر خلق دولة يهودية كبيرة خالية من العرب. وعندما أصبحوا أكثر ثقة بقدرتهم العسكرية وبأنه ليس بإستطاعة أحد إيقاف مسيرتهم، أصبحوا أكثر وقاحة، خلال شهر تشرين الأول، فأخذوا يرتكبون الجرائم دون أي رادع خاصة وأن الصحافة الأميركية والأوروبية أصبحت أقل عداءً لهم في مقالاتها. إضافة إلى ذلك، أصبح طرد العرب أكثر صعوبة من ذي قبل. فخلال شهر أيار، لم يكن يلزم آلون أكثر من إرسال الوجهاء اليهود إلى القرى العربية لإخافة السكان العرب قبل وصول قوات البالماخ أو ببعض القصف أو إطلاق النار فوق رؤوس المدنيين، لدفعهم الى الهرب. هكذا كان قد نزح كثير من سكان الجليل خلال فصل الربيع آملين بعودة قريبة.

لكن في شهر تشرين الأول، أيقن الكثيرون من سكان شمال الجليل بأنهم لن يعودوا ثانية إلى منازلهم إذا ما رحلوا عنها. ويقول منصور كردوش في هذا الصدد أن «الأهالي تعلموا بعض الدروس خلال المدة الأخيرة من الحرب». ولقد أوضح العديد من سكان عكا وصفد الذين نزحوا منها خلال فصل الربيع إلى الجليل الأعلى، لسكان المنطقة أن كل شخص يترك منزله سيصبح لاجئاً بصورة دائمة. علاوة على ذلك، فقد سرت شائعات غن الظروف التي يعيشها اللاجئون في البلدان العربية والضفة الغربية لذا قرر الكثير من السكان الذين طالتهم عملية حيرام البقاء في ممتلكاتهم بالرغم من علمهم أن لا شيء سيوقف تصميم اسرائيل على طردهم خارج بلدهم.

أجمع كافة مراقبي الأمم المتحدة، من فرنسيين وبلجيكيين وأميركيين، الذين زاروا المدن التي كانت مسرحاً للأعمال الوحشية الإسرائيلية، على أن إجبار العرب على الهرب كان الهدف الرئيسي للإسرائيليين خلال حملة شهر تشرين الأول.

إستخدم الإسرائيليون أربع فصائل وعدداً كبيراً من المدرعات خلال عملية حيرام بهدف السيطرة على الجليل الأوسط. فبعد أن احكم اليهود قبضتهم على الجزء الغربي والشرقي من الجليل الأعلى، لم يبق أمامهم سوى القسم الشمالي حيث قاموا بهجوم من جهات ثلاث ضد جيش التحرير العربي.

كانت صفصاف قرية صغيرة تقع على إحدى الطرق التي سلكتها إحدى الجحافل الإسرائيلية في ليل ٢٩ تشرين الأول. قتل الكثير من أبناء القرية نتيجة الغارات الجوية التي مهّدت الطريق لدخول الإسرائيليين القرية، صباح اليوم التالي. تتذكر أم شحادة الصالح ذلك الصباح المأساوي، فتروي كيف أصيب القرويون بالذعر

عندما طلب منهم الإسرائيليون التجمع في ساحة القرية، وهناك اختاروا اربع فتيات من الجمع وطلبوا منهن مرافقتهم الى البئر لجلب المياه لكن «بدلاً من ذلك، إصطحبهم الإسرائيليون إلى منازلنا الخالية واغتصبوهنّ».

ولم يكن مصير شباب صفصاف بأفضل، تقول أم شحادة والفزع بادٍ على وجهها: «حوالي السبعين من شبابنا قتلوا رمياً بالرصاص، بعد أن عصبت أعينهم، الواحد تلو الآخر، أمام أعيننا»[3]. ثم رمى الإسرائيليون جثثهم في النهر. كانت هذه المجزرة نموذجاً لما حصل في كثير من القرى والمدن، وكان يتبعها في كل مرة نزوح ما تبقى من السكان، من قراهم وخاصة النساء والأطفال والشيوخ. وقد وجد مراقبو الأمم المتحدة نماذج عديدة عن الجرائم التي كانت تحصل في القرى والمدن التي يدخلها الإسرائيليون.

دخل الإسرائيليون قريتي البعنَه ودير الأسد الواقعتين على الطريق الرئيسي بين عكا وصفد، بعد أن إنسحب منها ومن محيطها ٥٠٠ عنصر من المقاتلين التابعين لجيش التحرير العربي عندما علموا ببدء عملية حيرام في ٢٩ تشرين الأول. كان سكان هاتين القريتين يعتاشون من زراعة الزيتون وتربية الحيوانات. في اليوم التالي ذهب مختارا البلدتين على رأس وفد مؤلف من خمسين فلاحاً إلى بلدة البروة لتنظيم عملية الإستسلام، لكن الإسرائيليين لم يأبهوا للطلب وإنما إجتاحوا القريتين صباح يوم الأحد في ٣١ تشرين الأول عند الساعة العاشرة.

طلب الإسرائيليون من جميع الأهالي التجمع في حقل يقع بين المدينتين وطلبوا منهم تسليم أسلحتهم، فلبىّ الأهالي الطلب وسلموهم مئة بندقية. خلال فترة بعد الظهر، بدأت مظاهر العياء والتعب تظهر على الكهول والأطفال، فطلبوا ماءً للشرب، فسأل الشبان العرب الإسرائيليين بأن يسمحوا لهم بالذهاب إلى بئر مجاورة لإحضار الماء لعائلاتهم، لكنهم ذهبوا ولم يرجعوا، إذ قضى عليهم الإسرائيليون بطلقات الرشاشات الأوتوماتيكية قرب البئر. هذا ما أكده حسن محيي الدين الصكبار. وإكتفى مراقبو الأمم المتحدة بعد تحرياتهم عن صحة ما جاء على لسانه بالقول: «إنها مذبحة قذرة ومن دون استفزاز»[4].

في ظل أجواء الخوف والإرهاب هذه، سُلِب الأهالي كل ما كانوا يملكونه من أشياء ثمينة واقتيد الشبان في شاحنات إلى مكان مجهول وطلب المختار إلى الاسرائيليين السماح للمدنيين المتبقين بتمضية الليل في بيوتهم على ان يغادروا في اليوم التالي. لقد خاف على سلامة النساء والاطفال والشيوخ من جراء إرغامهم على السفر ليلاً. ولكن كمال سليمان عبد المعطي يقول: «رفض اليهود طلب المختار وامهلونا نصف ساعة حتى نترك»[5].

وبعد أن مرّت الدقائق الثلاثون، بدأ الإسرائيليون بإطلاق النار فوق رؤوس المدنيين الذين راحوا يتدافعون نحو الحدود اللبنانية في فوضى تامة طالبين النجاة. وأصيب في ركبته إبن عبد المعطي البالغ التاسعة من عمره، ولكن عبد المعطي وعائلته

استطاعوا العثور على ملجأ لهم في أحد البساتين وتمكنوا لاحقاً من الحصول على الطعام في بيت جَن وهي قرية درزية لم يُجبر اهاليها على النزوح.

وقد احتجز شباب قريتي البعنا ودير الأسد في معسكرات الإعتقال مع عدد كبير من رجال قرى الجليل الأعلى حيث ضربوا وإستجوبوا لمدة عدة أيام دون ان يقدموا لهم الطعام، وبعد أن سُلبوا ما كان في حوزتهم، أُطلق سراحهم على مقربة من الخطوط العربية في الضفة الغربية. وأطلقت النيران فوق رؤوسهم في قرية اللّجون (مجدّو) لافزاعهم وارغامهم على تسريع خطاهم نحو المواقع العربية. ولما سأل الكولونيل في سلاح الجو الاميركي، تشارلز ن. ستاتون الضباط اليهود عن الأدلة والمعلومات المتعلقة بمعاملتهم للرجال العرب الذين طردوا من بيوتهم وارغموا على اخلاء الاراضي الاسرائيلية نفى القائد اليهودي لمنطقة اللجون أن يكون قد أجبر العرب على النزوح والانكفاء خلف الخطوط العربية. وابلغ الكولونيل الاميركي بما يلي: «لو أن ذلك حصل، لعلمت بالأمر». لكن ستاتون كتب في تقريره يقول: «على الرغم من الإنكار، فإنني أعتقد أن ذلك قد حصل».

بالفعل توصل جميع المراقبين الأميركيين والفرنسيين والبلجيكيين، الذي حضروا إلى المنطقة بعد عملية حيرام إلى الإستنتاج نفسه والذي توصل إليه ستاتون، مما دفع رئيس المراقبين ف. ب. اندرسون إلى القول أمام القيادة العامة للأمم المتحدة: «لم يعد هناك أدنى شك في أن القوات اليهودية قامت بأعمال إجرامية بحق المدنيين في تلك القرى». بالإضافة إلى بعنا ودير الأسد، زار المراقبون معظم القرى ومن بينها كفر عنان أحتات (بقعاب) البطوف، وإستخلصوا أنه «لا يوجد أي دليل يشير إلى أن أهالي القرى المذكورة قد قاوموا قوات الإحتلال الاسرائيلية». واضاف المراقبون ان ممارسات الجيش الإسرائيلي خلال عملية حيرام «تتطابق مع السياسة التي إعتمدتها إسرائيل والداعية الى إقتلاع العرب من قراهم بالقوة أو بالإرهاب»[1].

كان لقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية التأثير الكبير في توجيه سياسة الحكومة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين، لكن هذا التأثير غاب اثناء التخطيط لعملية حيرام. إذ أن ذلك قد تمّ على عجل فلم يُستشر القسم. بعد الهجوم، كتب شيموني من قسم الشرق الأوسط الى رئيسه إلياس ساسون الموجود في باريس، فقال:

> «لم تصل اقتراحاتنا وتعليماتنا إلى الجيش، ولم يتم تنفيذ الخطّة حسب طلبنا. وهكذا اختلفت معاملة اللاجئين العرب في منطقة الجليل من مكان الى آخر - لقد طُرد السكان في بعض الامكنة وسُمح لهم بالبقاء في أمكنة اخرى. وفي امكنة غيرها جرى القبول بالاستسلام - مع ما يستلزم ذلك من بقاء الأهالي ومسؤولية الدفاع عنهم - بينما قوبل عرض الاستسلام في امكنة اخرى بالرفض. وفي بعض الامكنة عومل المسيحيون معاملة افضل، بينما لم تشهد امكنة اخرى أي تمييز في المعاملة بين المسيحيين والمسلمين. . . لقد طالبنا بالاّ يبقى أي من السكان العرب في منطقة الجليل وحتى بالنسبة إلى اللاجئين القانعين من أمكنة اخرى، ولكن احداً لم يسأل رأينا ولم يبلغنا بان غزو الجليل قد اصبح وشيكاً»[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإستنتاج الذي توصل إليه مراقبو الأمم المتحدة عن وجود سياسة اسرائيليّة قائمة على «إقتلاع العرب من قراهم الاصليّة في فلسطين بالقوة أو التهديد» كان في الواقع دقيقاً. لكن هذا العمل كان يخضع لأهواء القائد المحلي للمنطقة، فلم تعطى دوماً الأولوية القصوى لطرد المدنيين. هكذا نجا آلاف من سكان الجليل من الطرد. وأصبحوا بالتالي مصدر قلق للقادة الإسرائيليين.

جرت بعض المناقشات في مجلس الأمن في الأمم المتحدة حول الطرق التي إستخدمتها القوات الصهيونية في عملية حيرام. وإتهمت الدول العربية القوات اليهودية بقتل العديد من المدنيين الأبرياء خلال محاولتها الرامية إلى طرد السكان الاصليين من الجليل الأوسط. وإستنكر أبا إيبان المندوب الإسرائيلي هذه الإتهامات واضعاً المسؤولية على عاتق السكان أنفسهم الذين نزحوا - حسب قوله - بملء إرادتهم وعلى زعمائهم الذين شجعوهم على هذا العمل. لكن رالف بانش، وسيط الأمم المتحدة الذي حلّ مكان برنادوت، أبلغ مجلس الأمن أن «مراقبي الأمم المتحدة تحدثوا عن «أعمال واسعة من النهب المنظم للقرى واقدام القوات الاسرائيلية على سرقة الماعز والاغنام والبغال. وبدا للمراقبين ان عملية النهب تتم بصورة منظمة، مستخدمة شاحنات الجيش»[٨].

كانت بعض أعمال النهب ذات طابع أكثر شخصية. وهذا النوع من النهب الآثم حصل في قرية الجش في منطقة صفد[٩]. فبعد يومين من إحتلال القرية، نهب الجنود الإسرائيليون كل ما وقعت عليه أيديهم من حلى ونقود وأشياء ثمينة أخرى. أشار أحد أعضاء الكنيست العرب لاحقاً: «ألح الأهالي الذين سُرقوا بأن يحصلوا على إيصالات عن الأشياء التي سُلبت منهم، لكن بدلاً من ذلك أقتيدوا إلى مكان منعزل حيث تمت تصفيتهم». وإحتج سكان القرية أمام قائد المنطقة على الممارسات الإسرائيلية بعد أن أعيدت الجثث إلى القرية وقد «قطعت أصابع إحداها لسلب الخاتم منها». وكشف أحد مستشاري بن غوريون العسكريين الموثوق بهم، فرد غرونيش عن «الفظاعات التي شهد عليها في قرية الجش العربيّة لدى الاستيلاء عليها واصفاً إياها بالجريمة البشعة ومجزرة المدنيين».

كان الهدف الرئيسي للأعمال الوحشية الإسرائيلية، دفع المواطنين في الجليل الأعلى إلى الهرب. لكن بعضاً من هذه الأعمال قد حصل بدافع الثأر أو لتغطية عمليات السلب، أو للإجرام بحد ذاته. ذكر الدبلوماسي الأميركي وليم بوردت في تقرير له رفعه الى واشنطن وقائع عن هذه الأعمال: «طلب الإسرائيليون من سكان ثلاث قرى في الجليل تسليم أسلحتهم خلال فترة ٣٥ دقيقة، وذلك بعد إستسلام القرى. ولما لم يتم ذلك خلال المدة المحددة، أختير عشوائياً خمسة رجال من إحدى القرى وإثنين من قرية أخرى وأطلقت عليهم النار. وأكدت تحقيقات الأمم المتحدة عملية القتل هذه»[١٠].

من ناحية أخرى، حاول الإسرائيليون تغطية جرائمهم وإعاقة أعمال الإستقصاء، كما لاحظ مراقبو الأمم المتحدة. ففي مجد الكروم، قتل اليهود تسعة

أشخاص من بينهم إمرأتين. وقد زار القرية فرق عدّة من مراقبي الأمم المتحدة للتحقيق ومن بينهم أحد الضباط البلجيكيين واسمه أ. بالمنس، المشهود له بالإصرار والذكاء. وادعى بالمنس أمام احد ضباط الارتباط اليهود بأنه لا يعرف العربية، بينما هو في الواقع يتكلمها بطلاقة. وعندما طلب من نظيره الإسرائيلي أن يترجم له رد أحد سكان قرية مجد الكروم، خلال مقابلته للأهالي، إتضح له أن الترجمة جاءت مخالفة للحقيقة. فبينما قال القروي: «إننا لا نحصل على الطعام ولا يسمح لنا بحراثة الحقول». ترجم الاسرائيلي هذا القول: «إن جميع الأهالي يأكلون جيداً وهم بحالة جيدة».

بالرغم من موقف الضباط الإسرائيليين المعيق، إستطاع بالمنس أن يجمع قدراً مهماً من المعلومات بفضل مثابرته وإصراره. في أحد الأيام رفض الإسرائيليون طلب أحد مراقبي الأمم المتحدة لتصوير مشهد أحد البيوت المنسوفة، لكن بالمنس شدّد على أخذ الصورة، متمسكاً بحقه في ذلك، عندها انصاع الإسرائيليون لطلبه على مضض وقبلوا أن تنبش جثة أحد العرب لكي تظهر في الصورة إلى جانب البيت المهدم. وعلق بالمنس أنه «لو كان بإستطاعة الإسرائيليين إيقاف التحقيق لفعلوا ذلك على الفور». وأنهى بالمنس تقريره حول قرية مجد الكروم بقوله: «ليس هناك من شك حول حقيقة حصول هذه الجرائم»(١١).

أكد كثير من الأهالي الذين عادوا إلى مجد الكروم ان الإسرائيليين لم يوقفوا موجة الرعب، بل إستمروا بإطلاق النار عليهم عندما كانوا يحاولون الذهاب الى حقولهم، وغالباً ما كانوا يسلبونهم ما يمتلكون ويضربونهم. وفي أحدى المرات، طلب أحد العرب من بالمنس أن يكلمه على إنفراد، فأعلمه بأن الصهيونيين حذّروا الأهالي من مغبّة الشهادة ضدهم ومن الكشف عن جرائمهم.

لم يكن مراقبو الأمم المتحدة مطمئنين لسلامة القرويين الذين كانوا يزودونهم بالمعلومات بالرغم من طمأنة أحد الضباط اليهود لجمع من الأهالي، إذا هم فعلوا ذلك. وبالفعل، أرسل بالمنس ومراقبون آخرون رسالة إلى قيادتهم يعلمونها فيها بالقساوة التي يعاني منها القرويون العرب تحت الإحتلال الإسرائيلي، وأوضحوا أنهم معنيون بسلامة المواطنين الذين بقوا، وإن «همهم الرئيسي هو إمكانية حصول أعمال أكثر عنفاً وقساوة من قبل اليهود للإنتقام ممّن يدلي بشهادة إلى المراقبين». ووقع الرسالة إثنان من الأميركيين واثنان من الفرنسيين ومراقب بلجيكي واحد.

كذلك كثّف الصليب الأحمر نشاطه في منطقة الجليل بعد عملية حيرام. فزار الدكتور إميل موري من الصليب الأحمر الدولي، في شهر تشرين الثاني، عدة بلدات وقعت تحت الحكم والأحتلال الاسرائيلي وكتب في تقريره: «إن القرى والمدن التي وقعت تحت سلطة الإحتلال الاسرائيلي تعيش في ظل ظروف قاسية، فلقد أعتقل جميع الرجال

وإقتيدوا إلى معسكرات الأشغال الشاقة، كما لو كانوا اسرى حرب»[١٢]*. وبقي النساء والأولاد في حالة يرثى لها، ولم يكن بإستطاعتهم القيام بأعمال الحصاد في الحقل وكانوا عرضة لفتك للأمراض.

وجد الدكتور موري أن ٦٠٪ من السكان الذين عاينهم مصابون بداء الملاريا، كما أشار إلى إنتشار مرض التيفوئيد والكساح والدفتيريا والإسكربوط (في بلد معروف بإنتاج الحمضيات)، وإلى غياب الخدمات الطبية غياباً تامّاً في معظم القرى التي زارها. وكانت النسوة تتدافع لتستجدي الدكتور موري معالجة ابنائهن الذين كانوا يشكلون نسبة عالية من السكان نظراً لإرتفاع نسبة الولادات. فكان الأولاد دون سن الثالثة يشكلون نسبة واحد من أصل خمسة أشخاص، من المجموع العام للسكان الذين كانوا يفتقرون إلى الرجال بسبب غيابهم القسري. كان واضحاً أن الإسرائيليين جعلوا الحياة شبه مستحيلة في منطقة الجليل وذلك لإجبار السكان على النزوح.

فور إنتهاء الحرب، بدأ الإسرائيليون بإستخدام وسائل أكثر عنفاً لإرغام ما تبقى من السكان العرب على الهرب. ففي الجبهة الجنوبية بمنطقة النقب، تَمَّ إقتلاع غالبية السكان خلال الحرب، ووعدوا ما تبقى من الأهالي، خلال فترة الهدنة التي أنهت الحرب، بالمعاملة الحسنة. غير أن هذا الوعد لم يكن أحسن من سائر الوعود التي قطعها الصهيونيون بعدم التحرش في شؤون العرب المتبقين في منطقة النقب. لقد اخلّوا بالوعد ونقضوا التعهّد.

---

* يقول تقرير بريطاني حول السياسة الصهيونية الرامية إلى استخدام المدنيين الفلسطينيين في الأشغال الشاقة ما يلي: «وجد اليهود أنفسهم قادرين على تقليد مضطهديهم النازيين طالما أنهم يستخدمون هذا النوع من التكتيك الذي كان من شأن النازيين استخدامه»[١٣].

الفصل الحادي عشر

السلام الممكن ؟

«للحرب وقت وللصلح وقت»

سفر الجامعة ٣ : ٨

شن الإسرائيليون آخر هجوم لهم في حربهم ضد مصر، في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) وكانت لديهم قناعة بأن الخلافات العربية وخاصة الخصومة بين الملك عبدالله والملك فاروق، ستمنع خصومهم من مساعدة مصر. وأشار والتر ايتان، أحد مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية، في رسالة بعث بها الى الجنرال رايلي، رئيس فريق مراقبي الأمم المتحدة، ان اسرائيل قد شنّت الهجوم «للدفاع عن اراضيها، والتعجيل في إحلال السلام». إستطاع اللواء المصري الرابع في غضون فترة قصيرة من الزمن، الاحتفاظ برقعة تقدر مساحتها بـ ٢٥ ميلاً مربعاً، حول غزة والفالوجا الواقعة خلف الخطوط الإسرائيلية والتي احتلها اللواء المصري الرابع. لكن عدم تلقي المصريين أية مساعدة عربية، جعلهم يستجيبون لنداء مجلس الأمن الداعي للدخول في مفاوضات الهدنة مع اسرائيل، وقد تم ابرام اتفاقية الهدنة بين الطرفين في ٢٢ شباط (١٩٤٩).

نصت شروط الهدنة على السماح للواء المصري الرابع باخلاء الفالوجا الواقعة في عمق الأراضي الإسرائيلية. وفي ٢٦ شباط إنطلق أول موكب من غزة بإتجاه الفالوجا لإجلاء العسكريين المصريين وجميع المدنيين العرب الراغبين في ترك الأراضي الإسرائيلية. رافق الموكب إلى هذه البلدة التي كانت مسرحاً لأعنف المعارك راي هارتسو ودلبرت روبلوغل، وهما من أعضاء لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين، التي خططت لتلبية حاجات المدنيين الفلسطينيين الذين بقوا في الفالوجا وفي البلدات المجاورة. وكانت المهمة الأولى لهؤلاء [متطوعي الكويكرز] ترتيب امر توزيع المواد التموينية على الفلسطينيين الذين انقطعت سبل معيشتهم من جراء الحرب.

نَصَحَ روبلوغل وهارتسو المدنيين بالبقاء في بيوتهم نظراً للظرف التي كانت تسود مخيمات اللاجئين في غزة، بعد أن تعهد موشي شاريت وزير الخارجية الإسرائيلية، شخصياً بعدم تعرض الجيش الإسرائيلي لهم. وقبل الكويكرز بالتعهدات الاسرائيلية.

لم يطمئن الفلسطينيون إلى النوايا الإسرائيلية بالرغم من الضمانات الخطية التي حملها الاصدقاء الأميركيون، وخاصة من وزير الخارجية الإسرائيلية شخصياً، وأبلغوها إلى السكان العرب فور وصولهم إلى المنطقة. وقد تمثّلت شكوك الفلسطينيين بالسؤال الذي طالما تكرر على ألسنتهم: «هل يجب علينا مغادرة الفالوجا أو البقاء فيها؟» و «وإذا بقينا، فهل سيتعرض لنا اليهود بسوء؟» وكان هارتسو يكرر على مسامعهم الإجابة بالنفي. لكي ذلك لم يكن ليطمئن السكان، إذ كان هناك دوماً من بين الجموع من يسأل السؤال نفسه، وكان الجواب دوماً ذاته، و «بقى السؤال يتكرر وكذلك الجواب، طيلة وجودنا هناك»، هذا ما ذكره هارتسو.

بالرغم من هذه المخاوف، بقي ٥٠٠ شخص في الفالوجا و ١٥٠٠ في عراق المنشيّة تحت الحكم الإسرائيلي. قال بعض سكان عراق المنشية إلى الأصدقاء، ان «غالبية سكان الفالوجا قد رحلوا، وإن غالبية سكان مدينتنا لا يزالون فيها». فأجابهم هارتسو: «أنتم أناس حكماء وستواجهون بالطبع صعوبة في بداية الأمر لكنكم بهذا ستحتفظون بمنازلكم وسُيسمح لكم بالعمل في أراضيكم». تحمَّل الأصدقاء الأميركيون مسؤولية خطيرة بتشجيعهم للسكان على البقاء.

يوم الإثنين في ٢٩ شباط، سأل الأصدقاء الرائد أورين من الجيش الإسرائيلي، فور وصوله مع فرقة من الشرطة العسكرية، إذا كان بإمكانهم توزيع المؤن على المدنيين العرب، فأجابه الضابط الإسرائيلي: «أنكم تستطيعون توزيع الطعام اليوم، ولكن لن تستطيعوا فعل ذلك غداً، لأننا سنفرض نظام حظر التجول طيلة ٦٠ ساعة، ولن يسمح خلالها للسكان بمغادرة منازلهم». إلا أن أورين منح إذناً لها رتسو وممرضة من الأصدقاء تتكلم العربية بطلاقة، لزيارة منازل السكان العرب.

في اليوم التالي، ذهب فريق الأصدقاء إلى قرية عراق المنشيّة، وقابلوا المختار الذي قال لهم بصوت متهدج إن «السكان غالباً ما يتعرضون للمضايقات والتحرشات بإطلاق النار عليهم وإنذارهم بوجوب المغادرة إلى مدينة الخليل الواقعة في المناطق العربية وإلا فإن مصيرهم سيكون الموت المحتم، كما أن اليهود يدخلون بيوتهم عنوة لسرقة محتوياتها»[1].

سرعان ما شرع الأصدقاء في معالجة خبايا الإرهاب الإسرائيلي، فقد تعرّض بعض الفلسطينيين للضرب الشديد والمدح. وخرج أحدهم من تحت الضرب بعينين داميتين وأذن ممزّقة ووجه تملأه الكدمات. كان معظم المصابين من الرجال العرب الذين حاولوا منع الاسرائيليين من اغتصاب نسائهم. ولدى اقتحام اليهود للبيوت بحثاً عن السلب والنساء، قاومهم الرجال الفلسطينيون بضرواة في العادة، ولكنهم عجزوا عن مقارعة الجنود المدججين بالسلاح.

دَفَع سوء الامور بالسكان المدنيين الى الاحتماء في باحة منزل هارتسو ومناداته

بالعربية. وعندما سأل هارتسو ترجمانه عما يقولون، أجابه «إنهم يطلبون منك السماح لهم بحمل أغراضهم من منازلهم والمجيء إلى هنا على مقربة منك، خوفاً من اليهود». ثم طالب المدنيون بنقلهم إلى الخليل في المنطقة الخاضعة للسيطرة الاردنيّة.

أما الموقف الإسرائيلي من المعاملة السيئة التي يلقاها الفلسطينيون، فقد ورد على لسان إحد الضباط الإسرائيليين، كردّ على سؤال وَجَّهه اليه أحد مراقبي الأمم المتحدة بهذا الشأن، فقال: «أن مثل هذه الأمور حدثت في ألمانيا وفي الصين، وأينما كان عندما يفلت الجنود من تحت السيطرة. إنها كلها جزء من الحرب». لم يقتنع الكولونيل ويليامز رئيس فريق مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة بهذا التفسير فبعث إلى تل أبيب برسالة ينبّه فيها الحكومة الإسرائيلية من «إستمرار الجيش الإسرائيلي في إطلاق النار خلال فترة الستين ساعة لحظر التجول، وفي إعتداءاته على الرجال بالضرب ومحاولات إغتصاب النساء وخلع البيوت وسرقتها. ان مثل هذه التصرفات لا تشرف الجيش الإسرائيلي وتشكل خرقاً لإتفاقية الاخلاء»[٦].

في اليوم التالي، تحدث هارتسو إلى النقيب غيراه الذي عُيِّن كضابط ارتباط اسرائيلي لمعالجة امور المدنيين العرب. فأبلغه غيراه: «لديَّ أوامر لك. عليك انت وفريق الكويكرز معك بمغادرة الفالوجا». واخبره هارتسو بأنه يحمل إذناً من رسميين اسرائيليين، بالسماح لهم بالبقاء. لكن الضابط الإسرائيلي أصرّ على وجوب مغادرة الكويكرز. ثم عاد وسمح لهم البقاء بإنتظار ورود تعليمات من تل أبيب. واتضح من ذلك بجلاء ان الإسرائيليين لم يشأوا أن يشهد الكويكرز المزيد من الاحداث.

وافق النقيب غيراه على التحدث مع العرب الذين تعرّضوا لأذى الجنود الإسرائيليين وتحرشاتهم، فنفى صحة أقوالهم، ثم تراجع تدريجياً عن تعنته وأعلن أن إتهامات الأهالي مبنية على أدلة صحيحة، كتلك المرأة المسنة التي أدخلت الى المكان والضمادات القذرة تلفّ رجليها، وبعد أن نزعت ممرضة الأصدقاء الضماد الوسخ عن رجليها، تَبينَّ وجود ثقب بالرصاص في كل رجل من رجليها وذلك من جراء الرصاص الذي اطلقه عليها جنود اسرائيليون اقتحموا عليها منزلها.

في تلك الليلة، أخبر مختار الفالوجا سكان البلدة الراغبين بتركها إلى الخليل أنه بإستطاعتهم ان يفعلوا ذلك، إذا كانت أمتعتهم موضّبة وكانوا جاهزين على الطريق حوالي الساعة السابعة من صباح اليوم التالي. وكما كتب هارتسو: «كم من الأهالي يودّ المغادرة! جميعهم». كذلك الأمر في عراق المنشيّة، حيث أعرب جميع السكان البالغ عددهم ١٥٠٠ نسمة، عن رغبتهم بمغادرتها، لكن الضفة الغربية التي حصلت على حصتها من اللاجئين، أصبحت غير قادرة على إستيعاب أكثر من ٥٠٠ شخص من الفالوجا.

حاول هارتسو إقناع السلطات الإسرائيلية، بأن تعلن أنها ترحب ببقاء المواطنين الفلسطينيين في منازلهم دون أن تتعرض لهم بأي أذى، لكن بعض المسؤولين أعطوا

ضمانات لها رتسو في مجالسهم الخاصة ورفضوا الإعلان عن ذلك أمام الفلسطينيين. وقد ألمح هرتسو لاحقاً إلى الدكتور بول موهن والنقيب تزال من موظفي الأمم المتحدة، عن أمله في أن يغيّر الإسرائيليون من معاملتهم للفلسطينيين، لكن موظفي الأمم المتحدة لم يشاركوا هرتسو ثقته بالإسرائيليين، فقال تزاك مخاطباً متطوّع الكويكرز: «أنا لا أثق بهم ولا أصدقهم!». وعلّق الدكتور موهن: «سيد هرتسو ينتمي إلى طائفة الكويكرز (الاصدقاء) وهو يعتقد دائماً بوجود أحسن النوايا والامكانات عند البشر».

إرتكزت قناعة هرتسو بأن الإسرائيليين لن يسيئوا معاملة الفلسطينيين، على اعتقاده بانهم سوف يسمحون له بالبقاء في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية، لكن سرعان ما خاب أمله. ففي اليوم التالي، طُلب منه أن يغادر مع فريقه بلدة عراق المنشيّة، فذهب إلى غزة حيث أصيب بإنهيار واكتئاب لعدم تمكنه من البقاء مع المدنيين «الذين بدأوا يعدون العدة للرحيل بعد اربعة ايام من الحكم اليهودي في قريتهم، وكانوا قد قرّروا البقاء». كتب هارتسو في تقرير حول مهمته في الإغاثة الإنسانية فقال: «آخر مرة شاهدت فيها اللاجئين، كانوا ينتظرون على جانب الطريق ومعهم أغراضهم، الشاحنات التي لن تصل أبداً».

تلقى وزير خارجية إسرائيل، موشي شاريت، إحتجاجات من لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين (الكويكرز). ومن الأمم المتحدة، حول المعاملة السيئة لأهالي الفالوجا وعراق المنشيّة. لكن سياسة إسرائيل لم تلبث أن تغيرت تجاه الفلسطينيين في هاتين المدينتين، بعد إعلان إتفاقية الهدنة. تعهدت إسرائيل وفقاً لهذه الإتفاقية بـ «المحافظة على سلامة جميع السكان ومنازلهم وممتلكاتهم وجميع ما يملكونه». وفي ١٦ آذار، كتب شاريت إلى الكولونيل يعقوب دوري في هيئة الأركان الإسرائيلية، يطلب منه وقف الحملات الإرهابية ضد المواطنين العرب الذين ظلّوا في منطقة الفالوجا، وذكّره بما ورد في إتفاقية الهدنة، «هذا التعهد هو جزء من الإتفاق الأول المباشر بين إسرائيل وبلد عربي مجاور، وهو يضع مصداقيّة إسرائيل في الميزان»[٣].

كان شاريت قلقاً بشأن الصهيونيين المصريين الذين كانوا قد سجنوا، من قبل الحكومة المصرية. وخلال مباحثات الهدنة، تعهد المصريون بشكل غير رسمي بالإفراج عن هؤلاء اليهود، لكن شاريت كان يخشى ألاّ يفي المصريون بوعدهم إذا استمرت الإساءة إلى المدنيين العرب في الفالوجا. لكن كان هناك سبباً أخر أكثر أهمية دفع بشاريت إلى الإحجام عن التعرض للفلسطينيين، فإسرائيل أنكرت انها وراء طرد السكان العرب من منازلهم، ورأى شاريت أنه ضربٌ من الجنون أن يستخدم الجيش الإسرائيلي وسائله المعتادة ضدّ المدنيين في الفالوجا على مرأى أعضاء لجنة الأصدقاء ومنظمة الأمم المتحدة في الوقت الذي ينفي فيه الإسرائيليون أعمالهم الإرهابية ضد مئات الآلاف من اللاجئين. وهذا ما كتبه شاريت إلى الكولونيل دوري: «إن أي محاولة لطرد السكان من شأنها إضعاف مصداقية إسرائيل ويُلقي الشك على تصريحاتها بشأن

[هرب] اللاجئين». وأضاف وزير الخارجية محذراً: «إن محاولة إخراج مسرحيّ لعملية «طوعية» من الخروج الجماعي للأهالي من البلاد كما كان يحصل، سوف تبوء بالفشل إذ أن العرب سيكشفون عن التهديدات التي دفعتهم إلى النزوح». وخلاصة القول، إعتقد شاريت ان إقتلاع بضع آلاف من العرب بشكل علني لن يتساوى مع نتائج ردة الفعل السلبية في مصر والعالَم. هكذا خفّف الجيش الإسرائيلي من ضغطه على السكان الذين ظلّوا في الفالوجا.

بعد إتفاق الهدنة مع مصر، حذت بقية الدول العربية حذو مصر فوقّعت كلٌّ من سوريا والأردن ولبنان، اتفاقية هدنة مع إسرائيل، حُدِّدت بموجبها خطوط فصل القوات العسكرية وتقليصها وتبادل الاسرى، وتأليف لجنة مشتركة لمراقبة الهدنة. لكن الإتفاقية لم تتطرف بشكل مباشر إلى موضوع اللاجئين العرب، فورد فقط في الوثائق: «ان المدنيين الذين كان ممنوعاً عليهم حتى اليوم عبور خطوط القتال أو الدخول إلى المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط، سيطبق عليهم، من الان فصاعداً، قرار يمنعهم من إجتياز خطوط الهدنة». لقد نصَّ هذا البند على اعتراف الدول العربية في الواقع بحق إسرائيل في منع اللاجئين من العودة وابعادهم عن ديارهم طالما ان الهدنة لا تزال سارية المفعول.

لم ترد في إتفاقية الهدنة أي إشارة إلى وضع اللاجئين، مما إستدعى إجراء المزيد من المفاوضات. ففي ١١ كانون الأول ١٩٤٨، ألفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة «لجنة التوفيق الفلسطينية»، لبتّ الأمور العالقة بين إسرائيل وجيرانها العرب. مُنِحت اللجنة سلطةً لحلِّ مسألة وضع القدس وحدود إسرائيل ومشكلة اللاجئين. وأكدت الجمعية العمومية في قرارها بإنشاء اللجنة، على أنه «يجب السماح للاجئين الراغبين بالعودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم، أن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة»[٤]. إعتبرت اللجنة المؤلفة من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وتركيا، أن مسألة اللاجئين تشكّل الخلاف الرئيسي بين العرب وإسرائيل. [Palestine Conciliation Commission].

تركت إسرائيل الباب مفتوحاً أمام عودة محتملة للاجئين بشرط ان تشكل هذه المسألة جزءاً من تسوية شاملة تؤدي إلى السلام. لكن اللجنة إعتقدت أن السماح لجزء صغير من اللاجئين بالعودة، كبادرة حسن نية من جانب إسرائيل، من شأنه أن يحمل العرب على القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات والقيام ببعض التنازلات. في ٢٦ شباط، اجتمعت لجنة التوفيق في تل ابيب الى وزير خارجية اسرائيل موشيه شاريت. واقترح رئيس اللجنة الاميركي، مارك اثريدج، على شاريت بان الدول العربية ترغب في رؤية اسرائيل ان تفعل او تقول شيئاً حول مسألة اللاجئين» لكي «تُعطي الدليل على رغبتها وحسن نواياها من أجل السلام»[٥]. لكن شاريت لم يوافق على القبول بعودة حتى جزء صغير من اللاجئين أو إظهار أي رغبة للتنازل في هذه المسألة الشائكة، وإكتفى بالقول: «أعتقد أنه بقدر ما يُصار إلى معالجة المسألة باكراً، بصورة جديّة وبنّاءة. وذلك

بإعادة توطينهم في البلاد العربية المجاورة، بقدر ما تخفّ الأعباء عن كاهل الجميع. ويشعر الكل بالارتياح.

في ١٩ اذار، سلّم الإسرائيليون اللجنة مذكرة تحوي على خطة لتوطين الفلسطينيين في البلاد العربية المجاورة. وإستبعدت المذكرة أي عودة محتملة للاجئين وإعتبرت أن الحل يكمن في « توطين اللاجئين أينما كان، وليس في عودتهم»[١] لأن «إنهيار البنية الإقتصادية خلال الحرب وخلال هجرتهم تمنعهم من العودة». لذا تطلب إسرائيل توطينهم في سوريا والعراق والأردن، لأن هذه البلدان «قليلة السكان وهي تملك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة».

كذلك، طالب الإسرائيليون بالقيام بمشاريع ريّ ضخمة بالقرب من بحيرة حَبَانيّة ومنطقة الجزيرة، الواقعة في العراق ووادي الأردن، وتوطين المسيحيين العرب في لبنان حيث يتواجد هناك قسم من المسيحيين. وإقترحت إسرائيل أن تقوم وكالات عالمية مختلفة بتمويل جميع هذه المشاريع، لكنه كان واضحاً أنها كانت تنتظر من الولايات المتحدة الأميركية تحملّ العبء الأكبر من النفقات.

أوجدت مشكلة توطين اللاجئين في البلدان العربية خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية، إذ كان جميع الصهيونيين متفقين على عدم السماح للنازحين بالعودة ولكن الرأي كان منقسماً حول توطينهم في البلدان العربية المجاورة، فاتفق أبا إيبان (السفير لدى الأمم المتحدة) وشاريت على ضرورة توطينهم في البلدان العربية، لأن من شأن ذلك تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط وإقامة علاقات حسن جوار بين إسرائيل وجيرانها. لكنهما اصطدما بمقاومة بن غوريون[٧]. كان رئيس الوزراء يعارض معارضة تامة مشروع التوطين، حتى ولو تبرعت الولايات المتحدة أو أي مصدر خارجي آخر، بكافة النفقات. ويقول عزرا دانين الذي عمل لبضعة اشهر في مفاوضات سرية كان يُرجى لها ان تؤدي إلى اتفاق يقضي بنقل اللاجئين المقيمين في مخيمات على مقربة من الحدود الإسرائيلية، إلى منازل دائمة في البلدان العربية، ان بن غوريون لم يقبل بذلك. ويضيف دانين أنه «حتى يومنا هذا، لم أفهم لماذا عارض بن غوريون إعادة توطين اللاجئين في البلدان العربية».

حبَّذ دانين عدة مشاريع من بينها مشروع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية بعد تحريرها من الملك عبدالله (الذي كان يعمل في ذلك الوقت على ضمها)، وكان يمكن لهذه الدولة الفلسطينية المستقلة أن تحل مشكلة اللاجئين وتشبع تطلعات الفلسطينيين القومية، لكن بن غوريون عارض هذه الفكرة ومشروعها.

أما أحد أهم المقترحات الواعدة في تلك الفترة، فكان العرض الذي تقدم به الرئيس السوري آنذاك حسني الزعيم ويتضمن توطين ٣٠٠ ألف لاجىء في سوريا كجزء من إتفاق شامل مع إسرائيل. لكن بن غوريون لم يأخذ بهذا العرض، مما دفع أبا إيبان إلى

التساؤل عن مغزى خسارة هذه الفرصة الذهبية: «لماذا نتصرف وكأننا لسنا معنيين بالعرض السوري الهادف إلى إستيعاب ٣٠٠ ألف لاجىء، خاصة، إن توطينهم سيتم بمعونة أميركية، وهذا شيء مهم للغاية».

عندما ألحّ دانين على بن غوريون بوجوب الأخذ بالعرض السوري، أجاب الأخير: «لسنا بحاجة إلى مغامرات جديدة. ان الهرب هو الدور الوحيد المتبقي للفلسطينيين». بعد عدة شهور، كان تيدي كولك على وشك إحراز اختراق آخر لإجراء مفاوضات جديدة بشأن توطين الفلسطينيين، ومرة أخرى، ألح دانين على بن غوريون بضرورة اغتنام الفرصة السانحة، لكن كما قال دانين: «كان الرد سلبياً. لن أردد ما قاله بن غوريون لأنه غير لائق برجل في مقامه». يعتقد دانين أن رئيس الوزراء أضاع الفرصة الأخيرة «لتفادي الأعمال العدائية ضدنا في المخيم أو المعسكر حيث نشأ وترعرع عرفات».

كان موشي دايان واحداً من الإسرائيليين المتشددين، فوقف إلى جانب بن غوريون. وعارض أي حل دائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. وحسب رأي دايان إن المرحلة الأولى من النضال لإنشاء إسرائيل كدولة مستقلة لم تنته بعد طالما إننا لم نقرر بعد ما إذا كانت حدود أراضي الدولة قد حددت نهائياً. أيّد دايان إجراء تغيير في حدود إسرائيل بحيث يتمّ ضم الضفة الغربية. وتنبأ بحصول صراعات بين الدول العربية من شأنها أن تفيد إسرائيل. وفي السياق ذاته، وفي نيسان ١٩٤٩، قال بن غوريون لمساعديه: «القضية الأن هي في إكتساب أراض جديدة وليس في الدفاع عن النفس. أما بخصوص وضع الحدود، فهذه قضية مفتوحة، وبدون نهاية. ففي التوراة كما في التاريخ، يوجد جميع الأشكال لتعريف حدود الدولة، إذاً لا توجد هناك حدود حقيقية».

شجع بن غوريون ودايان بحزم «خطة معلم» وهي تقضي بضم الضفة الغربية وغزة وإقامة دولة مسيحية «دمية» في لبنان. من أجل هذا الهدف وخلال الحرب، فكّر بن غوريون بشن هجوم خاطف على الضفة الغربية وإخراج جميع السكان منها، لكن ذلك بقي حلماً لم يفارقه أبداً*. إعتقد بن غوريون أنه طالما بقيت هناك مشكلة لاجئين بدون حل، فإنها ستظّل عامل توتر في المنطقة، وقد يتسبب بإندلاع حرب توسعية جديدة. كان بن غوريون ودايان يحبذان المفاوضات حيث اعتبراها عاملاً للتفرقة في الصفوف العربية، وعنصر تهدئة للأميركيين. لكنهم كانوا يتجنبون دوماً الموافقة على أي مشروع عربي خشية أن يؤدي ذلك إلى أي إتفاق.

---

* قال بن غوريون للكاتب حاييم غوري، بعد مرور سنوات عدّة على الحرب، أنه لم يضم الضفة الغربية لأن الإسرائيليين «كان عليهم الخيار بين إستعمال نفس أساليب دير ياسين لطرد مئات الألوف من العرب الذين كانوا يرفضون ترك منازلهم والهرب، أو قبولهم بيننا. كان من شأن هذا التجاوز أن يوصل إلى نزاع خطير مع الدول الكبرى... لكننا سنرى، فالتاريخ لم يَنْتهِ بعد[8]».

كان الإسرائيليون يخفون تعنتهم تحت غشاء لماع من العقلانية وبمظهر المرحب بالتفاوض، بينما كان العرب في المقابل، كونهم الطرف الأضعف، يرغبون في الحوار وبإجراء تسوية وذلك خشية من التوسع الصهيوني. من ناحية ثانية، حاول العرب الظهور بمظهر القوي أمام شعوبهم ليخفوا الموقف الإسترضائي الذي هم فيه. وكان الإسرائيليون يستغلون رفض العرب العلني للجلوس إلى طاولة المفاوضات نفسها مع الإسرائيليين، فيدعون أن العرب يشكلون عائقاً بوجه السلام.

قامت لجنة التوفيق الفلسطينية بمحاولة جادة من أجل السلام في منطقة الشرق الأوسط، لكن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقيت العائق الرئيسي بوجه هذه المحاولة. ففي بداية الأمر، طلب العرب معالجة هذه القضية قبل إنعقاد مؤتمر عام للسلام، فطلبوا من إسرائيل أن تعلن قبولها لقرار الأمم المتحدة الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، الذي ينصّ على عودة جميع اللاّجئين إلى منازلهم، إذ كان العرب يجدون أن حل هذه المشكلة بات ملحاً خاصة وأن الآلاف من المهاجرين اليهود يصلون كل أسبوع إلى إسرائيل ويستقرّون في منازل وأراضي اللاجئين الفلسطينيين. كان واضحاً إذن أن أي تأخير في حل هذه القضية سيجعل من عودة الفلسطينيين أكثر صعوبة. لذا إستغل الإسرائيليون عامل الوقت لصالحهم وراحوا يماطلون لتأخير أي حل لمشكلة اللاجئين، فعارضوا عودتهم قبل عقد إتفاق سلام مع الدول العربية والإعتراف بحق إسرائيل في جميع الأراضي التي احتلتها خلال الحرب الأخيرة، كما رفضوا عرضاً أميركياً يسهل عودة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فلسطيني إلى ديارهم.

حاول الإسرائيليون تبرير موقفهم من مشكلة اللاجئين، والإدعاء بأنهم ليسوا سبب المشكلة. ففي ٩ نيسان، وخلال لقاء بين ويليام بُرديت ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نفى بن غوريون بشدة أن تكون إسرائيل وراء طرد أي عربي من الأراضي الإسرائيلية، وصرّح بإنفعال كبير أن الدول العربية أو البريطانيين أو الإثنين معاً، يقبعون وراء وجود هذه المشكلة»[٩].

رفض الإسرائيليون بشدّة تقديم أي تنازل بينما وافق العرب من جهتهم على التخلّي عن طلبهم القاضي بموافقة اسرائيل على قرار الأمم المتحدة الداعي الى عودة اللاجئين الفلسطينيين قبل إنعقاد مؤتمر عام للسلام: إتضح في اللقاء الذي نُظم في لوزان (مؤتمر لوزان، ١٩٤٩) بين لجنة التوفيق الفلسطينية وكل من العرب والإسرائيليين بهدف إحراز تقدم في مسألة الأراضي والنظر في وضع القدس ودرس مسألة عودة الفلسطينيين أو توطينهم، أن الموقف اللّينّ للعرب كان وراء عقد هذا المؤتمر وقد كشف عن هذا الموقف رئيس لجنة التوفيق الدولية مارك إتريدج، في تقرير بعث به إلى الرئيس ترومان، بقوله: «إعتبرت اللجنة التنازلات التي قدمها العرب كبيرة جداً، وحتى الأن لم يقدم اليهود أي تنازل»[١٠].

رد الرئيس ترومان على إتريدج، في ٢٩ نيسان، فقال: «أشعر بالإشمزاز حيال الطريقة التي واجه بها اليهود قضية اللاجئين. سأتكلم مع رئيس إسرائيل بحضور سفيره وأخبره بماذا أفكّر. أرجو ان يعطي ذلك بعض النتائج»[١١]. لكن آمال الرئيس ترومان لم تتحقق إذ بقي الإسرائيليون على تعنتهم وأمروا بعدم السماح للفلسطينيين بالعودة. وفي مؤتمر لوزان أصرّ مندوب إسرائيل والتر إيتان على عدم مسؤولية اسرائيل «مباشرة أو غير مباشرة» في وجود مشكلة لاجئين فلسطينيين وأشار إلى الهجرة العربية كحالة «قد تكون جيدة وذات فائدة على المدى الطويل»[١٢].

طلب الأميركيون من إسرائيل أن تسمح بعودة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فلسطيني، وهذا العدد يشكل ثلث العدد الإجمالي للاجئين، وتعهد الأميركيون بتحمل الأعباء المادية لتوطين النصف المليون المتبقين، بشكل نهائي في الأردن وسوريا ولبنان والعراق، لذا صمم الرئيس ترومان الضغط على إسرائيل لحملها على أخذ مواقف أكثر مرونة من قضية اللاجئين والأراضي التي إحتلتها والتي تفوق مساحتها المساحة التي أقرها مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. لم يقتنع الأميركيون بأن من حق اسرائيل الإحتفاظ بجميع هذه الأراضي والتي تضم اللد والرملة ويافا واجزاء من النقب والجليل.

في ٢٥ أيار، سلم السفير الاميركي ماك دونالد مذكرة شديدة اللهجة إلى تل أبيب، وفيها يحذّر الرئيس ترومان الحكومة الإسرائيلية، «بألا تساورها الشكوك بأن الحكومة الأميركية تعتمد عليها لكي تأخذ موقفاً مسؤولاً وإيجابياً من قضية اللاجئين»[١٣]. وإذ لم تغير اسرائيل من موقفها بهذا الشأن وبشأن حدودها فإن «حكومة الولايات المتحدة الأميركية ستكون مضطرة إلى إعادة النظر في مواقفها من إسرائيل وعدم الرجوع عنها». وقد إقترحت نظارة الخارجية على الرئيس ترومان مجموعة من الإجراءات للضغط على إسرائيل من بينها، إعادة فرض ضريبة على الأموال التي ترسلها المنظمات اليهودية والاتحادات الصهيونية كمعونات إلى إسرائيل، ورفض تدريب الموظفين الإسرائيليين في الولايات المتحدة، ووقف القروض إلى إسرائيل، ووقف الدعم الأميركي لإسرائيل في الأمم المتحدة. تم تنفيذ بعض هذه العقوبات لكنها لم تكن كافية لإحداث تغييراً في موقف إسرائيل المتشدّد، وأيقنت إسرائيل أن إدارة الرئيس ترومان مرتهنة إلى الجالية اليهودية الأميركية إلى حد الاحجام عن اتخاذ خطوات جدّية في الضغط على إسرائيل.

مع ذلك، قَدَّم الصهيونيون مجموعة من الإقتراحات المتردّدة والفاترة. ففي ٩ حزيران، إقترحوا ضم قطاع غزة الذي تسيطر عليه مصر مقابل السماح بعودة ٢٠٠ ألف لاجىء كانوا يعيشون هناك وإعتبارهم مواطنين في الدولة اليهودية. رفضت مصر هذا العرض لأن إسرائيل لم تعطِ بالمقابل أي ضمانات لعودة اللاجئين إلى منازلهم أو أراض تعوض عن قطاع غزة. وإقترح العرب في عرض مقابل بأن يُسمح للفلسطينيين الذين جاؤوا من الأراضي التي لم تشملها الدولة اليهودية المحددة بقرار التقسيم في

تشرين الثاني ١٩٤٧، بالعودة إلى أراضيهم. وهذا يعني أن اللاجئين الذين أتوا من المناطق التي شملتها الدولة الصهيونية بعد قرار التقسيم، سيوطنون في الدول العربية بشكل دائم. رفض الإسرائيليون العرض العربي وطالبوا بتأجيل أي نقاش بشأن قضية اللاجئين حتى تحل جميع القضايا الأخرى.

خلال المناقشات، أعلن الدكتور والتر إيتان أن مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين هي «خطوة إلى الوراء»، وأثارت هذه الكلمات وأمثالها حنق العرب، إذ كانت تنمّ عن سوء النوايا الذي يكنها الإسرائيليين تجاه اللاجئين، وهذا ما دفع بممثل لبنان فؤاد عمون إلى القول «إن موقف اسرائيل يشكل رفضاً لشرعة الأمم المتحدة، وجميع المعاهدات والإتفاقات وجهود الحقوقيين ورجال الدول على مر القرون، للمحافظة على الأقليات»(١٤). وأضاف المندوب اللبناني أن هدف إسرائيل الرئيسي يكمن في «إقامة دولة يهودية صرفة وعنصرية وثيوقراطية، مع العلم، أنه وفقاً لتاريخ العالم الحديث، يجب أن يكون اليهود من الأوائل في رفض مبدأ التمييز العنصري الذي تسبب بمقتل ٦ ملايين يهودي». ثم شرح عمّون عقيدة «المجال الحيوي» (Lebensraum) التي نفذها الصهيونيون عندما إقتلعوا الفلسطينيين بهدف إحلال المهاجرين اليهود مكانهم.

إنتقد كثير من الرسميين الأميركيين موقف إسرائيل من مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فأشار مارك إيثردج في تقريره إلى هذا الموقف واصفاً إياه بأنه «مشجوب أخلاقياً وقصير النظر سياسياً»(١٥). وأوضح أن التعنت الإسرائيلي كان السبب في عدم إستقرار الوضع في الشرق الأوسط. ورفض إدعاء الإسرائيليين بأنهم ليسوا مسؤولين عن اللاجئين وزعمهم بأن الهجرة العربية جاءت نتيجة الحرب التي بدأها العرب. وإعتبر إيثردج أن إسرائيل تتحمل مسؤولية التهجير بشكل عام وكذلك «مسؤولية أولئك الذين طردوا بواسطة الإرهاب والقهر والطرد عنوةً بالقوة».

كذلك انحى ويليام برديت بالملامة على التعنّت الإسرائيلي الذي «عطّل في الماضي قرارات الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق ومصالح الفلسطينيين العرب بعدم إذعانهم لتلك المقررات»(١٦). إنتقد برديت واشنطن ومواقفها اللينة تجاه إسرائيل وأرسل تقريراً إلى نظارة الخارجية ينبّه فيه أن الإسرائيليين واثقون من «براعتهم في إقناع الولايات المتحدة في التخلّي عن إصرارها على إعادة اللاجئين وعن اجراء التغييرات في الحدود. فمن خلال تجاربهم الماضية، يردد موظفون رسميون إسرائيليون بثقة تامة قولهم «ستغيّرون رأيكم». كما تستشهد الصحف بأمثلة عن فعاليّة الدعاية اليهودية في الولايات المتحدة». (نجد مثلا على ذلك في أيامنا هذه في عدم جدوى الضغوطات الأميركية على إسرائيل بشأن الضفة الغربية).

بقي مؤتمر لوزان يتجرجر لعدة شهور دون أن يحرز أي تقدم ملموس، واستمر الأميركيون بالضغط على إسرائيل للسماح بعودة ٢٥٠ ألف لاجيء، أما العرب فكانوا

يشدّدون في العلن على وجوب إذعان إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى عودة الفلسطينيين الراغبين بذلك، ويلمحون في السرّ إلى إمكانية الإتفاق على توطين معظم الفلسطينيين في البلدان العربية. لذا شعر كل شخص من الذين إهتموا بهذه المباحثات أن الفرصة متاحة لسلام دائم في المنطقة إذا ما حُلّت مشكلة اللاجئين.

أعلن الوفد الإسرائيلي في مؤتمر لوزان، في ٣ آب، موافقته على عودة ١٠٠ ألف لاجيء وذلك تحت عدة شروط. أولاً ـ أن تعترف الدول العربية بحق إسرائيل في جميع الأراضي التي سيطرت عليها خلال حرب ١٩٤٨. وأوضح الإسرائيليون أن الـ ١٠٠ ألف يشملون ما يتراوح بين ٢٥ ألف و ٣٠ ألف فلسطيني «تسلّلوا» إلى إسرائيل بشكل غير شرعي خلال فترة الحرب. إذاً، لم يوافق الإسرائيليون في الحقيقة سوى على عودة ٧٠ ألف إلى ٧٥ ألف لاجيء فلسطيني، أي حوالي ١٠٪ من المجموع الإجمالي للاجئين. أما ال ٩٠٪ الباقون فيستوطنون في البلدان العربية. ولم يكتفِ الإسرائيليون بذلك بل أضافوا شرطاً مقلقاً إذ طالبوا أن تكون لهم السلطة المطلقة في إدارة عملية العودة، سواءً بتحديد مناطق توزيعهم أو النشاطات الإقتصادية للعائدين.

أكدت إسرائيل في مذكرة رفعتها إلى اللجنة الفنية المنبثقة عن مؤتمر لوزان أن «عقارب الساعة لا ترجع إلى الوراء». بمعنى آخر «أن عودة اللاجئين إلى أماكنهم السكنية أمر مستحيل». وأوضحت إسرائيل أن المنازل والمزارع وأماكن العمل العربية قد «إختفت عملياً» ولم تُشِر إلى أن معظم الممتلكات العربية قد سُرقت عمداً على يد الاسرائيليين.

وإعتبر العرب أن العرض الإسرائيلي هو «أقل من عربون رمزي». هناك سبب للإعتقاد بأنهم كانوا على حق. إعتبر العضو الأميركي في اللجنة الفنية لأجل اللاجئين في مؤتمر لوزان (هربرت كوندى)، ان العرض الأميركي هو شيء «مخز»، وإعتقد أن إخفاق إسرائيل في تقديم مشروع واقعي لعودة الفلسطينيين «يبرز الصعوبات الكبيرة التي تواجه الأمم المتحدة لتوفير معاملة عادلة لهم وضمان حقوقهم الانسانية الاساسية»[١٨].

نقل برديت في تقرير له في ١٩ آب، حادثة «تسلط ضوءاً على القيمة الحقيقية للعرض المتضمن إعادة ١٠٠ ألف عربي»[١٩]. ففي الأراضي التي تخلت عنها الأردن لإسرائيل بموجب إتفاقية الهدنة، طرد اليهود آلاف الفلسطينيين منها، مما دفع مندوب الأردن إلى تقديم شكوى بهذا الصدد إلى لجنة الهدنة المشتركة، فجاء رد موشي دايان بحضور أحد المراقبين العسكريين الأميركيين أن بإستطاعة الأردنيين إجبار الإسرائيليين على إعادة الفلسطينيين، لكنهم «سيندمون على ذلك، إذا هم عادوا». لذا إعتقد برديت أنه حتى لو قبل العرب بمشروع عودة الـ ١٠٠ ألف، فإن الإسرائيليين سيجعلون الفلسطينيين يندمون. كذلك إعتقد كثير من الموظفين الرسميين الأميركيين، أن الإسرائيليين لن يسمحوا بتحقيق أي مشروع حقيقي لعودة اللاجئين بالرغم من التصريحات العلنية بهذا الشأن.

وبالفعل، عندما أعلن «مشروع الـ ١٠٠ ألف» تدفّق سَيْلٌ من التعليقات السلبية في جميع الصحف ومن مختلف الأحزاب في إسرائيل. وتنبأ الجناح اليميني الموالي لمناحيم بيغن بنتائج رهيبة ووخيمة في حال قبلت الحكومة الإسرائيلية عودة العشرة بالمئة كما جاء في المشروع، وأكدت الأحزاب اليسارية أن القبول الإسرائيلي جاء نتيجة الضغط الأميركي المكروه. ولم ينجّ المشروع من معارضة القسم الأكبر من قيادة حزب الماباي. ففي ١٣ تشرين الأول، إلتقى موشيه شاريت الوزير الأميركي المفوض في لبنان، لويل بنكرتون وذلك لمناقشة القضية الفلسطينية، وبعد إطلاع الدبلوماسي الأميركي على «تاريخ إسرائيل ابتداءً من النبي موسى حتى يومنا هذا»[٢٠]، شكّك شاربت بأن «يأخذ مشروع الـ ١٠٠ ألف» طريقه إلى التنفيذ بسبب ردّات الفعل القوية الذي سيحدثها عند القياديين العسكريين. وهكذا أعلن الإسرائيليون بعد فترة وجيزة سحبهم للمشروع من التداول.

سمح الإسرائيليون لعدد قليل من اللاجئين بالعودة بناءً لمشروع «العائلات المشتّتة» الذي طرحوه في لوزان. فقد أشار الدكتور إيتان أن حكومته ستسمح لعدد محدود من الفلسطينيين بالعودة للقاء عائلاتهم (جمع الشمل). ولم يكن حافز إسرائيل إنسانياً بقدر ما كان رغبة منها في تهدئة الأوضاع على الحدود التي كانت مسرحاً لحوادث يومية نتيجة دخول الفلسطينيين بشكل سري إلى الأراضي الإسرائيلية لملاقاة عائلاتهم. كما كان الإسرائيليون قلقين بشأن آلاف النساء والأطفال الذين خسروا معيليهم وكانوا بحاجة ماسّة لمساعدتهم الدائمة. لكن الإسرائيليين إستطاعوا إخفاء عملية تطبيق هذا المشروع. بحدّه الأدنى، بدقة تامة، ولم يسمحوا خلال عشرة اعوام بدخول أكثر من ٨ آلاف فلسطيني، وقدّروا عدد الذين دخلوا خفية بـ ٢٥ ألف إلى ٣٠ ألفاً. وشَكَّل هذا المجموع الكلي للفلسطينيين الذين دخلوا إلى إسرائيل.

بينما كان مؤتمر لوزان لا يزال منعقداً، كتب وزير الدفاع الاميركي لويس جونسون الى ناظر الخارجية دين اتشيسون، ينبهّه بأنه إذا لم تحل مشكلة اللاجئين فإن ذلك من شأنه ان «يجعل الأوضاع غير آمنة بشكل مستمر ويفاقم من حدة الإضطراب السياسي، وسيشكل هذا بالتالي فرصة للتغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط». تحول كلام جونسون إلى نبوءة إذ أن مشكلة اللاجئين لا تزال حتى يومنا هذا مصدراً لعدم الإستقرار في الشرق الأوسط وللصراع السوفياتي الأميركي. فلو حُلّت المشكلة في سنة ١٩٤٩، لوفر العالم على نفسه الكثير من التوتر، لكن لم يكن لدى الإسرائيليين يومها، وبالرغم من المفاوضات المكثفة أية نيّة للسماح بدخول ولو عدد رمزي من اللاجئين.

لم يكن الرفض الإسرائيلي لعودة الفلسطينيين غريباً بالنظر إلى الأهداف التي كان يسعى وراءها الصهيونيون، وهذا ما أوضحه الدكتور فريد زين الدين، مندوب سوريا في مؤتمر لوزان عندما قال:

> «يتابع اليهود بثبات سياستهم التي انتهجوها طيلة السنوات الماضية بعدم التطرّق بجديّة للقضية الفلسطينية، فلقد طرحوا، منذ البداية، نظرية وجود مساحات كافية في البلدان العربية، ووجوب إخلاء فلسطين من العرب لكي يحل محلهم اليهود»[٢١].

لكن بن غوريون ودايان لم يرفضا فقط عودة اللاجئين إلى ديارهم وإنما قاوما أيضاً فكرة توطينهم في البلدان العربية لغاية أن تسنح الظروف لإسرائيل بضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الولايات المتحدة عازمة على فرض مشروع توطين الغالبية العظمى من الفلسطينيين في البلدان العربية وإعادة الأقلية منهم إلى الدولة اليهودية، لكن الرفض الإسرائيلي لهذا الأمر، حكم على منطقة الشرق الأوسط بالبقاء في دوامة العنف والصراعات لعقود عدة من الزمن.

لقد حافظ الصهيونيون على إصرارهم بالإدعاء أن الفلسطينيين لم يرغبوا يوماً بالعودة إلى الدولة اليهودية. وصرح إلياهو ابشتاين الممثل الدبلوماسي لإسرائيل في واشنطن لمارك إيثردج بأن العرب «عاملوا الأقليات معاملة جيدة عندما كانوا أغلبية، لكنهم لم يشعروا بالشيء نفسه عندما أصبحوا في موقع الأقلية».

من جهة أخرى، تبيّن لغالبية الذين إشتغلوا في حقل الخدمات الإنسانية في فلسطين، أن الفلسطينيين لم يرغبوا بتاتاً بالتوطن في البلدان العربية وكانوا يأملون بالعودة إلى ديارهم، وهذا ما أكده هوارد ريغينز عضو لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين (الكويكرز)، في تقرير له رفعه إلى الهيئة التنفيذية في لجنة الاصدقاء بقوله: «من الواضح ان فكرة انشاء هيئة على غرار «هيئة وادي تنيسي» TVA في وادي دجلة والفرات، تحظى بجاذبية عظيمة» ولكن «الحل المنشود والاوحد من وجهة نظر اللاجئين هو رغبتهم في العودة الى ديارهم»[٢٣].

أراد ريغينز من لجنة الاصدقاء ان تتصدى للجهود الرامية الى تصوير التوطين كافضل حل للمشكلة الفلسطينية، ونبّه إلى محاولة الصهيونيين، حتى قبل بدء الحرب، بنشر فكرة توطين الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة من أجل إفساح المجال لتوطين المهاجرين اليهود مكانهم. لكن ريغينز شعر بان الفشل سيكون مصير هذا المشروع طالما أن الفلسطينيين لن يقبلوا بأقل من العودة الى وطنهم والتعويض عما لحقهم من خسائر في ممتلكاتهم. ولم يرَ ريغينز أي سبب لعدم عودة الفلسطينيين إذا أحسن الإسرائيليون التصرف وحالوا دون «تعرض الجماعات اليهودية المتطرفة للفلسطينيين واضطهادهم».

وافق كثير من العاملين في حقل الاغاثة على رأي ريغينز، فأرسل رالف هيغناور من قسم الخدمات المدنية العالمية، إلى رؤسائه، يؤكد أن الفلسطينيين كانوا يعتقدون بأنهم عائدون وأرادوا الإعتقاد بذلك، إذ كانت مشاعرهم وأفكارهم منصبة مباشرة على هذا الأمل»[٢٤]. وأشار هيغناور بأنه لا يوجد عند الفلسطينيين بالتأكيد «خيار آخر عن العودة سوى الموت».

كذلك أمضى م.أ. عباسي من هيئة الأمم المتحدة، قسماً كبيراً من الوقت، يتحدث فيه مع اللاجئين بهدف معرفة ما يفكرون به حيال مستقبلهم وقد توّصل إلى إستنتاج بأن الفلسطينيين «يرغبون في العودة إلى ديارهم وأراضيهم شريطة أن تضمن لهم الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أمنهم وسلامتهم». ثم أشار بقوله: «يجب علينا

أن نتذكر أن الفلاحين في هذه البقعة من العالم ملتصقون ومتعلّقون بالأرض التي ولدوا عليها».

هذا وكتب راي هرتسو في ١٢ نيسان، في تقرير له عن اللاجئين، وذلك بعد عودته الى غزة أنه «بينما يتحدث الخطباء في المؤتمرات العالمية حول مسألة التوطين، يرجع قسم كبير من الناس بالقرب من هنا، إلى بيوتهم ـ لكن ليس للاستقرار فيها»[٢٥]. كان محظوراً على اللاجئين الذين يعيشون في إسرائيل أن يعودوا إلى منازلهم، أما أولئك الذين كانوا في غزة وكانت بيوتهم تقع في المنطقة المجرّدة من السلاح، والواقعة بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية، فكانوا يعرضون أنفسهم للمخاطر، سواء كان مصدرها قنّاص أو لغم مزروع، وذلك من أجل إلقاء نظرة على منازلهم أو أراضيهم أو أقرباء لهم».

وبينما كان هرتسو يقود سيارته على الطريق المؤدية إلى الشمال، شاهد رتلين من المدنيين، واحداً يسير بإتجاه قريته القديمة لزيارة منازله السابقة، والآخر «يعود إلى كهوفه البائسة أو خيمه أو زرائبه في غزة وجنوبها». لقد تأثر هرتسو «بمنظر قوافل الجمال التي كانت تعد الثلاثين جملاً، تسير في توليفة الإنفة والملهاة التي تنجزها الجمال دائماً»، وإلى جانبها كانت تسير النساء العربيات «بشالاتهن التي تتدلّى فوق أكتافهن ويحملن حزماً من الأغصان الخضراء على رؤوسهن».

كانت الرحلة تحفل بالمخاطر وبدل على ذلك «وجود الألغام والجمال والحمير والقطعان الميتة على طول الطريق، ولكن ذلك لم يردع اللاجئين». وغالباً ما جُرح أو قتل المتنقلون من جراء الألغام. ولاحظ هارتسو أن اللاجئين كانوا يحذّرون الغرباء من المناطق الخطرة فيصيحون: «بوم، بوم».

وجد هارتسو أنه كما في الفالوجا، كان يسأل اللاجئين بإستمرار «هل سنكون في مأمن، وهل سننجو بحياتنا؟». ومرة أخرى حاول هارتسو أن يطمئن اللاجئين ولكنهم بعد مرور لحظات قليلة كانوا يرجعون مستفسرين مرة أخرى إذا كانوا يستطيعون العودة إلى منازلهم وهل سيكونون في مأمن. ولقد إنزعج هارتسو كثيراً من عدم قدرته على إعطاء جواب شافٍ ومطمئن، «ان عدم وجود جواب عندك، يجعل من تواجدك كغربي بين هؤلاء الناس امراً لا يُطاق ولا يُحتمل».

«لا أحد يريد الآخر»، كانت ملاحظة أحد اللاجئين التي وجهها إلى هارتسو «إننا نريد أن نرجع إلى بيوتنا واراضينا». وطالب لاجيء اخر يدعي محمود حسين ويبلغ الثامنة عشرة من عمره بقوله: «لا بدَّ من امتلاكنا مكاناً مشروعاً ندعوه وطنناً». وكان محمود قد نزح مع عائلته قبل ثمانية اشهر عن غزة، وحلّ في مخيم للاجئين مثل كثيرين غيره. فقد عمل محمود منذ صغره في بستان العائلة واخذ يتضايق من اوقات الفراغ المفروضة عليه في غزة. «لقد مضى زمن طويل منذ عرفنا الحياة الحقيقية». ومن المأساوي لمحمود ومئات الآلاف من الفلسطينيين ان يكون منفاهم قد بدأ لتوّه.

الفصل الثاني عشر

أمّة سليبة

«ولا تضايق الغريب فانكم عارفون نفس الغريب.
لانكم كنتم غرباء في ارض مصر».
سفر الخروج ٢٣ : ٩

خرج فوزي الشاب في الصباح الباكر حاملاً سلّة القصب الصغيرة لقطف ثمار التين من بستان والده في اللدّ. وغالباً ما بدأ نهاره قبل الحرب بقطف الثمار من بستان العائلة، وها هو الآن، بعد عودة السلام، يقرّر استئناف ممارسته السابقة. وعلاوة على ذلك، فالعائلة تعاني الفقر والعوز الآن ويمكنها الاستفادة من الغذاء والطعام.

ولدى بلوغه البستان تسلّق فوزي شجرة تحمل ثمار التين الناضجة والرائعة. وسرعان ما سمع صوتاً يصرخ به. فالتفت فوزي وشاهد حارساً يمتطي جواداً اسود ويعتمر قبعة كاوبوي. وسأله الحارس بعربيّة مكسّرة عما يفعله هناك. فاستشاط الرجل غضباً عندما اجابه فوزي بقوله: «انني التقط الثمار».

وقال الحارس: «هل تحسبني مغفّلاً. أرى انك تقطف الثمار. من سمح لك بذلك»؟.

فأجابه الصبي: «ومنذ متى احتاج للحصول على إذن؟ هذه ارضنا والشجرة هي شجرتي». مما جعل الحارس يتميّز غيظاً وغضباً.

أمر الحارس فوزي بالنزول عن الشجرة وأصرَّ على اقتياد الصبي ومعه سلّة التين. لقد استبدّ الخوف بفوزي، ففعل ما طُلب منه. ثم وضعوه في سيارة واقتادوه إلى مركز الشرطة بصحبة صبية آخرين تمّ القبض عليهم وهم يقطفون الثمار من البستان. ولكن عندما اكتشفوا ان الصبية الآخرين من اليهود، عمدوا الى الافراج عنهم على جناح السرعة. وراح احد رجال الشرطة يضمر العداء ويتوعّد حين ادرك بان فوزي عربي. فخاطب الصبي بقوله: «ألا تخجل من السرقة، ايها اللص». وجاء ردّ الصبي: «انا لم أسرق. انه بستاني - بستان والدي. لقد ذهبت الى هناك لقطف ثمار التين».

- «لا يوجد هناك شيء اسمه «لنا» ! فالأرض تعود ملكيتها الى اليهود - هل فهمت! ».

ارتبك فوزي وغضب عندما سمع هذا الكلام، ولم يستطع أن يفهم لماذا لم يخبره أبوه انه باع الأرض لليهود. فسأله الشرطي مجدداً، «إذاً، ارض من هذه؟» فأجابه الصبي مفضلاً الإقرار بالأمر: «إنها ملكنا» انما لست أعلم ان والدي قد باعها إلى اليهود». لن ينسى فوزي لهجة الشرطي الساخرة، «أخبرتك أن البستان لا يخصكم الم يبعه والدك إلى اليهود، إنه ملك لليهود».

في هذه اللحظة بالذات فهم فوزي ماذا حدث لعائلته وشعبه وبلده[1].

خلال الحرب وفي اعقابها مباشرة، إستمر تهافت اليهود المحموم للإستيلاء على الممتلكات العربية وأقرّت اللجنة المالية التابعة للكنيست، في دراسة نشرت في نيسان ١٩٤٩، ان وجود الكثير من الممتلكات العربية، وضع الجالية اليهودية المقاتلة والمنتصرة أمام اغراءات ماديّة جدّية». وجاء في التقرير الاسرائيلي ما يلي: «أخذت الأعمال الإقتصادية في كثير من المناطق سيراً إنحدارياً دون كوابح». إذ إنصب إهتمام اليهود على إحتلال الأراضي العربية، ولم يكتفوا بمصادرة الآلاف من الاملاك واحتلالها، بل عمدوا إلى اقتلاع المزيد من الكروم والبساتين أو عمدوا الى اهمالها الى درجة يصعب معها استصلاحها، لان الاسرائيليين كانوا يرغبون في استعمال الارض للاستيطان اليهودي.

خضعت أراضي جميع اللاجئين الفلسطينيين للمصادرة وكذلك الاملاك العائدة الى ٣٠ ألف عربي إسرائيلي الذين جرى تصنيفهم تحت «الملاكين الداخليين الغائبين»، إذ أنهم لم يهربوا عن ممتلكاتهم سوى لمسافات قصيرة، ولم يتركوا الأراضي الإسرائيلية ومنهم من كان غائباً لمدة لا تتجاوز بضعة أيام وأعتبروا جميعاً مواطنين إسرائيليين ومع ذلك خضعت اراضيهم للمصادرة. كذلك صادر الإسرائيليون أراض لم يستطع أصحابها إثبات مليكتها، إذ أتلفت فوضى الحرب وعملية الإنتقال من الإدارة البريطانية إلى الاسرائيلية، السجلّات العقارية. هكذا وجد كثير من العرب الإسرائيليين أنفسهم يفقدون ممتلكات وأراض توارثتها عائلاتهم منذ أجيال.

شجب بعض اليهود سياسة حكومتهم الرامية الى مصادرة املاك العرب الإسرائيليين فكتب موشي سميلانسكي عضو حزب الماباي الحاكم ما يلي: «ينبغي علينا في يوم من الايام ان نتحمل عواقب ومسؤولية أعمال السرقة والتخريب هذه، ليس أمام اضمائرنا فحسب، بل أمام القانون ايضاً»[2]. لكن الحكومة لم تكن تنوي اعتماد اللين في سياستها. وهذا ما أكده وزير المال اليعازر كابلان، فأعلن أمام الكنيست أن مسألة «الاملاك المصادرة هي «قضية دقيقة» تتعلق «بالأمن القومي».

إحتج الأعضاء العرب في الكنيست على قرار الحكومة لإطلاق صفة «غائبين»، على اولئك المالكين الذين إعترف الجيش الإسرائيلي بإبعادهم عنوةً عن أماكن تواجدهم

المعتادة، بعد الهدنة، إلى أماكن أخرى «لدوافع أمنية». وأكدوا انه لا يحق للحكومة الإسرائيلية الإستيلاء على أراضيهم طالما أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، مما إضطر محكمة العدل العليا للنظر في بعض الحالات، فإعتبرت أن الحكومة لا تملك الحجة للقيام بما أقدمت عليه، مما إضطرها في نهاية الأمر إلى تقديم مبلغ زهيد جداً من المال كتعويض للمالكين العرب الإسرائيليين. لكن معظم هؤلاء رفض تسلم المبلغ المهين.

لم تكن مسألة الأراضي سوى واحدة من الإهانات الكثيرة التي تعرض لها العرب الإسرائيليون. لقد ناهز عدد العرب الذين بقوا داخل الأراضي الإسرائيلية الـ ١٥٠ ألف نسمة، وكان يعيش أكثر من نصفهم في منطقة الجليل. وإستقر قسم منهم في منطقة «المثلث الصغير» بالقرب من الحدود الأردنية. وكان يوجد مجموعات في مناطق أخرى كاللد والرملة طمح العرب الإسرائيليون بأن يعيشوا حياة طبيعية، مع نهاية القتال، وعدهم الإسرائيليون بمعاملتهم كمواطنين في الدولة اليهودية، لكن إنتهاء الحرب لم يجلب لهم أية منافع.

طَبَّق الإسرائيليون قوانين «الطوارىء والدفاع» على المناطق الحدودية حيث يعيش معظم العرب الإسرائيليون. وكانت هذه القوانين قد صيغت عام ١٩٤٥ خلال فترة الإنتداب البريطاني لمكافحة الإرهاب الصهيوني، وإحتج يومذاك اليهود بشدة، لكنهم ما لبثوا أن شرعوا بتطبيقها عندما أصبحوا في مقاعد السلطة. طرد الإسرائيليون، عملاً بأحكام هذه القوانين، سكان بلدات المجدل والشعب والبروة وبلدات أخرى، وذلك «بدوافع أمنية». كان يحق لرجال الجيش والشرطة تفتيش أي منزل أو مكان عمل يشتبه بإستخدامه لنشاطات «تخل بالأمن العام». كما كان يحق لهم إلقاء القبض على أي عربي في الشارع دون أي مذكرة احضار، أو طرده من الأراضي الإسرائيلية دون أي إجراءات قانونية. كما كان بإستطاعة العسكريين الإسرائيليين مصادة أي منزل والتعويض عنه بمبلغ زهيد، ولم يكن يُسمح للعرب بزيارة مدن أخرى في إسرائيل دون الخضوع لإجراءات معقدة ثم إنتظار الإذن بالسفر. أضف إلى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية كانت تملك حرية التصرف وفرض الأحكام العرفية ساعة تشاء.

بَرَّر الإسرائيليون هذه الإجراءات بوجود إحتمالات لتجدد القتال بينهم وبين الدول العربية المجاورة. لكن الواضح أن الإسرائيليين كانوا يطمحون في الحقيقة، إلى جعل حياة المواطنين العرب أكثر صعوبة، ودفعهم إلى التخلي عن ممتلكاتهم لصالح المهاجرين اليهود.

تصرف الإسرائيليون بأراضي الـ ٧٥٠ ألف لاجىء عربي وهي الاوسع رقعة ومساحة، فمنحوا معظم هذه الأراضي الى الذين إحتلوها خلال الحرب، ومُنحت أجزاء أخرى إلى المهاجرين اليهود الذين تدّفقوا بالآلاف إلى الدولة اليهودية. بهذا تحولت مدن كثيرة كانت بالأمس مراكز عربية إلى مدن يقطنها اليهود. وكذلك الأمر في الريف

الفلسطيني حيث انشأوا الكيبوتزات والموشافيم على أراض عربية. ومع العام ١٩٥٣، كان ثلث سكان إسرائيل يعيشون على أراض سُلبت من الفلسطينيين. أتى جميع المهاجرين اليهود، حسب ما أشاعته الدعاية الصهيونية، من معسكرات الإعتقال، وإحتاج البعض للقليل من التشجيع على الهجرة إلى اسرائيل.

إجتمع حوالي ٥٠ ألف يهودي عراقي في آخر أيام عيد الفصح، حسب التقاليد اليهودية، على مقربة من نهر دجلة في بغداد، بغية تكريم «انشودة البحر» التوراتية. وكان يخيم في السابق أجواء فرح في هذه المناسبة ولكن في موسم العيد عام ١٩٥٠، خيّم جوٌ من الترقب على الجماعة اليهودية العراقية[1].

كانت الحكومة العراقية قد صرحت في الشهر السابق بأنه باستطاعة أي يهودي الهجرة إلى إسرائيل إذا رغب في ذلك. وكان ضباط الشرطة يقفون أمام المعابد اليهودية ويعلنون إستعدادهم للإجابة عن أي سؤال يتعلق بالهجرة. تقدم عدد ضئيل بطلب سمات خروج وخشي البعض من أن يكون ذلك مجرد فَخّ لإكتشاف الصهيونيين منهم. فضّل الكثير منهم البقاء في العراق، حيث توجد أكثر المجتمعات اليهودية إزدهاراً، بالرغم من التوتر الشديد الذي ساد الأجواء.

عند الساعة التاسعة من ذلك اليوم، بدأ الحشد المجتمع في الساحة، بالتفرق والعودة إلى منازلهم لتناول طعام العشاء. وبقي عدد لا بأس به من الشباب اليهودي المثقف، وإجتمعوا في مقهى دار البيضاء على مقربة من الساحة. فجأة إنفجر جسم صغير قذِف من سيارة. لم يصب لحسن الحظ، أي شخص بأذى. لكن بدأت تظهر، في اليوم التالي، إنعكاسات الحادث، فوزعت منشورات في المعابد اليهودية تحذّر اليهود من «حوادث» أخرى، وتنصحهم بمغادرة البلد. إعتقد بعض اليهود أن هذه نصيحة جيدة واخذوا يتهامسون: «من الأفضل أن نذهب إلى إسرائيل».

إرتاب سلمان البيات قاضي تحقيق جنوب بغداد في الأمر، وقاده توزيع المنشورات مباشرة بعد الحادث، إلى الإعتقاد بأن ثمة مؤامرة وراء التفجير. ولم تقنعه الشائعات بأن الشيوعيين هم وراء الحادث، فألقى مساعدوه القبض على شابين أشتبه بأنهم ضالعين في المؤامرة. وإنتهت الأمور بإطلاق سراحهما، بعد تدخل وزير العدل وتسليم القضية إلى قاضي تحقيق آخر.

إنفجرت القنبلة الثانية في مركز الإستعلامات الأميركي في بغداد، الذي كان يرتاده كثير من الشبان اليهود. مرة أخرى لم يصب أحد بأذى، لكن سجّل عشرة الآف يهودي اسماءهم على لائحة المهاجرين. وفضل ١٣٠ ألف يهودي عراقي البقاء في العراق حيث يتمتعون بإمتيازات مهمة بالرغم من أجواء القلق التي سيطرت بعد الإنفجار.

لكن بعد إنفجار قنبلة ثالثة في كنيس بغداد ومقتل فتى وإصابة شخص آخر بالعمى، بدأت تسجل حركة كثيفة لطلب سمات خروج ونشأت قناعة في الأساط

اليهودية بأن حياتهم في خطر وبالتالي لا مفر من الهجرة إلى إسرائيل للبقاء على قيد الحياة. وقد دفع الكثير جنى العمر للخروج من العراق قبل المهلة الأخيرة التي حددتها الدولة العراقية: أذار (مارس) ١٩٥١.

قررت الحكومة العراقية في اللحظة الأخيرة مصادرة ممتلكات اليهود الذين غادروا كردّة فعل إنتقامية ضد الإسرائيليين الذين سلبوا الممتلكات الفلسطينية. لذا وصل الأثرياء اليهود إلى إسرائيل معدمين. لقد هربوا لأنهم إعتقدوا بأنه سيقضى عليهم في حال بقائهم في العراق. أين يمكن ايجاد المبررات لمخاوفهم؟ تكشفت خيوط المؤامرة ضدهم بعد إنقضاء عدة شهور على رحيل آخر مجموعة يهودية من العراق.

دخل يهوذا تاجَار في حزيران ١٩٥١، مخازن اوروزدي باك، وهي من أكبر المحلات التجارية في بغداد، فتعرف عليه أحد باعة المتجر الذي كان لاجئا فلسطينياً ـ كان البائع يخدم في أحد مقاهي عكا عندما تعرف للمرة الأولى على يهوذا إذ كان هذا الأخير من زبائنه المعتادين. أسرع الفلسطيني وأبلغ الشرطة بقوله: «تعرّفت على وجه اسرائيلي». إعترف تاجَار بأنه إسرائيلي وأن وجوده في بغداد هو بهدف الزواج من فتاة يهودية عراقية، لكن زميله إعترف بأنهما عضوان في «الحركة». أي الشبكة الصهيونية العاملة في العراق. وعلى الأثر تمَّ إعتقال ١٥ عضواً يؤلفون مجموع الشبكة. وتمت مصادرة كمية من الأسلحة والمتفجرات، ونفذ حكم الإعدام بإثنين منهم بعد إدانتهم بمسؤولية التفجيرات وقتل فتى يهودي.

عاد تاجَار إلى إسرائيل بعد أن قضى عشر سنوات في السجن، ونشر رواية عن أعماله. كذلك أخبر عدد من أعضاء «الحركة» روايتهم للصحافة الإسرائيلية. وأكد جميع الأعضاء أنهم من خلال عمليات التفجير انما كانوا يشجعون هجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل. هذا وإضطلع عدد من المسؤوليين العراقيين ذوي المراتب العالية في هذه العملية إذ وجدوا فيها فرصة لمصادرة أملاك اليهود المغادرين. إذاً، لم يمارس الصهيونيون العنف فقط ضد العرب لإجبارهم على الرحيل عن أراضيهم إنما فعلوا الشيء نفسه ضد أقرانهم اليهود لحملهم على النزوح إلى إسرائيل.

كذلك إعتقد الصهيونيون أن يهود أوروبا الشرقية يشكّلون إحتياطاً بشريا يمكنهم من إستعمار فلسطين وتأهيلها. لكن «الهولوكوست» (المحرقة) ومقتل الأعداد الكبيرة من اليهود البولونيين والهنغاريين وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين خلال الحرب العالمية الثانية، جعل أنظار بعض الصهيونيين تتجه قبل بداية العام ١٩٤٨ إلى الخزان اليهودي الآخر الموجود في البلدان الإسلامية كإحتياطي جاهز لدفعه نحو الهجرة إلى إسرائيل.

لم يدرك الصهيونيون أن البلدان العربية ستنتقم لطرد الفلسطينيين، فتطرد بدورها اليهود الذين كانوا يعيشون بسلام تحت الحكم الإسلامي وقبل صعود نجم الصهيونية السياسية. لم يكن طرد اليهود بحد ذاته عملا انسانياً لكنه لم يتم بالطرق الوحشية التي

استخدمها الصهيونيون لطرد الفلسطينيين. ولم يكن العرب متعطشين للدماء كما صورتهم الدعاية الصهيونية. فلو كانوا كذلك، لما سمحوا لـ ٦٥٠ ألف يهودي بالهجرة إلى إسرائيل ولكانوا إحتجزوهم كرهائن في معسكرات الإعتقال ريثما يتم السماح للفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، أو لكانوا أبادوهم إنتقاماً كحدّ أقصى. تجلّت السخرية في الإرهاب الصهيوني ضد المواطنين اليهود في البلدان العربية حيث أرتبكت أكثر الأعمال بشاعة في حقهم بينما تصدت معظم الحكومات العربية لمحاولات مواطنيها النيل من اليهود المغادرين. وبينما كانت الأعداد الهائلة من اليهود الشرقيين تصل إلى اسرائيل، كان الفلسطينيون يرزحون تحت نير المعاناة في مخيماتهم.

وصل الدكتور ريمون كور فوازييه من منظمة اليونيسف في عيد الميلاد إلى بيت لحم، وبرفقته قافلة مؤلفة من ١٢ شاحنة محملة بالأطعمة والأدوية. فبينما كان العالم يحتفل بميلاد المسيح، كانت تخيّم فرحة خجولة على مكان ولادته. كيف لا وقد وجد الطبيب الفرنسي ان آلاف العائلات من اللاجئين الفلسطينيين تسكن الكهوف المحيطة بالمدينة المقدسة، حيث تنحشر سبع أو ثماني عائلات مع بعضها البعض، ولا يملك غالبيتهم الفراش، فيفترشون الأرض. ويحمل كل يوم في طياته أطفالاً يولدون على الحجارة، ويموت المسنون والمرضى ويقاسي آخرون من قلة المياه والطعام والكساء»[٥].

إستخدم اللاجئون في بيت لحم الطحين الأسود لصناعة الخبز، كما إستخدموا السماد الحيواني كوقود. وكانوا، قبل وصول اليونيسف يفتشون الريف بحثاً عن شيء يقيتهم، فلا يجدون سوى فضلات تهدىء جوعهم. حمل المتطوعون الدوليون كل ما بوسعهم من أجل مساعدة هؤلاء الفقراء الغاضبين والمهملين. لم تستطع حكومة شرق الأردن، وكانت مهتمة حينذاك بضم الضفة الغربية إلى المملكة، مساعدة اللاجئين بما فيه الكفاية بسبب كثرة عددهم نسبة لسكان الأردن. فمقابل كل أردني كان يوجد ثلاثة من الفلسطينيين. ولم ترسل مصر سوى مساعدات ضئيلة إلى الضفة الغربية، إذ حال دون إرسال المزيد خلافات الملك فاروق والملك عبدالله. وإنصب اهتمام العاملين في اليونيسف على إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأطفال الذين كانوا يسقطون ضحايا الأوضاع السيئة في المخيمات المنتشرة في الضفة الغربية والأردن.

«سيتلّقى الفقراء وعائلاتهم قوتهم هنا، حتى نهاية الزمن». بهذه الكلمات وحسب الأسطورة، قرر الملك سليمان سنه ٩٠٠ ق.م، أن تكون الخليل مكانا يقتات منه جميع المعوزين وإتبع العرب في العصور الحديثة هذا التقليد لكن الحرب عطّلت برنامجهم، فجاءت اليونيسف لتنشىء عدة مراكز للإغاثة في الخليل ومدن أخرى.

لاحظ الدكتور كورفوازييه ان حالة اللاجئين في المدينة القديمة التي يعود تاريخها إلى أيام سيدنا إبراهيم الخليل، كانت غاية في التعاسة، فشاهد الأطفال في الخليل وهم يقفون في صفوف طويلة من أجل الحصول على حصتهم من الحليب. «كانوا ينتظرون

لعدة ساعات بصبر، حاملين بأيديهم المتجمدة برداً وعاءً معدنياً صغيراً وضعوا فيه بطاقة إعاشتهم. وما أن يستلموا الحليب حتى يلتهموه بشراهة لشدة جوعهم»[٦].

كان شتاء ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بارداً بشكل مميز، فتساقطت الثلوج بكثافة وتبعها الفيضانات. مما أدى إلى إزدياد معاناة اللاجئين. وصف الدكتور كورفوازيه في تقريره، الحالة المأساوية التي عاشها اللاجئون من جراء برودة الطقس، «مات ثمانية أطفال في رام اللهامن شدة البرد، وجرفت مياه السيول لاجئاً صغيراً في عمان، ومات آخر متجمداً على بعد أمتار من مكتبنا». وأضاف الدكتور كورنوازييه أن الطقس قد أقفل عدة طرقات ومنع تسليم المؤن، كذلك أتلف المطر والثلج الكثير من المؤن واقتلعت الرياح خيم العديد من اللاجئين.

طرأ بعض التحسّن على أوضاع الـ ٧٠٠ ألف لاجىء مع مجيء فصل الربيع، لكن الصيف حمل إنهياراً في أوضاعهم. زار هربرت كوندى خبير اللاجئين الأميركي خمسة مخيمات في تموز ١٩٤٩، فوجد أنه من الصعب عزل الحالات المرضية وخاصة اصابات السلّ بسبب الإزدحام الشديد والفقر والنقص في التهوية. وان الغذاء اليومي لا يحوي سوى ١٢٠٠ وحدة حرارية غير كافية لمقاومة مرض السل. كذلك لاحظ ان «المعنويات منهارة بسبب الحياة في المخيم وإنتشار البطالة، وكان اللاجئون يعربون عن رغبة جامحة في العودة إلى الديار، في كل المناسبات».

بالفعل، تطلع لاجئو الضفة الغربية مثل اللاجئين في غزة إلى اليوم الذي سيصبح بإستطاعتهم فيه العودة إلى ديارهم. وفي شهر آب، زارت بعثة من اليونسكو عدة مخيمات للاجئين في الضفة الغربية، وقد إستقبلهم الأهالي في مخيم زربا بصمت تام، وعندما سأل أعضاء البعثة تلامذة إحدى المدارس تحت إحدى الخيم عن رغبة لديهم يودون التعبير عنها، فأجابهم الجميع بصوت واحد: «لا نريد أي شيء منكم. نريد وطننا، نريد ديارنا»[٨]. في هذه الاثناء، تجمّع حشد من اللاجئين وراحوا يصرخون، «نريد منازلنا، نريد العودة إلى وطن آبائنا». كانت اللجنة تسمع الإجابات نفسها جيثما ذهبت لأن جميع الفلسطينيين كانوا يتقاسمون المشاعر نفسها حيال وطنهم.

إدعى العديد من المؤرخين الصهيونيين أن عدد اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، كان أقل من ٧٥٠ ألف لاجىء، واكدّوا أن الموالين للعرب ضخّموا العدد الحقيقي. من ناحية ثانية، أظهرت سجلات اليونيسف ومنظمات عالمية أخرى تعاملت مع اللاجئين مباشرة بعد تهجيرهم أن هذه المنظمات قد خفضت من عدد المستفيدين من مساعداتها. وذلك لأسباب سياسية وإقتصادية، وان دلّ هذا على شيء، إنما يدل على أن العدد الإجمالي للاجئين كان أكثر من ٧٥٠ ألف شخص.

بعد أن أخذت بعين الأعتبار جميع الإحصاءات، قدّرت الباحثة في علم السكان جانيت أبو لغد، العدد الإجمالي للاجئين بـ ٧٧٥ ألف (± ٥٠ ألف) لاجىء[٩].

يضاف إلى هذا العدد ٨٠ ألف شخص، كانت منازلهم في الضفة الغربية أو غزة قبل سنة ١٩٤٨، وأصبحوا من المعدمين بعد إستيلاء الصهيونيين على أراضيهم. يمكننا أيضاً إضافة السكان البدو الذين منعوا من العودة إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. إذاً يمكننا الأخذ برقم الأنروا الذي يصل إلى ٩٠٠ ألف فلسطيني «تشرّدوا من منازلهم»، منذ بداية حرب العام ١٩٤٨. وإعتباره الأكثر دقة، أما الرقم ٧٥٠ ألف فيجب النظر إليه كحد أدنى معقول. وبناء عليه، نستطيع نفي الإدعاء الصهيوني بأن عدد اللاجئين كان قليلاً، وإعتباره محاولة من الصهيونيين لتخفيف حجحم عدوانيتهم.

تماماً كما كان من الصعب إحصاء العدد الإجمالي للاجئين، كذلك لم يكن سهلاً إعطاء صورة عن الأعداد التي طُردت أو رُحِّلَت بسبب الخوف. يبدو أن عدد الفئتين مُتَشابه إلى حد ما. طرد الصهيونيون حوالي الربع مليون بقوة السلاح خاصة من اللد والرملة والجليل الأعلى ومنطقة النقب. وإستخدموا الإشاعات والترهيب ومكبرات الصوت وقصف المناطق السكنية، فأرغموا حوالي ربع مليون آخرين على الهرب. أما الباقون فقد رحلوا بسبب تأثرهم بقصص الفظائع الصهيونية واخبار الرعب.

كان الإرهاب الصهيوني بدون أدنى شك السبب الرئيسي لهجرة الفلسطينيين. فمنذ بداية حركتهم، أيقن الصهيونيون أنه ليس بإمكانهم إقامة دولة يهودية بدون ترحيل السكان الأصليين المتعلقين بأرضهم وذوي نسبة الولادات المرتفعة. إعتقد بعض الصهيونيين أمثال وايزمن أنه كان بالإمكان إقتلاع الفلسطينيين بواسطة الإقناع لكن آخرين أمثال بن غوريون، أيقنوا أنه لا بدَّ من اللجؤ إلى إستعمال القوة.

خلقت ظروف حرب ١٩٤٨ مناخات ملائمة للصهيونيين ليس فقط لإقامة دولتهم وإنما حسب تعبير شاريت، لحلّ «أكثر مشاكل الدولة اليهودية تعقيداً وذلك بطرد الفلسطينيين»[١١]. في الحقيقة، لم يكن وزير الخارجية الصهيوني الوحيد الذي إعتقد بأن خروج الفلسطينيين «كان أكثر أهمية من خلق الدولة اليهودية». ولم يكن مجرد صدفة هذا النزوح الكثيف، كما لم يكن من قبيل المصادفة أن تمهد خطة دالت لطرد الكثيرين من العرب.

لكن تجنب الصهيونيون في الأشهر الأولى من الصراع الإعلان عن سياستهم بوضوح، إذ ما برحوا يولون أهمية للرأي العام العالمي. لذا فقد إستخدموا الوسائل الأقل عنفاً كمكبرات الصوت والإشاعات والحرب النفسية. وكانت هذه الوسائل كافية في بداية الأمر لأن الإعتقاد كان سائداً عند العرب بأنهم لا بدَّ عائدون بشاحنات الجيوش العربية المنتصرة. وفي مرحلة لاحقة، عندما أصبح الصهيونيون أكثر ثقة بموقفهم، بدأوا يصعدون من وسائلهم فأصبحت أكثر عنفاً ضد سكان أيقنوا أخيراً أن أي نزوح قد يكون أبدياً. وهذا ما حصل خلال التهجير الكثيف من اللد والرملة والجليل الأعلى ومنطقة النقب.

كان بن غوريون حذراً، فلم يصدر أي قرار خطّي بطرد الفلسطينيين المدنيين. وبالفعل تجنب القائد الإسرائيلي في الرملة إصدار أي من الأوامر حتى الشفهية منها وإكتفى بإشارة من يده لطرد الفلسطينيين. ليس من السهل ابداً ان نصدِّق قيام قادة الألوية العسكريّة بإجبار آلاف الفلسطينيين على النزوح بدون علم بن غوريون الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في آن واحد. لم يكن القياديون العسكريون الإسرائيليون بحاجة لأي تشجيع خاصة وأنهم كانوا واثقين من أنه لا بدَّ من تهجير الفلسطينيين من أجل إقامة دولة يهودية. يعترف كاتب سيرة بن غوريون، ميشال بار زوهار، بأن القائد الصهيوني لم يعطِ أي أمر بطرد العرب، لكن بار زوهار يضيف: «أن جميع القياديين أدركوا أن الأمر كان رسمياً فقط»[11].

لقد هيأت فوضى الحرب ظروفاً ملائمة لحجب مختلف انواع الأعمال المشينة. فتمّ طرد الكثير من الفلسطينيين خلال فترات الهدنة، ولم تقاوم القرى والمدن التي أُخليت من سكانها خلال العمليات العسكرية، دخول المحتل. توقع الكثير من السكان البقاء في منازلهم ولم يتركوها إلا عندما بدأ الصهيونيون بقتل مجموعة من المدنيين للظهور وكأنهم لن يتوقفوا أمام أي عائق من أجل إفراغ المدينة بأكملها. وكان قادة الكتائب والسرايا، في كثير من الأحيان، يقومون بشتى الأعمال الوحشية بمبادرة منهم، ودون علم القيادة العليا، فكانوا يتصرفون كلٌ على طريقته، وكأن التهجير هو الشيء الوحيد المتوقع منهم أياً تكن الطريقة. فبعضهم كان أكثر وحشية من البعض الآخر، خاصّة أولئك الذين تعرّضوا لإصابات في صفوفهم.

ذهب بضعة آلاف من الفلسطينيين ضحايا للمجازر الصهيونية في مختلف القرى والمدن من كافة أرجاء فلسطين، ولم تكن دير ياسين القرية الوحيدة التي هلك القسم الأكبر من سكانها، فقد مات الآلاف من النساء والشيوخ والأطفال خلال توجههم سيراً على الأقدام صوب الحدود. ولا نعرف كم من الأطفال قضى بسبب إرتفاع في الحرارة أو كم من الشيوخ مات من الإعياء، خلال التهجير. كذلك لن نعرف أبداً كم من الأشخاص سقط نتيجة لغم أرضي بينما كانوا يحاولون العودة إلى منازلهم. فقط، ستبقى ذكراهم حيّة في قلوب عائلاتهم، ولن يقوى النسيان على طمس الخسارة المأساويّة.

بإمكان البعض تبرير طرد العرب، إذ أنه لم يكن بالإمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين دون إقتلاع السكان الأصليين الذين كانوا يملكون معظم الأراضي، وكانت نسبة الولادات مرتفعة في صفوفهم. كذلك وجد بعض الصهيونيين المتشددين أن وجود إسرائيل يشكل ضرورة «لإستمرار اليهودية»، وهم على إستعداد للتغاضي عن أي جريمة يمكن أن يكون قد إقترفها «الأباء المؤسسون» سنة ١٩٤٨. ألم يكتب هرتزل نفسه في مذكراته أن «من يرغب في بلوغ الغاية، عليه القبول بالوسيلة»[12].

لكن هل كان إنشاء دولة صهيونية في فلسطين يشكل أفضل بديل بنظر أعداء السامية في اوروبا الوسطى والشرقية؟ أجمعت جميع الدراسات للأحداث المعاصرة حتى

الأكثر سطحيّة منها، على أن أوضاع اليهود الذين إستقروا في الولايات المتحدة، كانت أفضل من أوضاع الذين هاجروا إلى «الأرض الموعودة». وبالفعل، هرب أكثر من نصف مليون يهودي من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، حيث يتمتعون بأوضاع مادية ومعيشية أفضل. وبهذا إنضموا إلى تلك الأقلية من اليهود الذين قد غادروا روسيا واختار قسم صغير منهم الذهاب إلى إسرائيل. ولا بوح سراً إذا قلنا بأن إستمرارية الوجود الصهيوني في الشرق الأوسط كانت دوماً بحاجة لتدفق أموال طائلة ومعدات عسكرية، وهذا الوضع زاد من حجم تناحر القوى العظمى في المنطقة كما وضع حياة أكثر من ثلاثة ملايين يهودي إسرائيلي في خطر.

لم يكن إنشاء دولة صهيونية في فلسطين محاولة يائسة لإنقاذ عدة ملايين من الأرواح (من خطر كان قد تلاشى) بل كان واحداً من أمثلة عدة مموّهة على استغلال العالم الغربي لشعوب العالم الثالث. وهل كان العالم الغربي يرضى بطرد سكان فلسطين الأصليين لو أنهم كانوا متحدرين من أصل أوروبي؟ إنها قضية قابلة للنقاش، لكن الصهيونيين كانوا أذكى من أن يرتكبوا حماقة كهذه ضد الشعوب الأوروبية، وأدركوا في المقابل أن الأوروبيين متحاملون على المسلمين الناطقين باللغة العربية. لكن الفلسطينيين برهنوا عن كونهم خصماً اشد عناداً مما يتصوره معظم الصهيونيين.

تماماً كما كان للهولوكوست تأثير عميق على النظرة اليهودية الشاملة إلى العالم كذلك كان لطرد الفلسطينيين من منازلهم تأثيره على النفوس. فبعد التشتت الذي تعرضوا له، تحوّل الفلسطينيون من شعب أمي إلى أكثر شعوب العالم الثالث ثقافة ووعياً سياسياً. ونشأت عندهم قناعة بأن أهدافهم بالعودة لن تتحقق إلا إذا إستخدموا نفس الوسائل الإرهابية التي استخدمتها الصهيونية ضدّهم.

على الرغم من أنه لا يمكن تبرير العنف الذي تستخدمه منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هناك حاجة تدعو إلى فهم الغضب والإحباط اللذين يحركان الفلسطينيين. حاولت وسائل الإعلام الغربية أن تشرح إرهاب منظمة التحرير، فعزت ذلك إلى البربرية والتعصب العنصري الملازمين لأعداء السامية. لكن من واجب حتى مؤيدي الصهيونية، بذل جهدهم لفهم أسباب كره الفلسطينيين لإسرائيل. إذ أن إعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية، حسب وجهة نظر كثير من أعضاء منظمة التحرير، يعني إعترافاً بشرعيّة سرقة ديارهم والتغاضي عن أولئك الذين نكلوا وقتلوا الكثير من أقاربهم. ليس بمقدور الكثير من الأميركيين الموافقة على هذا الموقف، لكنه من الأهمية بمكان ان يعوا المحنة التي عانى منها الفلسطينيون. وحتى يوحنا هذا، لا توجد أي إشارة تدل على أن الصهيونين أصبحوا أكثر تسامحاً من الأجيال السابقة.

لقد تلقى الحاخام مائير كاهانا وجماعته تأييداً واسعاً على برنامجه الداعي إلى طرد العرب من إسرائيل والضفة الغربية. وأظهر إحصاء حديث العهد أن ٢٢٪ من

المراهقين يؤيدون البرنامج العنصري للحاخام (يتضمن قوانين معادية للعرب شبيهة بقوانين نورمبرغ النازية) وكان منتظراً ان تزداد حصة حزب كاهانا من المقاعد في الكنيست الإسرائيلي خلال الإنتخابات المقبلة[١٣].

تَحَسَّر كاهان على عدم طرد جميع الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، وهو يتحدث دائماً عن «الشيطان الديموغرافي»، إذ أن نسبة الولادات المرتفعة بين السكان العرب ستحقق لهم الأكثرية في إسرائيل حتى بدون ضم الضفة الغربية. لذا تخوف كاهانا من عدم إستطاعة إسرائيل الإستمرار كدولة صهيونية «علي يد اليهود ومن اجلهم» ولكنها ستصبح سويسرا الشرق الأوسط حيث تحترم ثقافات وديانات ولغات جميع الفئات العرقية. ويدعي كاهانا أن «الديموقراطية الغربية كما نعرفها لا تتناسب مع الصهيونية».

دفعت هذه التصريحات الكثير من الإسرائيليين إلى التنصل منه، فأعلنوا أن طروحات كاهانا لا تمتّ إلى الصهيونية بصلة، ولا يمكن لدولة كإسرائيل قائمة على أعلى المبادىء الأخلاقية، التقيد بها أو تنفيذها. . بالرغم من هذه الإعتراضات المخلصة، فإن إقتراحات كاهانا بطرد العرب لا تمثل سوى الإستمرار المنطقي للبرنامج الصهيوني، وخلاصة أو خاتمة لعملية كانت قد بدأت في العام ١٩٤٨.

خاتمة

«فعندما سمع عيسو كلام أبيه صرخ صرخة عظيمة ومُرّة جداً. وقال لأبيه باركني انا ايضاً يا أبي. فقال قد جاء اخوك بمكر وأخذ بركتك. فقال إلّا ان اسمه دُعي يعقوب. فقد تعقّبني الآن مرتين أخذ بكورتي وهوذا الآن قد أخذ بركتي».

سفر التكوين ٢٧: ٣٦

يتضاعف الرعب الذي استحوذ على الفلسطينيين لطردهم من ديارهم ويتفاقم من جراء القبول الذي تلقاه الترهات والاساطير الصهيونيّة بشأن العام ١٩٤٨ في العالم الغربي. ومن السخريات المأساويّة ان معظم الروايات عن الحرب تنظر إلى الصهيونيين بمثابة الضحايا البريئة، وتبخل على اللاجئين الفلسطينيين بما يستحقونه من العطف. فالرواية الصهيونية للعام ١٩٤٨ يجري تصويرها وسردها باستمرار في وسائل الاعلام والمنشورات الصادرة باللغة الانجليزية، مثل الكتب والمجلات ومقالات الصحف بالإضافة إلى افلام السينما وبرامج التلفزيون التي يشاهدها عشرات الملايين من الناس. ولقد اسهمت الدعاية التي تُبَثّ وتُنشر حول العام ١٩٤٨ في إدامة الخرافة ـ داخل الولايات المتحدة، وفي بريطانيا لدرجة أقل ـ والزاعمة بان الفلسطينيين مسؤولون عن طردهم ونفيهم من بلادهم.

ويرجع جزء من أسباب هذا التصوير غير الدقيق لما حدث عام ١٩٤٨ إلى قلّة المعلومات وندرتها. طيلة عقود من السنين بقيت المحفوظات البريطانية والاميركية والاسرائيلية لهذه الفترة مقفلة أمام الباحثين والمحققين. فالتقارير القيّمة لمراقبي الأمم

---

* ـ أعلن بالومبو عام ١٩٨٠ عن اكتشافه للمقّات «لجنة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة (UNWCC) في محفوظات الأمم المتحدة. (صحيفة نيويورك تايمز ٢٨ آذار، ١٩٨٠). وبعد برهة من الوقت استطاع تعيين مكان التقارير التي رفعها مراقبو الأمم المتحدة عن فلسطين في العام ١٩٤٨ داخل المحفوظات المشار اليها. كما عثر ضمن الملفات على إضبارة تتعلق بمعلومات عن كورت ڤالدهايم.

المتحدة في فلسطين اودعت في محفوظات (ارشيف) الأمم المتحدة، والتي بقيت مجهولة لسنوات عديدة باستثناء حفنة من المؤرخين القلائل*. ولم تنشر معظم المذكرات التي وضعها قدماء المحاربين الاسرائيليين من العام ١٩٤٨ إلاّ في فترة حديثة العهد. ولكن المعلومات المتعلقة بالنزوح الفلسطيني، والتي كانت معروفة طيلة عقود خَلت، قد أغفلها المؤرخون الصهيونيون.

في العام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ نَشر كلٌّ من ارسكين تشايلدرز ووليد الخالدي بصورة منفصلة وعلى حدة مقتطفات من السجلات الاذاعية التي التقطتها وكالة المخابرات المركزية وهيئة الاذاعة البريطانية BBC، وقد برهنت تلك المقتطفات ان الاذاعات العربيّة أمَرت الفلسطينيين بالبقاء في بيوتهم عام ١٩٤٨ وليس بمغادرتها. ولكن أيّاً من الروايات الرئيسية عمّا حَدث في العام ١٩٤٨ لا تأتي ابداً على ذكر هذه التسجيلات الاذاعية الهامّة. وعلى نحوٍ مماثل، فإن المذكرات الباكرة التي كتبها قدماء اليهود من العام ١٩٤٨، امثال آرثر كوستلر وليو هايمان اللذين كتبا بصدق عن طرد الفلسطينيين، مفقودة من تواريخ «حرب الاستقلال».

ولم يظهر في اللغة الانكليزية رواية غير صهيونية واسعة الانتشار تحكي قصّة العام ١٩٤٨. ففي الولايات المتحدة الاميركية لن تتجرّأ شركة رئيسية من شركات دور النشر على إصدار تاريخ صادق لطرد الفلسطينيين، لأن اللوبي الصهيوني القويّ والنافذ سوف يسارع إلى إرغام الناشرين على سحب الكتاب من التداول. وفي الواقع هناك معيار مزدوج في كل من بريطانيا واميركا، لأن الكتب التي تتناول موضوع «الإرهاب» العربي يتمّ نشرها عادة دون ان ترتفع أصوات الاحتجاج، بينما يجري اتهام الشخص الذي يضع كتاباً عن الفظائع الصهيونية ضد الفلسطينيين بانه «معادٍ للساميّة». ولقد أسفر مثل هذا الوضع عن تثبيط عزائم الكثيرين وعدم تشجيعهم على الكتابة بصدق عمّا حدث عام ١٩٤٨، وهذا مما اتاح المجال للصهيونيين كي يمضوا في إدامة نظرتهم الخرافية إلى ما يسمونه «حرب الاستقلال».

لقد اشتمل المجهود الصهيوني الرامي الى تشويه التاريخ على مراقبة كافة المواد التي تكشف عن نوايا الصهيونيين الحقيقية تجاه الفلسطينيين. وهكذا لم تتوفر طيلة عقود من السنين طبعة كاملة وغير منقوصة أو محرّرة ليوميات ثيودور هرتزل. وحين نُشرت في نهاية المطاف طبعة غير مختصرة لليوميات، فإنها احتوت على اشارات الزعيم الصهيوني إلى «تجريد الفلسطينيين من الملكيّة وطردهم أو إزاحتهم». وكذلك خضعت اوراق بن غوريون للرقابة ومن جملتها مجموعة رسائل عام ١٩٦٨. ونُشرت مؤخراً صيغة غير محرّرة لرسالة بعث بها عام ١٩٣٧ إلى ابنه، وهي تتضمن النوايا التي سبق ذكرها عن «طرد العرب والحلول مكانهم». وهناك أمثلة عديدة عن مراقبة العبارات التي تشير إلى طرد الفلسطينيين. ربما كانت القضية الأوسع شهرة، تلك التي ابصرت النور عام ١٩٧٩ عندما قام المترجم بيريتز كيدرون بتسريب الاجزاء المحذوفة من مذكرات اسحاق رابين

وبن دونكلمان إلى الصحافة، فكشف بذلك حقيقة ما حدث في اللد والرملة والناصرة عام ١٩٤٨. وبما ان رابين ودونكلمان من ضباط الجيش المتقاعدين، فقد توجب عليهما بالضرورة تقديم المسوّدات إلى الرقيب العسكري.

وكذلك اسحق ليفي، الضابط العسكري المتقاعد ايضاً، فإنه انتظر عدّة عقود من السنين قبل ان يسمحوا له بنشر رواية خاضعة للرقابة عن مجزرة دير ياسين. ولكن ضباط الجيش المتقاعدين ليسوا وحدهم عرضةً للتهديد والوعيد. فقد طُردت يوثيلا هارشفي من وظيفتها كمراسلة في صحيفة «حداشوت» عندما حاولت نشر تحقيق صحفي صادق عن قرية الدوايمة. ونحن لا نعرف كم يبلغ عدد الآخرين الذي حاولوا اسكاتهم، ولكن نتيفا بن يهوذا، من قدامى المحاربات الاسرائيليات عام ١٩٤٨، هي محقّة على الارجح في قولها ان «هذه البلاد تعجّ بالقصص التي لن تُروى ابداً»(١١).

توضح بن يهوذا الأمر بقولها: «لا يمكن الاعتماد على محفوظات دولة إسرائيل». فالعديد من الملفّات الهامة التي تتناول موضوع النزوح الفلسطيني، مثل «مكتب مستشار الشؤون العربية» وقسم كبير من الوثائق العائدة لوزارة الأقليات، هي مغلقة ولا يُسمح بالاطلاع عليها. ويقول مساعد المدير في «محفوظات دولة إسرائيل» إن «حوالي ٢ بالمئة» من المواد الموجودة في الملفات التي يُفترض انها مفتوحة قد خضعت للرقابة. وعلى الرغم من الثغرات الجليّة في المواد المستقاة من «محفوظات دولة إسرائيل»، فلا يبذل كثير من المؤرخين الصهيونيين المحدثين جهوداً تستحق الذكر لتكملة ابحاثهم بالاستناد إلى وثائق متوافرة في المحفوظات الاميركية والبريطانية وغيرها من المحفوظات الاجنبية التي يمكن التعويل على مصداقيتها إلى درجة اكبر.

وهناك جهود مبذولة للحيلولة دون عرض اي نقاش جدّي لما حدث عام ١٩٤٨ على شاشة التلفزيون الاسرائيلي. ففي العام ١٩٧٩، عندما عرض التلفزيون الاسرائيلي مسرحية مستندة الى «قصة خربة خزعة» التي كتبها ص. يتزهار، ارتفعت الشكاوى والتذمرات من جانب الحكومة وصدرت تهديدات بالطرد ضد المسؤولين عن اخراج المسرحية. وأشارت الصحافة إلى ان قصّة يتزهار تنتمي إلى نوع الأدب الخيالي. ولكن معظم الناس في إسرائيل يعرفون ان مثل تلك الاحداث كانت من الاجراءات المعيارية المألوفة عام ١٩٤٨.

فالقاصي والداني في اسرائيل يعرف تمام المعرفة ان معظم الفلسطينيين قد طردوا عنوةً وبالقوة. واسرائيل هي بلد صغير، ومعظم الناس لديهم أقارب واصدقاء وجيران ممن اشتركوا في الحرب. وكل اسرائيلي تقريباً يلمّ بالقصص عن كيفية طرد العرب، ولكن قلّة من المقيمين في الدولة اليهودية تلجأ إلى التبرير والدفاع والاعتذار. فاللازمة المألوفة هي «كانوا سيفعلون بنا الشيء نفسه». أما التحسّر أو التأسف الوحيد لدى الاسرائيليين بشأن ١٩٤٨ فهو ان المهمة لم تكتمل وتنجز مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزّة والذي لم يسفر عن الطرد الكلي لجميع الفلسطينيين من ارض إسرائيل.

فالموقف الصهيوني من الفظاعات المرتكبة ضد العرب يشبه موقف الاميركيين في القرن التاسع عشر من المجازر ضد السكان الاصليين من الهنود الحمر: «الهندي الوحيد الطيّب هو هندي ميت».

إن ما يعني ارباب الدعاية الصهيونية اكثر من سواه ليس ما يعتقده الاسرائيليون بشأن ١٩٤٨، بل ما يتمّ قوله وإبلاغه الى الجمهور البريطاني وعلى درجة اكثر من الأهمية - إلى الجمهور الاميركي بشأن نزوح الفلسطينيين. هناك ركيزة اساسية وهي بمثابة حجر الزاوية في الدعاية الصهيونية، تقوم على الخرافة القائلة بانهم - أي الصهيونيين - كانوا على الدوام وهم الآن من الضحايا البريئة «للارهاب» العربي. فالصهيونيون يراقبون افلام السينما وبرامج التلفزيون بعناية فائقة وحذر شديد للتأكد من ان وسائل الاعلام المرئي لا تنقل سوى الصيغة والصورة المُصدَّق عليها والمستحسنة عن العام ١٩٤٨.

لقد أنتجت هوليوود فيلماً سينمائياً هو «اكسودس» (خروج) (وغالباً ما يجري عرضه على شاشات التلفزيون الاميركي) بالاستناد الى رواية ليون اوريس التي تقدم الخطّ الصهيوني المعياري حول «حرب الاستقلال». ويصوّر كل من الكتاب والفيلم كفاحاً اسطورياً يخوضه الصهيونيون ضد البريطانيين المعادين للساميّة والجحافل العربيّة المتعطّشة للدماء على حدّ سواء. ويشير كتاب اوريس إلى «الحقيقة الموثقة بصورة مطلقة من ان الزعماء العرب ارادوا للسكان المدنيين ان يغادروا فلسطين كقضية سياسية وكسلاح عسكري»[٢]. ونحن نسمع بالفعل في الفيلم (وبالانجليزيّة للتيسير) تلك النداءات الاسطورية التي بثتها الاذاعات لكي تطلب إلى الفلسطينيين مغادرة ديارهم بأمر من زعمائهم الذين استلهموا المستشارين النازيين. فالممثل بول نيومان، على رأس الهاغانا، يبذل محاولة بلا هوادة إنما غير مجدية لإقناع الفلسطينيين بالبقاء، ولكن العرب التعساء يرغمون بالإرهاب والترهيب على المغادرة بواسطة «جماعة المفتي» التي تقوم على تنفيذ مخطّط شيطاني وجهنمي. بالطبع، من المحال التفكير بان هوليوود سوف تنتج على الاطلاق فيلماً صادقاً عن العام ١٩٤٨.

فالرواية الدقيقة للنزوح الفلسطيني غير مسموح بها حتى في فيلم تسجيلي على التلفزيون الاميركي. هذا ما حدث عام ١٩٨٦، عندما اعلنت شبكة PBS التلفزيونيّة في برامجها بثّ فقرة من تسعين دقيقة لعرض الصراع العربي - الاسرائيلي من وجهتي النظر في النزاع القائم، فبادر الصهيونيون إلى إرغام الشبكة على إلغاء عرض الفيلم التسجيلي في كثير من المدن، بالرغم من ان تكاليف البرنامج كانت مدفوعة سلفاً. احتوى الفيلم التسجيلي على شريطين حاولا تقديم وجهة النظر الصهيونية ومن ثم العربية إلى الوضع في الشرق الاوسط. وتلهّف الصهيونيون بنوع خاص لايقاف البرنامج برمته من تسعين دقيقة، لانهم لم يشأوا للشعب الاميركي الاطلاع على وصلة من الشريط تتضمن شهادات الناجين من مجزرتي دير ياسين والدوايمة. وكما قال الباحث

والعلامة الفلسطيني ادوار سعيد: «إذا كنت بحاجة إلى شرطي فعلي للفكر من أجل نصرة قضية، فلا بدّ من وجود خلل ما».

وفي بريطانيا يُسمح بتنوّع أوسع للرأي حول الشرق الاوسط، ولكن الصهيونيين يبذلون كل جهد لطمس الحقيقة واخفائها. فعندما قدَّم التلفزيون البريطاني في شهر ايلول ١٩٨٦ لمشاهديه برنامجاً أعدّه كينيث غريفيث وعنوانه «النور: حياة دافيد بن غوريون»، تضمّن البرنامج اخطاء كثيرة ومعلومات غير دقيقة، لا سيما بشأن الفلسطينيين. ولحسن الحظّ اسهمت الصحافة البريطانية في انتقاد غريفيث. وفي ١١ ايلول أعربت مجلة «ذي ليسنر» The Listener عن استيائها من «التحيّز المراهق والمنغلق عقليّاً» لدى غريفيث. ولكن التلفزيون البريطاني عمد بعد فترة وجيزة إلى عرض مسلل «عامود النار». وهو مسلل إسرائيلي على حلقات يكرّر الخرافات المعتادة عن قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ . وفي غمرة الوفرة من الأدلة الجديدة قد يصبح ممكناً في نهاية المطاف تقديم فيلم تسجيلي حول العام ١٩٤٨ في التلفزيون البريطاني يتصف بالدقة والأمانة.

لم يصل التعتيم الاسرائيلي وطمس الحقائق بشأن النزوح الفلسطيني إلى نهايته. ونظراً للمضامين والعقابيل فان الصهيونيين لن يعترفوا أو يقرّوا أبداً بان طرد مئات الآلاف من المدنيين العرب الابرياء جاء متعمداً وعن سابق تصوّر وتصميم بأي معنىً من المعاني. فالرقابة على الكتب والبرامج التلفزيونية وإقفال السجلات التاريخية سوف تستمر على الأرجح. وربما كان مدى الجهد الصهيوني المتدول لاخفاء ذلك القدر من الأدلة المتعلقة بالعام ١٩٤٨، خير برهان على ما حدث آنذاك بالفعل والواقع.

اختصارات لمجموعات الوثائق ومصادر المحفوظات

AFSC ـ محفوظات لجنة خدمات الاصدقاء الاميركيين (فيلادلفيا)
B ـ محفوظات بن غوريون (سدى بوكر)
BD ـ يوميّات بن غوريون (بالعبريّة)
BBC ـ التقاط هيئة الاذاعة البريطانيّة ـ المكتبة البريطانية (لندن)
CIA ـ وكالة المخابرات المركزية ـ فرع استعلامات الاذاعات الاجنبية. مكتبة الكونغرس (واشنطن).
Cmd ـ اوراق مقرّرات البرلمان البريطاني
CZA ـ المحفوظات الصهيونية المركزية (القدس)
DFPI ـ وثائق حول سياسة اسرائيل الخارجية
FRUS العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الاميركية
GA/DR ـ الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة ـ السجلات الرسمية
GB/PD ـ المناقشات البرلمانية البريطانية
HHA ـ اوراق اهارون كوهين. محفوظات هاشومر هاتزائير
ISA-FM ملفّات وزارة الخارجية. محفوظات دولة اسرائيل (القدس)
ISA-MM ـ وزارة الأقليّات ـ محفوظات دولة إسرائيل (القدس)
JA ـ محفوظات جابوتنسكي (تل ابيب)
MEC ـ مركز الشرق الاوسط ـ كلية سانت انطوني (اكسفورد)
NA ـ ملفات نظارة الخارجية الاميركية. المحفوظات الوطنية (واشنطن العاصمة)
PDD ـ الوثائق السياسية والدبلوماسية للوكالة اليهودية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨
PRO-CAB اوراق الوزارة. مكتب السجلات العامة (لندن)
PRO-CO اوراق وزارة المستعمرات، مكتب السجلات العامّة (لندن)
PRO-FO اوراق وزارة الخارجية. مكتب السجلات العامة (لندن)
PRO-WO ـ اوراق وزارة الحربية. مكتب السجلات العامة (لندن)
RICR ـ المجلّة الدولية للصليب الأحمر
SC/OR ـ الامم المتحدة ـ مجلس الأمن الدولي: السجلات الرسمية
UNA ـ محفوظات الامم المتحدة (نيويورك)
UND ـ وثائق الأمم المتحدة. مكتبة الأمم المتحدة (نيويورك)
UNICEF ـ اليونيسف. القسم التاريخي (نيويورك)
UUL ـ مكتبة جامعة اوپسالا (أوپسالا ـ اسوج)
WD ـ يوميّات يوسف ڤايتز (منشورة بالعبريّة)
WNRC ـ مركز السجلات الوطنية بواشنطن (سويتلاند ـ ماريلاند)
WP ـ اوراق حاييم وايزمان ورسائله

هوامش الفصل الاول

1. CZA Executive Proceedings, 12 June 1938.
2. CZA Executive Proceedings, 12 June 1938.
3. *Jewish Chronicle* (London), 13 August 1937.
4. PRÓ: Fo 371/20808.
5. MEC: Thames Interviews, box I, file 9.
6. BD, vol. IV, p. 299.
7. CZA Minutes of the Population Transfer Committee, 22 November 1937.
8. CZA Arab Transfer Sub-Committee, 5 December 1937.
9. CZA Arab Transfer Sub-Committee, 1 December 1937.
10. CZA Executive Proceedings, 12 June 1938.
11. Theodore Herzl, *The Complete Diaries* I, p.88.
12. Amos Elon. *Herzl,* p. 58.
13. Michael Selzer, *The Aryanization of the Jewish State,* p. 37.
14. Shlomo Avineri, *The Making of Modern Zionism, p. 153.*
15. *Theodore Herzl, p. 88.*
16. *Avineri, p. 123.*
17. *Moshe Menuhin, The Decadence of Judaism,* p. 52.
18. Esco Foundation for Palestine, *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies,* vol. I, p. 107.
19. PRO:CAB 24/24.
20. Howard M. Sachar, *A History of Israel,* p. 164.
21. Walter Laqueur, *A History of Zionism,* p. 213.
22. Redcliffe N. Salaman, *Palestine Reclaimed,* pp. 175-6.
23. Joseph Schechtman, *The Jabotinsky Story: Fighter and Prophet,* p. 324.
24. Avineri, p. 180.
25. William Ziff, *The Rape of Palestin,e* p. 373.
26. Vincent Sheean, *Personal History,* p. 358.
27. PRO:CO 733/163.
28. Cmd. 3530, p. 36.
29. GB-PD *Commons,* vol. 248, col. 751.
30. David Ben-Gurion, *My Talks With Arab Leaders,* p. 16. See also Sachar, p. 182.
31. Edwin Black, *The Transfer Agreement,* p. 380.
32. Schechtman, p. 217.
33. Mahatma Gandhi, *My Non-Violence,* p. 70.
34. Chaim Weizmann, *Trial and Error,* p. 419.
35. WD II, p. 181.
36. Schechtman, p. 324.
37. WP:B2, p. 372.
38. Chaim Weizmann, p. 535.
39. WP:B2, p. 428.
40. WP:B2, p. 441.

41. FRUS: 1943 IV, p. 776.
42. WP:B2, p. 507.
43. PRO:FO 371/3541.
44. MEC: Philby Papers. Box 10.
45. *Manchester Guardian,* 24 April 1944.
46. *Palestine Post,* 11 May 1944.
47. John Snetsinger, *Truman, The Jewish Vote and the Creation of Israel.*
48. Cmd. 6808, p. 20.
49. Richard Crossman, *Palestine Mission,* p. 132.
50. Robert John, *Palestine Diary* II, p. 42.
51. Frederick Morgan, *Peace and War,* p. 245.
52. Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators,* p. 267.
53. Bernard L. Montgomery, *The Memoirs of Field-Marshal Montgomery,* p. 419.
54. PRO:FO 371/61878.
55. John, p. 201.
56. NA 501 BB Pal/12-947.
57. John. p. 206,
58. PRO:FO 371/20816.
59. CZA Executive Proceedings, 7 June 1938.
60. Richard Meinertzhagen, *Middle East Diary,* p. 191.
61. George Antonius, *The Arab Awakening,* p. 412.
62. A heavily censored version of this letter was included in a collection of Ben-Gurion's correspondence published in 1968. The uncensored version has recently become available. Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinians,* p. 189.

هوامش الفصل الثاني

1. *New York Times,* 3 December 1947.
2. Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle,* p. 354.
3. *New York Times,* 14 December 1947.
4. MEC:Cunningham Papers, box 2, file 3.
5. MEC:Cunningham Papers, box 2, file 3.
6. *Haaretz supplement,* 17 November 1978.
7. Marion Woolfson, *Prophets in Babylon,* p. 123.
8. SC/OR:S/676, 16 February 1948.
9. David Ben-Gurion, *Be'hilahem Yesrael,* p. 69.
10. ibid., p. 127.
11. BBC report # 43, p. 63.
12. PDD, no. 129.
13. L. R. Banks, *Torn Country: An Oral History,* p. 110.
14. CZA S-25/9679.
15. BD, vol. I, 19 December 1947.
16. *Hadashot,* 11 January 1985.

17. PDD, no. 12.
18. Interview with Meir Pa'il, 17 January 1986.
19. Nataniel Lorch, *The Edge of the Sword,* p. 87.
20. UND Palestine Commission Reports. A/A C21/9, p. 7.
21. Ronny Gabbay, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict,* p. 66.
22. *Al Hamishmar,* 5 April 1985.
23. PDD, 239.
24. John, p. 384.
25. Segev, p. 45.
26. Gabbay, p. 66.
27. CZA S-25/9679.
28. CZA S-25/8184.
29. Harry Levin, *Jerusalem Embattled,* p. 61.

هوامش الفصل الثالث

1. *Koteret Rashit,* 13 May 1986.
2. JA 1/10-4K.
3. JA 1/10-4K.
4. MEC: Thames Interviews, box II, file 4.
5. *Koteret Rashit,* 13 May 1986.
6. MEC: Thames Interviews, box II, file 4.
7. MEC: Thames Interviews, box I, file 19.
8. PRO:FO 371/68504.
9. JA 1/10-4K.
10. Dr de Reynier: *A Jerusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu,* pp. 69-74.
11. Larry Collins and Dominique Lapierre, *O Jerusalem,* p. 290.
12. JA 1/10-4K.
13. PRO:CO 733/477/5.
14. UNA 13/3.1.0.
15. Menachem Begin, *The Revolt,* p. 226.
16. *Koteret Rashit,* 13 May 1986.
17. JA 1/10-4K.
18. PRO:CO 733/477/5.

هوامش الفصل الرابع

1. CIA report of 13 April, II, p. 5.
2. FRUS vol. 5, part 2, p. 817.
3. BBC report # 47, p. 71.
4. Sami Haddawi, *Palestine: Loss of a Heritage,* foreword by Millar Burrows, p. vii.
5. Banks, p. 112.
6. Letter from the Archbishop to Erskine Childers in Ibrahim Abu-Lughod, *The Transformation of Palestine,* p. 197.

7. A British military report of 2 January 1948 noted, 'Haganah attacks on Balad Al-Sheikh, 14 Arabs killed including 10 women and children, 11 Arabs seriously wounded.' PRO:WO 275-67.
8. BBC report # 44, p. 65.
9. CIA report of 4 March, II, p. 2.
10. BBC report # 40, p. 62.
11. CIA report of 29 March, II, p. 5.
12. PRO:FO 371/68505.
13. Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment,* p. 207.
14. Leo Heiman, 'All's Fair...', *Marine Corps Gazette,* June 1964.
15. MEC: Thames Interviews, box II, file 4.
16. MEC: Thames Interview, box I, file 8.
17. WNRC:RG 84 Haifa 1948-840.4.
18. Jon and David Kimche, *A Clash of Destinies,* p. 219.
19. BBC report # 48, p. 65.
20. CIA report of 26 April, II, p. 4; see also BBC report # 47, p. 60. Despite the conclusive evidence of Kaukji's attitude, Mattityahu Shmuelevitch, a spokesman for the Likud party stated 'the flight of the Arabs. What caused that was the Kaukji issued a call to them to leave their homes... Those are the historical facts and it's very easy to certify them.' Banks, *op. cit.,* p. 67.
21. PRO:FO 371/68544.
22. PRO:FO 371/68505.
23. PRO:FO 371/68505.
24. Kimche, p. 123; see also *Jewish Observer* (London), 11 September and 18 September 1959.
25. PRO:FO 371/68544.
26. WNRC: RG 84 Haifa 1948-800.
27. FRUS 1948, vol. V, part 2, p. 838.
28. PRO:FO 371/68505. General Stockwell later stated that the Jews wanted to keep the Palestinians in Haifa because, 'they were all Christian Arabs' who ran 'water works, roads, a tremendous lot'. MEC: Thames Interviews, box I, file 19.
29. PRO:FO 371/68454.
30. Banks, p. 114.
31. MEC: Thames Interviews, box II, file 4.
32. MEC: Thames Interviews, box I, file 19.
33. MEC: Thames Interviews, box I, file 8.
34. R. D. Wilson, *Cordon and Search: With 6th Airborne Division in Palestine,* p. 194.
35. UNA 13/3.1.0., box 4.
36. CZA 45/2 meeting of JAE, 6 May 1948.
37. HHA 10.95.10 (5).
38. *Hadashot,* 19 October 1986.
39. *Al Hamishmar,* 7 June 1985.
40. *Al Hamishmar,* 5 April 1985.

41. ISA:MM 303/41.
42. WNRC:RG84 Haifa 1948-800.
43. PRO:FO 371-68373.
44. PRO:FO 371/68547.
45. BBC report # 48, p. 60.
46. PRO:FO 371/68370.
47. PRO:FO 371/68370. On 5 May, a Zionist agent reported 'American military attaché in Damascus informs me that Arab politicians are unwilling to send forces to Palestine but mob enthusiasm which they roused for volunteer army now turning against them, urging them to send Arab [regular] forces.' PDD no. 458.
48. FRUS 1948, vol. 5, p.915.
49. FRUS 1948, vol. V, part 2, p. 383.
50. PRO:CAB 127/341.
51. NA 867N.01/4-1248.
52. Levin, p. 87.
53. Kenneth Bilby, *New Star in the Middle East,* p. 28.
54. Ben-Gurion, p. 69.

هوامش الفصل الخامس

1. Banks, p. 125.
2. MEC: Thames Interviews, box II, file 1.
3. BBC report # 40, p. 62.
4. CIA report of 19 February, II, p. 3.
5. CIA report of 14 March, II, p. 3.
6. Begin, p. 455.
7. PRO: WO 275-66.
8. MEC: Thames Interviews, box I, file 19.
9. PDD, no. 436.
10. MEC: Thames Interviews, box II, file 1.
11. CIA report of 26 April, II, p.3.
12. BBC report # 49, p. 70.
13. de Reynier, p. 210.
14. MEC: Thames Interviews, box I, file 1.
15. MEC: Gurney Diary, 2 May 1948.
16. Begin, p. 467.
17. Banks, p. 124.
18. MEC: Thames Interviews, box II, file 5.
19. PRO:WO 275-66.
20. MEC: Gurney Diary, 2 May 1948.
21. MEC: Thames Interviews, box II, file 1.
22. John, p. 339.
23. UUL 431. box 1.
24. MEC: Gurney Diary, 5 May 1948.
25. CIA report of 6 May, II, p. 6.

26. MEC: Gurney Diary, 2 May 1948.
27. John, p. 347.
28. Lorch, p. 111; see also, Banks, *op. cit.*, p. 123.
29. Lorch, *op. cit.*, p. 111.
30. MEC: Thames Interviews, box I, file 6.
31. Begin, p. 450.

هوامش الفصل السادس

1. Frank Epp, *The Palestinians,* p. 47.
2. CIA report of 17 May, II, p. 5.
3. BBC report # 49, p. 71.
4. The American publisher of Bertha Vester's book *Our Jerusalem,* delected this passage but the full text was published in Beirut in 1962. Ibrahim Abu-Lughod, *The Transformation of Palestine,* p. 186.
5. Levin, p. 160.
6. Collins and Lapierre, pp. 103-4.
7. CIA report of 29 April, II, p. 7.
8. BBC report # 48, p. 63.
9. CIA report of 26 April, II, p. 3.
10. CZA:S25/4013.
11. Correspondence with author.
12. *Koteret Rashit,* 13 May 1986.
13. CZA:S25/824551.
14. de Reynier, p. 129.
15. AFSC: Palestine 1948 Correspondence.
16. WNRC: RG84, Jerusalem *Refugees.*
17. John, p. 347.
18. CIA report of 30 March, II, p. 7.
19. Banks, p. 132.
20. Pablo de Azcarate, *Mission in Palestine,* p. 211.
21. Banks, p. 187.

هوامش الفصل السابع

1. Amina Musa's story of a Zionist attack on Kabri is verified by General McNeil, a retired British officer who had large landholdings in Galilee. On 21 May, he wrote in his diary: 'Every house in Kabri demolished, Faris Sirhan's big new house was the first to go up. He is a member of the Arab Higher Committee in Damascus.' MEC McNeil Papers, Diary 1948.
2. PRO:WO 275/66-60294.
3. WNRC:RG84 Haifa 1948-840.4.
4. UNA 13/3.3.1, box 11.
5. Dan Kurzman, *Genesis 1948,* p. 165.
6. CIA report of 6 May, II, p. 4.

7. CIA report of 5 May, II, p. 1.
8. BBC report # 40, p. 66.
9. Uri Avnery, *Israel Without Zionism,* p. 224.
10. Koestler, p. 215.
11. PRO:FO 371/68507.
12. *Koteret Rashit,* 27 February 1985.
13. Yigal Allon, *Book of the Palmach* (Hebrew), II, p. 286.
14. WD, vol. III, p. 256.
15. BBC report # 50, p. 57.
16. FRUS 1948, vol. 5, part 2, p. 983.
17. PRO:FO 371/68507.
18. UNA 13/3.3.1, box 13.
19. HHA 10.95.13 (1).
20. Benny Morris, 'The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine', *Middle East Studies,* January 1986, p. 18.
21. ISA:FM 2570/6.
22. BA Correspondence 15 July 1948.
23. Dunkelman removed the Nazareth episode from the manuscript of his book before publication of his memoirs but ghostwriter Peretz Kidron released it to the press. Not surprisingly the anti-Arab racist Meir Kahane *(They Must Go!,* pp. 240-41) blames Dunkelman for the large Arab population in Galilee. Kahane was not the only one displeased with Dunkelman's action. According to Ben-Gurion's official biographer, Michael Bar Zohar, when the Israeli Prime Minister visited Nazareth and saw many Arabs, he angrily told Chaim Laskov, 'What are they doing here?' *Hadashot,* 19 October 1986.
24. Epp, *The Palestinians, p. 51.*

هوامش الفصل الثامن

1. *Reprinted in Palestine Post,* 13 July 1948.
2. Kenneth Bilby, *New Star in the Near East,* p. 43.
3. Banks, p. 253. Raja's Buseilah, 'The Fall of Lydda 1948. Impressions and Reminiscences', *Arab Studies Quarterly,* Spring 1981, pp. 137-8.
4. CIA report of 12 July, II. p. 4.
5. Ben-Gurion, p. 129.
6. Fouzi al-Asmar, *To Be on Arab in Israel,* p. 15.
7. Interviews by the author with Raja'i Buseilah and Saba A. Saba; see also, *London Economist,* 21 August 1948, Dana Adams Schmidt, *Armageddon in the Middle East,* pp. 160-61.
8. MEC: Thames Interviews, box II, file 5.
9. Sami Haddawi, *The Palestinian,* p. 33.
10. Haddawi, p. 41.
11. Segev, p. 71.
12. BD, II, p. 589, 15 July 1948.
13. MEC: Thames Interviews, box II, file 1.

14. MEC: Thames Interviews, box II, file 5.
15. Count Folke Bernadotte, *To Jerusalem,* p. 200.
16. FRUS 1948, vol. 5, part 2, p. 1295.
17. WRNC:RG84 Jerusalem 1948, *Refugees* report of 29 July.
18. *Al Hamishmar,* 24 April 1985.
19. Benny Morris, 'Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle', *The Middle East Journal,* January 1986, p. 82.
20. ISA:FM 25/64/5.
21. WNRC:RG84 Jerusalem 1948, *Refugees* report of 12 August.

هوامش الفصل التاسع

1. Report of UN investigators, testimony of survivors and other documents are in UNA 13/3.3.1, box 7, case 10. See also the letter of 3 August 1948 in UUL # 431, box 1.
2. Interview with Joseph Argaman.
3. Statement in *Al Hamishmar,* 3 December 1985.
4. RICR, August 1948.
5. UNA 13/3.3.1, box 7, case 10.
6. BA Mapai Protocols, 4 April 1948.
7. WD III, p. 293.
. BD II, p. 477.
9. ISA:FM 2564/19.
10. CIA report of 11 June, p. 6.
11. DFPI, vol. I, no. 189.
12. Ben-Gurion, p. 164.
13. HHA 10.95.11 (1).
14. ISA:FM 2466/2.
15. FRUS 1948, vol. 5, part 2, p. 1151.
16. FRUS 1948, vol. 5, part 2, p. 1158.
17. Bernadotte, p. 189.
18. UNA 13/3.3.0, box 3. In an undated memorandum marked 'Points for discussion with Mr Shertok on Refugee Problem', Bernadotte mentions other categories of Arabs who might be allowed to return home. These include: Those in Israeli-controlled territory, citrus farmers, urban people for whom emplyment is available, rural people whose villages are intact and special humanitarian cases. UUL # 431, box 1.
19. FRUS 1948, vol. 5, part 2.
20. SC/OR supplement 108 (s/949), p. 109.
21. DFPI, vol. 1, no. 352.
22. ISA:MM 304/8.
23. ISA:MM 304/8.
24. Asmar, *To be an Arab in Israel,* p. 21.
25. ISA:MM 304/8.
26. FRUS 1948, part 2, p. 989.
27. ISA:MM 309/2.

28. ISA:MM 309/2.
29. UNA 13/3.3.0, box 52.
30. FRUS 1948, vol. 5, part 2, p. 1308.
31. UNA 13/3.3.0, box 10.
32. Joel Migdal, *Palestinian Society and Politics,* p. 157.
33. Bilby, *op. cit.*, p. 107.
34. RICR, September 1948.
35. ISA:FM 2566/13.
36. ISA:FM 2570/11.
37. ISA:FM 2444/19.
38. BD, vol. II, p. 652.
39. BD, vol. II, p. 655.
40. ISA:FM 2570/11.
41. UND A/648, p. 1.
42. UNA 13/3.3.0, box 10.

هـوامش الفصل العاشر

1. UNA 13/3.3.1, box 11, *Atrocities September - November.*
2. Epp, p. 51.
3. Nazzal, *The Palestinian Exodus in Galilee,* p. 73.
4. UNA 13/3.3.1, box 11, *Atrocities September-November.*
5. Nazzal, *op, cit.,* p. 89.
6. UNA 13/3.3.1. box 11, *Atrocities September - November.*
7. ISA:FM 2578/11.
8. SC/OR:S/1071, p.11 (5 November 1948).
9. Segev, pp. 56, 275.
10. NA 867N.01/11-1648.
11. UNA 13/3.3.1 box 11. *Atrocities September-November.*
12. UNA 13/3.3.1 box 11, *Atrocities September-November.*
13. PRO 371/68679.

هـوامش الفصل الحادي عشر

1. AFSC: Palestine 1949, Faluja file.
2. AFSC: Palestine 1949, Faluja file.
3. DFPI, vol. II, no. 418.
4. GA/OR Resolution 194III (11 December 1948).
5. DFPI, vol. II, no. 400.
6. DFPI, vol. II, no. 443,
7. *Al Hamishmar* 14 June, 1985, contains much information based on the testimony of Ezra Dannin. See Also Segev, pp. 6, 15-18.
8. *Davar,* 24 October 1986.
9. FRUS 1949, vol. VI, p. 903.
10. FRUS 1949, vol. VI, p. 905.
11. FRUS 1949, vol. VI, p. 905.

12. UNA Record of the PCC at the UNA meeting at Lausanne, 3 May 1949 (files in process at the UNA).
13. FRUS 1949, vol, VI, p. 1073.
14. UNA Record of PCC at the UNA meeting at Lausanne, 17 June 1949 (files in process at the UNA).
15. FRUS 1949, vol. VI, p. 1125.
16. FRUS 1949, vol. VI, p. 1205.
17. UNA Memorandum by the Economic Division of the Israeli Foreign Ministry, 28 July 1949 (files in process at the UNA).
18. FRUS 1949, vol. VI, p. 1277.
19. FRUS 1949, vol. VI, p. 1314.
20. FRUS 1949, vol. VI, p. 1425.
21. UNA Lausanne meeting 1 June 1949)files in process at UNA).
22. FRUS 1949, vol. VI, p. 709.
23. AFSC Palestine 1949, Geneva Letters.
24. AFSC Palestine 1949, Work Camps file.
25. AFSC Palestine 1949, Reports from Gaza.

هوامش الفصل الثاني عشر

1. Fouzi al-Asmar, *To Be an Arab in Israel,* p. 27.
2. Gabbay, p. 349.
3. Sachar, p. 387.
4. David Hirst, *The Gun and the Olive Branch, pp. 155-64; Documents from Israel,* pp. 127-9.
5. UNICEF B-165, report of 31 January 1949.
6. UNICEF B-165, report of 28 February 1949.
7. UNA Report of the PCCT Technical Committe on Refugees, 4 July 1949 (files in process at UNA). The Israelis did not accept the UN estimate of the number of refugees claiming that there were between 550,000 — 600,000. For a discussion of this dispute from an Israeli perspective, see Amitzur Ilan, *The War of Independence* (Hebrew), pp. 79-81.
8. UNICEF B-166, report of 31 August 1949.
9. Janet Abu-Lughod, 'The Demographic Transformation of Palestine' In Ibrahim Abu-Lughod, *The Transformation of Palestine,* pp. 153-161. See also UNICEF B-166.
10. DEPI, vol. I, no. 189.
11. *Hadashot,* 19 October 1986.
12. Theodore Herzl, *Diaries III, p. 77.*
13. *New York Times,* 5 August 1985; Meir Kahane, *They Must Go!*

هوامش الخاتمة

1. *Koteret Rashit,* 27 February 1985.
2. Leon Uris, *Exodus,* p. 553.
3. Edward W. Said, *After the Last Sky,* p. 140.

المحتويات

الصفحة

الخرائط

نَقلت بعض فصوله الى العربية : زينب شرف الدين
مراجعة الكتاب : دار الحمراء

لوحة الغلاف: سمير غنّوم
إخراج وتنفيذ: خضر سرور

Michael Palumbo,
The Palestinian Catastrophe:
The 1948 expulsion of a people
from their homeland,
faber and faber,
London - (1987)